



A circular library stamp from the University of Toronto Libraries, dated 1957. The stamp is purple and contains the text "UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARIES" around the perimeter and "1957" in the center.

سائل اخبار الجببي ١

في الطهارة ٢

في سائل الصلوة ٢

في سائل الصوم ٥

سائل الاكرامه ٨٧

سائل الجنيات ٨٨

سائل الذبايح والاضحية ٩٥

سائل الوقف وفيها الايمان وتعرف الاب والجدة والوصي والقاضي في اموال الفقار ١٠٠

سائل النكاح ٧

بيان حد الشتم وتحويل البصر الى الهوى ١٤

مباحث الرضائع ١٦

مباحث النفقة ١٥

سائل الحفانه ٢٣

سائل الطلاق ٢٤

سائل الخلع ٢٦

مباحث العدة ٢٧

سائل البلوغ ٢٨

سائل الاباح ٣٦

سائل العتاق ٢٨

سائل الايمان ٣٠

سائل الحدود والسرقة ٣١

سائل السير ٣٢

سائل الكراهية ٣٤

سائل الغصب والضياع ٣٦

سائل اللقيط ٣٥

سائل الودعة ٣٨

سائل العارية ٤٠

سائل البتة ٤١

سائل البيع والشراء ٤٤

سائل الجاني نفس البصر وماله واجبار العبد المحجور عليه نفسه ٥٣

سائل القسمة ٥٧

سائل النفقة ٦٠

سائل الغضبية ٦٢

مباحث المزارعة ٦٤

مباحث الوهن ٦٦

مباحث الصالح ٦٨

مباحث التوكيل ٦٩

سائل الحوالة ٧٣

مباحث الكفالة ٧١

مباحث الماذون والمجور ٧٢

مباحث الشهادات والبرعاوى والتقص ٧٦

سائل ادب القاضي وفيها بيان من يحلف ومن لا يحلف ٨٢

مباحث من يجلس ومن لا يجلس ٨٤

مباحث بؤن النسب بالافراد او شهادة القابلة ٨٦

لنامه
عقد در فی الصفا والنظام
ربنا جعل من الفقه ختمه بمجتهدين

ابو جعفر محمد بن محمود بن الحسين الشافعي صاحب الفقه في الفقه
ورد بغداد سنة ١٠٢٠ هـ وارتفع مقامه على الفقه والعلامة
القضاة الى عهد الامام المظفر بن طغرل بن بيت المقدس وورد
بغداد سنة ١٠٢٠ هـ وارتفع مقامه فادركه اجله بها في سنة ١٠٢٠ هـ
الاول سبعة وعشرين واربعاً وله ثلاث وستمائة سنة
هو المصنف

احكام الصغار

من كتب الفقه محمد الرافعي
في فقه طائفة سابقا
عنه



١٧٤



Süleymaniye Kütüphanesi	
KİTAP NO	AMCA ZADE
	HÜSEYİN PASA
Yazıl Tarihi	
Eski Kayıt No	174

کتاب احکام الصغار لکھنؤی

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
يقول العبد الضعيف محمد بن محمد بن الحسين الائمة وشي صانده الله عما اباه وجعل من الفايدين واما
الحمد لله الذي بهرت حجة وظهرت على الخلائق محجة اسبغ جميع العباد بنعمته وخص اهل
الغار منهم شفقة اشكره على انعم واولى فانه اجدر بالشكر واولى وله الحمد في الازمنة
والاولى واستهداه لالا الا الله وحده لا شريك له شهادة تسقط خافه رجائي
ونقبض الخافه على ارجائي ويوفقي لنوحي ويمن علي عند انتهاء نوحي واستهداه
محمد عبده ورسوله الصالح وعبد ووعده اوضح سبيل الهدى وبين نهج وراح
ظلام الشك وسكن وجهه فصلوات الله عليه وعلى الازاهدين واصحابه البررة المجاهدين
صلواته على الغائب والتواني وتوهم مدر الايام والديار فانه الناس في
اجوابهم مختلفون وفي طبائعهم واربهم متباينون وعليه مقاديرهم مكيحون وكل
حسب بالدهرهم فرحون **شعر** كل ما عند منبش فرح برى العدة فيما قال واعقده
فقوم بدمع علما وبعده اخون ويعز به قوم وهم به فاجون واشرف العلم علم الفقه
والاحكام وبيان الحلال والحرام الذي ربح به دعام الاسلام وعلت شريعة
محمد عليه السلام ولاجل شرف علم الفقه وسببه وفرانه دعاءي الخلق الى طلبة وكاه العلماء
اجل الانام شفقة واعلاهم درجة ومرتبة وافضلهم دينا وامانة وافضلهم
وارحهم عقلا ورزاة بلغ الله الماضين الى جنة وصال الباقي منهم الجنة ولا الى
الدين عن امثالهم ومن علمهم في الدارين بحسن احوالهم واليوم فقارت لاهل الحق
واشتغل كل امرء بما فانه وهم وابندوا بقوم لا يرقوه في مؤمن الاولاد ولا يرفعون لبري

خفا ولا حجة • وراهم محبوب الدهر بعذره • وانقلاب المحن لظلمه • وهم جالوا الى اذ ارتفعوا
من الدنيا ثم عقيم • وركبوا من الدهر ظلمهم • ومارنوا الالعين التيسم **شعر**
ربى كخداة سؤة آل جوب • بمقدار سمدن به سمودا • فرد شعور من السود بفضا •
ورد وجههن البيض شهودا • **ولا** فقدت همتهم بجانهم مع حرامهم اردن اذ اورد
حلمه من المابل واورد ما تجرد على العوج • والدلائل غريبة الوضع والاساس قريبة الدرك
والاناس ترغب لاهله وذويه وتخریف للراغبين فيه بل نشيط لتفسير على مطافه الكتب
ودراسة الاشعار التي اندرست وانت عليه تحققت فانتهيت من هذه الاحكام الصغائر
والصغائر واودعته في هذه الاوراق القصار وذكرت كل مسألة منها في جملتها بسمرا
وتسهيلا واسأل الله التوفيق اذ اشترصها وافصل كل نوع منها تفصيلا وتبنت هذا المجموع
جامع احكام الصغار وارجوا له الايكوة وسبلة الى الهوان والصغار وعلمت فيه
عمل الطبيب المحجب وما توفى الاباء عليه لو كلفت واليه انيب **في مسائل اخبر**
الصبي ذكر في النوازل صبي سمع الاحاديث وهو لا يفهم ثم كبر فآذله انه يروي عن الحديث فرق
بين هذا وبين ما اذا قرئ على الصبي وهو لا يفهم ثم كبر لا يجوز له ان يشهد والفرق
انه الصبي في هذا الامر كالبالغ والبالغ اذا قرئ عليه صك ولا يفهم ما فيه لا يجوز له ان
يشهد ولو سمع الاحاديث ولم يفهم معناه جاز له ان يروي **وذكر السيد الامام**
الاجل ابو طاب محسن الحسين الذي لم يرح في جامع الادلة في باب الاح
الاحاد لا خلاف في قبول روايته من سمع الحديث قبل البلوغ ثم رواه بعد
البلوغ لانه كثير من الصحابة كانت هذه حاطة اماما رواه قبل البلوغ بغير
مقبول عند الجمهور لانه طريق العلم بالخبر الواحد البطل الشرعي وهو انعقاد الاجماع
ولم يثبت ذلك في خبر الصبي فتعنى لك على الاصل الدافع للعمل بالظن ولانه النفس لا
لا يثبت بصدقه غالبا **وقال** بعض المتكلمين اذا كان مرافقا عند ما يرويه ثبت
روايته وادعى انه ذلك وجه في عصر الصحابة لكننا نقول لم يثبت والطاهر سني
عادا منهم خلافة **وفي** في سنن ابن خزيمة صغيرة صغيرة او صغيرة او ملوك
ابن جارية يبيعها لم يسمع انه يشتري منه قبل السؤال فانه سأل عن حاله فقال انه
مأذون له في النجارة فانه يخرجه من قبل السؤال فانه سأل عن حاله فقال انه مأذون
في النجارة فانه يخرجه فانه كان الصبي عدلا فانه لم يبيع مخزبه على شتر بغير ما كان عليه
ما كان قبل النحر وكذلك لو انه هذا الصغير اراد ان يهب ما اتى به لرجل او يصدق

او يصدق به عليه فبني لذلك الرجل ان لا يقبل منه ولا صدقة منه حتى يات بغيره فانه قال
 انه ما دون ذلك في الهبة والصدقة والفاضي يحرز وبنى الحكم على ما يقع تحريمه عليه وان لم
 يقع تحريمه عليه شتر ينفق ما كان عليه ما كان قبل التحريم **قال** محمد بن محمد وانما يصدق في البصية فيما
 يجزى بعد ما تحرر ووضع تحريمه انه صار في اذا قال هذه المال مال ابني او مال فلانة الابن
 او مال مولاي قد جعلت به اليك هبة او صدقة فاما اذا قال هو مالي وقد اذن لي
 اني ان اصدق به عليك او اهبه لك فانه لا ينبغي له ان يقبل **وقال** الشيخ الامام
 شمس الدين الحلواني يقول البصية اذا اتي بها لافلوس شتر من شترها واخره ان
 انه امره بذلك فانه طلب الصابورة وكونه قلابا سبعة سبعة وانه طلب النسيب
 وما بالكلية البصية عادة سني ان لا يبيع منه هذه الكلمة في شترها الذخيرة وياتي شتر
 منه في مسائل الكراهية ان شال سني **في الطهارة** **رات** ذكر الصدقات الامم الاجل ثمانية
 الدين راجع في باب الاحكام الماء المستعمل من الحيط اذا دخل البصية بد في الاناء غلب
 فصدق فانه القرينة هل يصير الماء مستعملا لا ذكر هذه المسألة في شتر من الكتب وقد
 وصل التباينة هذه المسألة صارت واقعة الفتنور واختلف فيها فتوى الصدوق الشهيد
 فم الدين ع في فتوى الفاضل الامام جمال الدين الرعد موني خالي رحمه الله والاشبه
 ان يصير مستعملا اذا كان البصية عاقل لا من اجل القرينة ولكن هذا صحيح سلامه وصحت
 عبالا حتى يور بالصلوة اذا بلغ سبعا ويضرب عليها اذا بلغ عشرة او ذكر فيه
 ايضا البصية اذا دخل بد في كوز ما او رجلة فانه علم ان يده طاهرة بغير جاذ
 النوصي بهذا الماء وان علم انه نجس لا يجوز وان لم يعلم انه طاهر او نجس تخف
 ان يتوضأ بغيره لانه الصلح يتجلى عن النجاسة غالبا ولو توضأ به جاز لانه الطهارة
 اصل وفي النجاسة شك **وقال** محمد بن الفضل ان كان مع البصية رقب
 فالأطهر ظهور وان كان مسبا في السكة فالأطهر مكره كور الدخالة المحلاة
 وهذا اذا لم يرد به القرينة فاما اذا اراد به القرينة فقد ذكرناه في الحيط **وفي قاي**
 الفاضل طهر الدين الصغير اذا جامع البالغة لا غسل عليه وعليه الغسل وغنم ابو يوسف
 انه يوجب الغسل على من لم يدرك **قال** الفقيه ابو البخت لم يصح قور غنمي
 والبصية اذا كانت لا شتر في الغسل على الفاعل اذا انزل **وفي الحيط** والذخيرة غلام
 ان عشر سنين جامع امرته البالغة فعليه الغسل لوجود السبب في حقها وهو توارى
 الخشفة بعد توجه الحيط ب ولا غسل على الغلام لعدم الخطب الا انه يور بالغسل

في الحيط

تخلف واعتبارا كما يور بالصلوة تخلف واعتبارا ولو كان الرجل بالغ والمرأة صغيرة
 بجامع مشترك فغسل الرجل الغسل ولا غسل عليها والابلا ج في الصغيرة التي لا جامع لها
 لا يوجب الغسل كذا ذكره في الاجناس وفي شرح الشافعي في كتاب النكاح وادان
 عليه الغسل وان لم ينزل **ذكر في** النخيل البصية اذا فمته في صلواته وذكر في النوازل
 ان لا يفد الوضوء لانه فعل البصية لا يوصف بالنجاسة فتعذر في القياس وفيه فضا
 قنا لوي فافهم ظهر الدين البصية اذا فمته في الصلوات قبل بانه لا يفتقن وضوءه
 ونفس صلواته اذا تباينة في الصلوات فمته **قال** شمس الدين اذا قال ابو حنيفة
 نف صلواته ولا يفد وضوءه لانه السنة وردت وردت في القياس وهو ليس
 في معنى السبق **وقال** الحكيم الكعبي والفقيه عبد الواحد في الوضوء والصلوة لو
 الفقه في الصلوة وفيها ايضا الطفل اذا قاد على نذر امه ثم امتنعت ثلث رات
 طهر وفي النخيل صرح برفع من امه ثم قاتل صاحب الامم ان كان ملاءمة فهو نجس
 اذا زاد على قدر الدهرم يمنع جواز الصلوة وروى عن ابن حنيفة انه لا يمنع مالم
 يغسل لانه لم يتغير من كل وجه فكانت نجاسة دور نجاسة البدل بخلاف الملائمة
 متغيرة من كل وجه كذا ذكر في غرب الرواية لا ينفية وهو صحيح وان كان
 اقل من ملاءمة فليس نجس اعتبارا بالبالغ وفي المتن فبني على ان يغسل على طهر
 المصلحة وعليه نجاسة كثيرة لم يفسد صلواته ورايت في موضع اخر البصية اذا كان توبة
 حتى اوهر نجس فليس على المصلحة وهو شتمك او طهر النجس اذا وقع عليه الراس المصلحة
 وهو يصد كذا كذا جازت صلواته وكذا الجنب والمحدث اذا حمله وانما جازت صلواته
 لان الذي على المصلحة ستمل فلم يفسد المصلحة فاما النجاسة فلو اخذ الطير وادخله
 في كفة لا يجوز صلواته ولو صلوات امرأة ومعه بصية معنى حاملة للبصية جازت صلواته
 صلواته ولكنها مسبة لانها استغلت باليس من اعمال الصلوات وفيه عيوب
 المائل امرأة صلوات ومعه بصية ميت فانه كانه لم ينزل فصلاتها فانه
 غسل ولم يقبل لان الغسل انما يطر الميت الذي كان حيا وكذا ان شتم ولم
 بغسل فصلاتها تامة **ذكر** في الحيط اذا صلوات ومعه بصية نزعته ان مص
 الشدي ولم ينزل منه لبن لانفس صلواتها وان نزل فسد صلواتها وكذا الوصلت
 وزوجها قبلها او لمسا به شهوة فسدت صلواتها **وفي** طار رات الحيط قبل
 نوع الاغتسال كره بعض مناجن رحمهم الله رفع المصحف واللوح الذي عليه القرآن

تخلف

تأريخ الصين والمجوس

الجامعة
البيروتية

السجدة
القصص

بصلي كفتين والذي بلغ بصلي اربعاً وهو اخبار الصدقة ع وقال بعضهم لابل كلاهما
بصلي كفتين والخاص اذا ظهرت وبينها وبين القصد قل من ملأه اياه بصلي
اربعا ورأت في فوائد شيخ الامام بهمان الدين راجح سبيل عن صبي وحافض
وكافح هو الذي سافر فلما بقي من القصد قل من ملأه القصد اسم التماز وظهرت
الحافض وبلغ الصبي من يقصرون بتم **اجاب** راجح الصبي يتم والكافح والحافض
يقصرون وابدا علم **وفي** الذخيرة صبي خطب يوم الجمعة ولم يشور وصى بالانسان جاز
كذا ذكر في فتاوى حارزم **وفي** فتاوى القاضي طهر الدين راجح ولو خطب الصبي خلف
الشيخ فيه وخلاف في صبي يعقل في السن في راجح في النسخ في اداء التيمم فاسم
ليس له بصلي بالناس وكذا الصبي اذا استغنى في تلحج يحتاج اليه بعد جدي وفي العبد
رواياته وشيخ الامام بهمان الدين راجح السطحة المولى اذا كان قريبا فبلغ
بصلي سبطا نام كحاج يقبله جدي **اجاب** يحتاج اليه يقبله جدي ذكر في الحديث السطحة
لا يصلي عليه بالانفاق وفيه خلافات والحارز يغفل ويذكر من ملفوف بخزفة
وذكر في المنقطة وقال محمد فيسمى وفيه الضرورة اذا ولد ميت لا يغفل ولا يصلي عليه
كذا ذكر في مختصر الحاشي **وفي** شرح الطحاوي اذا خرج الميت الولد جيا ثم مات بصلي عليه
والا فلا سواء خرج من جانب الراس ومن جانب الرجل **وفي** شرح احمد راجح المولود
لا يغفلوا اما ان يكون جيا او ميتا فانه ولد ميت يغفل ولا يصلي عليه ويرث ويورث
ويسمى وان ولد ميت لا يغفل وفي رواية الكرخي راجح ولا يصلي عليه ولا يسمي ولا يرث
ولا يورث وان ولد ميت لا يغفل وفي رواية الكرخي راجح ولا يصلي عليه وعن محمد
انه يسمي وفي الحديث اذا سب مع احد ابويه مات لم يصلي عليه لانه منع لهما الا اذا
يعز بالاسلام ويغفل لانه ضحى سلامه استحسانا او لم يسم احد ابويه لانه ينبع فيه
الابوين دينا وايم **اب** مع احد الابوين صبي عليه لانه ينبع له الحكم بسلامه
كما في النقيض الصبي والمجوز اذا استشهد يغفل عنه ايم وعنده بها لا يغفل وهو معروف
وفي الخجس قس على سبط على دابة فصلي عليه لا يجوز صلواته كالبايع ولا حق للنساء
والصبي وانما في الصلاة على الميت ذكره في شرح الطحاوي **وفي** شرح المحقق علكر
فقال اما في الصغار فلان لا فرض عليهم فلا يغفل عن غفلت الوالدين بهم واما الميت فليس من
اهل الولاية طهارة الصلاة فلا يغفل عن غفلت الابلان باه جمل الصغير جمل واحد عليه يد
وبند ولونه عليه ابد بهم والمراهم في حق الكفتين كالرجل ولا يابن سكتان الصبي

في صبي

في ثوب واحد وكفة كفتين الا في ثوبين وكذلك المراهقة والاباس سكتان الصبي
في ثوبين لانه الكفن كسوة بعد الموت فيغفل حال الحياة وذكر في شرح الطحاوي واذا
اجم اخمص جنازة الرجل والصبي والمراة يجعل الرجل مما يلي الامم والصبي بعده
والنساء مما يلي القبلة هكذا روي عن علي وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم وان اجمع
الرجل والمرء والميت كيف ما يوضع جاز على طاهر الرواية وان كان عيدا وادارة
فالصبي على الامم والمراة خلفه وان كان صبي او مملوكا ذكر في الجرد انه يقدم
الصبي المرح على العبد وهذا على رواية اخية حنفية اما على طاهر الرواية في الرجل المرح
والمملوك كيف ما يوضع جاز الصبي اذا ام في صلاة الجنازة سعي اذ لا يجوز وهو
الطاهر لانها من فروض الكفاية وهو ليس بآداء الفرض ولكن يكمل به السلام
اذا سلم على قوم فرد صبي جواب السلام وينظر في تكريمه والله اعلم وفي فتاوى
طهر الدين راجح واذا اراد الزوجان والمرأة حامل فوضعت الولد ثم مات
الولد لا يصلي عليه وحكم الصلاة عليه بخلاف حكم الميت وهل للاطراف سوال
في القبر روي الصفي عن ابن عباس رضي الله عنهما انهم لم يورثوا الميت في
الاول فاجاب الاطراف عن ذلك قبيح قول الحنفية موقف في جوابهم فانه
ايح موقف في اول الاطراف وكذا موقف في اول الاطراف اما على مذهب من قال
انهم خدم اهل الجنة فكان جوابهم على الصواب على ما كان في الميت والاول
والله اعلم بالصبي اذا درك في وقت الصلاة لانه من الوقت ولو صلي
في اول الوقت ثم ادرك في اخر الوقت اعاد الصلاة جاز له لم يحسن وقد
راهقت ومع وقد قامت في الصف قدمت صلاة من خسر استحسانا اذا
نور الامام امامها اما اذا صلت وقد راهقت بغير قناع لا يوم بالاعادة
استحسانا وان صلت عيانه بعد وفي كل موضع بعد النوبة الصلاة فخر
بعد على سبيل الاعتناء الامام اذا احدث يوم الجمعة ما خطب فام
صبي او متعونا او كادرا او اداة نصيب بالانفاق وهو لا يدخل المرح وان امر
جنازة غيره اجازهم اداة مع صبي ميت ان لم يكن استعمل فصلانها فاسدة
غير او لم يغسل وان كان قد استعمل ولم يغسل فكذلك وان كان قد غسل جازت
صلواتها والشيخ لم يصرح على هذه الحالة **ودكر** القاضي الامام ابو جعفر الاسدي
في جنازة الزوجة لا يغفل عن الصبي عن ذنا وعن الشيخ راجح كما يجب على البالغ ولا

سئل عن ماله كره

ولا خلاف انه الامانة لا يجب على الصبي وكذا اذا لم يصح اسلامه وعندك في المصحح ولا خلاف
انه لا يجب عليه الصوم والصلاة والحج والجهاد ولا خلاف انه نفقة زوجته ونفقة والديه
ونفقة ما يملكه من مال ولا خلاف انه اذا كان للصبي ارض عنده او حراج يجب عليه
العشر او الحراج لان العشر او الحراج يجب في الارض والذخيرة في الزكاة وما صدق الفطر
قال ابو حنيفة وابو يوسف والشافعي رحمهم الله في مال الصبي وقال محمد وزفر رحمهما الله
لا يجب في مال الصبي ولا على الاب اذا كان للصبي مال وان لم يكن له مال يجب على الاب
بالانفاق هذه الجملة في حال الصبي في جنة المأسرة وشتمه وبات في جنة هذا فخير بعد ان
شتمه **وذكر** في المنسقط اذا دفع الزكاة الى الصبي برسم العبد او الى من يستره او
او وقعها اليه من يهدى ربا كورة او غلاما لاب ويستحب يجوز عن الزكاة الا اذا انصر
على التبرع وكذلك صدقة الفطر والصدقات المنذورة وفي الذخيرة ولا يجوز ان
يعطى من الزكاة ولد غني اذا كان صغيرا وان كان كبيرا فقيرا جاز الدفع اليه هكذا ذكره
القندور وفي شرح الحاشي مع الصغير لبعض مشايخنا ان على قوله جاز الدفع الى اولاد
الغني اذا كانوا فقراء صغارا كان الاولاد او كبارا وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز
الدفع الى الكبار ولا يجوز الدفع الى الصغار **قلت** ولو دفع المرأة زكاة مالها الى ولد
زوجها وهو فقير صغير لا يجوز عند ابو حنيفة كانت واقعة الفقوى في قولها لا شك انه يجوز
وعلى قول ابو حنيفة ان قبل لا يجوز فله وجه وان قبل كونه فله وجه ايضا وفيه قولان
طهر الدين رج لو دفع مال زكاة مال الى صبي فقير وان كان يعقل كجوز وكذلك لو دفع الى
مغفوة تجوز واليخون لا يجوز وذكر الفاضل الامام محمد بن وكثير بن الصغير وهو من جاز
وكذا لو قبل الغني من كان لا يرى به ولا يجتمع عنه ولو دفع الى مغفوة فقير جاز ولو دفع
الزكاة الى مخون او صغير لا يعقل فدفع الصغير اليه او وصته قالوا لا يجوز كما لو وضع زكاة
ثم جاء فقير وقبضها فانه لا يجوز والاب والوصي يقبض الصدقة للصبي والمخون او من كان في
في غير من الاب والاجانب الذين يعولونه والمنسقط يقبض المنسقط ولو دفع زكاة
ماله الى رجل وامره بالاداء فاعطى الوكيل ولد فقير او الصغير او ادانه وهم يخافون
جاز ولا يملك نفسه شيئا هذه الجملة من قولنا في الذخيرة واذا كان الرجل
يعول صبي فحمله معه ويضعه بيده ويحمله بما يملك عنده ويكويه من زكاة
ماله لا شك ان الكسوة يجوز بطريق القيمة لوجود ركنه وهو التملك واما الطعام فما بدعه
اليه سبه يجوز بطريق القيمة لا قلنا وما يملكه بطريق الاباحة والتمكين في قوله ابو يوسف يجوز

بطريق القيمة ايضا وعلى قول محمد لا يجوز وذكر قول ابو يوسف في نوادرهم
وقال في الزبادات فمن وجب عليه الزكاة فاستمر في طعمها ودعى اليه كان
وعندهم وقت هم لم يكر ذلك من الزكاة لم يملك فيه خلاف قال الشيخ ابو حنيفة
الله الجاني عنده ان هذا قول محمد ما قول الله ح وانما يوسف في قوله فانه
الزكاة على صدقة الفطر فانه في صدقة الفطر الاطعم جاز عندنا في ح وابو يوسف
خلاف محمد رج واذا فرض الفاضل النفقة له في رواية فحمله بطريق القيمة
من زكاة ماله فعلى قوله ان يجوز خلاف محمد وفيه قولان الفاضل طهر الدين
وجب العشر في ارض الوصف وارض الصبي والمجنون والمكانب والمأذون المذنبين
وفي زكاة الطهارة في احوال باب زكاة الذروع والتمار في ارض الصبي والمارة
الغلبتين ما في ارض الرجل نفع العشر المضعف في العشره والحراج الواحد في الحراج
لان الصبي في ح على مضعف الصدقة دون المونة لحقته ثم على الصبي والمارة اذا كانا
من المسلمين العشر قبضت ذلك اذا كان منهم وجب على الرجل صدقة بطر الاولاده
الصغار لانه السب راس يكونه ويح عليه وهذا اذا لم يكن للصغير مال فان كان
لهم مال يودون من ماله من عند الله ح وانما يوسف خلاف محمد لا لا شرع اجاز مجرمي
المونة فانه شبه النفقة كذا في الطهارة واما ما وجد في باب هل يجب عليه صدقة فطر
الصغير على طهر الرواية لا يجب وعلى رواية الحسن يجب هنا اربع مسائل كلها
على الروايتين احدها هذه والنسبة الحرة على الاسلام بنينا لمحمد النكاح والولا
الرابعة الوصية للقراءة وقد عرفت في من الطهارة ذكر في النفقة ولو كان الاب
حيال كونه فقير ولهم جدي على لا يجب على اجد على الروايات كلها لانه لا ولاية على اجد
حاز في باب وان كان يجب عليه المونة وعندك في ح ولا يجب على الوصي
وان كان له ولاية لانه لا يجب عليه المونة وكذلك لا يجب على الاب صدقة فطر الاب و
وكذلك الذخيرة على الزوج وعندك في ح تنسب على المونة لا غير وعندنا على المونة
والولاية ولو كان الاب الفقير مخونا يجب صدقة فطره على ابنه بالاجماع لوجود
الولاية والمونة جميعا الصبي اذا بلغ مخونا لا يسقط صدقة فطره عن الاب واذا
بلغ عاقلان من اوجته لا يجب صدقة الفطر مذكور في باب اذن الصبي من ماذون
شيخ الاسلام جواهر زاده وفيه قولان الفاضل طهر الدين الصغير اذا كان له عبيد كونه
فلا ب يود من ماله من عند الله ح وانما يوسف خلاف محمد لا لا شرع اجاز مجرمي

من صوم الذخيرة واذا كان للولد الصغير مملوك وللصغير مال سوى المملوك فعند الضحية
 وابو يوسف يؤد عن عبيد الصغير من مال الصغير كما يؤد عن الصغير من مال له وعند محمد
 رج لا يؤد من مال الصغير كما لا يؤد عن الصغير من مال له ولو لم يكن للصغير مال سوى العبيد
 لا يجب على الاب صدقة فطر مملوك الصغير كذا ذكر محمد رج في الاصل وهذا الجواب
 لا يتكلم على قول ابي ح والي يوسف رحمه الله لانه عندهما صدقة فطر الصغير يجب
 باعتبار المونة والولاية جميعا حتى لا يجب على الاب صدقة الفطر عن الصغير اذا كان للصغير
 مال لعدم المونة وقد انعمت المونة هنا ايضا لانه لا يجب على الاب نفقة مملوك الصغير
 وانما يتكلم على قول محمد رج لانه اوجب على الاب صدقة الفطر عن الصغير باعتبار الولاية
 تحب الا انه اوجب على الاب صدقة الفطر عن الصغير اذا كان للصغير مال وقام هذا
 بعرف في الذخيرة في هذا الموضع وفي الذخيرة واذا كان للصغير مال وصدقة الفطر في مال
 عند ابي ح وابي يوسف رحمه الله وان لم يكن له مال صدقة الفطر على الاب وروى
 عن محمد رج من ينفق مملوكا من صدقة الفطر على ابيه وان كان مقيما ثم جن لم يجب عليه
 وفي زيات نوادر الحكم ان من جن في صغره فلم يزل مملوكا حتى ولد له لم يكن عليه صدقة
 الفطر عن ولده وقال ابو عبد الله الجرجاني وعند مني ان علي بن ابي ح وابي يوسف
 يلزمه فطرة كما يلزمه عن عبيده وعند محمد رج لا يلزمه فطره ولده كما لا يلزمه فطرة
 عبيده والله اعلم **في مسائل الصوم** ذكر الشيخ الامام محمد بن النسي في
 فائوي سئل عن اربع مبطون بخاف عليه مونة بهذا الذور طيرت عن الاطباء ان الفطر اذا
 شربت بهذا الدوا تبرئ هذا الصغير وذلك في شهر رمضان بل سباح لها الا فطر بهذا العذر
 قال نعم اذا كان الاطباء يصرحون بذلك وذكر القاضي الامام طهر الدين ان هذا الجمول على الطبيب
 المسددون الكافركم شرع في الصلاة بالنية فوعده كافر اعطوا الفقة لا يقطع الصلاة
 لعل غفلة ان الصلاة عليه هكذا في الصوم وفي محضر الفقه وروي طاهر الموضع اذا خاف
 على نفسه او على ولدهما فطرتا وقضتا ولا فدية عليهما وذكر في المنقذ الصلاة بلغ في
 يوم رمضان فليس عليه قضاء ذلك اليوم في صاوي القاصي طهر الدين رج صبي بلغ قبل الزوال
 او كافر اسلم ونوبا الصوم قبل الزوال لا يجوز صومها عن النقص غير ان الصبي يكون صابا عن النطق
 بخلاف الكافر فقد الاهلية في صفة وعن ابي يوسف ان صوم الصبي يجوز عن الفرض وقبل جوابه في
 الكافر كذلك روي في المنقذ في خطابه الرواية فرق بين هذا وبين المجنون اذا فاق في
 سنه رمضان قبل الزوال ولم يكن اكل شيئا فتوى الصوم جاز عن الفرض لان المجنون ادم

ينبغي

ينبغي كان بمنزلة الرض والارض لا ينافي وجوب الصوم بخلاف الصوم ولخص والكفر
 لانها منافية للصوم ولو اسلم النفس في غير رمضان قبل الزوال ونوى صوم النطق كان
 صابا عند ابي يوسف من لو افطر لزمه القضاء خلافا لفرج وفي محضر الفقه وروي اذا
 بلغ الصبي او اسلم الكافر في رمضان لم يلزمها قضاء ذلك اليوم وامسا بقية افطر
 يومها من مسافة السفر هل يجب عليه الصوم ام يكون مسافرا وكذا حكمه في سبل الصلاة
 والله اعلم ولا يقبل شهادة الصبي المأمون على هلال رمضان وقيل شهادة العبد والرافة
 في مشقة خلاف الصوم فما ورفا في طهر الدين الصبي اذا افطر صومه لا يقضي لانه لم ينفذ ذلك
 من شرع الطمحين في مسائل الحج ذكر القاضي الامام محمد بن النسي في فائوي ان الرجل باهله وولده
 الصغير فلو كرم عن الصغير كان اقرب اليه حتى لو جمع والده وان كرم عنه الولد ووفى الاخ
 وفي الذخيرة قال محمد رج في الال والصبي الذي كرم له ابوه يقضي المناسك وروي الجاروانه
 عليه وجهين الاول اذا كان صبي لا يقفل الا اذا سفت وفي هذا الوجه اذا خرم عنه
 ابوه جاز وان كان يقفل الا اذا سفت يقضي المناسك كلها يقفل مثل ما يقفل البالغ ولو
 ترك هذا الصبي بعض اعمال الحج كالحراكي وما استبه لم يكن عليه شر فالج الاصل ان يقفل وكل
 وكل جواب غفلة في الصبي كرم عنه الاب مملوكا في المجنون في الاب اذا خرم عنه ابنه
 الصغير وان ترك بعض محظورات الاحرام لم يلزمه نسب احرام الصغير كذا في الذخيرة
 واذا بلغ الصبي او اسلم النفس في وقت لا يقدر على الحج ثم مات ذكر احدنا في زفر وعقوب
 انه لا يجب الحج على قول ابي يوسف خلافا لفرج روي عن ابي يوسف انه يجب قضاء عمره في
 روايتا وقيل عن ابي ح روايتا ايضا وكذلك اذا اصابه الاواسر هل يملك او هل لم يملك
 مالا في وقت لا يقدر على الحج والافطرانه لا يجب وعليه الفتن وروي النوادر البالغ اذا
 جن بعد الاحرام ثم ارتكب شيئا من المحظورات فاقه عليه الكفارة فرق بينه وبين الصبي
 والفرق ان الاحرام المجنون قبل ان يحسن كانه صحيحا لا بخلاف احرام الصبي وهذه المسئلة في احرام
 حج الذخيرة وفي وقت وبر القاضي طهر الدين رج الصبي اذا حج مع الاب لا ينوب ذلك عن حجة
 الاسلام ويلزمه الاعادة وكذا العبد اذا حج ثم اعين يلزمه الاعادة وكذا الكافر بخلاف
 الفقه والفرق ان الفقيه من حصل من ذلك نيت الاستطاعة فثبت له الحج بخلاف العبد لانه
 لم يثبت الاستطاعة لانه مملوك لم ينفذ وفي فائوي فانه لا يملك العبد قبل العتق ثم جدد
 الاحرام بعد العتق وكذا لا يلزمه ذلك عن حجة الامم بخلاف الصبي لانه احرام الصبي لم يكن لازما محضرا

مسألة

ذلك كان لم يكن ولا كذلك احرم العبد لانه من اهل الانعام فلا يقرب تجديده المراهق اذا احرم
لحج اوله لعمرة لا يور بالهبة وكذا القصد لانه المضي عليها يلحقه مؤنة من فحوا المار لو تنا ول محظور
اخره لا يورنه ستر ولو افس الصوم والحج لا يقض لانه يلحقه في ذلك مشقة بخلاف الصلاة فانه
لا يلحقه مشقة في اجاب قد القراء من الصلاة من ستره الطي ويروقها ايضا لو خرج الصبي الي
الحج فبلغ في الطريق قبل الاحرام ثم احرم وجع حاز عن حج الاسلام وكذا الوجوه المبقة فاحرام ستر
لانه لم يكن من اهل الحج ثم احتمل بكهه واحرم من كنهه اخره عن حج الاسلام ولم يكن عليه الحج وانه لم يفسخ
بغير احرام ستر لانه لم يكن من اهل الحج ولا من اهل الاحرام عند الحج وانه فلو احرم قبل ان يحرم ثم احتمل
قبل الوقوف بعرفة وجع اخره عن حج الاسلام ولو افس لم يرجع الي المبقة قبل ان يحرم فاحرم
حج الاسلام وجع بخبره عن حج الاسلام وكذا لو لم يرجع الي المبقة بعد الاحرام وجع الاحرام
بعد البلوغ قبل الوقوف بعرفة وجع بخبره عن حج الاسلام ولو احرم لم يجد الاحرام بعد البلوغ ومضى في حجه
لم يكن ذلك الاسلام ولو بلغ الصبي مخضرة الوفاة فاصبح باهية عن حج الاسلام جازت وصيته عندنا
وحج عنه وكذا الفرضي اذا افس قبل وقت الحج واو صر باهية عن هذه الجملة في فناء ورافضه فانه وطاعة
الحج الا حرمة والحرم الزوج ومن لا يجوز منا كنهها على النسيب رضاع او صهره فانه كانه حرما صبا
لا يحتمل لاعتباره به وكذا الجنون الذي لا يقين اما الحالف المسم والذم سواء في الحربة قال القذوري
القذوري رجع في ستره لانه لا يكون نجوسا بعقده باهية من كنهها فلاف فرمعه وكذا المسم اذا لم
لم يكن مامونا لاف فرمعه وجع ستره الطي وحرمة والبلوغ من ستره بالحج وكذا الاسلام
لقوله عليه السلام يا عبدي حج ولو عشرين حج فعبدية الاسلام اذا اعتق وابا صبي حج ولو عشرين
حج فعبدية الاسلام اذا بلغ وابا اعاني حج ولو حج فعبدية الاسلام اذا اوج نعتي قبل الاسلام وازاد
بالاعرابي الكافر وبالطه الاسلام وذكر فيه ايضا وسنني لولي من احرم من الصبي ان الجدة
وفيه ويلب ثوبين اذا اوردوا وجع ما يحتمل الحرم في احرامه فاحتمل ستر من محظورات
الاحرام لا ستر عليه ولا على وليه لاجله لا يلبس غير مخاطب ولو افس فلا قضاء عليه وكذلك
اذا اصابه صبي اني احرم فلا شيء عليه لانه من اهل الفقه والصبي غير مواخذ بحج الله تعالى وهذه الخلاف
العبد فانه العبد اذا احرم ثم تنا ول شيء من محظورات الاحرام فانه ينظر ان كان ما كونه في الصوم
يكفر بالصوم وان كان ما لا يجوز فيه الصوم وانما كونه له الدم لا غير والا طعام فانه كف ذلك بعد العتق
ولو فعل حال في حال الرق لا يجوز ولو فعل عنه مولا او غيره باهية او غيرها لا يجوز **في**
مسائل النكاح ذكر في الاصل الصغير والصغيرة اذا تزوجا انفسها بغير اذن الولي فوقف ذلك
عليه جازة الولي فانه اجاز جاز ولها انجازا اذا بلغا اذا كانا من غير غيبة الاب وجع الصبي اذا

اذ انتم زوج اداة ثم بلغ او باع شيئا ثم بلغ لا ينفذ ذلك الا باجازه بعد البلوغ والعقد
 والامة اذ انتم زوجها بغير اذن المولى ثم اعتقاها زوجها من غير اجازة ولا كذلك الصغير والصغيرة
 اذ انتم زوجها ثم بلغا لا ينفذ الا باجازه وتزوج اداة او باع ماله ثم اذن المولى
 فاجاز ذلك العقد جازا سحتا نافي الضرر وفيه فرق مني فاة الصبي الممن اذ انتم زوج
 بغير اذن وليه اذ ودخل بها فبلغ الاب فزوجها قالوا لا يجب عليه الصبي هو ولا عقرا الحمد
 فلمكان الصبا والا العقر فلانها لازوجت نفسها منه مع علمها ان ذلك لا ينفذ فقد نصبت
 بطلانها حقها وفي المنقط ولي غير الاب والحمد زوج الصغيرة من غير كفوا فادركت
 الصبي فاجازت لا يجوز وكذا غير الاب والحمد اذا نقص عنه مهر مثلها نفصنا فاه
 لا يجوز منه لو اجازت بعد البلوغ لا ينفذ وفيه فوايد صاحب المخطوطة رح صبيته زوجت
 نفسها من كفوا وهي تعقل النكاح ولا ولي لها قال العقد يتوقف على اجازة القاضي فاه كانت
 في موضع لم يكن منه فام ان كان ذلك الموضع تحت ولاية فام تلك البلدة ينقض ويتوقف
 على اجازة ذلك القاضي وان كان في موضع لا يكون ولاية فام فانه لا ينفذ وقال بعض
 المتأخرين ينقض ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ الا ولي في النكاح الصغير والصغيرة
 العصى لقوله عليه السلام النكاح الى العصى وقول علي رضي الله عنه ان الحق في العصى اولي
 ونص الحق في غابة البلوغ ويعتبر الترتيب فيهم كما يعتبر في الميراث الا في فضل من اهدى اذ
 كان للمجنونة اب وابن قالوا لا ولاية لابن عندهما خلافا لمخرج وكذلك ابن الاب وان
 سفل في الباني الاخ مع الجد سواء عندهما وعند ابي الجد اولي ثم اولي الا ولي بن
 باب نكاح الصغير والنصف بغيره الحمد ابو الاب وكذلك الجد ادوات علوا ثم الاخ
 الاب وام ثم الاخ الاب ثم ابن الاخ الاب وام ثم ابن الاخ الاب ثم اولادهم عليه هذا الترتيب
 ثم العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب وكذلك اولادهم عليه
 هذا الترتيب ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب
 وام ثم عم الجد لاب وكذلك اولادهم فاه لم يكن واحد ممن ذكرنا قال في العدة الرجل والمرأة
 سواء لانه كل واحد منهما في وجوب الولاية بالعقاق كصبي وكذلك اولادهم ثم ذوالارحام
 واقرّب ذوالارحام في تزويج الصغير والمجنون عند ابي رح الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم
 بنت البنت ثم بنت ابن الابن ثم بنت البنت ثم الاخت لاب وام ثم الاخت لاب ثم الاخ
 والاخت لام ثم اولادهم ثم العتات والاحوال والحالات واولادهم عليه هذا الترتيب فاد
 اجتمع الجد الفاسد والاخت فعند ابي رح الولاية لجد ثم بعد هؤلاء مولى المولادة عند ابي رح

ثم السلطة ثم الفقه ومن قبله القاضي اذا شرط تزويج الصغير والصف بغيره فلا وادام شرط
 فلا وادام لرب قريب فالفقه ليس بولي فانه زوجها الفقه ولم ياذن له السلطة ثم اذنه بذلك فاجاز
 الفقه ذلك النكاح جازا سخي نا وذكر في بعض المواضع انه لا يجوز الصحيح هو الاول وقال محمد رح
 لاولاد سلام وقومها ولا لاحد من ذوير الارحام وقول ابو يوسف مضطرب والاصح انه مفعول
 وذكر في مجموع النوازل انه ولاية الاخت لاب وام مقدم على ولاية الام هذه الجملة في فتاوى
 الفقه طهر الدين وذكر في الذخيرة وافعاله الى مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن رجل غاب عنه
 منقطعة وله بنت صغيرة تزوجها اخوها لاب وام اولاب والام حاضرة قال ان لم يكن لها
 عصمة اول اب الاخت جاز النكاح قبل ان يكون الام اولي من الاخت فالالاخت الاخت لاب وام
 اولاب من قوم الاب والاخت اللواتي من قبل الام فلهن ولاية عند رجوعه وعند محمد لاولاد
 طعن وقد ذكرنا قبل هذا انه ولاية ذوير الارحام على الخلاف فيما ذكر شيخ الاسلام ان اللواتي
 من قوم الاب طعن ولاية النكاح عندهم العصمة باجماع بين اصحابنا مستقيم في الاخت لاني
 العمدة وبنت الاخت لانهن من جلد ذوير الارحام بعض هذه المسئلة من شرح الطحاوي وبعضها
 من الذخيرة وبعضها من فتاوى الفقيه طهر الدين **والوصي لا يملك النكاح الصغير**
والصغيرة اوصى اليه الاب ذلك اولم يوصى لاه الموت قطع ولاية من اوصى اليه في امر الصغير
 وورثه من غير اوصى له من غير اوصى اليه الاب يجوز في فتاوى الفقه طهر الدين ومن يقول صغير او
 او صغيرة لا يملك تزويجها والحارث بن اسبان اذا جازت بولده فادعيها بنت النكاح وبغزو
 كل واحد منها بالنزوح واذا اجمعت للصغير والصغيرة ولية ينفرد كل واحد منها بالنزوح وقال
 رح لا ينفرد احد الولتين كاحد المصنفين هذه الجملة في فتاوى الفقه طهر الدين وفي شرح الطحاوي
 اذا اجمعت في الصغير والصغيرة ولية وها في الدرجة سواء ووجهها احدها جاز سواء جاز الامة
 او سخر خلاف الحارث بن اسبان اذا تزوجها احدها لا يجوز الا باجازه الاخت فانه زوج كل من الولتين
 رجلا على حدة فلا ولا يجوز ولا يجوز الا في جميع في سائر واحدة او كان احدهما قبل الامة
 الا انه لا يدرى ان اب في الاصح لا يجوز كلاهما لانه لو جاز كلاهما في النزوح جاز في هذا اذا كان
 الولية في درجة واحدة فانه كان احدهما قريب من الاخت فانه يجوز نكاح الاقرب ولا يجوز نكاح
 الابعد تقدم او تاخر الا اذا كان الاقرب غائبا عنه منقطعة فنكاح الابعد يجوز اذا وقع قبل
 عقد الاقرب وانه وقع مع فانه لا يجوز كلاهما وكذا اذا كان الاقرب في الاصح ثم نكح
 في الغيبة المنقطعة والنكاح الكلام فها وكذا في اختلاف الروايات فيه والاكثر في الاقرب اذا كان
 موضع الانتظار الكفو الخاطب في الخبر منه فغيبه منقطعة واستاذن في الكتاب الى ادى هذه السطور في قطع

كفى للانتظار ومن المتبحر من جاز وقال لا ينتظر الكفو اباء كثيرة فينتظر قبله فلا بد من هذا
 منها فقدرنا ذلك بسلامة ايم ولها بها وهذا قول محمد بن مقاتل الرازي وعنه سعد بن معاذ
 الرواسي وعليه فتوى جماعة من المتأخرين منهم الفقيه الامام ركن الاسلام ابو علي السفي والفقيه
 الامام علي السفي وقال في جواب راسي لسف غيبه منقطعة وان كان الاقرب من الاسباب
 لا سوفت على امره وان كان مفعولا لا يعرف مكانه او كان مستغيبا لا يعرف محله فهو بمنزلة
 المنقطعة ولو تزوجها الاقرب حيث هو خطا فية والظاهر هو الجواز واذا كان للصغير ولية احدها
 اقرب والاخر بعد تزوجها الا بعد حال قيام الاقرب حتى توقف على اجازة الاقرب ثم غاب
 الاقرب وتحولت الولاية الى الابعد لا يجوز ذلك النكاح بامر الابعد الا باجازه منه بعد
 تحول الولاية اليه كذا ذكر في فتاوى الفقيه طهر الدين وفي فتاوى صدر سلام طاهر بن محمود رح
 اذا زوج الرجل اخاه وابوهما منى حاشا لابي قبل الاجازة واجاز الاخ المزوج جاز ولو
 سكت ولم يجر لا يجوز وبمسند توباع مال ابيه ثم مات الاب ولا وارث له غيره لا ينفذ البيع
 الا بتجديد العقد لما عرفت ان الملك البات اذا طرد على الموقوف ابطه والنكاح ولاية وليس
 بتملك وذكر في الذخيرة سئل شيخ الاسلام عن صغيرة لها اخ لا يزوجه فزوجها الفقه
 بغرام الاخ قال لا يصح النكاح الا اذا كان الاخ غائبا او عاصلا وفي الحاشية صغيرة زوجها الفقه
 ولها ابن عم حاضر قال لا يصح لقوله عليه السلام لا سلطة له من لاولة له ورايت فتاوى النوادي
 رح ان اذنه الفقه للمصنف والمفتوه يجوز وان كان الاب ذكره في باب النكاح من الاصل ومن يملك
 الفقه تزويج الصغير والصغيرة بدونه رضي الاب حكي عن الفقه الامام محمد بن الحسن بن عبيد
 انه كان يقول ينبغي ان يملك حبس على هذه المسئلة وولاية الفقه ايضا في ولاية الاب في
 الامام ابو الفضل الكرماني يقول ليس له ذلك فانه ذكر في الاصل تحت الحاشية عند البوغ الا
 في الاب والجد واذا انت الحارث بن اسبان في تزويج الفقه لا يكون مضاهيا وفي المنقطعة وعن محمد رح
 ان الام اذا رفعت احدهما الى الفقه في النزوح وابوهما في ذوير الفقه غيبه زوجها وانكره
 الاب وفي نكاح شرح الطحاوي والولد اذا استغنى تزويج الصغيرة وقد وجد لها خا طب كفو كان
 للفقه ان تزوجه لانها عصمتا وفي ذلك ضارب مرام اذا كان تزويج الصغير والصغيرة اباء او جد
 فلا جاز لها اذا بلغ وان كان غير الاب والجد من الاولاد قلها الخا اذا بلغ وفي
 المنقطعة اذا كان للصغيرة والد او جد لم يزوجه الفقه وان كان الاب والجد فاستغنى ينبغي
 للفقه ان يزوجه الكفو ذكره في الذخيرة ولو تزوجه الفقه الخا في اظهر الروايات عن ابي رح وهو
 قول محمد ولو كان الوصي وليا وزوج الصغير الصغيرة فلها الخا اذا بلغ ولو تزوج الصغير

اذا كان الخبر غير الاب والجد وقدم من قبل في الجامع الكبير لانه صغير السن وشيخه الاب والجد
 اذا زوج صبيته من صبي فدركت قبل ادراك زوجها فانها رت الفقة وقعت امرها الى الله
 لا ينظر كبر الزوج وكان له الفقة فيكون منها غير انه كان له ولد او وصلي حضرة واحدة محضه
 ان ياتي بحه الصغيره كان له حجه والا فرق بينها بحضرة وليه ولو بلغت واخترت نفسها وزوجها
 غايبات زوج الجامع الى ان لا يفرق بينهما لم يحضر الغيب لانه قضى على الغيب وبات في بعد
 هذا في مسائل العتق والنفقة اذا زوج الصغير والصغيرة فلهما الخيار اذا بلغ في خطي هر الرواية
 وور خالدين صحيح غير ان جاز لا خيار طها وكما ثبتت جاز بالسبوع لانه ثبتت للذكر ثم على
 قول ابن جرح ومحمد رضيهما الله لا ثبتت طها انما بالسبوع في غير زوج الاب والجد فانها اذا تزوجت
 فيها على النكاح وانما اخذ الفقة وقعت الفقة اذا انقضت الفقة بينها وبطل هذا الخيار في
 جازها بالكويت اذا كانت بكر الا ان الزوج لو بنى بها ثم بلغت عند الزوج لا يبطل جازها بالكويت
 ولا بعد البلوغ المحل لو سكت كما بلغت وبهر بطل جازها وان كانت ثيبا في الاصل او كانت
 بكر الا ان الزوج قد بنى بها ثم بلغت عند الزوج لا يبطل جازها بالكويت ولا بغيره عن المجلس
 وانما يبطل جازها اذا رخصت بالنكاح صريحا او وجد منها فقل سئل به عبد الرزاق ودلك نحو التمكن
 من الجماع او طلب النفقة وما استبه ذلك اما لو اكلت من طعامه او خذنته كما كانت فمهر على
 خيارها وجب الصغير لا يبطل بالكويت وانما يبطل جازها بصريح الرضا او بما يدل عليه من قربان
 المرأة او بغيرها او تسليم الصداق اليها وهذا الجاز يبطل بالجهل وتفسير ذلك اذا علمت العقد
 سعة ما بلغت لكن جهلت بشرت الخيار فكننت بطل خيارها اما اذا انقضت العقد سعة ما بلغت
 فجاز لها الخيار اذا علمت وقد ذكرنا تمام هذه المسئلة في فصل اف الخيارات من كتاب الفصول
 ثم اذا وقعت الفقة بخيار السبوع فانه لم يدخل بها فلهما رها وقعت الفقة باختيار الزوج او باختيار
 المرأة وان دخل بها فلها المهر كاملا وقعت الفقة باختيار الزوج او باختيار المرأة والمرأة والا الصغيرة
 اذا زوجها مولا ثم اعتقت وهي صغيرة فلها الخيار غير انما ان كانت صغيرة لا يتصرف بكلم هذا الخيار
 فسخا واجارة مالم يبلغ فسخا بانه كذا نفسها واجازة باختيار زوجها لان هذا التصرف وابر
 بين الفرو والنفقة والصغيرة لم يوهل لذلك وكذلك ولها لا يملك التصرف بهذه الخيار لان ولها قائم
 مقامها واذا بلغت غيرا الله جاز العتق ولا خيارها جاز بالسبوع وقوله ولا خيارها جاز بالسبوع
 كمثل الخيار لا لئلا يفسد جاز بالسبوع ويحل الخيار جاز بالسبوع مع ان جاز بالسبوع ثابت لانه ثبت
 طها جاز العتق وجاز العتق ينقض السبوع لان من جاز بالسبوع منهم من قال بالاول وهو الصحيح
 وهذا العقد صدر ممن هو كامل الولاية ولا لاية المولى على مملوك ولانه كاملا لان ولايته بسب

الكنانة

الملك ولا تقتضي في الملك ولا لاية كاملة ولا ثبت جاز بالسبوع كما في الاب والجد هذه المسئلة
 في الذخيرة وفي فوائده شيخ الاسلام به لان الدين صغيرة بلغت وقد جازها غير الاب والجد
 فانها رت نفسها وادعت عند الله جازها بطل شرط ان يقول زوجي احي او عمي قال لشرط ان يذكر
 المزوج قال على قياس ما ذكر في ادب الله بشرط وكذلك في كل عمل وفي دعوى فدا والامام
 الله في الدين صغيرة زوجها غير الاب والجد فانها خصمت بعد السبوع وهي بكر فقلت احترمت
 الفقة حين بلغت وكذلكها الزوج لا يقبل قولها الابينة وانما اختلف في المال فقال بلغت
 الآن وقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكت كان القول فوطى وان كانت ثيبا
 وقت السبوع لا يبطل جازها الا بالارضي صريحا او دلالة التمكن وبغير ذلك وذكر في الجامع
 اقرار الصبي وفي دعوى صرا و الله الامام محمد بن رج حل قال لا دابة بزوجهك وانما صبي
 وقال لا بل انت بالغ كان القول قوله الا الله الله لا يفرق بينهما بل يسل لاهل من زوجها ماذر وكذا
 فانه قال لا قبل له هل رضي وليك بعد ما تزوجت فانه قال لا قبل له هل اوجت بعد السبوع
 فانه قال لا قبل له الا ان قال لا في يفرق بينهما وبات في من سئل الا فرار من نفسه فانه
 نكاح شرع الطحاوي امه صغيرة تزوجت بغير اذن المولى فاعتقها لا ينقض العقد ويبطل
 على قول زفر رجم وعندنا يتوقف على اجازة المولى ان لم يكن لها عصمة سواء وان كان لها
 عصمة غير المولى فاذا اجازها العقد وادركت فلها خيار الادراك لانه العقد ينفذ
 عليها في حاله الصغير وهي حرة الا اذا كان مخيرة العقد ابانا او جد فانه لا خيار لها ولو لم
 يعترف صفة مات المولى في انه ينظر ان دخل بصفها للوارث بطل العقد وان لم يجل بصفها للوارث
 لم ينفذ على اجازة الوارث كما اذا كانت موطوءة الاب او حرة عليه برضا او كرها فانه
 اجازة جاز وانما يبطل بطل وكذا الوارث المولى قبل الاجازة فانه حل بصفها بشرط
 العقد وان لم يجل يوقف على اجازة المشتري هذا في الالة اما في العبد مع الاحوال طها فهو
 على اجازة المشتري والوارث عند تزوج اداة بغير اذن مولاه ثم تابعه المولى فاجاز المشتري
 النكاح جاز عندنا وعند زفر رجم لا يجوز وعليه هذا اذا تزوج صبي اداة بغير اذن ابيه في
 ابوه واجاز الجذ النكاح جاز وذكر في نكاح الجامع رجل كاتب امه لصغيرة ففعلت
 الكتابة لانها من اهل النصف فلو زوجها من ان يغير اذنها لا يجوز لانها التحقت بالحر ابردا
 ولو ثبت جاز لا حكم صحيح الكتابة التحقت بالبالغة هذا حكم ما دامت في الكتابة فلو انها اوت
 بدل الكتابة وعققت او اعتقها المولى بعد ذلك ينقل الولاية الى المولى فيلوا جازت النكاح
 لا يجوز ويكون ذلك النكاح موقوف على اجازة متابعه من المولى ولا يقال المولى هو المزوج

من صبي ليس له طهارة قبل البهارة النكاح وهو غني جاز لان الصغير بعد غيب في المهر غني والاب لا ينفق
غني في النفقة بغنا الاب لان العادة ان الاباء يحملون المهر عن الابداء ولا يحملون المهر وفي
قوله النفقة سئل عن المهر اذا زوج الصغيرة من صبي صغير لانه لا ينفق بالاباء بالكثر والصغيرة ما لا
كثير هل يكون هذا كفوا لها وهل يجوز النكاح قالوا اختلف فيه المتأخرون من متيخ منهم من قال
لا يكون كفوا ومنهم من جحد كفوا لان بعد غيب بغنا وابيه ولم يفصل بين المهر والنفقة قال
صبي الصغيرة رج ومول من قال انه كفوا لها اوجب البنا رجل زوج ابنة الصغيرة من رجل عظيم
انه مصلح لا يشرب الخمر فوجهه الاب شربا مدام وكبرت الابنة وقال لا يصح النكاح انما يكون
ابو ابشرب الخمر وكان غالب اهل بيته صالحين فالنكاح باطل بربطه وهذه المسألة بالانفا
والمسألة الخلف فيها بين ابي ج وصبي فيها ادلم الاب ان الزوج ليس بكفوا لها ومع هذا زوجها منه
على علم انه ليس بكفوا علم انما مثل غايه التامل وعرف هذه العقد مصلحتها في هذا اما هي فظنة كفوا لها
انما ينال نظيره السكان او اقصر في مهر ابنة لا يجوز والعجب لو فعل ذلك يجوز لان الظاهر من
حال السكان انه لا ينال ومن حاله الصافي انه ينال وفي قوله والاباء الامام في الدين السكان اذا
زوج ابنة الصغيرة ونفسه مهر مشددا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج لا يجوز اما الصالح لم يعمل
ذلك يجوز عند ابي حنيفة خلافا لها والسكان ليس في اهل الراي والمنسوبة ولا ينفق عنه
على الصغيرة باقل من مهر مشددا وان زوجها الصافي من غير كفوا لا يجوز في قول صحيح واختلفوا في قول ابي حنيفة
رج والظاهر هو يجوز ولو زوجها السكان من غير كفوا لا يجوز عند الكل ورايت في نوادر صاحب المحقق
الاب اذا وكل رجلا يزوجه ابنة الصغيرة فزوجها الوكيل من غير كفوا هل يجوز عند ابي حنيفة كما يجوز لو
زوج الاب لاروايه لهن في الكتب وقبل يجوز وقبل لا يجوز وذكر في نكاح الفنا وفي الصغرى القاضي
اذا زوج الصغيرة من ابنة كان باطلا ورايت في فنا وفي الفقيه اذا زوج بنية صغيرة من ابنة
ان جعل اليه مهر ورج الصنف ويطن ان كان الابن صغيرا لا يجوز بلا خلاف بين علمائنا وان كان
الابن كبير اجاز عند ابي حنيفة رج ولم يرد عندهما وفي فنا وروايات الناطق اذا زوج القاضي
البنية من بنية لا يجوز فلما هو القاضي اذا زوج الصغيرة من بنية كان هذا نكاحا من غير وجوب
لان الصبي رعية في حقه وانما الذي ينفق هو الوالي والوالد في حق نفسه رعية كذا في ايضا وكذا في
الخليفة في حق نفسه رعية ايضا كذا في ذابن الفنا وروايت في القاضي الامام في الدين اذا زوج
غير الاب والجد الصغير او الصغيرة فلا جناح على الاصل الاول وبقيت المسألة بغير المشل وهكذا في المسألة
وهكذا اذا المسألة في التحسين فذا مبيخا في اولان الزوج لو كان حلف بطمان امانة بين وجه
وجها بلفظ ان تزوجه امانة او بلفظ كل امانة فوجهها بلفظ النكاح بغير المشل وان كان الزوج ابا

او جده فذلك عند ابي يوسف ومحمد للوجه الاول وعند ابي حنيفة للوجه الثاني رجل زوج ابنة الصغيرة
من ابن كبير رجل بعد امانة وقبل الوالدين بغير امانة الابن ثم مات ابو الصغيرة قبل امانة
الزوج بطل النكاح لان ابنة الصغيرة كان بمكسح هذا النكاح الموقوف فكان مونة
قبل النفا وبمنزلة الفسخ كالأمانة اذا زوجت نفسها من رجل غيب وقبل عن الغيب
فصلى كان للمرأة ان تفسخ النكاح ومونها قبل قبول النكاح يكون فسخا كذا في المسألة هذا اذكر
في فنا وفي القاضي الامام في الدين وهذا اذكر القاضي الامام في الدين هذه المسألة في فنا واه
ثم قال وكان ظر الدين المغيث في رج يقول لا يبطل النكاح بموت الاب لان مونة تزوج النكاح
كالشئ في الجنازات في مدة الجنازة فيفسخ البيع لان يبطل وكذلك اذا مات احد الزوجين
قبل الدخول فحلوه بغير النكاح ولا يبطل والمسألة منصوص عليها في المنسقية انه لا يبطل النكاح
وذكر في فنا وراي البت رج اذا زوج ابنة الصغيرة من رجل غيب وقبل عن الغيب
ابوة فمات ابو الصغيرة قبل ان يكثر الابن النكاح بطل النكاح وفي نوادر اس سماعه عن
ابي يوسف رج اذا زوج ابنة الصغيرة من غيب ثم مات الاب ثم اجاز الزوج النكاح جاز
فهذا نفس ان يموت الاب لا يبطل نكاح الصغيرة فكون هذه الرواية مخالفة لما ذكره ابو
حنيفة في متفرقات نكاح المحبط رجل زوج ولية فزوت النكاح فادعى الزوج انها صغيرة
وادعت هي بالغة فالقول قولها ان كانت واهمة والبنية بنتها ايضا كذا في فنا وفي القاضي
ظير الدين رج وذكر في ايضا سئل عن الامام عطاء بن مرة السعدي عن اب الصغيرة اذا زوجها
من صغير وقبل ابوه له وكبر الصغير وبنها عنه منقطعه وقد كان النكاح بنها في النفقة
هل يجوز نفقا عنه ان يبعث اليه شئ في المذهب لا يبطل هذا النكاح بهذه السبب فالرفع والنفا في
ان يفصل ذلك سفسا هذا المذهب وان لم يكن مذهبه فالقاضي الامام ببيع الدين رج وعند
ان هذا على قول ابي حنيفة رج بناء على ان القاضي اذا قضى خلاف مذهبه نفذ عند ابي رج وفي
قنا والقاضي الامام في الدين رج صبي زوج بالغة وغاب فلما حضر تزوج المرأة بزوجه اخذ وقد
كان الصبي جاز ذلك النكاح بعد بلوغه فان كانت المرأة تزوجت بزوجه اخذ قبل جده الصبي
هذا النكاح الثاني لانها لم يفسخ قبل جده الصغير وان كان النكاح الثاني بعد جده الصغير بطلان
في النكاح في الصغير بغير المشل او ما ينفق بن النكاح لا يجوز النكاح الثاني لانه كان موقوف
بنفسه باجازه الصبي بعد البلوغ وان كان بعد كثر لا ينفق بن فيه والصبي اب او جده فذلك لانها
بطلان النكاح عليه بغير مشل فموقوف عقد الصغير على اجازتها ففسخ بالاجازة بعد البلوغ وانما
يكن للصغير اب او جده هذا النكاح الثاني من المرأة لا يفسخ عقد الصغير على هذا الوجه لم يوقف فلا يفسخ

البيت

الاجارة وفي فناء المهر الدين صغيرة زوجها ولها من كفوفه قال الست انا بولي ان يصدق
لكن شرط ان كانت ولادة طاهرة جاز النكاح والافلا والولي اذا اقرع وليته بالنكاح لا يجوز عند
ايح رج وكذا المولى اذا اقرع عبده بالنكاح لا يجوز عنده خلافا لهما فلو اقرع عليه امته بالنكاح
جازا عاما اذا لم يجر عنده بنصب الفاضل خصما على الصغيرة حتى يكره فممن الزوج البنت على المنكر
كذا ذكره في فناء الفاضل الامام طهر الدين وذكر الامام محمد بن ابي بكر الدين في فناء في المصغر والصغيرة
اذا قال زوجت الصغيرة المصغر اس لا يصدق الا بنية او بنصب في الصغيرة فلو اقرع عليه بنصب
اي خيفة وكذا المولى العبد اذا اقرع بالنكاح وكبل المرأة وكبل الزوج وقال صاحب يصدق
ومولى الامة يصدق بالاجماع واختلفوا في موضع الخلاف قبل الخلاف فيما اذا بلغ الصغير وكبر
النكاح فافترى المولى بالنكاح اما لو اقرع المولى بالنكاح في حال صغره فانها صغرة اقراره والصغيرة خلاف مما
اذا اقرع في صغره فبلغ وكبر لم يصح اقراره ولو اقرع العبد بعد العتق وقبله لم يصح عليه اقراره وذكر
في البسوط الاب والجدة وببدا لاولها فيه على السواء وعلى هذا الخلاف اذا وكل جلا بالنكاح قبل
اواماره فقال الوكيل زوجت لا يصدق عنده خيفة الا ان يصدق الموكل ويعتق عليه البنت وعندها
يصدق من غير بنية الاب والوصي اذا كان عبد النكاح يصح ولو اقرع بالنية لا يصح ولو اقرع
استدان لاجل النكاح يصح ولو اقرع بالنية لا يصح اقراره بالانفاق اما لو اقرع بالنكاح على
موكده وعلى وليته او على عبده فانه لا يصح عنده خلافا لهما كذا ذكر في الاسرار اذا زوج وليته
فزوجت النكاح فقال الزوج والولي انها صغيرة ورد ما باطل وقالت هي انا كبيرة ورد في صحيح
فاه كانت واهمة فالقول قولها في مجموع النوازل ومتفرقات نكاح الخط وذكور في الفاقون
الصغرى ليس لساير الاولياء سوار الاب والجدة ولادة فمن الصغيرة لا يزوجها من غير
مالا الصغيرة وليس لغريمها ولا النصف في مال الصغيرة والمراه اذا كانت صغيرة جدا لا يزوجها
الجماع لا يزوج الاب عليه ذمها الى الزوج لكن يزوج على دفع المهر الى الاب وتغيبها عنها موص
الجماع بان يجه هذا ان يزوج ولو كان الزوج صغيرا جدا يجب النفقة بخلاف لو كانت صغيرة
وفي مختصر التذويرو ولو كانت صغيرة لا تمنع بها فلا نفقة لها وان سلمت اليه وان كان الزوج صغيرا
لا يقرع عليه الوطى فلما النفقة في مال المراه اذا كانت فطبق الرجال وجامع منها ان يطلب
الزوج بالمرء والنصف قبل الدخول ما لم يمس الزوج المهر كذا ذكر في فناء الصغرى ولو كان الزوج
صغيرا او زوجا ابوه جارية صغيرة او امراه كبيرة زوجها ابوها او غيرها فلا يزوجها من غير
من مال الصبي وكذا في كبيرة ان كانت بكرا وهي مسنة ان كانت ثيبا لا يزوجها انما حكم نفس العقد
والعقد صحيح وان طلبت النفقة وقد قبضت المهر انفق عليها ايضا من مال الفلام فرق بين هذا

وبين ما اذا كان كبيرا والمراه صغيرة فانها لا تنجب النفقة والفرق يعرف في باب طلب المهر
من ادب الصح والاب اذا زوج الصغيرة في جاز النكاح حتى يدخل بها الزوج قبل لا بد حل ما لم
وقبل اذا بلغت ثمن سنين وقبل اذا كانت ثمانية حصة يطبق الجماع بدخلها والا فلا كذا
ذكر في فناء المهر الدين ويظهر تفسيرها ايضا في ما طلب المهر من ادب الصح امراه
زوجت ابنتها الصغيرة وقبضت مهرها ادرت الصغيرة وطلب المهر من الزوج فانه كانت الام
وصية لم يكن لها ان يطلب المهر من الزوج لانه يرزق المهر الى الام وان لم يكن وصية كان لها
ان تأخذ المهر من زوجها ثم يرجع الزوج بذلك على الام لانه الام اذا لم يكن وصية لم يكن لها حق
النصف ولا النصف في المهر او كان دفع المهر كالمهر في الجنب وكذا الجواب فما سوار الاب والجدة
والوصية والصح لا يفرق لولا ان لا يملك النصف في مال الصغيرة ولا يملك قبض صداقها وان كان لها
الحكم والولاية والوكالة في فناء في فناء والدخلة وفيها ايضا صغيرة زوجت فذهب
الى زوجها قبل قبض الصداق كما لم يكن له حق ان يمسها قبل النكاح ان يزوجها ابوها او غيرها من
الزوج حتى يدفع الزوج مهرها الى ماله من النصف لان منع النصف الصداق من المراه ولا يملك ذلك
بالطال الصغيرة وفي فناء كان له مطالبه وسبيلها من غيرها كذا في المهر من الزوج لا يملك
تسليمها الى الزوج قبل قبض الصداق الرجل اذا زوج ابنته او جده او غيرها وسلمها الى الزوج قبل قبض
الصداق فلا يصح تسليمه ولو فعل الاب مثل هذا اهل له ان ينفقها من الزوج سعة ان لا يملك منعها الا بطلب
المهر من الاب كانت تطبق الرجال كذا ذكر في الذخيرة وفي باب طلب المهر من ادب الصح الاب
اذا زوج ابنته وهي صغيرة ويطلب الجماع فدفعها ابوها من غير ان يأخذ منه المهر فوطى زوجها فلا يملك
ان يطلب مهرها او يأخذ من زوجها شيئا كانت او بكر اجتمع ما دامت صغيرة لم يبلغ الثمانية
لان الاب والي الصغيرة بكرا كانت او غيرها الا ان يراه يملك النصف في مالها كذا ذكر في هذا الباب والاب
اذا اقرع بنصف العجل وهي صغيرة يزوجها لا يملك ان يزوجها لا يطلب الزوج به ويضمن هو للصغيرة
وقد ذكرنا في صلح الصغيرة ان الجدة من غير الاب قبض الصداق فعليه ان يزوج الاب بنصف الصداق
جاء في فناء المهر الامام محمد بن ابي بكر الدين زوجت ابنته الصغيرة فادركت وقد دخل بها الزوج وطلب
مهرها من زوجها فقال الزوج دفع اليك خالصك وصداق الاب لا يصح اقرار الاب عليها
لانه لا يملك قبض الصداق في هذه الحالة فلا يملك الاقرار به ولها ان تأخذ المهر من زوجها ولا يرجع
الزوج بذلك على الاب لان الزوج اقرع بنصف الاب في وقت كان له طلب ولادة قبض الصداق فلا يرجع
عليه كما لو قبل قبض المهر اذ اقرع من المهر وصداق المهر وكذا في الطلب ولو كان الاب حين
اخذ المهر من زوجها فلا تأخذ من ابنته من مهر ابنته والمهر كالمهر كذا في المراه ان تأخذ المهر

بن الزوج ويرجع الزوج بذلك على الاب كالكيل فيصنف الدين اذا قال المدين ان اخذت من عيال ابريك من حساب
الدين ثم انكر الطالب الوكالة واخذ المدين المدين كالمدين ان يرجع بذلك على الوكيل وفيها ايضا امرأة اقرت
انها مكرمة ووهبت مهرها من زوجها قالوا انظر الى قد فافاه كانه قد ما قبله ركعت يصح اقرار ما هنه لو قالت بعد ذلك
ما انا مكرمة لا قبل قولها وان لم يكن قد ما قبله ركعت لا يصح اقرار ما وقع لي بها ان يجناط في ذلك وبغ لها
عن سبها ويقول لها باذاعت بذلك كما قالوا في غلام اقر بالبسوخ ان القاب له عن وجهه ويجناط في ذلك
ذكر في العدة والاب الصغيرة ان بطالب زوجها بالمهر وان لم يمكنه الانشاع بها ولا بشرط احضار ثلاثة فحسب
المطالبة بل يسم بعد ذلك بخلاف البيع فانه شرط احضار المبيع وذكر الخطا رج انه باء الاب ان يجعل البنت مهرها
لنفسه ثم يفتن المهر وكذا ابو يوسف يقول ولا يستوفى الاب بكفيل وفي باب جلب المهر من ادب الفاضل اذا
دفع الصغيرة الى زوجها وهي لا يظن الرجال وذهبت الى منزل الزوج ثم رجعت الى منزل ابيها فقال الاب لا ادفعها
في نفس حال تحمل الرجال والزوج يقول دفعها الي وصارت في منزل فليس لك منها شيء كان لاب ذلك وفي قول
صاحب الخط اذا زوج ابنة الصغيرة بمهر محمل ثم اداد الاب ان يوجل المهر شهر الا يجوز ولو زوجها ابنة ابل
من مهر المثل ما ذكره عند جيفه رج لا يحصل العقد بهذه الخلافات التي جعلت في الفاضل المتأخر واجاز صاحب
الخط ان يحل في قول جيفه يبيع هذا البجل في الفاضل والاب اذا زوج الصغيرة امرأة وضمن المهر وقبلت
المرأة الفاضل وادار الاب المهر كان منوطا على ما اذا كان الفاضل والاذا زوج الفاضل حاله صلا لان اما اذا ضمن في
منوطا ويرجع من ماله وان ضمن منه هذا اذا كان الفاضل والاذا زوج الفاضل حاله صلا لان اما اذا ضمن في
حاله واذا زوج الفاضل حاله صلا وان ضمن منه هذا اذا كان الفاضل والاذا زوج الفاضل حاله صلا لان اما اذا ضمن في
بالكتب من سائر الابن وقال ابو يوسف رج هو مبرع لا يرجع هو ولا ورثته بعهوده على الابن بشره
وذكره في الفاضل على الاستقصاء في نكاح الزفيرة في باب جلب المهر من ادب الفاضل وانما لم يرجع بدون
الشرط بكم العرف والعادة فانه في العدة ان الاو لا يتخلون المهر عن الابنة الصغيرة وهو نظير ما لا ينفق
على ابنة الصغيرة في طهره وكوته من ماله فانه لا يرجع في مال الصغيرة الا اذا شرط الرجوع وقت
الانفاق وانما لم يرجع بكم العرف والعادة كذا هنا وهذا بخلاف ما لا يشترى ابنة الصغيرة ثوبا فمهر
سوى الطعام وكسوة ونقد الثمن من ماله فانه يرجع على الصغيرة بذلك وان لم بشرط الرجوع
لان لا عرف ان الاباء يتخلون الثمن عن الابناء ولو كان مكان الاب وجهه او غيره من الاولياء وضمن
المهر عن الصغيرة وادرس من ماله رجوع في مال الصغيرة وان لم بشرط الرجوع لان نفق في الاو صبا انهم لا يتخلون
المهر عن الصغار واما اذا حصل الفاضل في مرض الموت فهذا باطل لانه يقصد بهذه الفاضل ابعصال النفع الى الورث
والرجوع عن ذلك فلا يصح وكذا اكل من ضمنه وارثه او ورثته في مرض موته فذلك باطل هذه الجملة
في الزفيرة وفي قولها ورثته الا ان المهر لو كان الابن كبير وضمن عن الاب بغير موهبة في حصة ثم مات الاب

واخذ الفاضل من نكته لم يرجع ورثته بالايجاع وفيه فخص الفاضل ويرثه الفاضل المهر صح فانه والمرأة خيرة
في مطالبة المهر من زوجها او ولها وفي باب الوكيلة من نكاح شرح الطحا والاب اذا زوج الصغيرة اذ
فلما ان بطالب المهر من اب الزوج فبوجود الاب من مال ابنة الصغيرة وان لم يفتن الاب باللفظ صريحا
بخلاف الوكيل اذا زوج فانه ليس له ان بطالب الوكيل بالمهر لم يفتن وان ادرك الاب من نفسه ان
وقت الادارة دفع ليرجع على ابنة الصغيرة كذا ان يرجع ولو لم يشهد القيس ان يرجع لانه ادركنا مطالبا
في الحال فصار كبر الدين وادركنا ليرجع لغيره فان الناس ورثت في بعض الموضع الوصي اذا زوج
امرأة لبيتهم فالوصي مطالبا بالمهر من مال الفاضل او لم يفتن وان ادركنا ليرجع في مال البيت والاب
لو زوج امرأة لابنة المهر فانه كذا ما به رجعه عليه بغضا اذا كان الفاضل باده وان لم يكن باده لا يرجع
والا فلا نكاح لا يكون ادا بالفاضل والار بالفاضل يكون ادا بالفاضل وفي قول صاحب الخط الا اذا زوج اخيه
الصغيرة وضمن لها المهر من زوجها لا يصح الفاضل ليرجع الاب والمهر ولاية الفاضل في مال المدين اذا كان الفاضل
والاب اذا زوج ابنة من اب وطالب منه ان يفتن من الصدق او مهر شيئا من اصدق
اما الاقرار بالقبض فانه باطل لان اهل المجلس يعرفون كونه حقيقة وماله فانه كذا ابنة كبيرة فلا
يقول لهيب باذاعت البنت كذا وكذا ثم يفتن من زوجها عنها ويقول انك انت بالجهة فرجعت عليك
وانا ضامن لك عنها ويكون هذا الفاضل صحيحا كونه مضافا لسبب الوجوب كذا في الزفيرة وفي
قنا والفاضل المدين وكيل المرأة اذا زوجها والاب اذا زوج ابنة المهر من ان الوكيل والاب ابرا
الزوج عن المهر وبعضه بشرط الفاضل على نفسه لم يصح طهارة والاراء الا ان كثر المرأة اذا كانت بالغة بشرط
الفاضل باطل الا ان لو فصل عن المرأة وقا اكرز رضا بهد وبستانه من ضامن برئوى راحة في بستانه
فيطلان الكفالة طاهر كقولنا اخذ فاضل ماله عليك فانما ضامن بذلك وان اراد الكفالة لمرأة قال
اكرز ان تطلب كنه من ضامن ويرك ازالا خوستن بدهم فمعه كفاة المرأة وهي غائبة ولا يصح
في قول جيفه وحده الا ان يقصد بها حاضر في المجلس وحيلة لهذا اذا كانت كبيرة ان يقول الوكيل ان
المرأة امرتني بالهبة والاراء فانه انكرت ذلك واحدة منك بغير ضامن فانما ضامن ذلك لك
فيصير هذا الفاضل اذا كانت كبيرة فانه كانت صغيرة قالوا فاحيلة ان لا يكون الزوج مطالبا لاجماع
ان يقول الاب وقت عقد النكاح بالفارسيه فخر خوس فلانة را بنوز في دارم بد وهدا ابريك بانصه
ورمزا بود فاصح ذلك ويصير هذا الكلام كاستثناء كانه قال زوجت ابنتي بالف درهم الا
فيصير ذلك عند الكل كذا الوكيل وجبة اخوانه بشرى ابو الصغيرة من زوجها بعد النكاح عفا فيل
القيمة بمقدار ما يريد ان يحط عن مهر الصغيرة فيصير لاب متوفيا ذلك من مهرها بين العوض هذه الجملة
في قولها ورثته فانه وذكر في الزفيرة الجملة ان يباشر العقد على ما ورثه العقد المتكس حصة فلا يخفى ان

الحكمة او كحل الزوج بعض الصدق على اب الصغيرة ويتفرع منه اذا كان الصغيرة اعلا من الزوج وذكر
صحة الاسلام الواسع من الخلع من الخلع الاصل ولو كان الخلع عليه مثل الخلع في الملاءة في الصحيح ايضا
وذكر الحكم في شرط في مصلح الصغير هذا هو ان يزوج الاب بقصص صداقها ونفقة عذتها
لم يطلعها الزوج طلاقا باينا قالوا هذا حكم يخص الاب بخلاف سائر الاولياء لان الاب يصح اقراره بقصص
صداقها وبسر الزوج في بعض الظاهر ولا يعمل اقرار غيره به ووطي الصغيرة اليه لا يشترط لوجوب
المصاهرة في قول ابو حنيفة ومحمد وطه بملك اليمين او غير ملك وقول ابو يوسف بوجوب حواشي المصاهرة
ويكفي في حديث الشريفة كذا عن محمد بن الفضل راجع انها اذا كانت بنت سبع سنين او اكثر فمشتها
من غير تفصيل وان كانت بنت خمس سنين او اقل لم تكن مشتها وان كانت بنت ست سنين او سبع
سنين او ثمان سنين ينظر ان كانت عجيبة صحيحة مشتها والا فلا فالفقهاء يوجبون في احوال الفداوي
المشتركة في البيع والشان والغائب عنها لا يشترط ما يبلغ سبع سنين فالصحة في كتب النفقات
وعلى الفتوى عن شيخ الامام محمد بن الفضل انه كان يقول منعتي منعتي في البيع والشان انها لا تزوج الا ان ابغ
الاب لها عيلا محجبة بمعنى بالحرمة وفي الفتاوى يرسل الفقهاء بوجوب حمل اداة ابيه وهي خمس سنين
او ست سنين عن شهوة لا حرمة على ابنة لانها غير مشتها وان اشترط ما يبلغ ثمانية فلا ينظر الى ذلك فانه كبرت
حرمه من غير شهوة والمسألة في ما قاله كرم لان الكثرة تحت الحرمة وان كبرت ولا كذلك الصغيرة جدا
ويستلزم من سنه عن اداة دخلت في ذريع في فرجها والحيض ليس من اجل الجماع قال بنت حنة المصاهرة
وبان بعد هذا وقال بعض الفقهاء اذا لم يكن عيلا محجبة وهي بنت ست او سبع لا يكون مشتها اليه غير سنة
وعن ابو يوسف راجع ان كانت بنت خمس سنين وبشر مشتها فمشتها ولا توفيت فيه عند ابو حنيفة راجع
وعنه في رواية لو وطئها ولم يفضرب بنت حنة المصاهرة وان كانت اقصا ما لا يثبت حواشي المصاهرة وعن
ابو يوسف في النواذر واذا وطئها بريبة وهي بنت خمس سنين في الدم وما نزلت ولا تزرانها بل
شتر حرمته عليها قال الفقهاء بواجب راجع ما دون سبع سنين لا يكون مشتها وعلى الفتوى وعنه
عطين نعم السجدة من الاجنبية عن شهوة بوجوب حنة المصاهرة ولا ينظر شرط شهوتها ويكفي اشتراطها
ولا ينظر ايضا ان يكون بالغين فبعض الحجة بين الامرين والمراهقة اذا وجدتها من احد بها وحده
الاشتها هو الاشتها بالقلب ولا ينظر طائفت رالا كذا ذكره مجموع النوازل صغيرة فزعت في المتام
فهربت الى فراش عوانة فاشترها ابو ما وهي ثمان سنين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اخبر
ان كرم والدها على ابراهيم بن محمد بن فاضل الرازي ان ارات الدم وهي بنت ست سنين لا اشك في ان
لا يكون حيفا وان كانت بنت سبع سنين لا اشك في ان يكون حيفا وانما اشك فيها بان
وان كانت لا يوطئ مشتها بنبش الحنة بوطئها عندها وعن ابو يوسف بنت وان كانت بنت

وذكر خمس الاثمة الحسنى في كتاب محدود وان الصغيرة اذا سلمت من بنت حرمة
المصاهرة والا فلا وتقبى السلامة ان لا يصير ملكها واخذت المرأة قصب صغيرة لا يقدر
على الجماع فدخلت في فرجها لا ثبت حرمة وقيل ثبت بعض هذه المسائل في الذميمة وبعضها
في فتاوى فاضلان وبعضها في فتاوى قاضي الامام فطهير الدين وفي طلاق فواند صاحب المحيط الصبي
اذا كان ابن سبع سنين من امرأة بشهوة بليت ثبت حرمة المصاهرة قال وذكر في
موضع آخر الصبي العاقل اذا استس امرأة بشهوة ثبت حرمة المصاهرة قال وكذا الجنون
امرأة مع ابنة لها شهوة فاشترى من رجل يده الى امرأته لم يحررها الى فريضة ليجامعها
فاصاب يد الرجل ثبتت المرأة فقرصها ما صبعه على ظن انها امرأته فان وقعت يده
على البنت حرمت عليه امرأته وان كان بظن انها امرأته لوجود المتش عن شهوة كذا ذكر
في فتاوى قاضي حاتم فطهير الدين قال ذكر في الحداية والصبي المراهق في الخليل كالبائع
لوجود الدخول في نكاح صحيح وذكر في جامع الصغير غلام لم يبلغ ومثله يجمع يده اذ كان
يحرث ويشترى اذا جاء مع كمراته وجب عليه الغسل ويكفلها للزوج الاول وفي خيل العوبة المطلقة
الملك اذا خاف ان يظهر امرها في الخليل يهب لبعض من يتوبه من مملوك فبشر
بذلك مراصفا فزوجه بشا يدين فيدخل الغلام بها ثم يهب المشترى المملوك للمرأة فيبطل
النكاح ثم بيعت المملوك الى بلد آخر فلا يظهر امرها وذكر في العدة لا تملك المطلقة الثلاث
لزوجها الاول حتى تزوج آخر ويدخلها الثاني سواء كان بالغا او غير بالغ مجنونا كان او غير
مجنون اذا كان يجمع مملوكا وفي فتاوى خمس الاسلام انه مقدر بغير سنين وفيها ايضا
صغيرة لا توطأ حرمة بالثلاث فوطئها الزوج الثاني فافضا تا فهد الوطئ لا يملكها وفي فتاوى
القاضي الامام فخر الدين الزوج المثل اذا وطئ المرأة فافضا تا بهذا الوطئ لا يملك للزوج الاول
وفي الملقط اذا دخلت ذكر صبي في فرجها والصبي ليس باصل الجماع لا يتلق بها الخليل والفرج
وذكر في العدة في حلوه الصبي المهر واحاله الى الجماع الصغير اذكر القاضي الامام
فخر الدين من نكاح فتاويه ولا يصح حلوه الغلام الذي لا يجمع مثله ولا حلوه
الصغير التي لا يجمع مثله والزوج بامرأته ومعه صبي لا يعقل لا يمنع صحة حلوه
وان كان يعقل بان امكنه ان يعتبر عما يكون بينهما لا يصح انحلوه من
قال محمد في الجماع المرأة او حدث الصبي مجنونا قال القاضي
بلوغ الصبي بخلاف ما اذا وجدت امرأة الصبي **فرق القاضي** يحصونها ولا ينظر
بينهما في حال وينظر بلوغ الصبي حتى فرق القاضي بين الصبي وامرأته وهذا فرقه بطلاق

لان سبب الفرق بالطلاق قد تحقق ولا ارتفاع العبارة البتة لان القاضي هو الذي
هو يوقعه وصار بهذا قربة فانه يعق عليه وان لم يكن العتق من اهل العتق الا ان
القاضي لا يفرق بينهما ما لم يكن عنه حصم خاص وان كان للمصغير اب او
على الصغير في ذلك كما كان حصم في جميع مال البتة وعليه وان لم يكن له اب ولا وصي فالج
او وصيه حصم فيه فان لم يكن له جده القاضي ينصب حصما فاذا جاءه حصم محبة
ينظر حتى المرأة على رضا بهد العيب او عليها بهد العيب وقت
الكاح لم يفرق بينهما ان لم يكن بينهما للوصية بنته وطالب عن المرأة مخلف المرأة فان
بينهما ان لم يكن للوصية بنته وطالب بين المرأة بمخلف المرأة فان كانت
بينهما وان حلفت يفرق بينهما بهذه المجلة في الرخصة وفي قاضي طاهر
قلت ونصير هذا ما ذكر القاضي ابو جعفر الكسري كاح اجماع غير الاب ولجدا
زوج صبيته من صبي فادرك قبل ادراك زوجها فاحارت الفرة ورعت امرأته القاضي
لا ينتظر وكان للقاضي ان يوف بينهما غير انه اذا كان له والد او وصي احصره
وامره ان يأتي بالحنة للصغير ان كان له حنة ولا فرق بينهما بحضه واية هذا اذا كان
زوجها غير الاب ولجدا واخبارت نفسها بل يفرق القاضي بينهما غيبة الزوج اثار
في اجماع الامة لا يفرق بينهما ما لم يكن عنه حصم فضا على الغائب بالخرفة ولو المرأة صوف
زوجها ابوصا ووجدت زوجها مجوبا لا يفرق القاضي الاب حتى يبلغ الاختار
انما ترضى بعد البلوغ منكر لو ورت عبد الله امه موروته واطلع ولية على عيب
كان عند البالغ كان ان يجامع البالغ في العيب ولا ينتظر بلوغه وكذلك
اذا كان للصغير فلولي ان يستوفيه في الحال وكذا اذا كان للصغير نفقة
فللولي ان يستوفيه في الحال وان كان احتمال الرضا بعد البلوغ موجودا في هذه الفصول
والفرق ان الفرة انما تبني لعواص حقا في قضا وطرها وهي بمفرضا بمفرق من قضا وطرها
تخلو الفصول الاخر لان الحق ثابت في الحال تنتظر رتباً خيرة الحق الزمان البلوغ
فيقوم الولي مقامه في استيفائه اذا ثبت الاخذ الفرض والله اعلم وفي قاضي
القاضي الامام في الدين على عشرة سنة اذا لم يصل الى امرأته وله امرأه اخرى
بجاءها او يجامع بجارية ان خاصته ويوطئ سنة وذكر القاضي في فصل تكرار المهر رجل
تزوج ولها ودخل بها ثم لمغت فاخارت نفسها ففرق بينهما ثم تزوج
في العدة ثم طلقها قيل الرجوع ما فعله مهر كمال عند ابنة خيفة واية يوسف وعليها

عدة مستقلة وعلى هذا رجل تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها بتطبيق
في العدة وبلغت واخبارت نفسها وفرق بينهما كان عليه مهر وعليها
عدة مستقلة وذكر في هذا الفصل ايضا غلام من اربعة عشر سنين امرأة
وهي نائمة لا تدري ان كان ثيبا ليس عليه جد ولا عفر وان كانت بكرا واقتضاها
عليه مهرها وكذلك المجنون وفي باب الكاح والها يجوز الكاح ونبت الخيار
اذا بلغها اذا كان المزوج غير الاب واجد عند ابنة خيفة ومحمد في حق المسلمين وذكر
في هذا الباب ايضا اذا عقد الكاح على صبيان من اهل الرمة زوجها ولها مهرها فاسلم
وهو لم يقبل الاسلام يصح اسلامه عندنا خلافا لثاني ثم ان كان الاخر يعقل الاسلام يعرف
عليه الاسلام فان اسلم كان على الكاح وان لم يسلم يفرق بينهما وذكر ابو زيد في
الاسرار في مسلة تزوج غير الاب ولجدا ان امرأه المجنون اذا اسلمت وبها كافر ان
يعرض الاسلام على اب المجنون فان اسلم والا فرق بينهما وامرأة الصبي الذي لا يعقل اذا
اسلمت لا يعرض الاسلام على اب الصبي لان الصبا غاية وذكر في الاسلام على البردوي رجمة
في باب الامور المعترضة من اصول الفقه ان اسلام المجنون لا يقع واسلام المعنوه العاقل
والصبي العاقل يصح ولو اسلمت امرأة المجنون يعرض الاسلام على ولته ويصير مسلما
بنعلا لابيويه وكذا يصير مرد بنعلا لهما ثم قال رحمه الله والصغير في اول حاله مثل المجنون
يعنى اذا كان عديم العقل والتميز فاما اذا عقل فهو ومعنوه سوا غيره ان بين المجنون
والصغير فاقا وهو ان المجنون اذا اسلمت امرأته يعرض الاسلام على ابيه او امه في
حال ولا يزوج وفي الصغير يوجر لانه محدود فوجب تأخيرها الى غاية العقل والمعنوه
كالصبي العاقل وفي قاضي لا يظهر الدين مسلم ثم فرج صبيته لها ابوان مسلما
فارتد المنيب الصغير من زوجها وان لحقها بدار الحرب بانث لا يقطع حكم الدار
ولو مات احد الابوين في دارنا مسلما او مرتدا ثم ارتد الآخر ولحق بدار الحرب لم يثن من
زوجها وكذلك صبيته نصرانية تحت مسلم تحت ابوها وبقيت الام نصرانية لم تنع من
زوجها ولو تجس ابوصا بانث ولا مهر لها ولو تزوج مسلم صغيرة مسلمة قبلت ولم ينفو
الاسلام بانث وكذا ان تزوج نصرانية قبلت ولم تقف النصرانية ولا دنيا فلا مهر لها وبقي
للمرجل اذا زفت اليه امرأته ان يفت ما حتى يالحا عن الاسلام فان وصفت او
وصف هو ولو علمت والابانث والسبيل فيه ان يصف هو بنفسه ثم يقول لها هل انت
على هذا وذكر شيخ الاسلام المعروف فواهر زاده انها اذا بلغت عاقلة ولم يعرف الاسلام

اهل الرمة في المبوط العتق اذا زجت
مما صح من اهل الرمة زوجها وهي

الاسلام ولم تصفه انها تكون مرتدة وتبين من زوجها ولم ينكر محمد رحمه الله انها اذا بلغت
 وعوف الاسلام وعقلته ولم تصفه بان قالت انا اعقل الاسلام واقد على الوصف
 ولا تصفه انها هل تبين من زوجها ويجب ان تبين بلا خلاف من المتابع لانها
 ابي حنيفة اذا المذهب عنده ان الايمان اقرار باللسان وتصديق بالقلب
 اما اذا قالت انا اعقل الاسلام لكن لا اقدر على الوصف هل تبين من زوجها لم ينكر
 محمد في الكتاب واختلف المتابع منهم من قال بانها تبين من زوجها وقال
 بعضهم لا تبين من زوجها لاننا اجمعنا على ان السكران اذا اجرى كلمة الكفر على لسانه
 فانه لا يحكم بركته استخانا واعتبر السكر عذرا وان كان معصية وكذلك الحجر
 عن الوصف وذكره سيد الامام ابو سجع في اصول الفقه الاسلام نوحا ن ظاهرا
 وهو بالميلاد من المسلمين والنسب بينهم على طريقتهم بشهادة وعبادة وباطن لا يوثق
 عليه الا باستنصاف السلف قبل ذكره فاذا وصفه بجميع صفاته التي لا بد منه وجودها
 للموصية عن علم كان مسلما على الحقيقة واذا لم يعلم شيئا منها فهو كافر قال محمد بن الحسن
 في المرأة اذا بلغت فاستوصفت فلم تصف انها تبين من زوجها وان كنا حكمنا
 بصحة نكاحها بنا على ظاهر الاسلام وكذلك من آمن برسالة محمد صلى الله عليه وسلم ثم لم يوفه
 ولم يدري محمد هو فانه لا يكون مومنا **ودكر** الكت في باب حمل اجنا بغير جامع الصغير
 في اثنا المسئلة من قال لا اله الا الله ولم يعلم صفة الاسلام لا يكون مسلما حتى يعصف
 الاسلام وكيفية صفة الاسلام كيننا في اخر هذا الكتاب وفي طلاق فتاوى القاضي الامام
 في الذين في فصل الفرق بين الزوجين بملك احدهما صاحبه بالكفر اذا بلغ الصبيته
 عاقلا ولم يعصف الاسلام يكون مرتد ولم يقتل كالكفره على الاسلام اذا اسلم ثم ارتد
 نفع رده ولا يقتل وفي فتاوى ايضا صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع لا يعلم ذلك
 حقيقة قالوا لا يمس بالنكاح بينهما هذا اذا لم يحتر بذكر ان فان اخبر عدل
 نفع يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما هذا اذا لم يحتر وان كان اخبر بعد النكاح وبها كبره
 فالاحوط ان يفارقها روى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر بالمفارقة صبيته ارضعها
 نوم كثير من اهل قرية او اكثرهم ولا بد من ارضعها ارادوا من اهل تلك
 القرية ان تزوجها قال ابو القاسم الصفار اذا لم يظهر لها علامة ولا تشهد له بذلك احد
 كان في سعة نكاحها رجل زني بامرأة فولدت منه فارضعت بهد اللبن صغير
 يجوز لها الزاني والا لا بد منه ابانه واولاده نكاح هذه الصبيته ولو ولي امرأة نكاح فله

لانها تركت ما جعل ركن الاسلام من غير
 عذر وهو اقرار باللسان وهو

ثم تزوج صبيته فارضعتها ام الموطوءة بانت الصبيته لانها صارت تحت الموطوءة والموطوءة في عدة
 فيسقط نكاح الصبيته في العتق في الفتاوى وفوائده طهسب الدين المرغبان ومن زني بامرأة حرم
 عليه امها من الرضاغة وانها من الرضاغة وفي شرح الطهاوي حيلة الابن حرام سواء كان الابن
 حرام سواء كان الابن من جهة السبب او من جهة الرضاغة وتخلبه منكوحته وموطوءته حراما كان
 او حلالا **والقار** لغاضي حان الرضاغة الطاري على النكاح بمنزلة السابق بانه اذا تزوج رضعة
 وطلقها ثم تزوج كبيرة لها لبن فارضعت الكبيرة تلك الصغيرة حرمت الكبيرة على زوجها
 لانها صارت من امهاته **وهكذا** اقرا المسألة في باب نكاح اهل الحرب مما سير
 الكبير **وفي** الذخيرة واذا كان لرجل امرأتان وحملتا منه فارضعت كل واحد منهما
 صغيرة فقد صار احوين لاب فان كانت احدهما انثى لا يجل النكاح بينهما وان كانت اثنتين
 لا يجل لمح بينهما امرأة ولدت من زوج وارضعت ولداهن لم يمس ثم رزقها لبن بعد
 ذلك فارضعت صبيتا ان لهذا الصبي ان يتزوج بانه بعد الرجل من غير هذه المرأة
 وليس بهذا باين بالفعل وكذلك اذا تزوج امرأة ولم يلد منه قط ثم نزلت لها لبن
 فان هذا اللبن من هذه المرأة دون زوجها حتى لو ارضعت صبيته لا تحرم على ولد هذا الزوج
 من هذه المرأة وهذه بحكم من الرضاغة ما ورثه برادر نسبي رشايد جوسن وان كان
 لا يجوز ان يتزوج بانه هذا الرجل من غير هذه المرأة وليس بهذا باين بالفعل وكذلك
 اذا تزوج امرأة ولم يلد منه قط ثم نزل لها لبن فان هذا اللبن من هذه المرأة
 دون زوجها حتى لو ارضعت صبيته لا تحرم على ولد هذا الزوج من غير هذه المرأة وهذه
 الرضاغة ام اخيه من النسب لان ثمة لا يكون طعنه انما هو معدوم صبيته لانها كانت ام اخيه
 لايه وامه فهي امه وان كانت ام اخيه لاب فهي موطوءة ابيه وان كانت ام اخيه
 لام فهي ام اما هذا ففي هذه احصية فيجوز نكاحها كذا ذكره صدر الاسلام في شرح الاصل
 وفيه ايضا هو برشيد دحتر نسبي رادوا ابو دحتر نسبي لان هذه اخت ابيه من
 الرضاغة وهو برشيد دحتر نسبي رادوا ابو دحتر نسبي اذا لم يكن بنتا له فمنا
 اوله فان كجارية اذا كانت بين ابني حات يولد فاد عياه ولا احد المولين بنت
 فزوجها المولى الاخر فان النكاح جائز وبنت ذلك المولى يكون اختا من النسب
 لابنته من النسب **ودكر** الامام اللاشفي في واقفائه ولا يمس بان يتزوج الرجل المرأة
 التي ارضعت ابنه لانه لا يمس بذلك من النسب وكذلك لا يمس بان يتزوج
 ابنتها المرضعة وفي النسب انما يجوز هذا وهو ان يتزوج اخت ابنه لا لاجل النسب

بل لا تنه ربينة وقد وطئ امها وذلك معدوم هنا وفيها ايضا ولو ان امرين لاصرا
 بنون ولا اصرى بنات فلرقت ام البنات ابنا من ابنا الاخرى فانما حرم بناتها على
 الابن الذي ارضعته بعينه دون احوته لان احوته مع بناتها لم تجعوا على ثدي واحد ولم يثبت
 احوه بينهم وبين بناتها ولو ارضعت ام البنين واحده من بنات الاخرى حرمت
 تلك الابنة على بني المرضعة لانها احب لهم من بناتها كل في فناء وفي قاضي خان اذا افطم
 الصبي في احولين ونقود الصبي واكتفى بالطعام فارضع لانه ثبت حرمة الرضاع وفي ظاهر
 الرواية اذا ارضع في مدة الرضاع ثبت به حرمة ولا يحصل الرضاع بالمص من الثدي يحصل
 بالصبي والسقوط والوجور ولا يحصل بالافطار في الاذن ولا طيل ولجافة والامة ولا
 بالحقة في ظاهر الرواية وروى عن محمد انه يحصل بالاحتفال ومدة الرضا عند ابي حنيفة مقداره
 ثلاثين شهرا اذا ارضع في هذه المدة ثبت حرمة فطم على راس احولين او يطم ولو ارضع
 بعد احولين ونصف لا يثبت حرمة فطم او ينظم وعند حولين لا يثبت حرمة ابي يوسف ومحمد
 والثاني في وقت مقدرة حولين ان ارضع في احولين ثبت حرمة فطم او لم يطم وبعد حولين
 لا يثبت حرمة فطم او لم يطم وقال زفر رحمه وفيه ثلاث سنين واجمعوا على ان مدة الرضا
 في النكاح اجرة الرضاع على الاب مقدرة بولين حتى ان المطلقة اذا طالبت بعد حولين
 باجرة الرضا فاني الاب ان يعطى لا يجبر ويجبر في احولين بهذه الجملة في فناء وفي قاضي خان
 الامام طهري الذين المرأة اذا كانت صغيرة فان كانت متها بوطا ونصل للجماع فلا النفقة
 وان كان متها لاوطا ولا نصل للجماع فلا نفقة لها عند طهري يعبر الى حاله التي تطبق للجماع
 سواء كان في بيت الزوج او في بيت الاب فربما بين نفقة الزوجة وبين نفقة المملوك
 والفرق يعرف في الزبيرة وان كانت المرأة نصح للجماع والزوج لا يطبق فلها النفقة اذا لم
 يكن مانعة نفسها لان منفعة الاحتباس مما حاصلا فانما قامت لمعنى من جهة الزوج فلا يقطعها
 في النفقة كما لو جئت نفسها في المهر ولو كانتا صغيرتين لا يطبقان للجماع لان نفقة لها حتى تنضج
 المرأة الى حاله التي تطبق للجماع لان المنع جائز لمعنى من جهتها وهي اصل من جنس هذه المسألة
 ان ينظر الى المرأة ان كانت لا نصل للجماع لا نفقة لها سواء كان الزوج تطبق الجماع او لا
 وان كانت نصل للجماع نسخ النفقة سواء كان الزوج تطبق الجماع او لا وعن هذا قلنا ان
 اذا تزوج امرأة صغيرة لا نصل للجماع لا يفرض لها النفقة ولو تزوج امرأة نصل
 يفرض لها النفقة ولو تزوج رجل ابنة وهو صغير لا يجمع مثله ولا يجبل امرأة كبيرة
 فحاشا يولد لم يفره الولد لاستحالة الاجال من الطفل قال فلا ترد المرأة النفقة التي

كان ابو الزوج يتفق عليها عن ابنة لان الجبل لا يمنع وجوب النفقة حتى لو اقرت انها زنت
 فجلت يكون عليه النفقة ايضا لان الجبل من الزنا ان كان يمنع من الوطئ لا يمنع من الدعوى
 الوطئ وكذلك من الوطئ فيها دون الفرج وهذا كاف لوجوب النفقة قال ولو اقرت
 انها حين تزوجت كانت جلي رقت نفقة سنة اشهر كما انها اقرت بشين فساد
 النكاح انه اقرار على الزوج واقرت ان لا نفقة لها في مدت الجبل وانه اقرار على
 نفسها فنفقة في حق نفسها ولا نفقة في حق الزوج في الزبيرة وقد اخذت نفقة سنة
 اشهر فترددت في ذلك كذا ذكر في الزبيرة واذا اطلق امراته وهي صغيرة لم يكن بعد وقود
 بها ومثلا بجامع فعدتها ثلاثة اشهر على ما عرف في كتاب الطلاق ويتفق عليها
 ما وامت في العدة وهذا اذا لم يكن المرأة مراهقة فاما اذا كانت مراهقة فعدتها لا نفقة
 ثلاثة اشهر بل يتوقف في حالها الى ان يظهر انها هل جلت من ذلك الوطئ ام فبينت
 ان برة عليها النفقة مالم يظهر فراغ رجها فلو انها حاضت في هذه الاشهر الثلاثة
 بستانف العدة باجتناب ويكون لها النفقة حتى بغض عتبتها لما ذكرنا والصغيرة اذا اراد
 ركت فاختارت نفسها فلها النفقة والتكسنة وكذلك الفرفة بسبب عدم
 الكفارة هذه الجملة في نفقات الزبيرة والاصل في ارضاع الولد الغير قوله تعالى
 والوالدات بره ضعفن اولادهن حولين كاملين لم ياراد ان يتم الرضا حتى اخلف
 اهل العلم في هذه الآية قال بعضهم هذا مجرد خبر والوالدات وكذا العفلى ولبس فيه
 الجواب الارضاع على الامهات وقال بعضهم فيه الجواب الارضاع على الامهات وان
 كان بصيغة الجبر كقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة اشهر وعنه هذه
 قلنا ان حال قيام النكاح لا يجوز لها ان ياخذ الاجرة على الارضاع لانه يجب عليها
 الارضاع وبناد وان كانت لا تجبر على ذلك في الحكم واخذ الاجرة باطلا ما يجب عليها
 من الدين لا يجوز الا ترى انه لا يجوز لها اخذ الاجرة من الزوج بسبب اعمال داخل
 البيت لما ان اعمال داخل البيت واجبة عليها وبناد اما الكلام في ثبوت حرمة
 واستحقاق الاجر فعند ابي حنيفة ثبت حرمة الرضاع الى ثلاثين شهرا وعندهما الى
 حولين وقد ذكرنا في مسائل الرضاع واما الكلام في استحقاق الاجر فالشمس الاثني عشرة
 رحمة الله عليه هو على هذا الخلاف حتى ان طلق امراته فارضعت بعد حولين وطلبت
 الاجر فعند ابي حنيفة تسحق الاجر الى عام ثلاثين شهرا وعند ابي يوسف ومحمد لا تسحق
 الاجر فيها وراي الابي واكثر المشايخ على ان متى الرضاع في حق استحقاق الاجرة على

على الأب مفترضا لئلا يخلو عند الكل حتى لا تنفي المطلقة اجرة الرضاع بعد تحويلين بالاجماع
 ويستثنى في تحويلين بالاجماع قال اصحابنا رحمهم الله لا يجبر الامام على ارضاع ولدها لان الرضاع
 بمنزلة النفقة ونفقة الاولاد يجب على الاب لا على الاقهارات فكل الرضاع فان كان له
 الصبي لا يخلو لغيره غير ما اولاد يوجد منه يرضعه بل يجبر الامام على ارضاع قطاير الزواني
 من اصحابنا لا يجبر وروى عن ابي حنيفة وابي يوسف في النواذر انها تجبر وذكر سمس المائنة
 الحرسي في شرح ادب القاضي لخصاف انها تجبر من غير ذكر خلاف وهكذا ذكر
 في شرح الهذوري وهذا لانها لو لم تجبر والولد لا يخلو لغيره اذ لو تلف الولد لم يجر
 ممنوعة من الاتلاف وقال لخصاف ولو لم يكن للصبي او للاب مال اجبرت الامام
 على ارضاع وهو الصحيح لانها ذات بسار بالبن قيس بهذا ما ذكره اصحابنا فيمنع غاب
 وليس له مال وترك امره وصغيره للمرأة مال فالمرأة تجبر على الاتفاق على الصبي ثم هي
 يرجع عليه كذا بهناتم ارضاع الصغير اذا كان يوجد منه ترضعه انما يجب على الاب اذا
 لم يكن للصغير اما اذا كان له مال يكون مونة الرضاع في مال الصغير وكذلك نفقة
 الصغير بعد العظام لو كان له مال يكون في حاله ولا يجب على الاب فرق بين نفقة الولد ونفقة
 الزوجات فان المرأة اذا كانت موسرة يكون نفقتها على الزوج والفرق يعرف في الزجر
 فان كان للصغير عقارا وارثا او ثيابا واجتبه الى ذلك للنفقة كان للاب ان يبيع ذلك
 كله وينفقه عليه لانه فتي بهذه الاشياء ونفقة العتق يجب في ماله اذا كان حيا فاما مال الولد
 الصغير غائبا يوم الاب لا ينفق في مال على ان يرجع في مال الولد اذا خسر ماله
 ولكن كسهر على ذلك فله ان يرجع في حكمه وان اتفق بغيره كشهادته على نية الرجوع ليس
 له ان يرجع في حكمه لان الظاهر ان الاتقان يقصد فيما يتفق على ولده البرء والقاضي
 لا يطالب الا على الظاهر اما انه تعالى فطالع على الظاهر والظواهر وكان له يرجع ان قصد عند
 الاتفاق الرجوع فاما اذا لم يكن للصبي مال فالنفقة على الوالد لا على الاب ركة احد في ذلك
 وروى عن ابي حنيفة ان النفقة على الاب والامام اثلاثا في ظاهير الرواية جعل الكل
 على الاب لان النفقة لظهير الارضاع فكذلك لا يشارك الاب في مونة الارضاع احد
 فكل في النفقة فان كان الاب معسرا او الام موسرة امرت ان تنفق ثلثا لها
 على الولد ويكون وبنها على الاب اذا اليسر رجعت عليه لان نفقة الولد الصغير
 على الاب وان كان معسرا كنفقة نفسه وكانت الام قاضية حقا واجبا عليه
 بامر القاضي فترجع عليه اذا اليسر كما اذا ادت بامرته ولو كانت الام موسرة

والصغير جد موسر لو امر الامام بالاتفاق من مال نفسها ثم ترجع على الجدة ولا لומר
 الجدة بذلك لانه وقعت الحاجة الى الاستدانة فكانت الاستدانة من مالها وهي اقرب
 الى الصغير او لرجل صغير واقمة في كفاه وطلبت من زوجها احرث الارضاع لا تنفق
 وان استأجرها الزوج بها الزوج على ذلك لان نفقة النكاح واجبة على الزوج فلو اجبنا
 عليه اجرة الارضاع بجمع اجرة الارضاع مع نفقة النكاح في مال واحد وهذا يجوز بهذا اذا
 لم يكن للصغير مال فان كان مال يفرض اجرت الارضاع في حاله لانه ما ذكرنا من المعنى
 واجماع اجرة الارضاع ونفقة النكاح في مال واحد فان كانت الام معتدة على طلاق
 رجعي لاستثنى احرث الارضاع لان الاطلاق لم ينزل فان كانت معتدة عن طلاق باين
 او عن ثلاث هل تنفق اجرة على الارضاع فيه روايتان فلو صالت المرأة زوجها
 عن اجرة الارضاع على شئيهي اكان الصلح حال قيام النكاح او في العدة عن طلاق
 رجعي لا يجوز وان كان الصلح في العدة عن طلاق باين او ثلاث جاز على احدى الروايتين
 ثم اذا لم يجب اجرة الارضاع حال قيام النكاح وفي العدة عن طلاق رجعي وفي العدة
 عن طلاق باين او ثلاث على احد الروايتين كان لها ان تمنع من الارضاع ولا تجبر على
 ذلك ولكن بالشرائط التي ذكرنا قبل بهذا واذا لم يجبر ولم يكن للصبي مال كان
 على الاب ان يجبر في ظهير ارضاعه عند الام ولا ترغ عن الام لان الامة اجتمعت
 على ان لا يجبر لها لكن لا يجب على الظاهر ان تمكث في بيت الام اذا لم تستطع ذلك عليها
 عند العقد وكان الولد يستغنى عن الظهير في تلك الحالة بل لها ان ترضع وتعود الى
 منزلها وان لم يكن يستغنى عند العقد ان يرضع عند الام كان لها ان تحمل الصبي الى منزلها
 او يقول احرمه وترضعه عند فناء الدار فلو شرط عند العقد ان يكون في الظهير عند الام
 وحسب يلهنهما الوفاء بذلك الشرط فان قالت الام انا رضع الولد بمثل تلك اجرة
 ففي كل موضع استثنى اجرة الارضاع كافي العدة على طلاق باين او ثلاث على احدى
 الروايتين او بعد الفصال العقد على الروايات كلها كانت هي اوله بخلاف ما اذا كانت
 تطلب زيادة على ما ترضعه غير ما حثت لا يكون هي اوله والفرق في الرخصة قال ولو ان
 رجلا له اولاد صغار يعطهم رضيعا ويعطهم فطيم وامهم زوجته وليس للاب اولاد مال
 خاصة امهم في نفقهم فالقاضي يفرض لهم النفقة على الاب ماداموا اصغارا فان سكنت
 الامام نصيفها ونفقها في النفقة عليهم ينبغي للقاضي ان يبيع ثيابها ويرفع بعض نفقة
 الاولاد اليها فان كان الاب انما تأخذ من نفقة الاولاد ولا تنفق ذلك عليهم ومنعهم

لا تقبل قوله عليها لانها امنة ودعوى الحيانة على الابن لا تسمع فيه غير حجة فان سال من
القاضي ان ابن جبر انما سال منهم احتياطاً وانما سال من يدخلها لانه اعرف
بالحال وان كانت كذا قال الزوج رجحها القاضي ومنعها عن ذلك وقال بعض المشايخ
اذا وقعت المنازعة في هذا الباب ان شاء القاضي دفع النفقة اليه بقدر نفقته اليها
صباحاً ومساءً ولا يرفع اليها جملة وان شاء امر غيرها ان يتفق عليها الاولاد فان صاحبت
المرأة زوجها عن نفقة الاولاد الصغار صح سواء كان الاب معسراً او موسراً وطربوع
جواز هذا الصلح بطريق كتاب النفقات من الرجعة فبعد هذا في نظر ان كان ما وقع عليه
الصلح اكثر من نفقتهم زيادة يتعين الناس فيه بان كانت تدخل تحت تقدير المقدر في
مقدار كتابتهم فانها يكون غنى لانه لا يمكن التخرج عنها فان كانت الزيادة بحيث لا تدخل تحت
تقدير المقدر فانها تخرج عنه لان الواجب على الاب قدر ما يكفيهم فمن بقي من نفقة
الاولاد ونفقة الاقارب المعسر اذا صالح فربما عن النفقة لا يكون لان نفقة الاقارب لا تجب
الا على الموسر فله الصلح انما وقع على البس من المهر فلا يصلح اما نفقة الاولاد فواجبة على
الاب وان كان معسراً فالصلح انما وقع عما يوجب الاولاد فصح رجل له اولاد وصغار
لا مال له ولا مال للصغار ايضا هل يفرض النفقة على الاب فان كان الاب قادراً على
الكسب يفرض عليه فيكسب ويتفق عليهم لان نفقة الاولاد الصغار لا تسقط بالعدو
فان اتى ان يكسب ويتفق عليهم كغيره على ذلك ويجوز خلاف سائر الديون فان الدين
وان علوا لا يجسبون بديون الاولاد والفرق في الرجعة وان كان الاب عاجزاً عن الكسب
لما به من الذم او كان معقداً يتكفف الناس ويتفق عليهم بهذا ذكر في نفقات الكسب
ومن استأخر من قال تكون نفقة الاولاد في الصورة في بيت المال لانه اذا كان بهذه
الحالة تكون نفقته في بيت المال فهذا نفقة الاولاد الصغار وذكر كخصاف رحمه الله
في ادب القاضي في هذه الصورة ان القاضي يفرض النفقة على الاب ويامر المهرام بالاستدانة
على الزوج سواء التمس المرأة ذلك من القاضي او لم تطلب فاذا ايسر وقدر عليه طالبت به
المرأة بما استدانت وكذلك لو كان الاب واجداً للنفقة لكنه امتنع عن النفقة على الصغير
يفرض القاضي على الاب نفقة الاولاد ويامرهما ان يتدبرا عليه ويتفق على الصغير ونزج بذكر
على الاب وكذلك ان فرض القاضي النفقة على الاب فقام الاب ولم يكتم بل نفقة استدانت
بامر القاضي والنفقة عليهم فانها ترجع على الاب بذلك لان الاتفاق على الصغير بامر القاضي
كالاتفاق عليه بامر الاب وكذلك هذا الحكم في مونة الرضا اذا كان الاب معسراً فالقاضي

يا امر المرأة بالاستدانة فاذا ايسر رجعت عليه بالمقدار الذي امره القاضي بالاستدانة
لما قلنا فان لم يكن المرأة استدانية بعد الفرض لكتمهم كانوا باكلون من مال الناس
لم ترجع على الاب بشئ لانهم اذا سئلوا اعطوا صار ذلك ملكاً لهم فوقع الاستنفاد لهم
فارتفعت الحاجة فسقطت النفقة عن الاب فان اعطوا نصف الكفاية سقط نصف
النفقة عن الاب ونصح الاستدانة في النصف بعد ذلك وعلى هذا القياس فانهم ليس
بهذا في نفقة الاولاد حاجبة بل في نفقة جميع المحارم اذا كلوا عن مال الناس لا يكون لهم
في الرجوع على الذي فرضت نفقتهم عليه ولقب المسألة ان نصفه الاقارب لا نصيب وبنافقها
سقط بمضرة المدعى بخلاف نفقة الزوجات وعام هذا في نظر في نفقات الرجعة وذكر في المحاكم
في الفتاوى بهذا المسئلة وفترق بين معسر سائر المحارم فنفقة الصغير نصيب وبنافقها
قال فان كان القاضي بعد ما فرض نفقة الاولاد امرها بالاستدانة فاستدانة حتى تملك
لها حتى الرجوع على الاب فان الاب قبل ان يودي اليها بهذه النفقة هل لها ان
ياخذ من ماله ان تركت ما لا ذكر في الاصل ان لها ذلك وذكر كخصاف في نفقاته انه
ليس لها ذلك والعجيب ما ذكر في الاصل لان استدانة المرأة بان القاضي فاما اذا كان فرض
القاضي نفقة الاولاد ولم يامرها بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل ان يودي
اليها ذلك ليس لها ياخذ من ماله ان تركت ما لا بالاتفاق ثم قدر محمد رحمه الله نفقة الصغير
وكسوته على المعسر بالدرهم وهذا ليس بقدر لازم انما المعسر ما يحصل به الكفاية لكن اذا كان
موسراً بوجوه ان يوسع على الاولاد في النفقة والكسوة على حسب ما يراه الحاكم كما في نفقة
الزوجات واما ان يكون له الاولاد او لا يلقوا احد الكسب ولم يبلغوا في انفسهم فالمراد بالاب
ان يسلمهم في عمل ليكسب ويتفق عليهم من ذلك فله ذلك وكذلك لو اراد الاب ان يوجهه في
عمل او خدمة فله ذلك واما اذا كان الولد بنتاً فليس للاب ان يوجهه في عمل او خدمة
لان المناسك كلها وذاك حرام في الشرع ثم في الذكور اسلمهم في العمل واكتسبوا
اموالاً ياخذ الاب كسبهم ويتفق اليه وقت بلوغهم وما فضل كسبهم اليه وقت
كسبهم اسلمهم فان كان الاب مبدراً لا يودى على ذلك فالقاضي يحرجه عنه يده ويجعله في يد
اميين وهذا لا يخفى بهذا المال بل هو الحكم في جميع اموال الصبيان واذا كانت الامة المشتركة
بولد فادعاه المولى بان نفقة الولد عليها وعلى الولد اذا كبر نفقته كل واحد منها والله
اعلم بهذه المسئلة في نفقات الرجعة في النوع الاول من فصل نفقات ذوي الارحام في فتاوى
القاضي الامام محمد بن ابي اسحق طهنا زوجها ولها اولاد صغار فاقرت انها فقتلته

والقاضي ولاية كاملة بمكره استدانة
الزوج بنفسه هذا اذا استدانت بامر
القاضي ع

اشهر نفقة ثم قالت بعد ذلك كنت قبضت عشرين درهما ونفقة مثل تلك
 المدة مائة درهم ذكر في المتن ان هذا على نفقة مثلهم ولا يصدق انها قبضت عشرين
 وان قالت بعد اقرارها قبض النفقة ضاعت النفقة فانها ترجع على ابيهم نفقة
 مثلهم امرأة اختلفت من زوجها ان ابرائه من نفقها ونفقة ولدها رضيعا كان ام
 لا وعلى ما في بطنها من الولد قال عليها ان ترو المهر الذي اخذت ولا نفقة عليها
 للولد ولست لها نفقة ما دامت في العدة امره ادعت على زوجها انه لم تنفق
 الصغير فان كان القاضى فرض عليه نفقة الولد او فرض الزوج على نفقة فادعت
 المهر ذلك بعد مضي مده وانكر الزوج خلف والا فلا صغير له اب معه وجواب اب
 موسر او للصغير غائب يوم اقر بالانفاق عليه ويكون ذلك وبناله على الاب ثم يرجع
 الاب بذلك في مال الصغير وان لم يكن مال كان ذلك وبناله على الاب وان كان الاب
 زنا وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على جده ولا يرجع الجدة على احد وكذا لو كان
 للصغير ام موسرة او حرة موسرة واب معه امرت بان تنفق على الصغير ويكون وبناله على
 ان لم يكن زنا فان كان زنا لا شيء عليه بتمه كذا في فتاوى الامام في الدين رحمه الله
 وفي العترة ونفقة الصغير واجبة على الله وان خالفه في دينه فاقب نفقة الزوجة
 على الزوج وان خالفه في دينه فتاوى قاضي حال الفقير لا يجبر على نفقة احد الاربع
 الولد الصغير والبنات البالغات البكر اكن او ثيات والزوجة وملوك في الوجير
 واذا كان للفقير او لا صغار وجد موسر لم يفرض النفقة على الجدة لان النفقة لا تجب على
 الجد حال قيام الاب ولكن يوم اجد بالانفاق وصيانة لولده ويكون وبناله على والد
 ويكون ذلك وبناله على والد الصغار كان واحد الصغار امره بذلك هكذا ذكر في الفتاوى
 فلم يجعل النفقة على الجد حال عسر الاب والصحيح المذهب ان الاب الفقير لم يجز بالميت
 في حق استحقاق النفقة على الجد وما ذكر في الفتاوى من قول الحسن بن الصالح هكذا ذكر في
 في شرح ادب القاضي للخصاف قال وان كان الاب زنا فاقب نفقة الصغار على الجد
 ولا يرجع على احد بالانفاق لان نفقة الاب في هذه الحال على الجد وكذا نفقة الصغار وروى
 عن ابن يوسف رحمه في صغير له والد محتاج وبوزن فرضت نفقة على قربة من قبل ابيه دون
 امه وكل من يجبر على نفقة الاب يجبر على نفقة الغلام فان لم يكن له قرابة من قبل ابيه فنفقة النفقة
 على ابيه وامرته قرابة الاب بالانفاق فيكون ذلك وبناله على الاب وهذا لان قرابة الام
 لا يجوز ان يجبر عليهم نفقة الولد ما عدا ان الاب لا يشاركه غيره في نفقة الصغير

فاذا لم يكن للاب قرابة لم يبق بناه سوى ان يقضى بالنفقة على قرابة الام ويكون ذلك وبناله
 على الاب كمال يشارك الاب غيره في نفقة الولد فاما قرابة الاب بها يلزمهم نفقة
 الاب فجاز ان يلزمهم نفقة الغلام تكون نفقة ولده جارية بحر نفقه وهذا الجواب انما
 يستقيم اذا لم يكن في قرابة الام من يكون محرما للصغير ولا يكون اهلا للارث لان شرط
 وجوب النفقة في غير قرابة الاله الطرية واهلية الارث فاما اذا كان في قرابة الام
 من كان محرما للصغير وهو اهل للارث ^{الاولاد} فانما يجب عليه النفقة ويلحق الاب المعسر
 الميت والاصل في نفقة ذوي الارحم وله نقالة وعلى الوارث مثل ذلك والمراد هو
 الوارث الذي يكون ذلحم محرم وهو قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وبهذا
 يقرأ به اخذ اصحابنا رحمهم حتى يجب النفقة على ابن العم وان كان وارثا لانه ليس بمحرم
 للصغير والمراد من الصغير الوارث المذكور في هذه الآية كونه اهلا للارث لا
 كونه وارثا حقيقة وبه اخذ اصحابنا رحمهم الله حتى اذا اصابه الخال وابن العم فالنفقة على
 الخال عنه علمنا وان كان الميراث لابن العم لان الخال ذو رحم محرم وهو اهل
 للارث فابن العم وان كان وارثا ليس بمحرم للصغير والاصل ان هذه النفقة
 لا تجب الا على ذي رحم محرم وهو اهل للارث سواء كان وارثا في هذه الحالة او لم يكن
 وعند الاستنواء في المحرمية واهلية الارث بترج من كان وارثا حقيقة في هذه الحالة
 حتى انه اذا كان له عمر وحال فالنفقة على العم وكذلك ان كان له عمر وعلة وحالة
 فالنفقة على العم الموسر لا غير لانه ساووا في المحرمية والعم هو الوارث فتكون النفقة
 عليه ولو كان العم معسرا فالنفقة على العمة والحالة انما على قدر ميراثها ويجعل
 العم كالميت ثم الاصل في نفقة من سوا الوالدين والمولودين من ذوالارحام
 المحرم انه ينقسم على قدر الميراث لان الله تعالى اوجب النفقة باسم الوارث
 فقال وعلى الوارث مثل ذلك فاذا اوجب باسم الوارث فيجب التقدير به
 ولقد قلنا وصي لورثه فلان وله بنون وبنات كانت الوصية لهم على قدر الميراث
 ولو وصي لولده فلان كان المهر والاغنى فيه على السواء فعلى هذا يخرج حسن هذه
 المسائل واذا كان للصغير ام وعم او ام واخ لاب وام كل واحد منها موسر
 فالنفقة عليها على قدر الميراث وكذلك الرضاع عليها انما وان كان العم فقيرا او الام
 موسرة وارضاه النفقة على الام لما ذكرنا ان المعسر كالمعدوم في حق ايجاب النفقة
 على الموسر واذا كان له ام واخ لاب وام واخ لاب وعم اغنيا فالنفقة على الاخ والام

انما ثابث الميراث لان العلم ليس بوارث في هذه الحالة فيخرج الاح على العلم كونه
 وارثا حقيقة واذا كان للفقير الرض ابن صغير او كبير رضى و لهذا المعسر انما ثابته
 احوه متفرقين ايل با رفقته الرض على الاخ من الاب والام والاخ من الام اسد
 اسالان الابن الصغير يجعل كالمعوم وما يجعل كالمعوم لا يصير الا حوة ورثه فيعتذر
 الايجاب عليهم حال قيام الابن فيجعل كالمعوم وبعد الميراث بين الاخ لاب وام وبين
 الاخ لام اسد اسد فلهذا النفقة ولو كان مكان الابن بنت فنفقة الاب على الاخ لاب
 وام خاصة واما نفقة الصغير على العلم لاب وام خاصة لان لاب المعسر في حق النفقة جعل كالمعوم
 وبعد الاب ميراث الولد للمعلم لاب وام خاصة فلهذا نفقة الولد يجب على العلم لاب وام
 ولو كان مكان الاحوة اجوات استقرقات فان كان الولد ذكر فنفقة الاب على الاحوة
 احما لان احدا من الاحوة لا يرث مع الابن فلا بد وان يجعل الابن كالمعوم ليتمكن
 ايجاب النفقة على الاحوات وبعد الاب ميراث الاب بين الاحوات احما لانه احما
 الاث لاب وام وراثته لاث لاب وراثته لام فرضا ورة فالنفقة عليهم يجب
 ذلك ونفقة الولد على الاث لاب وام خاصة لان الوالد المعسر جعل كالمعوم وعنده
 عدم الوالد ميراث الولد للمعلم لاب وام خاصة عذرا فالنفقة تكون عليها الصا والاصل
 في ايجاب نفقة من سوى الوالدين والمودين من ذوالارحام انه اذا اجتمع
 المؤسرون والمعسرون من قرابة ينظر الى المعسر فان كان المعسر كمال كجزر
 كل الميراث ولا يرث معه احد من المؤسرين كاحوة والاحوة مع الابن يجعل هذا
 المعسر كاليت لم ينظر الى المؤسرين فيجب النفقة عليهم على قدر موارثهم وان
 كان بعد المعسر كوز كل الميراث كلاله مع الاحوة والاحوات لا يلحق بها الميت بل
 هو حيا وتقسيم الميراث بينهم على سهامهم ثم يجب كل النفقة على المؤسرين ولكن على التهام
 التي كانت نصيبهم من الميراث ببيان هذا الاصل ينظر في امر الفصل الثالث من
 نفقات الذخيرة وفي فنادى الامام القاضي فخر الدين صغير له ام موسرة وله اوان
 موسر ان اخ لاب وام واخ لاب كانت نفقته على الام والاخ لاب وام اسد اسد الدين
 على الام وممة الاسد اس على الاخ لاب وام اغتار بالميراث صغير له ام موسرة واخ موسر
 لاب وام وجد موسر اب لاب قال ابو حنيفة رحمه الله وهو قول ابن بكير الصديق رضي الله
 عنه كانت نفقة الصغير على الجد صغيرات ابوه وله ام وجد اب لاب كانت نفقته عليهما
 ثلثا الثلث على الام والثلثان على الجد وهي من المسائل التي ليس يجب فيها كالا لاب كنه من

الفقير

صغير له حال موسر ومن عم موسر كانت نفقته على حال لانه محرم ونفقة المحارم يجب على ذي
 الرحم المحرم لا على من كل من برث ورثت في شرح نفقات اخصاف اذا كان للمعسر
 وابن كنه بنت فالنفقة عليهما نصفان لان نفقة الابا والاولاد يعتبر اصل القرابة لا يعتبر
 الارث وصما استوبا في اصل القرابة ونفقة الصغير يجب على الجد ولا يجب نفقة امه على الجد
 لانه اذا وجب نفقة ذي رحم محرم لا يجبر المنفق على نفقة من يجزئه الا الوالد فان الولد يجبر
 على نفقة من كخدم الوالد الاب اذا كان معسرا وله اولاد وصغار محاربين وابن كبير موسر
 يجبر الابن الكبير على نفقة الوالده واولاده الصغار ولا يجبر على نفقة زوجته الاب
 ولا على ام ولده الا ان يكون بالاب علة يحتاج الى ان كخدمه فيكون نفقة المحارم على الابن
 شرط بهذا الاب الى اخدمة نفقة حادده ولم يشترط في بعض المواضع اذا كان
 لرجل ابنان احدهما موسر كثير والاخر موسر قليل فالنفقة عليهما على المكثبر اكثر وعلى
 المتوسط اقل وذكر في المبسوط يكون بينهما على السواحي ورث من امه عالا والاب
 معر محتاج فنفقة الاب على الولد الصغير وكذا اذا كان للاب اولاد من امرأة اخرى
 يكون نفقة هذه الاولاد على ما بهذا الصبي الذي ورث من امه لان الاب اذا كان
 معسرا النقي بالاموات فاذا كان ميتا نفقتهم على احيهم على احيهم فلهذا نصنا
 اذا كان لرجل ابنة وابن ابنة وصما موسر ان وله اخ موسر فالنفقة على اولاد اولاده
 لان في باب النفقة يعتبر الاقرب ولا يعتبر الارث في اولاد هذه الجملة في شرح
 نفقات اخصاف ورأيت في كتاب اخصاف اذا كان للمعسر مال وله ذورم محارم
 معكسبر لا يجب على الوصي ان يعطيهم والنفقة الابا والقاضي وبغير امره ليعظم
 وفي نوادر ابن شجاع لو كان هذا المعسر هو الوصي ان يعطيه نفقة بغير اذن القاضي
 وفيها القاضي ايضا من كان بينهما ولا خلاف فيهما في الدين لا يمنع وجوب النفقة
 ومن كان بينهما قرابة بلا ولا خلاف فيهما في الدين يمنع وجوب النفقة وقد وقع
 الاستفنا عن رجل غاب وله صبي صغير وامرأة صغيرة واب موسر ييل ب نفقة
 الصغير على حده ايت في كتاب اخصاف اذا فقد ابو الصغير والاهل للمنفق وحكمه في
 نفقة الصغير حكمه لو كان ميتا وفي واقعات لاسي الرجل والمرأة يجبران على نفقة
 كل ذي رحم محرم كاحوة والاحوات والاعمام والعمات والاحوال والاحالات وكوهم
 ولستة ما للوجوب في صغارهم الفقير خاصة وفي الايات الكبار كذلك وفي الذكور
 الكتاب يشترط الفقر والزمان وعدم محرفة وفي مفعود حواضر زاد الاب يستحق

بثلاثة اشياء بالزمانه وعدم الحرمة والحاجة وهذا في الاخ الكبير اما في الاخ الصغير فيجب
 لوجوب النفقة الفقيرة خاصة ورأيت في اصول الفقه الزمانه يكون في ستة اشياء ان
 اعنى او زكيب العبد او ذابب الرجلين او ذابب اليد والرجل من جانب واحد
 او احرس او غلوا ولا يحرم المعسر على نفقة احد الاعلى نفقة الزوجة والولد الصغير
 والمعسر من اجل له الصدقة كذا ذكر في واقعات للمسي وان كان رجلا يجترق ويعمل
 وليس له مال مجتمع اجبر على نفقة الزوجة والولد الصغير والكلام في هذا الفصل
 على الاستقصاء في باب الفاضي وفي باب الاول من زكوة الجامع الصغير
 نصاب حرمان الصدقة ووجوب صدقة الفطر والاضحية ونفقة الاقارب
 واحد وهو ان يملك قدر المائتين وان لم يكن تاميا وفي الجامع الصغير نفقة
 اذا كان للمصغير حال وعلم وصما موسرا فان نفقة على العم لانه اقرب من حيث
 الحكم وعند الاستواء في الدرجة بعسر الوارث بمنزلة الاقرب ولو كان له عمة وحالة
 وابن عم كان على الحالة الثلث على العمة الثلثان ولا شئ على ابن العم لانه ليس من اصل
 الوجوب فيكون بمنزلة الميت وفي مجموع النوازل حال موسر وابن عم مفترس
 فالحديث لابن العم والنفقة على الحال وفي فتاوى الصغير من له ارح وابن بنت
 او بنت بنت فالنفقة على ولد البنت لانهم من جملة الاولاد واولاد البنات مع
 اخ الملام وام اذا كانا مملوكين فنفقة الاب المعسر على اولاد البنات يتوى فيها
 الذكر والانثى ولا غيره للارث في الاولاد وانما بعسر القرب حتى لو كان له ابنة وابن
 ابن فالنفقة على البنت النفقة على العم والعمة اغلانا وان كان الميراث كله للعم ولا كبير
 على نفقة احد من الرجال الا اذ به زمانه غير الوالد والجدة وان غلوا ونفقة ذوى الارحام
 البالغيين لا يقرب الا اذا كان بهم زمانه اما نفقة الوالدين تقرب اذا كانوا معسرين
 وان كانوا اصحاب الاب اذا طلب من الاب النفقة فقال انما فقير ايضا فان الفاضي
 لا يجبر الابن على النفقة الا ان يعلم انه بطبع ذك فان قال الاب انه يكسب
 ما يقدر ان ينفق منه على فان الفاضي ينظر في كثرة الابن فان كان فيه فضل من
 فوته اجبر الابن على ان ينفق على الاب من فضل ذك وان لم يكن في الكسب فضل
 فلا شئ عليه في حكم لكن يوم وبانته ان لا يبيع والده وقال بعض العلماء يوم ان
 يجعل الاب واحد من عياله وينفق عليه من كسبه بهذه الجملة من الفاضي الصغير ذكر شيخ
 الاسلام ابو بكر رحمه الله في شرح كتاب المغنود الفاضي من مال المغنود على من يستحق النفقة

حال حضره المغنود وبغير فضا الفاضي كالوالدين والروضة والاولاد الصغار والكبار
 من الاناث والزمان من الذكور ولا ينفق على من سبق في النفقة حال حضره الا نفقة
 الفاضي كالاخ من الاحد وغيرهما ولا ينفق للفاضي ان يبيع عقارا للمغنود ولا مالا
 يسارع اليه الفاضل في نفقة ولا غيره مما بخلاف ما اذا كان شيئا يسارع اليه الفاضل
 في نفقة ولا في غيره بخلاف ما اذا كان شيئا يسارع الفاضل فانه يبيعه ويصرف
 المثل الى نصفه الاقارب فاما الاقارب بانفسهم اذا ارادوا ان يبيعوا شيئا من ماله
 لحاجتهم الى النفقة اجمعوا لانه لو كان عقارا لا يكون لهم حق البيع لحاجة النفقة سواء كان
 القريب ابا او غيره وان كان له ماله ينفق لانه ليس من جس نفقتهم كالحاوم وغيره اجمعوا
 على انه ليس لغير الاب من الاقارب بيع ذك في النفقة واختلفوا في الاب قال الوجبة
 ره ان يبيع منقولات ابنه الكبير حال الغيبة كحاجة النفقة وقال ليس له ذك ويجمعوا
 على انه ليس للاب ولا يبيع المنقول حال حصة الام والام كالمقارب في هذا
 وجمعوا على انه ليس للاب ولا يبيع المنقول حال حصة الابن والام كالمقارب في هذا
 وجمعوا على ان الاب ان يبيع عقارا للصغير ومنقوله في نفقة نفقة وفي الهداية واذا كان
 لابن الغائب مال فاضي فيه نفقة ابويه فلو باع ابوه مناعة في نفقة جاز عند ابن حنيفة
 رحمه الله ان للاب ولابنه يحفظ في مال الغائب الا ان للموصي ذك للاب او له لوفور
 شقيقته وتبيع المنقول من باب الحفظ ولا ذك لك العقار لانه محصنة بنفسها
 بخلاف غير الاب من الاقارب لانه لا ولاية لهم اصلا في التصرفات حاله الصغير
 ولا في الحفظ بعد اكبر فاذا جاز بيع الاب فالتمس من جس حقه وهو النفقة فله
 الاستيفاء منه كالباع العقار والمنقول على الصغير حاز لكان الولاية ثم له ان يأخذ
 منه نفقة لانه جس حقه ولو كان لابن الغائب مال في يد ابويه وانفقاه منه لم يضمن لانهما
 استوفيا حقهما وان كان ماله في يد اجنبى فانفق عليهما الفاضي ضمنه بخلاف ما اذا
 امر الفاضي لانه ملزم لعموم ولاية واذا ضمنه لاجتمع على الفاضل لانه ملك بالضمان فظهر
 انه كان مبرعا بهذه الجملة في الهداية ولو كان لابن الغائب ذنا نير او دار صم او ما يطعم
 وليس ينفق الفاضي عليهم ويعطيهم بقدر ما يكفيهم في مغنود جواهر راد ودر شمس
 الائمة الحرس ره في اقرار الاصل الاب في ما يأخذ من مال ولده الصغير لا يكون غاصبا
 ولكنه ان كان محتاجا اليه فله ان يأخذه بغير شئ ليصرفه الى حاجته وان لم يكن محتاجا اليه
 فله ان يأخذه ليحفظه ولا يكون حائنا في حقه حتى يسبكه من غير حاجة فيمنع بغيره وفيه شبهة فصار

استحسانا وان باع العقار وهداها لغيره
 ذك كله لانه لا ولاية له لانفقاها بالبيع
 ولذا لا يملك حال حضرته ولا يملك البيع في
 دين له سوى النفقة وكذا لا يملك للام في النفقة
 ولا في حنفية رحمه الله

تفقه وعلم اكله في شجره وادان جاني
قلادة من الارض واحتاج البع

القاضي الامام طهبر الدين واذا احتاج الاب الى مال ولده فان كان في المهر واحتاج
اليه لانعدام الطعام معه وله مال اكل بالقيمة لقوله عليه السلام الاب احق بماله ولده اذا
احتاج اليه بالمعروف والمعروف ان يتناول بغير شيء ان كان فقيرا وبالقيمة ان
كان ذا ثروة ولله اعلم **مسألة** احق الناس بحضانه الصغير حال قيام النكاح او بعد
الفراق فان مات الام او تزوجت فام الاب فان مات او تزوجت فالأخت لاب وام فان
ماتت او تزوجت فابنة الأخت لاب وام فان ماتت او تزوجت فابنة الأخت لام لم يتكلم
الرواية في ترتيب هذه الجملة انا اختلف الرواية بعد هذا في حاله والأخت لاب لانه في
في رواية النكاح الأخت لاب اول من وفي رواية كتاب الطلاق حاله اول من لا تحت
لاب وبنيات الاخوات اول من بنات الاخوة وبنات الأخت لاب وام اول من حالها
في فوطم واختلف الرواية في بنت الأخت لاب مع حاله والصحيح ان حاله اوله واوله
الحالات حاله لاب وام ثم حاله لام ثم حاله لاب وبنات الاخوة ثم اول من العات والتم
في العات علو ما قلنا في حالات ولا حق للامه وام الولد في الحضانه واهل الزم في الحضانه
بغيره اهل الاسلام ولا حق للمزده وانا يبطل حق الحضانه لاهل النسوة بالترؤس اذا تزوجت
بغيره رحم محرم من الصغير كما اكد اذا كان زوجها جده الصغير او الام اذا تزوجت نعم الصغير
لا يبطل حقها واللسان احق بالحضانه مالم يستغن الصغير فان استغنى بان كان باكل
وحده ويغيب وحده ويلبس وحده وفي رواية ويستغني وحده فالاب بالعلام اوله
والام بالجارية حتى تجبض وعند محمد رحمه الله حتى تبلغ حد الشهوة ومنه الاولاد لها من المال
لا ينفق لها حق الحضانه بعد الاستغناء في العلام والجارية وبعد ما استغنى الغلام وبلغت
الجارية فالعصبة اوله تقدم الاقرب فالأقرب ولا حق لابي العم في حضانه الجارية ولو اختلف
الزوجان في سن الولد فقالت الام هو ابن سن سنين وانا احق باسماكه وقال الولد
هو ابن سن سنين وانا احق به فان القاضي لا يختلف احد صما وكل من ينظر الى الصبي ان
اراه تستغني عن الوالدة بان كان باكل وحده ويلبس وحده ويستغني وحده بدفعه الى
والا فلا واذا اخلع الرجل امراته وله منها ابنة احد عشر سنة سنق فضتها الى نفسها
وانها تخرج منه بيتها في كل وقت وبترك البنت صابعا كان للاب ان ياخذ البنت
لان الاب له ولاية اخذ الجارية اذا بلغت حد الشهوة والاعتماد وعلى هذه الرواية لع والرواية
فاذا بلغت احد عشر سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم صغيرة لها اب مسرعة وعمه
موسرة اروت العمه ان ترضع الولد علها محانا ومنع الولد عن الام والام تاتي ذلك

ولقالب الاب بالاجرة ونفقة الولد اختلفوا فيه والصحيح ان يقال لام اما ان يسلي
الولد بغير اجر واما ان يرضى الى العم فاذا استغنت الام عن امسك الولد وليس
لها زوج اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى على امسك
الولد وقال مشايخنا رحمهم الله لا تجبر اذا بلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت بكر
كان للاب ان يضمها الى نفسه وان كانت ثيبا ليس لها ذك الا اذا لم تكن مومونة
على نفسها والغلام اذا عقل واجتمع راية واستغنى عن الاب ليس للاب ان يضمه
الى نفسه الا اذا لم يكن مومونا فكان له ان يضم وليس عليه نفقته الا ان ينطوع بهذه
من فتاوى القاضي الامام فخر الدين رحمه الله في فصل الخطابة وذكر في ذممه لو كان المصغير
احوه لا غير فاصلهم اوله فان كانوا سواها فأكبرهم سنا واذا مات الام حتى وصلت
الحضانه انه الى ام الام ليس لها استقبال الى مهرها وان كان القدر ثم انما سواها الام
خاصة كذا ذكر في ادب القاضي في باب المراهة ليطبقها زوجها والكلام في انتقال الام
مع الولد المذكور في الجامع الصغير وليس لام الولد اذا اخطبها مولاه ان يخرج الولد
من المهر الذي فيه ابوه بهذه الجملة في الذخيرة **وقرر** السيد الامام ابو الفاسم في كتب
الخلاصة صغيرة لها ام واحه واسا الحفظ ولم يرغب في ذلك ذات رحم محرم منها
استوجرت نفقه من مالها حتى يحفظها وكان ابو جعفر يقول اذا امتعت الوالدة ولا زوج
لها فانها تجبر على ان تمسكها وتتفق عليها من مال الصبية قال الفقيه وبه تأخذ ورأيت
في موضع ثقة الام احق بالجارية حتى تبلغ حد الشهوة واختلفوا في حد المنهات
والصحيح بنت سبع سنين **وقرر** في الجامع الصغير وبهذا في الام والمحدثين فانما في حق
غيره من كن اوله بها حتى استغنت **وقرر المنقط** حاله اذا تقين للمهر فابتن جبرت
عليها وفيه ايضا اذا كان الغلام والجارية عند الام فليس لها ان يمنع الاب من تعاهدها
وان صار الى الاب فليس له ان يمنع الام من تعاهدها والنظر اليها **وقرر** فتاوى الامام
القاضي فخر الدين رحمه الله ذكر احوال التفقات الام احق بالغلام
يبلغ سبع سنين واما الجارية فحد الاستغناء ان تجبض وعن محمد رحمه الله ان الام اوله بها
الى ان تبلغ حد الشهوة اذا بلغت الجارية ان كانت ثيبا ليس للاب ان يضمها
الى نفسه الا اذا لم تكن مومونة على ما ذكرنا وان كانت ثيبا محمونا عليها وليس لها
اب ولا جد لكن لها اعم وعم ليس له ولا ابنة الظم الى نفسه بخلاف الاب ولله المراه
اذا ارادت ان تنقل بالصبي من مهر الى قرينة وقع اصل النكاح فيها لها ذك وقرر

وذكر الباقى في فتاويه ان لها ان تنقل الى بعض نواحي مصر وان كان الاب لا يكتنه الرجوع
 من زيادته في يومه الى طنة قبل الليل وفي المشتى ابن سماعة عن ابى يوسف
 رحمه الله رجل تزوج امرأة بالبصرة وولدت له ولدان ثم ان هذا الرجل اخرج
 ولده الصغير الى الكوفة فظلمها في صمته في ولدها الصغير وارادت رد عليها
 قال ان كان الزوج اخرجها اليها باجرها فليس عليه ان يردها وقال لها اذهب اليه
 وحده وان اخرجها بعينه اخرجها فليس عليه ان يجيئ به اليها ابن سماعة عن ابى يوسف
 رحمه الله في رجل خرج مع المرأة وولدها فيؤخذ بذلك لها بمدة بجملة في فتاوى الشيخ
 الامام زهير الدين رحمه الله وفي الحداثة واذا ارادت المطلقة ان يخرج بولدها
 من المطر فليس لها ذلك الا ان يخرجها الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه والى كل
 انه لابد من الامرين جميعا الوطن ووجود النكاح وبذلك اذا كان بين المصيرين فتا
 اما اذا تفرقوا بحيث الموالدان يطالع ولده ويبيع في بيته فلا يمس به وكذا الجواب
 في القرية ولو انقلب من قرية مصر لا يمس به لان فيه نظر للصغيرة من حيث يتخلق
 باخلاق اهل مصر ولا ضرر بالاب وفي عكس خبر بالصغيرة حيث يتخلق باخلاق اهل
 البوادي فليس لها ذلك اذا وقعت الفرقة بين الزوجين وبينهما ولد فافتر
 ان لم يفل بولدها منه مصر الى قرينها ان كان بحال يكن المروج ان يزور ولده
 وينظر في امره ويبعث في اهلها ان سفل بالولد والا فلا بهذا القائل
 بين المسافة القريبة والبعدة ويتعلق بهذا الاصل مسائل منها هذه المسألة
 ومنها ما ذكر في شهادات المحيط اذا دعى الى الشهادات وهو في الراساق اهل
 بحسب عليه المحصور ان كان حاله لو حضر في مجلس الحكم بكنه الرجوع الى اهلته في نومه يجب
 عليه المحصور والاقلا ومنها ما ذكر في فصل العدوى ونسب الباب من ادب الفقه
 من محيط المرى عليه اذا كان بعيدا ومن مصر لا يعد الفاضل وان كان قريبا بعده
 والفاصل بين القريب والبعيد انه اذا كان بحيث لو ابتكر من اهلته امكنه ان يحضر
 مجلس الحكم وبیت بمنزله وبهذا قريب وان كان يحتاج ان يسب في الطريق فهذا
 بعيد ومنها المضارب يتفق من مال نفسه في مصر وفي مال المضاربة في السفر
 وان خرج الى قرية فان كان بحيث بكنه ان يعود الى اهلته في يومه وسعى عندهم
 فان نفقة لا يكون في مال المضاربة ذكر هذه المسألة في شهادات المحيط وذكر
 في نكاح فتاوى الدينارى وحسن تارسيده راجعها تحت در حال صحت وهو جبر

بنام ولا كرومات قبل التسليم قال لا يكون ميرة انما تكون للصغيرة ولو كانت
 كبيرة تحتاج الى التسليم لانها اذا كانت صغيرة بنوب فبقيت الاب عنها حنفيا ان
 صغيرا ان قال ابو احمد لاب الاحقر من الشهود زوجت ابنتي بهذه من ابنتك
 بهذا وقبل الاحقر ثم ظهر ان ابنة كانت غلاما والغلام كان حرة كان النكاح جائزا
 وهو نظيره ما اذا جعل الرجل في عقد النكاح نفسه محالا للنكاح ونظيره ايضا ما قال
 في نكاح اذا قال الرجل اشترت نفسي فقال المرأة بعث قال اكثر اهل العلم لا يقع
 نكاح والحنان انه يقع كذا ذكر في الفصل الاول من نكاح فتاوى القاضي ظهير الدين
 رحمه الله وذكر في مفتة قات نكاح المحيط اذا ادعى رجل على امرأة ان وليها زوجها
 منه حال صغرها وافهم على ذلك بينه واقامت المرأة بينه ان الولي زوجها منه بعد البلوغ
 بغير رضاها فالنبتة بينه الرجل وان لم يكن لها بينه فالقول قول المرأة وقيل القول قول
 الزوج الاول اصح والبيع على هذا الفيس حتى لو باع مال ولده ووقع الاختلاف
 بين الابن وبين المشتري في بيع البلوغ وقال الابن لابل كان بعد البلوغ فالقول
 قول الابن على اصح القولين والنبتة بينه المشتري وجنس هذه المسائل مذكورة في مفتة
 كاتنا بهذا وسئل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة السفي عن رجل قال لا خير زوجت
 ابنتي فلانة من ابنتك فلان بكذا وقال الاحقر قبلتها لابني وله ابنا هل ينقض النكاح
 قال لا والحاصل انه لو قال زوجت ابنتي من ابنتك وله بنت واحدة وقال الاحقر قبلت
 لابني وله ابن واحد صح لعدم الاستتابة ولو كان له ابنا وسعى المزوج الابن
 والبنت واطلق الاحقر واقصر على قوله قبلت صح ايضا اما اذا لم يقتصر على قوله
 قبلت لابني ولم يسم الابن في الابداء لا يصح كذا ذكر في الفصل الثالث من كتاب
 في فتاوى القاضي ظهير الدين رحمه الله في مسائل الطلاق واذا كانت المرأة لا تحيض من صغير
 او كبر فافتر ان يطلقها السنة طلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى لان الشهر
 في حقها قائم مقام الحيض قال ابن تيمية وللاي يمس من المحيط منكم ان تبين بعد
 ثلث مائة شهر الى ان قال وللاي لم يحض والاقامة في حق الحيض خاصة حتى بعد الاستبراء
 في حقها بالشهر وهو بالحيض لا بالطمث ان كان الطلاق في اول الشهر تعبر بالشهر
 بالامانة وان كان في وسطه جبالا يام في حق وفي عدة كذلك عند ابن حنيفة وعند جماعة
 يكمل في الاول بالاجرة المتوسطة بالامانة وبها سأل الاجارات ويقع طلاق كل
 زوج اذا كان عاقلا بالغ لا يقع طلاق الصبي والمجنون وانما لم لقوله عليه السلام

كل طلاق جازم الاطلاق العسبي والمجنون بهذه الجملة في الهداية وفي الذخيرة كلام الصبي
غير واقع وكذلك طلاق المجنون والمعنونه وقبل في أحد الفصول بين المعنونه
والمجنون والعاقل ان العاقل لا يتقدم كلامه واقفاله وغيره نادور والمجنون
صده والمعنونه من تحت طلاقه واقفاله يكون هذا غالب وذلك غالب فلانما سواء
وفي أحد الفصول بين المجنونة والمعنونه والعاقل اقول ينظر في طلاق الذخيرة وكذلك طلاق
النائم غير نائم واقع واذا طلق النائم امراته في حالة النوم فاجبره بذلك بعد الانتباه
فقال اجبرت ذلك الطلاق لا يقع شبيهي ولو قال ادعت ذلك يقع ولو قال
او عقت ما لم يظن به في حالة النوم لا يقع شبيهي وعلى هذا الصبي اذا اطلق امراته
ثم قال بعد بلوغه اجبرت ذلك الطلاق لا يقع ولو قال ادعت ذلك يقع وكذلك
لو ان رجلا طلق امراته الصبي فقال الصبي بعد بلوغه او عقت الطلاق الذي اوقعه
فلان يقع ولو قال اجبرت ذلك لا يقع هكذا في الفصل الثاني في طلاق الذخيرة وفي
الفصل الاول من فتاوى الامام الاجل فخر الدين وذكر في اداه باب التعليق من
طلاق فتاوى القاضي الامام فخر الدين صبي قال ان شربت فكل امرأة ايزوجها
في طلاق فشرب وهو صبي فتزوج وهو بالغ فظن طهره ان الطلاق واقع فقال
هذا البالغ اري حرمت بهن قالوا هذا امر منه بالحرمه فتحرم امراته ابتداء
وقال بعضهم لا تحرم امراته وهو الصبي لانه ما اقر بالحرمه ابتداء وانما امر بالسبب الذي
تصادف عليه وذلك السبب باطل وما ينقل بهذا المسألة ما ذكر في الذخيرة
اذا اجري بين الرجل والمرأة طلاق صحيح فادله رجل باذن جاري كرهى فقال
نعم فهذا امر منه بالحرمه واقراه حجة عليه وفي فتاوى القاضي الامام طهيم الدين
رحمه الله سئل نجم الدين عن خلع امراته ثم تزوجها بعد ذلك ثم قال لو تزوجها
بدا ان خلع يترك عليه قال نعم لانه امرانها الان عليه حرام بذلك الطلع وادامرت
عليه باقراره يجب المسمى في هذا الخلع بالغ ما بلغ لانه لا يصدق في حقها وذكر في
في العدة اذا قال الزوج باذن خلع كرهى او قال حرد فزوجت كرهى والمرأة مسكوه يقع
الطلاق باقراره وهذا اذا لم يسمي خلع اصلا ولو سمي خلع فاسد فقال ذلك
بناء على ان الخلع صحيح قال طهيم الدين المرغني رحمه الله لا يقع وقال نجم الدين النسفي
يقع ولو اضاف اليه ذلك فخلع فقال بان خلع لا يصح عند الكل ورايت في فوائد
صدر الاسلام ظاهر من مسعود محمود رحمه الله ان لفظي كفت شوي كفت اين كفت

وحرمت ميان ما بابت سند باسن لفظ لم تبين ان ذلك اللفظ ليس بكفر
حكى عن نجم الدين النسفي رحمه الله انها لا تحرم وفي طلاق فتاوى القاضي الامام
فخر الدين امرأة قالت لزوجها من وكيل لوصفتم فقال مسمى فقال طلق
نفس ثلثا فقال الزوج بالفارسية لو بر من حرام كشتي ما راجل بانه بود
ففر قائم اراد الزوج ان يرجعها قالوا ابال عن نية قال غيبت به التوكل الطلاق
ولم ينو العدة تبين بواحدة وهذا جواب انما يصح على قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله
انه اما على قول ابي حنيفة رحمه الله فقد قال لا يقع شبيهي وعليه الفتوى هكذا ذكره المصنف
في فصل الطلاق الذي يكون من الويل والمرأة وفي طلاق الذخيرة اذا جعل الرجل
امرأته يدصبي او مجنون يصح ولا اشكال في الصبي الذي يعقل لانها ليس بممهل
التكلم فينبغي ان لا يصح جعل الامر بيد صبي لان جعل الامر باليد تكلمك الاثرى انه لا يصح
سائر التكلمات منها فلذا بهذا النوع من التكلم يصح باعتبار التعليق لان في التعليق
تعليقا معني كانه قال لامراته ان قال لك هذا الصبي او هذا المجنون انت طالق فانت
طالق ولو طرح بذلك ثم قال الصبي او ذلك المجنون لها انت طالق البس انها تطلق
كذا بهننا وتقتصر على المجلس لانه تعليق في فمها التعليق فيقتصر جوابا في المجلس الا ان
انه لو قال لها ان قال لك هذا المجنون في هذا المجلس انت طالق فانت طالق فانه يصح ويعبر
على المجلس كذا ينشأ قال رحمه الله عن هذا التعليق اسخر جواب مساله صارت واقعة الفتوى
وتوزعها اذا قال لامراته وهي صغيرة امرت بذلك وبنوى الطلاق وطلعت صح ووقع الطلاق
لان تقدير كلامه كانه قال ان طلعت نفسك فانت طالق ولو صرح بذلك وطلعت
نفسها البس انها تطلق كذا ينشأ وفي فتاوى الامام فخر الدين الصغيرة المسلمة اذا كانت
تحت زوج ارتد ابرها عن الاسلام لم تبين من زوجها فان لها بدار تحرب بان وان
ارتد الاب ولحق بها بدار تحرب وامها ماتت في دار الاسلام سلمه او مرتده لم تبين المرأة
من زوجها نصرانية صغيرة تحت مسلم مجس ابوها وامها نصرانية فماتت او هي صبية لم
تبين الصغيرة من زوجها ولو مجس الابوان بان من زوجها وان لم يلحقا بدار تحرب
مسلم تزوجت نصرانية صغيرة لها ابوان نصران فبلغت الصغيرة وهي تعقل الطهارة
ولا دينان الا ديان ولا تعصف بان من زوجها وكذا الصغيرة المسلمة بسلام الابوين
اذا بلغت وهي تعرف الاسلام ولا تعصف تبين من زوجها كانه ارتد ولهذا
اختار الاقبا والصالح استنباف المرأة ويحسن لكن ينبغي ان يكون الاستنباف

ما لو زوج في ذلك وان كان لا يصح باعتبار التكلم

على وجه الاستقفاهم نسباً الموصوف عليها وقد ذكرنا هذه المسائل في مسائل النكاح
والصبي الذي يعقل يصح ارتداده وتوجب الفرجة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وكذا
ارتداد الصبي التي تعقل إذا بلغ الصبي عافلاً وهو يصف الإسلام يكون مرتداً إلا أنه
تعقل كالمكره على الإسلام إذا سلم ثم ارتد فعليه ردة وتقبل صبي نصراني زوجه ابوه
نصرانية فاستمرت المرأة لا يفرق القاضي بينهما كما لو كان مالفاً وقد ذكرناه في مسائل
النكاح هذه بحلة في طلاق فاضى كان قبل فصل للعان **مسألة الخلع** وذكر رحمه الله في
فصل الخلع من طلاق فتاويه إذا خلع الرجل ابنته من زوجها وهي صغيرة فإن ضمن الأب
ثم الخلع بقبوله ويكون صداقه على الزوج ثم يرجع الزوج على الأب وأن لم يضمن الأب
لا يجب المال لا على الأب ولا على الصغيرة كما لو كانت كبيرة وبطل يقع الطلاق إن
قبلت الصغيرة يقع كما لو كان الخلع مع الصغيرة وإن قبل الأب عقد الخلع
اختلف المتأخر في وقوع الطلاق لا اختلاف الرواية والصحيح أنه يقع لأن الأب
كسأنها وإن كان الخلع بين الزوج وأم الصغيرة أن أضافت الأم البذل إلى مال
نفسها أو ضمنته يتم الخلع كما لو كان الخلع الاجنبي وإن لم يقف ولم يضمن يمل يقع
الطلاق كما يقع في خلع الأب لاروابة فيه والصحيح أنه لا يقع وإن كان العاقد اجنبياً
ولم يضمن البذل يمل يتوقف الخلع قال بعضهم إن كان الصغيرة تقطع العقد وتغير
يتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف ولو اختلفت الصغيرة التي يعقل
وتغيرت زوجها على صداقتها يقع طلاق بابل ولا يصح لقطع الصداق ولو وكلت الصغيرة
وكيلاً بالخلع تفعل الوكيل فيه روايتان في رواية يصح التوكيل ويتم الخلع بقبول
الوكيل كما يتم الخلع بقبول الصغيرة وفي رواية إذا لم يضمن الوكيل البذل لا يقع الطلاق
كما لو كان الخلع من الاجنبي قال وذكر الحصاف في الجبل أن الأب إذا خلع ابنته الصغيرة
على صداقتها إن علم الأب أن الخلع خير لها بان كانت لثمن العشرة مع الزوج فخلعها
على صداقتها قول مالك رحمه الله لقطع الصداق عن الزوج فإن قضى القاضي بذلك
نقض قضاؤه لأنه قضى في موضع الاستنها و إذا خلع الأب على ابنته الصغيرة لا يصح لأنه
تعليق للطلاق بالقبول فلا يصح كما لا يصح من الصغيرة ولا يتوقف خلع الصغيرة على إجازة
الأب هذه بحلة في فتاوى القاضي الإمام فخر الدين رحمه الله ورأيت في كشف القوائيم
للفقيه أبي جعفر أن الأب إذا خلع ابنته الصغيرة على قول محمد بن مسلم الطلاق واقع
بقبول الأب وإن لم يضمن الجهل ولا يجب جعل عليها ولا على أبيها وذكر عنه قولاً آخر أن

الخلع واقع بقبول الأب وجعل عليه واجب وإن لم يضمن في باب الخلع من الميسر
ولو طلق الصبي بال يكون رجعي وفي الأمانة يكون بائناً لأن الطلاق على مال في حق الأمانة
صحيح ولكنه موجل وفي حق الصبي بغير مال وذكره في الدين في المتأخر الصبي إذا اختلفت
من زوجها الكبير وإن كان بلفظ الخلع فهو بائن وإن كان بلفظ الطلاق فهو رجعي ثم حصل
في خلع الصغيرة أن الخلع إذا ضمنه العداق يصح الخلع ويقع الطلاق سواء كان العاقد
أباً أو اجنبياً وإذا بلغت برجع ما لصدق على الأب ولا يرجع هذا الزوج كذا قال شمس
الألمنة الحسني رحمه الله وقال بعضهم يرجع على الزوج إذا بلغت ثم إن الزوج يرجع على
الأب وإن لم يضمن الخلع الصداق لأنك أنه لا يسقط الصداق لأنها صغيرة وبطل يقع البتة
إن فلتت الصغيرة عقد الخلع وكانت تعقل بان تجتمع يقع الطلاق بالاتفاق وإن لم يعقل
الصغيرة عقد الخلع يمل يقع البتة إن كان الخلع اجنبياً ولم يضمن لا يقع البتة با
الاتفاق وبطل يتوقف على إجازتها بعد البلوغ كما هو قوله قال بعضهم لا يتوقف وقص
الحصاف على هذا في شروطه وإن كان العاقد قد اباً وبطل يقع الطلاق فيه
روايتان في رواية يقع وفي رواية لا يقع وقص في جبل الأصل أنه لا يقع مالم يضمن
الأب الدرك للزوج بنظر تمام يذهب في الذميرة وقد كنت مسأل الخلع الصغيرة على
على الاستقصا في كتاب الفصول والخلع الصغيرة جبل منها ضمان المهر وجلة
أخرى أن يجعل الزوج الصداق على الأب حتى يفرغ رمة الزوج منه ويجب ذلك
للصغيرة على الأب لأن الأب يملك حالة الصغيرة والصغيرة على غير من عليه
إذا كان المحتمل عليه الملامن الجبل والغالب أن يكون الأب اطلاقاً الزوج
ولو كان المحتمل عليه مثل الجبل في ملاه ينبغي أن يصح أيضاً كذا ذكر صدر الإسلام أبو
في باب الخلع من الميسر وذكره المحاكم في شروطه حكمة أخرى وهي أن يقر الأب
بقبض صداقها ونفقة عدتها ثم يطالب الزوج طلاقاً بائناً قال هذا حكم محض بالأب
بجلافة سائر الأولياء لأن الأب يصح إقراره بقبض صداقها ونسب الزوج في الظاهر
ولا يجعل إقراره غيره ولو أراد أن يثبت في هذا كتاباً يثبت إقرار الزوج بالطلاق
البائن ويثبت إقرار الأب بقبض صداقها ونفقة عدتها كذا ذكر المحاكم في الشروط
وفي فتاوى القاضي الإمام طهية الدين رحمه الله في فصل السب الصغيرة إذا طلقت
بعد الدخول بها لم ولدت إن اقرت بالفضا عدتها بعد ثلاثة أشهر ثم ولدت لستة
أشهر فصاعداً لا يثبت النسب وإن كان لافل من ستة أشهر يثبت والطلاق البائن

والرجعي سواء بخلاف الآية المعتدة اذا ولدت تحت نسب ولدها في الطلاق الى
سنتين اقرت بالقضاء العدة او لم تقر والفرق ان الآية اذا ولدت تحت نسب انها لم تكن
ايستلزم كانت من دوات الاقرار اما قلنا ولا كذلك الصغيرة لانها بالولادة لا
انها لم تكن من دوات الاقرار فلا ينبغي ان اقرارها لم يكن صحيحا حتى في يد رجل
فقبل له بهذا ابنتك فاوى برأسه ايا نعم ثبت نسبه منه وقد ذكرناه من احواله في مسائل
الايمان وفي متفرقات كتاب الفصول وفي باب يتبع النسب من فتاوى رشيد الدين
صبي ابن عشر سنين تزوج امرأه وحاب بولد لا يثبت النسب لان اذ في مدة النكاح
اثنا عشر سنة رجل تزوج امرأه وجاءت بولد فاختلعا فقال الزوج بن جنتك منذ
شهر وقالت ليل منذ سنة فالولد ثابت النسب من الزوج فان تصادقا على انه تزوجها
من شهر لم يثبت النسب منه فان قامت البينة على تزوجه اياها منذ سنة قبلت وهذا
اجواب صحيح مستقيم فيما اذا اقام الولد البينة بعد ما كبر اما اذا كان قبل البينة حال صغير
الولد فقد اختلف فيه المشايخ وقال بعضهم لا تقبل البينة مالم ينصب القاضي خصما عن
الصغير لان النسب في الصغير فنصب عنه خصما ليكون البينة فائمه منه هو خصم وقال بعضهم
لا حاجت الى هذا التكليف والقاضي ليس البينة من غير ان ينصب عنه خصما بناء على ان الشبهة
على السب تقبل حسنة بدون الدعوى وهذا فضل قد اختلف فيه المشايخ بعضهم قالوا تقبل
وبعضهم قالوا لا تقبل رجل زوجه ابنه وهو صغير لا يثبت في من مثل وقاع ولا احوال كانت بولد
بلمنعه الولد ولا يرد ما ابلغ ابو الزوج عليها مقدار مدة الحمل حتى في يد امرأة قال رجل للمرأة
هذا ابني منك من نكاح وقالت هو ابنتك من زنا لم يثبت نسب منه وان قالت هو ابنتك
من نكاح ثبت نسب منها بهذه الكلمة في فتاوى القاضي ظهير الدين رحمه وفي الهداية واذا
مات الغير عن امراته وبها حمل فعدتها ان تضع حملها بالآلة فان حدث حمل بعد الموت
فعدتها اربعة اشهر وعشر ولا يثبت نسب الولد في الوجهين لان الصبي لا ماله فلا يتصور
منه العلوق والنكاح بتمام مقامه في موضوع النصور وعندنا في يوسف رحمه الله عندها شهور
وان كان الحمل جادا فعدتها شهور في قولهم جميعا قال ابو الحسن العدة ينقض
حملها ظاهرا كان عند الموت او غير ظاهر والذي لا ينقض به العدة هو الحادوث وهو صحيح
قال ابو الحسن والتي عدتها حيض اذا حلت بعد الطلاق محلا حادثا فعدتها ان تضع حملها
وان كانت لاكثر من سنتين اذا علم انها حلت بعد لزوم العدة كذا ذكر في المحيط رجل تزوج
صغيرة اجماعا مع مثلها ولم تبلغ الحيض فدخل بها ثم طلقها بطلبه رجيعه فقالت بعد

حامل ينظر ان حارث بولد لاقبل من سنتين من وقت الطلاق او لاقبل من
سنة اشهر من حين فالت انا حامل كان الولد من الزوج كذا ذكر في فتاوى القاضي
وذكر في طلاقها ايضا الصغيرة اذا طلقت بعد الدخول ثم ولدت ان اقرت بانقصا
شهر ثم اشهر ثم ولدت لاقبل من سنة اشهر ثبت نسب ولدها منه وان ولدت
لاكثر من سنة اشهر لا يثبت وقدر بيتاه من قبل وان لم تقر واوعدت انها حامل فان
كانت الطلاق باينا يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق وان كان حجتا
يثبت النسب سبع وعشرين شهرا وان لم يدع الحمل ولم تقر بانقصا العدة قال
ابو حنيفة ومحمد رحمهم الله هذا وما لو اقرت بانقصا العدة بثلاثة اشهر سواء الصغيرة
اذا مات وتترك امرأة حاملا فعدتها بوضع محل وان حدثت بحمل بعد موته فعدتها
بالشهور وقد مر قبيل هذا واما البالية اذا مات وتترك امرأة حاملا او حدث
بحمل بعد موته في العدة فعدتها بوضع الحمل وكذا لو طلق والمساله كالحمل
في طلاق فتاوى القاضي وروى في المتن النسخي رحمه الله في فتاويه اختلف
مشايخنا رحمهم الله في الاطلاق ايجاب العدة على الصغيرة اكثر من ثلثيها لا يطلو
لفظة للمالك ايجاب لانها عليه محاطة لكن ينبغي ان يكتب في الفتوى اذا وقع السواك
عنها عدت بآية والشئ ثم اذا كانت المرأة لا تحيض من بعض اوكبر فعدتها ثلثة
اشهر وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها رجل تزوج صبية بنت عشر سنين
وحملها وقال لم ادخل بها ثم فارها قال ابو القاسم اجبت الى ان تغد ثلثة اشهر
لا حتمال الدخول في فتاوى القاضي ظهير الدين وفي فتاوى القاضي الامام محمد بن رحمه
صغيرة بلغت فرات يوما وما ثم انقطع حتى مضت سنة ثم طلقها زوجها كان عليها
الاخذ او بثلاثة اشهر لان الدم اذا لم يسلم بثلاثة ايام لا يكون حيضا بقيد
من وواب الاشهر المعتدة الصغيرة اذا بلغت في حلال العدة فانها تقبل
العدة بثلاث حبس مبتوتة كانت او رجعية وكذا الاب اذا اعتدت ببعض الشهور
ثم حاضت او جلست تقبل العدة بثلاث حبس وفي الحمل بوضع الحمل امة صغيرة
طلقها زوجها رجعي فانها بعد شهر ونصف فان بلغت في العدة وحاضت
تقبل عدتها الى حيض فاعتقها المولى في العدة تقصر عدتها ثلث حبس فان مات
زوجها المطلق في العدة تنقلب عدتها اربعة اشهر وعشر المعتدة اذا كانت صغيرة
كان لها ان يخرج من البيت الا اذا كان الطلاق رجعي فلا يخرج الا باذن الزوج والكنانة

عدتها

بمثلة الصغيرة في ذلك **وإن كنت المعتدة مملوكة فبها أو مكاتبه**
او ام ولد كان ان يخرج اذا لم يوتها المولى بينا لا يخرج الا اذا اخرج
المولى والمعتدة عن نكاح **فكس** كخرج ولا حد او **عليها**
تجب عليها عدة الوفاة **بعدة** بجملة في فتاوى القاضى حان وفي
الفتاوى القاضى ضهير الدين رحمه الله ولا حد او على الصغيرة ولا على المكاتبية ولا
على التي بعد من نكاح **فكس** ويجب على الامة والمكاتبية **مسائل البلوغ**
البلوغ نارة يكون بالنسب ونارة يكون بالعلامة والعلامة في الجارية ان يحض الا حبل
ومجل وادنى المدة تسعين شهرا والمختار والعلامة في الغلام الا حبل والاجمل
وادنى المدة اثني عشر سنة والسن اذا دخل الغلام في الثالثة عشرة وفي الجارية
اذا دخلت في السابعة عشرة وفي بعض الروايات عن ابن يوسف رحمه الله اعني
بنات الشعر وهو قول مالك رحمه الله وعند ابن يوسف ومحمد رحمهما الله اذا بلغ الغلام
وبجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وكمر صدر الاسلام ابو اليسر رحمه الله في باب
العدة والفتوى في زماننا ك ان يكون على قولها لقصر اعمار اهل زماننا في اخر
اقرار فتاوى العتاني رحمه الله وليسمع اقرار الصبي ببلوغه اذا كان ابن ثلاث عشرة
سنة امرأة اقرت انها مدركة ووهبت مهرها ثم قالت لم اكن مدركة فان كان
قد حاق المدركت صح اقرارها وان لم يكن قد حاق المدرك لا يصح اقرارها ولا ينفي
للقاضى ان كفا في ذلك وبالحا عن كتمانها ويقول لها بماذا عرفت ذلك
كما قال في غلام اقر بالبلوغ ان القاضى يساله عن وجهه ويكتا في ذلك وذكر في فتاوى
قاضى جان وقد ذكرنا في مسائل النكاح في ابنا مسائل فبعض المهر وفي اقرار الفتى في
سئل عن قوم اصطلمو وفهم مراصق على شيى واقر المراهق عند الصلح انه بالغ ثم قال
بعض الورثة بعد ذلك انه لم يكن بالغ ولم يصح هذا الصلح قال القول قول الصبي
بالبلوغ بشرط ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة لان اقل من ذلك نادر وبينة ثم حكى
عن القاضى محمود السمرقندى رحمه الله ان مراصقا اقر في مجلس بالبلوغ في دعوى كانت
له او عليه فقال القاضى بماذا بلغت فيسكت فقال لا بد من البيان فقال بالاحتلام
قال القاضى وماذا رايت بعد ما استيقضت فقال الماء فقال الى ما قال الماء مختلف
فقال المنهج قال اب مران له فر راز ورسود فقال على من احتلمت على ابن او على
بنت او على امان فقال على ابن واسم الغلام فقال القاضى لا بد من الاستقصاء فقد

فقد يلحق الغلام الاقرار بالبلوغ من غير حقيقة وجدت منه ومن غير ان يكون
له علم بحقيقته قال شيخ الاسلام وهذا من باب الاحتياط وانما لقبيل قوله مع
التفسير وكذا التجارية اذا اقرت بالحيض وقد كسبت مسائل ما يتعلق بمعرفة البلوغ
في متفرقات كتاب الفصول على الاستقصا المرأة اذا جاءت بولد فتفاه الزوج
ولا عن القاضى بينهما ولم يعطع السب حتى مات الزوج ان المرأة فان نسب لا ينقطع
وهو بان النسب من الزوج لان النسب لا ينقطع بنفس اللعان مالم يعطع القاضى
النسب فاذا مات الزوج او المرأة فقد نكح السب ولا سبيل الى قطعه بعد ذلك
كذا ذكر في دعوى المبسوط في باب دعوة الولد من النكاح الصحيح قال الفقيه ابو الليث
رحمه الله ليس عن اصحابنا في هذه المسألة رواية الا في هذا الموضع خاصة ان النسب لا ينقطع
بنفس اللعان ما يلزم القاضى الولد لانه اذا مات ولد الملائكة وبترك ما لا اول ينزل
ثم ادعاه الاب فانه لا يصدق لان الولد لما مات فقد استغنى عن ثبوت النسب **مسائل**
العتاق كل من ملك شخصا لا يجوز نكاحه على التاب بسبب القرابة كالاخ والاخت
والعم والحال يعتق عليه الامن له ولاد والامه معروفة في فتاوى القاضى فلهما الذين
رحمهم لا فرق بين ان يكون الملك بسبب الشر او بسبب المحبة او الارث اما الصغير
اذا كان ما ذوا مال في التجارة اشترى اباه او ارحم حرم سواه هل يصح الشراء اختلف
مشايخنا رحمهم الله فيه والصحيح انه يصح شراؤه ويعتق عليه كذا ذكر في مبسوط صدر الامام
ابو اليسر وذكر في فتاوى القاضى الامام فخر الدين رجل قال لامة عند الوصية اذا اخذت
ابنتي او ابنتي هذه حتى يستغنيا فانت حرة قالوا ان كان الابن والبنت كبيرين كدمهما في
تزوج الابنت ويعتق الابن من التجارة وان كانا صغيرين كدمهما حتى يدركا لان
الاستغناء الكبيرين والصغيرين عندنا قلنا وان كان كبيرين فبني وجب الابنة وبني
الابن كدمهما جميعا لان شرط العتق خدمتهما حتى يستغنيا ولا يعتق عند استغناء احدهما
وكذا لو كانا صغيرين فاو ركب احدهما كدمهما جميعا حتى يدرك الاخر وان مات احدهما
قبل ذلك بطلت الوصية لانها كانت معلقة بخدمتهما وقد وقع البأس عن ذلك في فتاوى
القاضى الامام فخر الدين رحمه الله وذكر في اخر الباب الثاني في عتاق الاصل ولا يجوز عتق
الصبي والمجنون والناثم لانه ابطال الملك فلا يصح كالتطلاق ولو قال اعتقت عبدا هذا
او انا صبي او مجنون وعرف منه المجنون لا يصح لانه اقر باعتاق باطل وكان ذلك انكارا
الا عتاقا وكذلك التطلاق لا سنده الى حاله معهوده منافية لصحة لغيره ولو قال الصبي

اذا اخلت فعدى حرا وقال المعنوه اذا افقت فعدى حرا هذا الكلام باطل لانه
 ليس من اهل البين ولا من اهل العناق بخلاف ما اذا قال الصبي البالغ مملوكا حرا
 يوم افعل كذا ففعل ذلك وهو معنوه يعنى مملوكا لانه يعنى حكما بهذه الكلمة الباقى
 فكان فى معنى من ورث قريب وهو معنوه واذا كانت بجارية بين مسلم حرا ومذموم
 حرا مكاتب وعبد فجات يولد فادعوه جميعا لولد يكون ولد للمسلم اول لان فيه زيادة
 نظر للولد وهو الاسلام والحرية وان لم يكن فيهم مسلم حرا يقضى به نوع نظر للصغير كما فى العناق
 للذى نوع نظر للصغير ولكن النظر فى العصابة من الذى ابلغ لانه يصير حرا حقيقة ثم اذا عطل
 يحصل الاسلام لنفسه فيحصل له النفعان جميعا ولو قضى به للمكاتب او العبد يحصل الاسلام
 حكما ولكن لا يحصل له الحرية ولا يقدر على قبضه فضي به للزنى ثم ولو لم يكن فيه ذى يقضى به للمكاتب
 ثم اذا صارت بجارية ام ولد لاجد ضمن قيمة الفاسد كايه وعقر الصائم فكذا القبا
 يضمنون عقر الصائم لانهم اقر بالوطى ويتفاضلون الا ان العبد لا يؤخذ بالقر الا بعد
 العناق لانه ليس من ضمان التجارة ولا يؤخذ العبد وطبها بالكاح لان العبد لا يؤخذ بالمهر
 الا بعد العناق فاما اذا اقرانه وطبها بسبب الشرافة فيضمن العقر ينظر حسن هذه
 المسائل فى باب الامهات الاولاد من عناق المبسوط فى فتاوى قاضى خان استوك
 جارية ولده الصغير ثم تزوجها وذكر فى باب التاسع من عناق الاصل غلام صغير
 فى يد ان لا يعبر عن نفسه فقال هذا عبد فاعول قوله فان ادرك الغلام وقال
 انا حرا لا يقبل قوله الا اذا اقام البينة لانه الا ان صار مدعىا بطلان يده عن نفسه
 فيكون القول محل صاحب اليد مع البين وعلى الصغير البينة بخلاف ما اذا لم
 يكن ادعى ذوا اليد فى حال صغيره انه عبد فكله فقال انا حرا الاصل ودوا اليد يقول
 هو عبد فالقول قول العبد لانه لا يعرف بثبوت يد هذا حرا عليه بل يدعى هو انه
 فى يده وهو يكره فيكون القول قوله مع البين فان كان الصغير يعبر عن نفسه
 حرا ادعاه الذى فى يده فقال انا حرا فالقول قوله لان الذى يدعى انه عبد يدعى
 فى يده وهو يكره فيكون القول قوله بخلاف الفصل الاول لانه لا قول له فيكون القول
 فيه قول من هو فى يده من حيث الظاهر كالقوب وكذا ثبت لو قال الغلام انا اقط
 حرا فانه ادعى انه حرا الاصل لان اللقب حرا فى فتاوى قاضى خان لو كان الغلام كبير
 فقال الذى هو فى يده هو عبد وقال الغلام انا عبد فلان كان القول قول الذى فى يده
 ولو لم يقول انا عبد فلان ولكنه قال انا حرا الاصل كان القول قوله وبهذا ذكر فى عناق

المبسوط رجل فى يده صبي يقول هو عبد ثم فاعنقه ثم جاء احرا واقام البينة ابعده
 قبلت بينته ويقضى له ويبطل عناق الاول المبطلان فى عناق فتاوى قاضى خان
 وذكر فى احزاب المدبره من عناق الاصل اذا امر ان صبا ان يدبر عبده فذره
 جاز لان الاصل الصبي من اهل النصف فان عندنا اذا كان عاقلا حلالا لثا فى
 رحمه الله وفى واقعات لا سى رجل كانت عبدا له صغيرا يعقل كوز لانه لو اذن له
 فى قبول عقد الكتابة وان كان صغيرا لا يعقل لم يخبر لانه ليس من اهل المقر
 ولو ادعى رجل عنه لا يعنى لان الكتابة لم تنفذ اصلها المبسوط رجل كانت عبده
 على نفسه واولاده الصغار فهو جائز لانه اذن له لقبول العقد على نفسه وعليه فان
 حجر روى الرق وكذا ذلك رد الاولاد ايضا كونهم تبعا له الولد الكبير
 لا يتبع الاب فى ولا الموالاة والصغير يتبع والولد الكبير يتبع الاب فى ولا العناق
 كما الصغير ونعم هذا ينظر فى باب الموالاة قبيل كتاب المكاتب من عناق الاصل
 وذكر فى باب مكاتبه الوصية من المبسوط الوصية يملك كتابة عبد البتيم كالاب
 لانه تكسب وهو يملك التكسب فان كاتب عم وهب المال لم يخبر بل اف
 بخلاف ما اذا ناع مال البتيم ثم وهب البتيم من المستندى بقطعة الثمن ويعتبه مثله
 للبتيم عبدا حنيفة ومحمد رهماه خلافا لابي يوسف رحمه الله والفرق يعرف فى هذا
 الباب وحاصل الفرق ان فى البيع حقوق العقد ترجع الى العاقد وفى الكتابة ترجع الى
 من وقع له العقد فلذا اقر الوصية بقبض بدل الكتابة لغير السهم عن القبض حتى
 لو كبر البتيم يكون حق القبض له وان اقر بقبض بدل الكتابة ضدى اذا كان المال
 فى يده اما اذا كان قال كنت كاتبة وادى الى تبدل الكتابة لا يصدق وان كانت الوصية
 ثم ادرك البتيم ولا يرضى بالكتابة لا يلتفت اليه ولا يجوز لاحد الوصيين ان يكاتب
 عبد البتيم الا به ضالا لاجر ولا يملك الوصى عناق العبد على مال ولا يتبع نفسه منه
 بحال وكذا الاب لانه اضرار محض وذكر فى باب ولأ المكاتب من كتاب الولاء والقبض
 ان يكاتب عبده باذن الاب الوصى وليس للصبي ان يعنق عبده على مال لا باذنه
 الاب ولا باذن الوصى ولا يعبر اذنها وللصبي ان يقبل ولا يرضى بالية باذن ابيه
 الوصى ولا يعبر اذنها وللصبي ان يقبل ولا يرضى بالية باذن ابيه او وصية ويكون ما بين
 عنهما فى القبول لانهما يملكان قبول الولاء عليه لانهما يملكان الزام ولا العناق عليه
 بالكتاب فيملكهما الزامة عليه لعقد الموالاة فان سلم الصبي على يد رجل وولاه لاصح

فى التجارة يصح حتى يصح انجابه وقوله فى التجارة
 فكذا اذا لم يصح

ما دونها كان او غير ما دونها لانه ليس بعقد تحاره بل هو بترج وان فعله باذن ابيه
 كافر لا يصح لانه لا يملك عقد الوالد عليه لانعدام الولاية ولم يذكر انه هل تلك ذلك باذن ابيه
 المسلم ويبقى ان يملك صفة بطله في باب ولاد المكاتب من كتاب الولاء الاب مجر
 ولابنه النفس والى مواله وقد لا تحره مثل ان يكون بعد معتقا لقوم وابن ابنه معتقا
 لقوم احرم لم يجز ولولا لابنه النفس ولا الى مواله الذي اعتقوه بل ولديه لم يعتقه
 وهذا من المسائل التي ليس بعد فيها كالأب وينظر في المنقرقات **في مسائل الاب**
 ذكر القاضي الامام في كتاب الطلاق في مسائل تعليق الطلاق بالتمتع زوج رجل
 خلف ان لا يتزوج امرأة فترج صفة حيث في بيمه ولو خلف لا يملك امرأة حكم صفة لا يثبت
 وذكر رحمه الله في الباب الثاني من ابائه فتاوه ولو خلف لا يتزوج امرأة فترج
 وعن محمد في رواية لا يثبت والامانة في النكاح لا يتناول الصغيرة وذكر في هذا الباب
 ايضا لو خلف لا يشرى امرأة فترج حارية صغيرة لا يكون حائنا كالأب لو خلف
 ان لا يتزوج امرأة فترج صفة كان حائنا لان النكاح لا يكون الا في المرأة
 فلا يبعد ذكر المرأة وكان ذكرها وعدم ذكرها سواء ولا كذلك الشراء لانه لا يبيع بالمرأة
 فاجتز ذكر المرأة ولو خلف لا يشرى حارية فترج رضى او عجزا كان ثابتا بهذه
 الجملة في فتاوى قاضينا وذكر في النوع الثاني الاول من الفصل الثالث عشر من ابائه
 الذخيرة وحالة الا المتفق اذا خلف لا يملك امرأة حكم صفة فقد حكى عن بعض المشايخ
 انه يثبت قال كذا في فاس هذه المسألة على ما اذا خلف لا يتزوج امرأة فترج
 صفة فان هناك يثبت في بيمه وذكر في فضل الثاني من ابائه الذخيرة او خلف لا يجامع
 بهذه الصفة في معها بعد ما صارت امرأة يثبت وذكر في هذا الفصل ايضا لو خلف
 لا يملك هذا الصبي وكل بعد ما شاع تحت في بيمه ولو خلف لا يملك صبي وكل صبي
 لا يثبت وفي فتاوى قاضينا الامام في الدين رحمه الله رجل قال لا ابيه ان تركت
 تعمل مع فلان فامرته كذا فان كان الابن بالغ لا يقدر على معه بالفعل فمنه
 بالقول يكون بارا وان كان الابن صغير كان شرطه براه المنع بالقول والفعل
 جميعا وذكر فيها ايضا اذا خلف بطلاق امرته ان لا يبيع فلانا يمين على هذه التهمة
 فمنعه بالقول يكون بارا لانه لا يملك المنع بالفعل وفيها ايضا اذا خلف لا يملك
 من مال ابنه وبينهما حب مرخل قال عصام ان كان الابن كبيرا اقامه ثم لم يمل
 نصيب نفسه وان كان صغيرا يبيع نصيبه من غيره ثم يهاكم او يشرى نصيب

الابن فتا كل قال القاضي الامام رحمه الله وينبغي ان لا يحتاج الى هذا
 التكلف وله ان يأكل قدر نصيب نفسه ويكون بمنزلة الفقة واحد الشكرين
 في المكسب والموزون يتفرق بالقسمة اذا كان اجنبيا فالأب اوله وذكر
 في ايمان التوازل والجامع في الفتاوى رجل خلف لا يملك صبيانه من غزل فلانه
 فتا من الحالف فها صبيانه قد خلوني ملاة ان اصاب من تلك الملاة على صبيانه
 ما يكون لبساح حيث وذكر بعد هذا بورتقه الصبي المازون له اذا انكر لا يمين عليه
 لانه لا يثبت قال القاضي وقال علماؤنا في كتاب الاقرار الصبي المازون له خلف
 وبه تأخف الامام انه يقتضي بالنكول والصبي بكل وبصح اقراره وفي كفارة البهائم
 اذا عذ آهم او عذ هم وفيهم صبي فطم لا يجوز وعليه ان يطعم مكينا في فتاوى
 قاضي حان وفي ايمان الملقط قالت امرأة اكر من مشب ابن كودك اوارم
 حات امرأة اخرى وجعلت الصبي في المهد وامسكه ولم تمسكه حاله الا انها
 ارضعت حنت ويجوز اعتناق العبد الصغير في كفارة البهائم والظهار ولا يجوز اعتناق
 العبد المجنون في او احرا الباب الاول من ايمان الاصل وذكر في باب الخلف على الزوج
 من ايمان محقر الكرجي رجل قال والله لا ازوج ابنتي الصغيرة او ابنتي الصغيرة ثم احرجها
 فزوجه او زوجه رجل بغير امره ثم بلغه فاجاز قال هو حائث وكذلك تزوج عبده
 وامته وكذلك العتق والصدقة والهبة والطلاق والكفارة ولو خلف لا تزوج ابنا
 له كبير اقام رجلا فزوجه ثم بلغ الابن فاجاز او زوجه رجل فاجاز الابن يعني ورضي الاب
 لم يثبت وهذا لا يشبه الصغير وقال صفاء عن محمد رحمه الله في نواذره رجل خلف
 بطلاق امرأة ثلاثا ان لا تزوج ابنته له صغيرة فزوجه رجل من اهله او غريب والاب
 حاضر ذلك الموضع حيث زوجت الا انه ساكت ثم قال بعد ما وقعت عقده النكاح وهو في
 ذلك المجلس قد اجرت النكاح فزوجه محمد رحمه الله انه لا يثبت لان الذي زوج غيره واجاز
 هو وكذلك على امته وذكر في باب الرجل خلف على فعل منه الافعال فيقع على صحته وفكاهه
 من ايمان محقر الكرجي اذا قال والله لا يبيع هذا الصبي والبنت حر قال هذا على الفتاوى
 اذا باع عبدا فله لا يبر في بيمه وذكر في باب الخلف على محذمة من ايمان المحضر اذا قال والله
 لا خدمني فادوم لفلان وليس له نية في غلام ولا جارية فانه يثبت في ذلك عدمه لان كل واحد
 منها خادم والصغير الذي يخدم والكبير سواء في ذلك اذا خلف لا يضرب ولده فامر غيره
 فضر به لا يثبت الاب في العبد يثبت وفي المرأة قبل ما نها بطير الولد وقبل ما نها بطير العبد



ينظر في الفصل الثالث والعشرين من ايمان زهيره اذا خلف لا يلزم صحتها او غلاما
او شابا او كسلا قال بعض العلم الصبي يسمى غلاما الى ان يبلغ تسعة عشر سنة ثم من تسعة
عشره شاب الى اربع وثلاثين كهل ثم من اربع وثلاثين سنة كهل الى احدى وعشرين ثم
من احدى وعشرين شيخ الى احدى وعشرين وفي الشرح الغلام اسم لمن لم يبلغ حد البلوغ
فاذا اطلع صار شابا وفتى وتام هذا ينظر في احرفي احر ايمان الذخيرة في ايمان
الفناوي الصغرى وذكر في ايمان الذخيرة رجل انهم بصبي فقال الفارسيد اكرم من ما اوتوا
حفاظي كرده ام فارانه كذا وقد كان قبله طلقت امراته ذكره في فصل البهيم على الافعال
حلف بطلاق امراته انه لم يوطئ قط ثم يذكر انه لا طي في حال صغره بصغير طلقت امراته
كذا ذكر في المذهب في فتاوى في طلاقه وفيه ايضا لو خلف لا شتم في الفلان
ثوبا فافاره فلان ان يشتم في لابن صغير ثوبا فافاره لا يثبت وكذا لو امر ان يشتم في العبد
ثوبا فافاره لا يثبت هكذا ذكر في فتاوى النسبي ولو خلف لبصليان باجماعة فامر
بحالف صبي يعقل الصلاة فقد صلى باجماعة ذكره في المتقي في ايمان فواند صاحب المحيط في
في مسائل محدود رجل زني بصبيته فاحمقها مع مثلها او مجنون يجب عليه احدى ولو طي جارية
صغيرة بنت خمس سنين قال ابو حنيفة رحمه الله اذ سلمت اقدت عليه احدى وفي جنابات
الفتاوى الصغرى اذا زني بصبيته وازال نكاحها لا حرم عليه وعليه المهر في ماله لانه مواخذ
بافعاله وادنها لم يبيع وان كانت بالغة مستكرهة فذلك وان كانت مطاوعة لا يجب المهر
لوجبهين احدهما ان رضاها يعتبر في اسقاط حلفها والثاني انه لو ضمن يرجع ولي الصبي
عليه كنه امر صليبي وحقه عدم يرجع عليه على الامر فلا يفيد التضمن وفي فواند الفاضل
الامام محمد بن الحسن الصبي اذا زني بصبيته يجب المهر في ماله لانه مواخذ بافعال له وهذا اذا
كان مهر مثلها اقل من خمس مائة اما اذا بلغ خمس مائة فانه يجب على عاقله لانه بمنزلة الجنانية
وقد صار اكثر من نصف عشر الدية وانما يجعل الفاقلة اقل من نصف عشر الدية والصبيته اذا
دعت صبيها لنفسها فاذهب عذرهما فعليه المهر والحرة اذا دعت صبيها فزني بها لا يضمن
مهرها وان كانت امه يضمن لان امرالامه لا يصح وكذلك لو دعت صغيرة صبيها فزني بها
يضمن الصبي مهرها بعض هذه المسألة في جنابات الفتاوى الصغرى وبعضها في فواند
المحيط ولو زني الصبي بامرأة حرة بالغة فاذهب عذرهما ان كانت مكروهة يضمن الصبي
المهر وان كانت طليقة ودعه لنفسها لا يضمن في الذخيرة رجل قال لامرأته زني
وانت مكروهة او صغيرة لا حرم على المعاوى وجل ما من سقى ابنا له صغيرا امره بغير زواج

المسألة في فتاوى الفاضل طهبر الدين رحمه الله وفي فواند صاحب المحيط صبي تزوج امرأة
بغير اذن الولى ودخل بها فلم يجز الولى النكاح لا يجب عليه المهر لان الصبي ليس باهل
بخلاف العبد فانه يؤخذ بعد العتق وفي اول حدود صدر الاسلام ابى البسر حر تزوج
مجنونة او صبيته فدخل بها لا يصير محصنا بذلك الدخول وكذا لو تزوج امه الصبي او المجنون
اذا تزوج امرأة بزوج الولى ودخل بها لم ينع الصبي او افاق المجنون فزني لا يجب عليه الرجم
الا ان يدخل امرأة بعد الدخول ثم يزني المرأة العاقلة البالغة اذا ادعت صبيها او مجنونا
الى نفسها وطئ لاحد على واحد منها عند عامة العلماء وقال زفر والشافعي رحمه الله يجب
على المرأة احدى واجمع على ان الرجل البالغ العاقل اذا زني بصبيته كما مع مثله
او مجنونه يجب احدى عليه وكذا لو زني ببناته يجب احدى والفرق يعرف في المبسوط واذا
زني بصغيرة لا يباح مع مثلها افضا وان كان او ضابط تمسك البول فلا حرم عليه
بل خلاف لانها ليست بمحل للوطئ مطلقا ويجب الاغتسال بنفس الابلاج وعليه
ثلث الدية وعليه المهر وان كان افضا لا يمسك البول لا يجب احدى ايضا كل الدية
وهل يجب المهر قال ابو حنيفة والبول يوسف رحمه الله لا يجب وقال محمد رحمه الله يجب
ولو وطئ صغيرة ولم يفضها وجب احدى عليه ولو جامع مع صغيرة وافضا لا يوجب حرمة
المصاهرة ومنه فذف هذا الذي جامع مع هذه الصبيته بالزنا لا يجب عليه احدى لانه زنا من زوج
لانه وطئ حرام بهذه الجملة في المبسوط ولو زنا بصبيته كما مع مثلها ولم يفضها يجب احدى
وهذا ظاهر وهل يجب مهر المثل ينبغي ان لا يجب لان احدى قد وجب وانه متنا في وجوب
الضمان وكانت واقعة الفتاوى ولو وطئ صغيرة لا شتم مثلها لا يكون هذا الوطئ زنا بلعا
ولا وطئا لاحلالا ولا حراما يعني مثل هذا الوطئ في محل احلال والحرام ولهذا لم يوجب ابو حنيفة
ومحمد رحمه الله بذلك الوطئ حرمة مصاهرة ولكن اوجب عقرا لانه ارش ملك الجنانية
اذا لم يفضها وهذا لان شرط وجوب احدى هو المثل شتم لان الفعل فعل اقتضاء الشهوة
ولا ينفصل الا في محل شتم ذكره ابو زيد في خزانة الهدى في باب حدود وفي نكاح فواند
صاحب المحيط احدى وواضعا لا يثبتان الا في مسائل الاولى اذا زني بجارية بكبر
لان ان يجب احدى ونقصا البجاعة والثانية اذا شرب حمر الذي يجب احدى وصبيته احر
في مسائل سرقة ذكر في الاصل ولو سرق حرا صغيرا لا يقطع لانه ليس بالمال ولو كانت
عليه احدى يقطع بالاكثير لا يقطع ايضا لانه يبيع للصبي ولا يجب القطع بسرقه ما يوتى باع
له وان كان يعلم عليه حليا بخلاف ما اذا سرق ثوبا حلقا على عاتقه وراحم مغروبة تبلغ

تبلغ ما لا كثير والثوب لا ياب ويغسله وراحم ان كان السارق لا يعلم بذلك لا يقطع
لان قصده سرقة الثوب لا سرقة الدراهم وان كان يعلم به قطع لا اذا علم بنقصوده
الدراهم بخلاف الصبي هو المقصود بالاخذ على كل حال لانه لو كان المقصود الحكمي لاخذ
دونه ولو تيسر في عبدا صغيرا ان كان عاقلا لا يقطع بخلاف يعنى اذا كان بحال
يعبر عن نفسه ولو سرق غلاما صغيرا لا يعقل ولا يعبر عن نفسه قال ابو حنيفة ومحمد
ابن يونس لا يقطع وقال ابو يوسف رحمه الله لا يقطع اسحانا وفي باب الاقرار بالسرقة
من الميسر اذا اقر الرجل بالسرقة مع المجنون او لصبي او مع احرس
لا يقطع لان هذه السرقة غير موجبة للقطع في حق هؤلاء والسرقة واحدة فلا تقدر
موجبة للقطع في حق الاحرس بخلاف بخلاف الصحيح البالغ اذا زنى بصبيته او بمجنونة يجب
الحكم على الرجل لان ثم الفعل من الرجل دون المرأة ولا شبهة في فعل الرجل بخلاف
ما نحن فيه ان الفعل منها جميعا ووسرقة العيول قوم قسم قوا وفيهم صبي او مجنون
لا يقطع عليهم عند ابو حنيفة ومحمد وزفر رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان
الصبي هو الذي اخرج المتاع لا يقطع عليهم وان ولية الكبير قطع وكذلك قطع الطريق
اذا كان فيهم صبي او مجنون او معنوه او احرس وروى احمد عنهم جميعا في قول ابو
حنيفة رحمه الله في **باب السرقة** ذكر عن عطاء بن ربيعة ان كعب بن العباس رضى عنهما
سأله هل للعبد في المغنم نصيب وهل كن النساء كخزفون احرس مع رسول صلعم
ومني يجب للصبي سهم في المغنم وعن كعب بن العباس في كعب بن العباس رضى عنهما
رضي الله عنهما انه لا حق للعبد في المغنم وانه يرضع له وان النساء كن كخزفون مع رسول
صلى الله عليه وسلم يدانين احرس ويرضع لهن لولا حق للصبي في المغنم حتى يحكمه وكتب
اليه في سهم ذوى القربى ان عمر رضى الله عنه عرض علينا ان تزوج من خمس ايماننا وان
نقتضيه به عن مفرنا فابينا ذلك عليه الا ان سلم لنا فابي ذلك علينا فبهذا القول الا
ان البعثة برضخ له كالعبد لما روى انهم كانوا يجعلون الصبيان من حملة الجيوش
حتى يهتفوا مسلم دخل دار احرس بامان فاشترى صبيا او صبيته منهم واعتقه ثم استولى
عليه المسلمون بعد ما نشأ الكافرون وخرج المسلم الى دار الاسلام فانها يكونان
فينا للمسلمين لانه ان نفقه عتقه فما حران فيملكه بالاستيلاء واذا اسلم احرس في دار
احرس ثم ظهر المسلمون على تلك الدار وجعلوها دار الاسلام وله اولاد صغار وكبار
فاولاده الصغار رومان في يده من المتاع لا يكون واولاده الكبار روجوه وما لم يكن في يده

من متاع

من متاعه يكون في يده روي عن ابو يوسف ان رده لا يكون لانهم صاروا مسلمين يتعالمه
واما متاعه الذي في يده فلا يتم لم يستولوا على نفسه لكونه مسلما فلا يكون ثوبا لهم على
في يده واذا امنه الصبي فواما اهل الحرب ان كان ما ذواته بالقبيل يصح عندنا ولا يصح
عند الشافعي رحمه الله كافي سائر النفقات وان كان مجورا وهو عاقل يصح عند محمد رحمه الله
وول غيرهم واما الرمي لا يصح واما العبد المجور لا يصح عند ابو يوسف وابي حنيفة رحمه الله
الله وعند محمد والشافعي رحمه الله يصح والله يصح واما العبد المأذون له بالقبيل يصح بخلاف
واما المرأة حائض وكذا اما المعقود والزمن ايضا جائز واذا ارتد الابوان ولحقا بولدهما
الصغير بدار الحرب ثم استولى عليهم المسلمون فالولد في لانه صار مرتدا يتعالمهما
والصغير المرتد بغيره واما اذا بقيت الام في دار الاسلام سلمة لا يكون الولد فيها
لان الولد يبق مسلمنا لانه وكذلك لو ماتت الام سلمة في دار الاسلام لم يكن الولد
فيها لانها ماتت مسلمة فبقى اسلامها حكما وكذا لو كانت الام وميتة فبقية وقد بقيت في دار
الاسلام لا يكون الولد فيها لان الولد وان صار مرتدا بغيره لا يبق ذميا يتعالمه وكذا لو كان
الاب وميتا فنقض الهد لا يكون الولد فثا لا يبق ذميا لانه وكذا لو ارتد الابوان ولحقا بدار
الحرب والولد هاتفا فانه يكون مسلما يتعالم لدار وقد مر شي من في الطلاق والطلاق
واذا ولد للمرتدين في دار الحرب ولد لولدهما ولد ثم ظهر المسلمون عليهم يكون ولدا
لاولاد كلهم في دار الاسلام ولا يكون ولدهما فبا وكبر ولد فعلم على الاسلام ولا يكبر ولد ولد فعلم لان
الولد يكون مرتدا بارتداد الوية اذا كانا في دار الحرب كما يكون مسلما بسلام ابو يونس في غير ذلك
كما لا يوين واما ولد الولد ولا يكون مرتدا لانه لا يكون يتعالم في الارتداد اذا كان لا يكون يتعالم
له في الاسلام لانه لو كان تابعا لدار فبى الى ما بيننا هي ويكون الناس مسلمين بسلام
آدم عليه السلام فاذا لم يكن تابعا لدار صار حكمه حكم ساير اهل الحرب وسائر اهل الحرب ككافة
على الاسلام واذا ارتد الغلام المراهق عن الاسلام صححت رده عند ابو حنيفة ومحمد رحمه الله
وعند ابو يوسف رحمه الله لا يصح وهنا مسائلنا احدى في الاسلام والثانية في الرد
ثم اذا ارتد الصبي المراهق فاذا ارتد كافر لا يقبل ولكن يجنس وكذلك من اكر طلاق
على الاسلام هو بالغ ثم ارتد لا يقبل ولكن يجنس واما الاسلام الصبي العاقل يصح عندنا
بلا خلاف بين اصحابنا في احكام الدنيا والاحرة جميعا وعند الشافعي رحمه الله لا حكم
باسلامه وجه قول اصحابنا رحمه الله ان رسول الله صلعم دعا عليا الى الاسلام وهو ابن
سبع سنين فاسلم وحسن اسلامه وكان يغفر بسلامته في سفره ويقول سبقتكم الى الاسلام

في الكتاب وهو يعقل الاسلام يدل على ان الصبي العاقل اذا اسلم يصح وهذا
مذهبنا وتوله وهو يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام وهذا يدل على ان من قال لا اله الا الله
لا اله الا الله حتى يعلم صفة الايمان وكذلك اذا استنرى جارية واستوصفها الاسلام
فلم تعلم لا يكون من الايمان وصفة الايمان ما ذكر في حديث جبريل عليه السلام ان تؤمن بالله
وملائكته وكتبه ورسله واليوم والبعث بعد الموت والقدر حيره وشهه من الله
بهكذا ذكر الكشاف في هذه الجملة في باب جعل الجنائز من مجامع الصغرى في مسائل الكرامية
الصبي والمعنوه اذا اجبر بخلته الماء لا ثبت النجاسة بقوله عقلة قد يكتذب فلا يخرج
صدقه على كذبه ولهذا لم يقبل خبر الصبي والمعنوه في الاحكام فان احدا من الصبيان والمعنوين
لم يرو عن رسول الله صلعم حديثا ولكن هذا ينبغي ان ينظر ويحكم فيه رواية فان
وقع عنده انه صادق لا يتوضا وان وقع انه كاذب يتوضا وهذا اذا كان يعقلان
واما اذا كانا لا يعقلان ينفق الى قولها كذا في اسحقان المبسوط صبي عاقل في يده
شيء يسير لا ينبغي لغيره ان يشتره منه ما ياب له عنه لما اذا بيعه لان الصبي لا يملك
البيع الا باذن الولي فان منه والا فلا وهذا في البيع اما في الهبة اذا كان يهب ذلك
المال فان قال هو لابي اذن في الهبة تقبل منه اذا وقع عنده انه صادق وان قال هو لولي
اذن لي ابي بالهبة لا يجوز له ان يقبله لانه لا يملك ذلك باذن الاب وفي القدرى ويجوز
ان يقبل في الهبة والاذن قول الله العبد والجارية والصبي وفي الهداية ولو كان المحر
بنجاسة الماء لا يقبل قول كاصبي والمعنوه ولا يوجب الحجر ولكن الحجرى طلبا للبرئ
اما كذب في خبر الكافر فظاهر وقد ذكرنا بعض مسائل اخبار الصبي في اول هذا المجموع
وفي اسحقان المبسوط واذا مات الرجل بين النساء وليس فيهن زوجة لا يباح
لحسن ان يغسله في حالة احياء فان كانت فيهن جارية صغيرة لا تشتهى بعلمها الفحل
حتى يغسله لان الصيغة التي لا تشتهى يباح لها ان تحسن جميع اعضاء الرجل الاجنبى حال
حياته فكذلك بعد وفاته ولو كانت صغيرة لا تشتهى فلا يمس للنا ان يغسله في حال احياء
لانه لا حرمة لمعورته ولا لساير بدنه وكذا اذا ماتت المرأة بين الرجال لا يباح لواحد منهم ان
يغسلها فان كان فيهم صغير لا تشتهى يعلموه الفحل حتى يغسله لما بينا لان له ان يمس
جميع اغصانها حال احياء فكذلك بعد وفاته وفي كراهية الهداية والصغيرة اذا كانت لا تشتهى
يباح منها النظير لها لانعدام خوف العنته ويكره ان يمس المذكور من الصبيان الذئيب
والحمر لان المحرم لما ثبت في حق المذكور فكذلك لا يباح للبأس وصار نظير محرما حرم شرها

سقيضا اقضى وقت اثنان اثنى عشر سنين واول وقته قال ابو حنيفة رحمه الله اعلم
لي به ولم يرو عن ابي يوسف ومحمد حقه شيئا واختلاف المشايخ فيه قال يعظم اقول
وقته اذ بلغ سبع سنين وقال يعظم ثمان سنين ويعظم ثمان سنين ويعظم ثمان سنين
لم يعنوا وقتا وقال ان كان الصبي كمال لطيف الم امتحان بختن والا فلا وانه من جملة السن
وفي العيون غلام حسن ولم تقطع بجلده كلها وان قطع اكثر من النصف يكون حنانا
وان كان لصفاء اودونه لا يكون حنانا وفي صلاة النوازل صبي لم يحن ولا يمكن ان يجلده
الا بشد يد حشفة ظاهره اذا اراد ان ضنه محتونا ينظر اليه الثقات واهل النظر
من الحاميين فان قالوا هو على خلاف ما يمكن الاحتياط فانه لا يشد عليه ويترك
وكذا الشيخ الضعيف من اهل المحسى اذا اسلم وقال اهل الصراة لا يطبق امتحان
يترك وفي نوادر المستفنى احسن الصبي ثم طلت جلده ان صار كمال لينة خشفته
تقطع وما فلا ولا بأس باحصاب الجارية الكبيرة والصغيرة واما الصبي فلا ينبغي ان
يخصب ولا جلده كالرجل في اسحقان الذخيرة اختلف المشايخ في التسليم على الصبيان
قال بعضهم لا بعليةم وهو قول حسن وقال بعضهم التسليم عليهم افضل وهو قول شيخ
قال الفقيه ابو ثعلبة نضر بن محمد السمرقندى رحمه الله ما خذ اوقد روى عن الحسن بن مالك
رضي الله عنه قال كتب مع الصبيان اذا جاء رسول الله عليه وسلم علينا وفي هبة فتاوى القاضي
ضمير الدين رحمه الله اذا اهدى الصغير شيئا من المأكولات روى عن محمد رحمه الله انه يباح
لوالديه وشبه ذلك نصيبا له المأذون واكثر مشايخ تجارا على انه لا يباح وفي كراهية الغنى
اذا اهدى الفواكه الى الصبي الصغير كل للاب والام الاكل اذا اراد بذلك برالاب والام
لكن اهدى الى الصغير كفصا للهدية يجوز الذي بلغت به الصبيان يوم العيد فوكل
لما روى عن ابن عمر رضي عنهما انه كان يشترى يجوز لصبيانه يوم الفطر لمعبون به وبأكل منه
وبهذا فعل على رضي الله عنه يجوز وهذا اذا لم يكن على سبيل المفارقة واما اذا كان فهذا
الصنع حرام الاب اذا احتاج الى تناول ولده فهذا على وجهين اما ان كان في المصر
واحتاج لفقره او كان في المفارقة واحتاج لعدم الطعام معه وله مال ففي الوجه الاول المكل
بغير شيء وفي الوجه الثاني اكل بالقيمة وقد ذكرناه في مسائل الفصاح من هذا الكتاب
وفي كتاب النكاح في واقعات الناطق ولا بأس بنقب اذن الطفل من البناء لانهم
كانوا يعملون ذلك زمن النبي صلعم من غير انكار رجل كنى ابنه الصغير بابي بكر وغيره كره ذلك
بعض المشايخ لانه ليس لهذا الابن اسم بكر فيكون هو باله والصحيح انه لا بأس به فان ابنا

يريدون به النفاول بصيرا في الثاني حال لا للتحقيق في الحال لا بلس بكي الصبيان اذا
 كان لدا اصاب الصبيان لانه مداوة ودفع المصوف الى الصبيان هل يكبر فكونا في مسائل
 الطهارة في بيوع فوايد صاحب المخط الاب او الام اذا امر ولده الصغير لنقل الماء
 من جوف الى منزل امه ودفع اليه الكوز فنقل قال بعضهم اما الذي في الكوز يكون ملكا
 للصبي حتى لا يجل للاب شربه الا عند الحاجة لان الاستدحام في الاعيان المباحة باطل
 وقال بعضهم ان كان الكوز ملكا للاب يصير ملكا للاب وبصير الابن محرز المال له
 كما لا جبر اذا حمل الماء يكون المستاجر محررا للملك جركذا هذا وذكر في الحاوي اذا ملأ الصبي
 الكوز من ماء الصبي فحوض ثم اهرق ذلك الكوز في فحوض لا يجل لاحد ان يشرب
 الماء من ذلك فحوض حاشا الصغير قبل ان يجرى عليه القلم للصبي لا ابو له لقوله
 تعالى وان لیس ثلاث ان الاما سي وهذا قول عامة مشايخنا وقال بعضهم الا ان
 ينفع بعلم ولده بعد موته لما روي عن انس بن مالك رصه انه قال من جله ما يتفقد
 المرء به بعد موته ان يترك ولدا عليه القران والقلم فيكون لوالده اخر ذلك من غير ان
 ينقض من اجر الولد شيئا ذكر في باب دعوى الاب والوصي من قناوي رستيد الدين
 صبي يحصل المال ويدفع اليه الام والام تنفق على الصغير وتاكل معه قليلا كونه اوليقتين
 غير زيادة لا يكره وان كانت الام عاجزة والصبي يقدر على الكسب مضاف ما يكفي له والام
 فلبا حتى في مال الصبي فتاكل ولو لم يكن الام محتاجة اليه ماله لكن حاطت ما لها جمال الولد
 واشترت الطعام واكملت مع الصغير ان اكملت ما زاد على حصنها لا يجوز ذلك لانها
 اكملت مال النبي وفي ادب الملقط الغلام اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبي فحكمه
 حكم الرجال وان كان صبي فحكمه حكم النساء قال السيد الامام ابو الفاسم رحمه الله يعني كل
 النظر اليه عن شهوة فاما محلوة والنظر اليه لاعتن شهوة لا بلس به ولهذا لم يوصر بالنفقات
 رد السلام من فروض الكفاية فاذا سلم على قوم فرد السلام بعضهم فان كان الذين حصل
 رد منهم المكلفين بسقط عن الباقيين قياسا على سائر فروض الكفاية واما اذا حصل
 الرد من الصبيان ان كان الصبي لا يفضل لشك انه لا سقط الرد عن الباقيين وان كان
 هذا الصبي بمن يعقل اجواب هل يسقط عنه الباقيين اختلف المتأخر فيه قال بعضهم يسقط
 ومنهم من قال لا يسقط وقال هذا ينظر في تمام كتاب الكسب شيخ الاسلام ابي رحمه الله في
 بيان فروض الكفاية وقد كنت فروض الكفاية في موضع على حده والله اعلم
 الملقط الملقط اسم للولد الذي يوجد على فارعه الطريق او في المفازة او على باب المسجد

لا يعرف ابوه ولا امه واللقط الاخذ يسمى به باعتبار ماله انه يلقط ورفع الملقط افضل
 من تركه بخلاف اللقطة فان تركها افضل من رفعها وان غلب على ظنه صباغ الملقط
 فواجب عليه رفعه ثم الملقط حر ونفقته من بيت المال والملقط مبرع في الاتفاق عليه
 لعدم الولاية ان يأمرة القاضي ليكون دينا عليه لعموم الولاية واذا ابى الملقط ان يتفق
 على الملقط وسأل القاضي ان يقبل منه واقام البينة انه لقط فقبضه القاضي ووضعه
 على يدي رجل وامره ان يتفق عليه على ان يكون دينا على الملقط فان النقطة رجل لم يكن
 لغيره ان ياخذ منه لانه ثبت له حق الحفظ بسبق يده فان حاربه والى عنه فانه يدفع
 الى الاول فان ادعى مدعي انه ابنه فالقول قوله يعني اذا لم يدع الملقط لغيره قبل ان
 دعواه تفتح في حق نفسه دون ابطال حق الملقط وقيل يبني عليه لظلال يده واذا كبر الملقط
 ما عدا رجل فذلك ابنه لانه صار في يد نفسه فان ادعاه اثنان ووصف احدهما علما
 في حده فهو اول به ولو سبق دعوه احدهما فهو ابنه ولو وجد مع الملقط مال فوضعه
 القاضي على يدي رجل او على يدي الملقط وقال اتفق عليه سنة فهو جائز وهو مصدق
 في نفقة مثله وما اشترى من ذلك من طعام او كسوة فهو جائز عليه وهنا احكام ثلثة احدهما
 ان المال الذي وجد مع الملقط يكون له والثاني ان نفقته يكون من ذلك المال والثالث
 ان المتفق اذا قال اتفقت عليه كذا فهو مصدق في نفقة مثله لانه آت من القول قول
 الامين ولس كذا اذا قال اتفق عليه من مال نفسه لم يرجع عليه ثم قال اتفقت عليه كذا
 وكذا فانه لا يصدق الابنه لانه اراد الضمان على الملقط وهنا كذلك اراد في الوفاق عمنه
 فافترقا ولو ادعى الملقط ان الملقط عبده ان لم يقر بانه لقط فالقول قوله لان الصغير
 لا يملك فهو وسائر الاموال سواء فاذا كان في يده فهو ملكه ظاهرا فيكون القول قوله فاما
 اذا اقرانه لقط ولا يصح دعواه لا تثبت حرته ظاهرا ولو بلغ الملقط واقره انه عبده فلان
 ان لم يجبر عليه حكم الاحرار من قبول سهاويه وضرب فادفعه ونحو ذلك يصح اقراره وان
 اجر عليه من احكام الاحرار حتى لا يصح وان ادعت امرأة الملقط انه ابنها لا يصدق
 الابا بالبينة ولس بهذا كالجمل لان المرأة ادعت النسب على غيره واقراها على غيره
 لا يجوز لان النسب الى الابا واما الرجل فقد اقر على نفسه فكان القول قوله وذكر في ابي
 نصر محمد بن سلام انه اصح في هذه المسألة فقال لان المرأة لا يملك الفصل فتملك الوصل
 ايضا والرجل يملك الفصل فتملك الوصل بيانه ان المرأة اذا قالت لولدها هذا
 لیس مني فانه لا ينقطع النسب فيما بينهما باللعان ولو قال الرجل مثل ذلك ينقطع نسبه

الملتقط

باللعان وحكى ان امرابسم قدس يقال له استحي بن احمد كانت له مناظرة في داره
فاجتمع واحد في هذه المسألة بهذه الكعبة في مجلسه فاعرف فقال لمن الكعبة فضيل له
قال ابو نصر محمد بن سلام فبعث اليه باربعة الالف ورباه درهم وليس على الذي البقظ
اللقيط ورباه عقل ولا ميراث لانه لم يصرو ليا بالترسه والالفاظ فهو وسائر الناس سوا
واللقيط ادركت فهو في شهادته وجنائه واجنائه عليه وحدوده كالحرم المسلم لانه
حرم ويحد فاذن اللقيط في نفسه ولا يحد فاذن امه ثم اللقيط اذا وجد في مصر من اعمار
المسلمين يحكم بسلامه سواء كان الواجد مسلما او ذميا ولو وجد في بيعة او كنيسة وفي قرية
من قرى اهل الزمة يحكم بكونه ذميا كان الواجد مسلما او كافرا بهذا في رواية وفي رواية اخرى
اعتر الواحد دون المكان وقال ان كان الواجد مسلما يحكم بكونه مسلما في اى مكان وجد
وان كان الواجد كافرا يحكم بكونه كافرا في اى مكان وجد ثم في كل موضع حكمنا بكونه مسلما
مجر عليه احكام الاسلام حتى لو مات قبل ان يعقل يصلى عليه وفي كل موضع حكم بكونه كافرا
يفتن بجميع احكام الكفار في حق حتى لو مات قبل ان يعقل لا يصلى عليه ولو وجد في موضع
فيه مسلمون وكفار حكم بكونه مسلما استحي ما ولا يجوز تزويج الملقط لانعدام مسست الولاية
من القرابة والملك والسلطنة ولا يجوز تصرفه في مال اللقيط اعتبارا بالام ويجوز ان
تصلى له الحبة لانه يقع محض ولهذا يملكه الصغير بنصف اذا كان عاقلا وملكه الام ووصيها
ويسلم في صناعة ولو احره ونذر رواية الغدوري في محضره وذكر في كراهية اجماع مع الصغير
لا يجوز ان يوصره وهو الاصح وفي كراهية الهداية ومنه كان في يده لقيط لاب له فانه يجوز قرضه
الحبة والصدقة واصل هذا ان تصرف على الصغار انواع ثلاثة نوع هو من باب الولاية
لا يملكه الا هو وولى كالتكاح والبيع والسبق للموال الفنية لان الولي هو الذي قام مقامه
بانابه الشرع دفعا لاجته ونوع اخر ما كان من ضروره حال الصغار وهو شرا اما لا بد للصغير
منه ويبيعه واخاره الصغار وذلك جائز مما يقول وينفع عليه كالاخ والعلم والملقط
اذا كان في حجرهم واذا ملك هو لا هو هذا النوع قالوا اوله به الا انه لا يشترط في حق
الولي ان يكون العبي في حجره ونوع ثالث ما هو يقع تقع محض كقوله الحبة والصدقة والبعض
فهذا يملكه الملقط والام ومنه بقوله من الاخ والعلم والعبي بنصف اذا كان يعقل لانه اذا كان
نفسا فالابن بالحكم فتح باب الاصابة نظرا العبي فملك بالعقل والولاية والحجر وصار في
منزله الانفاق قال ولا يجوز للملقط ان يوصره ويجوز للام ان يوصر ابنها اذا كان في حجرها ولا
للعلم لان الام تملك ابلا ف منافع يستداه فاوله ان يملك ابلا فما بعوض والا كذلك

الملقط والعلم وما شئ منه في مسائل الاجارات ان شاء الله تعالى وفي النوازل الملقط
اذا امر بكنان العبي فملك العبي نفسه لانه ليس له في هذه الولاية والله اعلم **في مسائل الامان**
اذا كان العبد الابن ملك العبي فروه رجل من سرقة ايام فصاعدا يجب اجعل في مال العبي
لان المتعقبة حصلت له فصا كما اذا عمل له احد باهر وبعضه الاب او الوصي منه ماله
والوصي اذا جاد بالعبد الابن للمقيم فلا جعل له لان الرد عليه وكذلك الذي يعول العم
لان الرد عليه ايضا وكذلك لو رد السلطان عبد الصبي العاقل لا يجب اجعل لانه فعل
ما هو واجب عليه والابن اذا رد ابنا لابي له استحي اجعل والاب اذا كان هو الرد
يستحي اجعل اذا كان الابن كثير انوس المسألة في الكنب يهد هو الصحيح لان خدمة
الاب واجبه على الابن ورد العبد الابن من حلة اخذته فيكون واجبا على الابن فلا يستحي
اجعل واما الاب فلا يجب عليه خدمة الابن فيستحي به اجعل ولنظر تمام هذا في كتاب
الابن من مبسوط صدر الاسلام الى السيد واذا رامة البقة مع ابنها ان كان صغيرا
رضيعا لا يستحي الاجعلا واحدا لانه لم يرد الاشخصا واحدا وان كان غلاما قارب
الحكم ابن مع امه يستحي جعلين لانه رد شخصين رجل ابن له عبد فوصيه لانه الصغير
يجوز اذا كان الابن في عياله لانه لا يحتلح الى التسليم فان حق القبض فيها وهيب
لانه الصغير للاب وقبضه قائم لان القبض لا يبطل بالاناب مادام الابن في دار
الاسلام واعلم انه بمنزلة القبض بخلاف ما اذا اباغ من ابنة الصغير فانه لا يجوز لان قبض
البيع قبض ضمان وقبض الاب قبض امانة فان العبد اذا اهلك بعد التسليم معمر على شتر
الثمن ولو يهلك قبله لا يقرر الثمن وقبض الامانة وون قبض الضمان فلا يوجب ذلك
عن قبض الضمان وتام هذا ينظر في كتاب الابن من شرح صدر الاسلام ابى السراج
والله اعلم **في مسائل العصبية** ودعيه الملقط الصبي المعضوب اذا وقع في الماوغز في الغيب
العاصب بخلاف صبي الوديعه وفي غيب العدو ولو غصب العدو ولو غصب عبدا
عبدا صغيرا فالنح لا يفرم القضان وفي فتاوى ابى بكر محمد بن الفضل رحمه الله لو غصب
من صبي شيئا ثم روه عليه ان كان العبي من اهل الحفظ صح والافلا ويكون بمنزلة ما لو دفع
السرح عن ظهر الدابة للغير ثم اعاده الى ظهر الدابة للغير ثم اعاده الى ظهر الدابة
لا يصح وان كان العاصب استهلك الغصب حتى ضمن القيمة بدفع القيمة الى العبي
ان كان العبي ما فواته في التجارة صح ويرى من ضمانه وان لم يكن ما فواته لا يبر
الان دفع القيمة يضمن التملك وهذا ذكر المسألة في عامة الفتاوى وذكر ابو زبير

في مسأله النكاح بغير ولي من كتاب الاسرار ان الصبي اذا استوفى دينه لا يصح ولو غيب
ولو غيب من عبد مجوس شينا ثم رده عليه ثرى من الفئان في يوجع اجماع في الفتاوى وفي
فوائد صاحب المحيط رجل امر صبياً بقتل مال ان لا يضمنه الصبي ثم يرجع على الامر وفي
جنايات فتاوى قاضي فصل اطلاق الحسن ولو امر صبياً بشي فمحقه عزم كان لولي البص
ان يرجع على الامر وفي الفوائد الصبي حاله فساد وقال افصد في قصده فصدامغنافات
من ذلك السبب يجب دية على الفضاو وكذلك العبد يجب قيمته على عاقلة الفضاو وفي كتاب
الفوائد صبي اخذ وجاهه ان لم يملكها من مكانها ثم ارسلها حتى صاحت قال القاضي الامام
محمد بن يعقوب وبنه افقي وقال صاحب المحيط لا يضمنه ما لم يملكها فاما القاضي الامام محمد بن قس
قول ابن يوسف رحمه الله قال قاله صاحب المحيط قول محمد بن احمد رحمه الله وفي فوائد الشيخ الاسلام
برهان الدين رحمه الله ناسيده استر كى را براد استورى وكمبر دين ميان اين استور را
اهلاك كرد وهل يضمنه الصبي قال نعم يضمنه وفي فوائد الفقيه جعفر رحمه الله لو وضع كفيها
في يد صبي فقتل نفسه لا يضمنه ولو غترته حتى يضمنه وفي فوائد ابن جعفر الكبير رحمه الله صبي
صبي قائم على سطح او حائط صاح به رجل ففرغ الصبي فوقع ومات لعزم الصالح وبنه وذلك
على عاقلة وكذلك لو كان على الطريق فمزت دابة فصاح لها رجل فوطئته الدابة يضمنه الصالح
وبنه وهو على عاقلة وبهذا المسألة في مجموع النوازل وبأني بعد هذا سمي منه بخلافه وفي فوائد
ابن جعفر ايضا صبي بال على سطح فخرج البول من المنياب فاصاب بوب رجل فافسده
لعزم الصبي في ماله ففان لم يكن له مال يكون دينا عليه لو خذ منه اذا السر وفي النوازل لو
صبي سها فاصاب عين امرأة لا ضمان على والده والما يجب في ماله وان لم يكن له مال فمقترة
الامسة قال وانما اوجب في ماله لانه لا يرى للبع عاقلة ولقول العاقلة للعرب لانهم يهاوون
وفي العيون لو ادخل صبياً او نكاحاً او منغى عليه في ادره فسقط البسيت قال محمد رحمه الله
يضمنه في الصبي والمنغى عليه ولا يضمنه في النائم وفي مسائل الفئان في فتاوى الدينارى
رب دين كمد لون را بر دك سيم من بيار وكه حود را بر دى اين كه را كركت حود قال
ويت لروى وبر عاقلة ولى لازم سود والله اعلم وفي غريب الرواية لو غصب حرا صغيرا
ضمنه الا اذا مات خفف انفه فاما الفرق واخرى والقتل اذا قتله فاعل فانه يضمنه وقدر
شيئ منه في اول الفصل ولو غصب مكانا صغيرا او كبيرا لا يضمنه في باب غصب المدبر
والعبد وبنه في ذلك من جنايات اجماع الصغير رجل غصب صبيا فمات في يده كفى
او فجاة لا شيء عليه وان مات ثم صاعقه او نثب فيه فعلى عاقلة القاصب وبنه وقال زفر

رحمة الله لا يجب وهو قول الشافعي رحمه الله صما فاسا على ما اذا مات كفى في ولنا انه سبب
لقلته لان هذه الاسباب يخرج عنها عادة والولى يحفظ الصبي عن هذه الافات فكان الغيب
بازالة اليد الحافظة والتفريق من هذه الاسباب والنقل الى المسبعة ومكان الصواعق
مسببا لهلكه وهو مسعد في هذه النسب فيضمنه بخلاف ما اذا مات كفى او فجاة لان
المنية لا يدفع لها ندر كنه في مكان حتى قالوا لو نقله الى موضع تغلب فيه كفى والامراض يكون
ضامنا وان عرق في ما واحتم في او سقط من سطح اما شيم ذلك فتوى الصواعق وذكر
السيد الامام ابو القاسم رحمه الله في كتاب الحلائس لو بعث غلاما صغيرا بغير اذن
اهله الى جاه فارقت في فوف بيت مع الصبيان ووقع ومات يضمنه وفي ديات الواقعات
في باب ما يجب الدية او كفارة وفي املاء الحسن في رجل صالح يصيب وهو فوق حائط
فوقع فمات قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر والشافعي رحمهم الله لا شيء عليه
وفي نوادر ابن رستم على حائط فصاح به رجل فقال لا تقع فوق لا يضمنه ولو قال فوقع
يضمنه في ديات العيون ولو جذب صبيا من يد ابيه والاب يسكه حتى مات قال محمد
قال ابو حنيفة رحمه الله دية البص على الذي جذبه وبنه ابو فان جذبه الرجل وجذب
ابوه حتى مات فالدية عليها جميعا ولا يرث ابوه منه وفي ديانة النوازل والجامع
في الفتاوى عن نصير في صبي مات في الما او سقط من سطح فمات قال ابن سبع سنين
او نحوه فانه يحفظ نقه وان كان لا يعقل فمات في شيء من ذلك فعلى الوالد الكفارة
وان كان في حجر احد صما فالكفارة على الذي في حجره خاصة وعنه ابن بكر الكاف
في الوالد ان اذا لم يتعاهد الصبي حتى سقط او وقع في نار قال لا ارى على الوالد
شيئا وقال ابو يوسف عليها الكفارة وقال ابو القاسم عليها الاستغفار والتوبة قال
العقبة وبنه اخذ وقال نصير اذا وضعت الام الصبي بين يدي الاب والولد يقبل
ندر غيرهما فلم يجعل الاب للصبي ظهيرا حتى مات من جوع فالاب انم وعليه عتق رقبة
والتوبة وان كان الصبي لا يقبل ندى غيره وهي تعلم بذلك فالام على الام وعليها
عتق رقبة في ديات النوازل وفي غصب اجماع في الفتاوى في مسائل ثم الدين
صبيان في مكتب في زمان البر وقال المعلم لو اجد هذه القوطه وشدها بهذه الكوة
فصعل فصاحت لا يضمنه المعلم ولا لساو وفي جنايات الفتاوى الصغير قال لصبي
محجورا صعد هذه الشجرة وانقضى لي ثمارا فصعد وسقط كعب الدية على عاقلة اذا
وكذا هذه الشجرة وانقضى لي ثمارا فصعد وسقط الدية على اذا ما وكذا لو امره بكل

شي او كسر حطب من غير اذن ولية قتل الصبي ولو لم يقبل له القرض فاعاها ولكن اصعد
 هذه الشجرة او قال له اصعد وانقض لنفسك فقط ومات اختلف المتأخر رحمهم الله
 في وجوب الضمان والمختار في المسائلين الضمان وذكر في النوادر رجل حرفي قريته بقر
 من قصب وقد اوقد الصبيان نارا في السكة فالتواكسوا منها في العصب فاخذته فدخل
 الحار كيب سطح فوثق حطب فارفعت النار الى الحطب فاخذته فالتواكسوا الحطب من
 السطح فاحترق الحار فان كان الحطب الذي القى على الحار يوقد مع العصب فلقى النار
 وملق الحطب ليضئان جميعا لان الحار احترق بفعلها وهكذا ذكر المسألة في غطب
 الخلبس ذكر الفقه ابو الليث في فتاويه فصار وضع الثوب على اجس والحقاونه
 واقعد ابن ابيه للحفظ وغاب القصار فدخل ابن ابيه الحانون الاسفل فظلم الطرار
 الثوب قالوا ان الحانون الاسفل كاله لو دخل ان لا يغيب عن عينه الموضع
 الذي كان فيه الثوب ليحيط به الضمان وان كان له الضمان الذي اقعه القصار
 ضمه الى القصار ابوه او امه او صتيه او لم يكن له احد من هؤلاء وكذا القصار ماله
 فانضمان على الصبي لانه ضيع بترك الحفظ الواجب عليه ولا ضمان على القصار لان له
 يحفظ الثوب بيد ذك الصبي ولا يضمنه القصار بترك الشايب عند الصبي قال القاضي
 الامام في الدين رحمه الله في فتاويه وهذا الجواب انما ينضم اذا كان الصبي ماذونا
 له لان الصبي الماذون له يواخذ بضمان بصيغ الوديعه اما اذا كان مجورا فانه لا يوجب
 فاستدل بك بضمها كالودول سارقا على الوديعه او راى انما تاخذ الوديعه وهو غير
 على منعه فلم يمنع لم يضمنه اذا كان مجورا فاذا كان هذا البصر ماذونا له كانه الضمان على
 الصبي ولا يجب على القصار وان لم يكن الصبي مضمنا به جبه ماذونا ولم يكن في عيال القصار
 ولا تميزه ولا اجبر الا ان القصار احديده واقعه حافظا للحانون فالضمان على
 القصار لانه لا يستحفظ من ليس في عياله بصيرته ملكا وان كان الحانون الصبي حيث
 يراه مع وحوله في ذلك الموضع فان كان الصبي مضمنا اليه فلا ضمان عليه واحده منها اما القصار
 فلا نه حفظ بيد من في عياله واما الصبي فلا نه لم يترك حفظا لما كان الموضع الذي دخل فيه
 حيث يرى النون وبعض مسائل وجوب الضمان للصبي وعليه يأتي في مسائل جنائيا
 ان شاء الله تعالى وذكر في غصب المتقي رجل غصب صبي حرا فقتله في يده رجل حطا
 فلا وليا للصبي ان تبعوا عاقله انما اذا تبعوا عاقله الغاصب رجوا عاقله القاتل
 وان قتل الصبي نفسه ورثته على عاقله الغاصب ولا يرجعون بها على عاقله البصر ولو قتلته

رجل عدا كان اوليا للصبي بالجنار ان ساءوا فقتلوا القاتل وان شاءوا اتبعوا عاقله
 الغاصب بدية ويرجع عاقله الغالب بها في مال القاتل ولو ان الصبي قتل في يد الغاصب
 رجلا ثم روى على ابيه فضمنه عاقلته ودية قتله لم يكن لصم ان يرجوا انها على الغاصب قال وكان ينبغي
 ان لا يضمن الغاصب شيئا مما وصفنا في الصبي الحرة ولكن تترك الفيلس فيه
 في كل شيء اني عاقله وعلى شيء من يديه بوجه من الوجوه ما حلا الموت او امر ينزل به من السماء
 ليس من اعمال الناس رجل امر صبي ان يقتل نفسه فقتل قاله في عاقله الامر وكذلك
 لو امر عبد ان يقتل نفسه صبي ماذون له امر صبي ان يخرق ثوبا فقتل بغيره الذي حرف ويخرج
 به على الذي امره بهذه الجملة في غضب المتقي في جنابات الفتاوى الصغرى رجل غصب
 صبي حرا فغاب عن يده خسر الغاصب حتى يجي به او يعلم انه قد مات وفي غضب المتقي
 رجل جاء الى امره رجل ابنته وهي صغيرة فخذها واحرجها من منزل ابيها وزوجها
 قال اجس ابراهيم ياتي بها او اعلم انما ماتت وفي غضب فتاوى قاضي القضاة فخر
 الدين رجل بعث غلاما صغيرا في حاجة له بغير اذن اهل الغلام وراى الغلام غلاما قاتلي البهيم
 وارلى سطح بيت فوقع فأت ضمة الذي بعثه في حاجته لانه صار صبيبا لا استعمال وسئل
 الشيخ ابو الفضل الكرماني رحمه الله عن رجل قال لصبي اذهب الى هذه الحوض وات لم يبق
 فغرق فعلى المرسل الدية على عاقلته قال لانه لا يكون اذ في حال ماذون في المضاربة لو دفع اليه
 مالا مضاربة وهو غير ماذون فذهب ليتصرف فمات في الطريق يجب الدية على عاقله
 رب المال والله اعلم في **مسائل الوديعه** ها ذكر في جنابات الجامع الصغير في
 باب غصب المدبر والعبد والجنابة في ذلك صبي مجور عليه وهو يعقل او دوع عبد افقتله
 كانه عاقله القيمة وان اودع طعاما فاكله لا يضمنه وقال يوسف والشافعي رحمهما الله يضمن
 وعلى هذا اختلاف افرضه شيئا وسلمه اليه وباع منه شيئا وسلمه اليه كاستهلكه وهذا اذا كان
 عاقله فان لم يكن لا يضمنه في قولهم جميعا هكذا ذكر القاضي الامام في الدين رحمه الله في شرح
 للجامع الصغير وذكر شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله في هذا الباب ايضا من
 جنابات الهداية هذه المسألة قال قال محمد رحمه الله في اصل الجامع الصغير صبي قد غفل
 وفي الجامع الكبير وضع المسألة في صبي ابن ابي عكرمة وهذا يدل على ان غيبه العاقل
 لا يضمنه بالالتفاق لان التسلط غير معتبر وفعله معتبر فاذا ذكر في الهداية في غير العاقل
 بخلاف ما ذكر القاضي الامام في الدين رحمه الله وفي مختلف لرواية وضع المسألة في
 مطلق المال غير مقيّد بالطعام وذكر شيخ الاسلام على البخاري رحمه الله في المبسوط والاعا

في الصبي الذي يعقل اما الذي لا يعقل فلا ضمان عليه بالاجماع وفي ودعيه شرح
الطحاوي من اودع عبد صبي ما لا يملك في يده فلا ضمان عليه بالاجماع وان استهلك
الصبي فانه ينظر ان كان ما ذوقه في التجارة ضمن بالاجماع وان كان محجورا عليه وكذا
قبل الودعيه بان وليه ضمن بالاجماع وان قبل بغير اذن وليه فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله لاني محال ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف رحمه الله يضمن للمحال واجمعوا
على انه لو استهلك مال الغير بغير سابقه الايداع ضمن في محال ولو كان الودعيه عبد افقتله
صبي كانت دية على عاقلة وان جنن عليه فمادون النفس كان ارثه في مال الصبي
في قولهم جميعا ذكر الحكم في هذه المسئلة في عدة الادلة في مسئلة ابراع الصبر ولو اودع
عند صبي محجور عليه مالا فبلغ الصبي واستهلكه يضمن وكذا لو اودع عند صبي محجور عليه مالا
فاذن له الولي فاستهلك بعد الاذن يضمن بالاتفاق وذكر في الهدية وعلى هذا الخلاف
الاقرار في الاعارة وفي مجلس القاضى ابي جعفر الاسترغيني رحمه الله اقرض الصبي المادون
له واستقرضه جائز وهو كالبايع في هذا وان كان محجورا فانه لا يبيع اقرضه ولا استقرضه
فان اقرضه ان كان فمادون عينه باقيا كان لصاحب المال يسترده عندهم جميعا فاما اذا
انفق او ايلفه فلا ضمان عليه خلافا لابي يوسف رحمه الله فان عنده اذا انفق او ايلفه
كان له ان يرجع عليه لضمان ذلك وان يملك المال القرض في يده ينفق لضمان
عليه بخلاف بينهم مسئلة استقرض الصبي المحجور عليه والعبد المحجور عليه كتب في
مسائل الحرج من هذا الكتاب وفي ماسس النظار في الفقه وعلى هذا الخلاف اذا
باع من صبي محجور عليه شيئا وسلم اليه واستهلكه الصبي لا ضمان عليه عند ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله يضمن وعلى هذا الخلاف الايداع عند محجور عليه
الا انه لا يضمن في محال عند عتقا ويضمن بعد العتق وعند ابي يوسف رحمه الله يضمن به في محال
وذكر شيخ الاسلام ابو بكر في شرح الاصل في ايداع الصبي المحجور عليه اجمعوا لو ترك لم يخط
لا يضمن بان ول سارقا على الودعيه ولو باع من عبد محجور عليه طعاما فاستهلكه لا يضمن في محال
ويضمن بعد العتاق والايداع عند ابي صغير كما لا يدع عند صغير في محكم والايداع عند
المدير وام الولد كما لا يدع عند عبد محجور عليه العبد المحجور عليه والصبي المحجور عليه اذا قبل الودعيه
بان الولي والمولى واستهلكا يضمنان في محال بالاجماع هذه الجملة في ودعيه شرح شيخ
الاسلام ابي بكر وذكر ايضا اذا استهلك الودعيه من عيال المودع لا يضمن المودع
ويضمن المستهلك صغيرا كان او كبيرا او عبد محجورا عليه وذكر في ودعيه الفناوي الصغرى

الصبي الذي في عيال المودع اذا استهلك الودعيه او حمله يضمن وبه اشكالات
ايداع الصبي والعبد المحجور عليه من اجماع الكبيسي بن ابي ثعلبة سنة يعقل البيع والشراء
محجور عليه او دعه رجل الف درهم فاذا ركن مات ولم يدرك مال الودعيه وله مال كثير فلا
ضمان عليه في ماله الا ان يشهد الشهود انه ادرك وبه في يده في نصيب الودعيه وبها
في ماله اذا لم يدرك ما صنعت والمعتوه كالصبي واذا كان الصبي ما ذوقه في التجارة
والمال له كالحال يضمن وان لم يشهد الشهود انه ادرك وبه في يده وكذا الحكم في
المادون له وينظر في ودعيه الذخيرة ولو ان عبد محجورا عليه او دعه رجل مالا ثم
اشق المولى ثم مات ولم يبين الودعيه فالودعيه دين في ماله وان مات وهو عبد فلا
شئ على مولاه الا ان يعرف الودعيه بعينه فغيره على صاحبه وان اذن له المولى
في التجارة بعد ما استودع ثم مات فلا ضمان عليه الا ان يشهد الشهود انها كانت في يده
بعد الاذن فاذا شهد الشهود بذلك ثم مات ومترك مالا فالودعيه في ذلك المال
وفي ودعيه واقعات الناطق اذا اودع عبد محجورا عليه مالا ثم اذن له المولى ثم مات
العبد ومترك مالا وعليه ديون ان كانت الودعيه راوفا في مدة الاذن فهو اسوة
الوفاء والا فلا شئ له وكذا الوداع صبي محجورا عليه مالا ثم ادرك ودون له الوفاء في
التجارة ثم مات فذلك وكذا في باب ما يكون فيه المولى عتقا من عبده وما لا يكون منه متفرقات
البواب اجماع اذا كان للعبد ودعيه عند رجل او عصب منه الف درهم او مائة درهم
قرض او دين منه بمن يبيع فاقرا الذي عنده مال ان الذي وقع اليه المال عبد هذا الرجل وصده
المولى فان القاضي لا يامر الذي قبله المال بدفع المال الى المولى عتقا كان او دينا لان العبد
هو وصي فيما في يده هذا اذا اقران المال وصل اليه منه جنة عبده ولم يفر يكون ذلك ملكا
للمولى وكذلك لو اقر يكون ملكا له بان قال هذا ما كنت عنده منك عبدك وودعه الى وصي
بذلك صاحب المال لا يجبره القاضي على التسليم الى المولى لانه اقر بانه ماله لكنها تصادقا
على انه وصل اليه منه جنة الغائب فقد تصادقا على انه ليس بحجيم كما اودع عتقا في يد ان فاقرا
ان فلانا او دعه او عصبه من فلان او دعه او عصبه من فلان وصدقه في ذلك لا يتقرب حتما
كذا هنا وذكر في المبسوط عبد اودع عند ان ودعيه وغاب فليس لمولاه ان يأخذ ما
سواء كان العبد ما ذوقه او محجورا عليه لان العبد اودع له بد حكمه فلا يكون لمولاه ان يأخذ
من المودع مالم يخبر العبد وذكر في ودعيه الذخيرة وهذا اذا لم يعلم المولى ان الودعيه كسب
العبد فلم يولد من الاخذ وكذا اذا علم المولى انها ماله كان له ان يأخذ ما وفي ودعيه العدة امة

وفي باب ودعيه الصبي

اشترت سوارين من ذهب بال اكتسبت من بيت المولى واودعت رجلا فملك
ضمنه المودوع لانها مال المولى وفي باب الدعوى والشهادة في العبد المادون له
من فتاوى رشيد الدين رحمه الله عليه دفع مال المولى الى رجل فجاء المالك يسترد
منه وقد اقص المولى ان عبدي دفع اليك ليس له ان ياخذ منه ولو وقع اليه
ذلك الرجل لا يجوز لان بد العبد معتبره والواجب على الاخذ الرد على قبض منه وان انكر
دفع اليه اليه واودع المولى انه ملك فان اقام البينة انه ملك يفيض منه الا اذا اقام
المدعى عليه بينة ان عبدا دفع اليه فدينه يندفع ودعوى المالك عنه بنده كى مال دكر
غضب وجواحه هو وادود بنده غائب شديدا ويد مال بر حواحه بد دعوى في كنده
بنده لو مال من بكره است وبنوداده توب من دعه وجواحه معر است كملك
مدعى است وبنده من دعه است شمع الدعوى عليه وان كان العبد عاملا بغير
ما اذا توافقا على ان المال وصل اليه من جهة عبده المدعى لان ثم توافقا انه مودوع من جهة
الغائب اما مال المولى يزعم ان المال اخذ من عبده فله فيما ياخذ من عبده لا يفرق
ان يكون مودوعا او غاصبا بل يكون اخذ على جهة التملك فان قبض حصيها كما اذا قال ذو
البه مال ملك اشترته من فلان ولو قال ذوله به المال او دعنى عبدي فلان ولا ادر
اي هو لك ام وصدقه المدعى ان عبده اودعه اباه واقام المدعى بينة انه ماله فقبض له
ويدفع المال اليه لما ان ما باخذه المولى من عبده يكون على وجه التملك فان قبض حصيها
الاب والوصى والقاضى يملكون ابداع مال الصغير ينظر في دويعة الفتاوى والصغرى
وفي النوازل امرأة او ادعت صبية من بنات ثمة فاشتغلت لثني فوفقت الصبة
في الماء لاضمان عليها فروع بين هذا وبين الغصب المودوع اذا وضع الوديعه
على يد ابيه الصغير هو لو ملك اذا كان يعقل ويحفظ ولا يشترط ان يكون في عياله
والمحصل ان في المرأة وولده الصغير لا يشتر المساكنة والنفقة حتى انه لو دفع الوديعه
الى ابنه الصغير الذي ليس في عياله لا يضمن لان يد بين الاب والاب وان لم يكن في عياله لكنه
يشتر ان يكون الصغير قادرا على حفظه وكذلك لو دفع الامارة وهي ملك في حكمة اخرى
ولا ينفق عليها فلا ضمان عليه لو ملك كذا في المحيط وكذلك لو بعث الوديعه على يد ابنه
الصغير لا يضمن وان يكن في عياله وان كان الابن مودعا ان كان في عياله لا يضمن وان
لم يكن يضمن والقاضى اذا قبض اموال البناتى واودع ومات مجهلا يأتى في مسائل
باب القاضى ان شاء الله تعالى **في سائل العارية** وكثر النوازل ليس لواله

ان يعير مناع ولده الصغير فرق بين المادون له فان له ان يعير والوصى ان اعاد
المادون من تولد التجارة فاما اعارة الاب مال الصغير ليس من نوازل التجارة
في مال الصغير كذا ذكر في رعاية الخمس وذكر في باب المضرات من بيع شرح الطحاوى
ان الاب والوصى يملك ان يعير مال الصغير وفي متفرقات عارية الذخيرة للاب ان يعير
ولده وهل له ان يعير مال ولده اختلف المتأخرين فيه قال بعضهم له ذلك وعامتهم
على انه ليس له ذلك في اول وكاله خمس الامنة لخلوان رحمه الله وفي فوائد صاحب المحيط ذكر
شمس الامنة في كتاب الوكالة للاب ان يعير ولده الصغير وليس له ان يعير ماله قال
وتأويل هذا اذا كان في ذلك في تعليم احرقة بان دفعه الى استاذ ليعلمه احرقة ويجوز استاذه
اما اذا كان بخلاف ذلك فلا يجوز وفي رعاية الفتاوى الصغير صبي استعاره صبي شيئا كالخروف
والتيكس وكوبها فاعطاه والمستعار لغير الدافع فملك في بد الصبي كان الدافع مادونا
لمصح الدفع منه فكذا الملاك حاصله سليلط ولو كان ذكرا في الاول لا يضمن الثاني
ايضا لما قلنا وان كان الصبي الدافع مجورا عليه يضمن هو بالدفع ويضمن الثاني بالاختار ايضا
لان الاول غاصب والثاني غاصب الغاصب وذكر في العدة ولو استعار الوصى دابة
من رجل ليعمل بها من اعمال البتيم تجاوز الحد الذي ذكره حتى صار غاصبا وعطبت الدابة فالغصانة
في مال البتيم ورايت باب مكاتبه الوصى من عتاق صدر الدين ابى اليس رحمه الله في ابنا الماله
ان بعض افخا بنا قالوا ان الوصى لو اخذ دابة انسان كاستعملها في حاجة البتيم فماتت
الدابة يضمن البتيم وون الوصى ولا يجاد يصح هذا لان الغاصب هو الوصى وون البتيم حليفه
وحكم فلا يجب ان يضمن البتيم كما في الغاصب وفي متفرقات عارية الذخيرة استعار رجل
من احر شيئا فدفع ولده الصغير مجورا عليه ذلك الشيء الى غيره عارية فضاء ضمنه الصبي
الدافع وكذلك المدفوع اليه لان الاول غاصب وكذا الثاني وفي فتاوى ابى بكر محمد بن الفضل
رحمه الله رجل استعار ذهباً ففقدته صبياً ففسد في هذا على وجهين اما ان كان الصبي يحفظه
ما عليه او لا يحفظه ففي الوجه الاول لا يضمن لانها بضع وفي الوجه الثاني يضمن لانه ضيع ومن استعار
دابة ففروا مع عبده او اوجره لم يضمن والمراد بالاجير ان يكون مساهمه او مشاعرة لان
للمودوع ان يحفظ بيد من عياله فكذلك المستعير لان العين امانة بخلاف ما اذا كان الاجير مبادنة
لان ليس في عياله وكذا اذا رده مع عبده رب الدابة او اوجره لان المالك راض به وقيل
بهذا في العبد الذي يقوم على الدواب وقيل فيه وفي غيره وهو الاصح وان رده مع اجنبي
ضمنه كذا ذكر في احر عارية الهدية لور والعارية على يد ابنته الصغير ان كان قادرا

على الغلط لا يضمن وان لم يكن ضمن وان كان كبيرا ان كان في عبالة لا يضمن فان لم يكن
 يضمن كما في الودعة **في بدل البتة** اذا اراد الرجل ان يفضل بعض اولاد في
 الهبة في حالة الصحة روى عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يمس به اذا كان الفضل
 بسبب زيادة فضل له في الدين فان كانا سواء يكره هذا ذكر في بعض الموضع وغيره
 ابي يوسف رحمه الله انه لا يمس به اذا لم يرد الاضار بالاحر وذكر في بعض المواضع انه
 كان الفضل بسبب كزيادة به فلا يمس بذلك وان كان في البر سواء التبعي ان يفضل ذلك
 وان كان في اولاده فاسحق لا ينسب له ان يعطيه اكثر من قوة ليل يعبر معنائه على المعصية
 وفي العيون واذا كان له ابن وبنات اراد ان يبرهنهما فالفضل ان يجعله للذكر مثل حظ الانثى
 عند محمد وعند ابي يوسف رحمه الله يجعل بينهما سواء وهو المختار لان النار وردت به
 وان ويب ما له كله للابن جاز في القضا وهو ان نص عليه محمد رحمه الله وقد صح ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال في مثل هذه الصورة التي قال محمد رحمه الله في الاصل كل شيء وبه
 الصغير واشهد عليه ذلك الشيء معلوم في نفسه فهو جائز والعقب منه ان يعلم ما بهبه له ولأنه
 عليه والاشهاد ليس بشرط لازم فان الهبة يتم لاعلام لكن ذكر الاشهاد على وجه الاحياط
 عن قود باقى الورثة بعد موته واذا ارسل غلامه في حاجته ثم وبه به لاه الصغير في الهبة ولو لم
 يرجع العبد حتى مات الوالد فالعبد للولد ولا يصير ميراثا عن الوالد وكذلك لو وهب عبدا لغيره
 له من ابنه الصغير فادام مترودا في دار الاسلام يجوز الهبة ويعبره الاب قابضا لابنه بنفس
 الهبة فذكر المتكلم في اجماع خلاف ما اذا بلغ عبدا بقائه ابنه الصغير حيث لا يجوز وقد ذكرنا
 الفرق بينهما في مسائل الابايع من هذا الكتاب وفي المنتقى عن ابي يوسف رحمه الله
 لو صدق بعبداً ابى على ابنه الصغير لا يجوز وروى المعلى عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز
 محصل عن ابي يوسف رحمه الله في المسألة روايتان واذا كان العبد في يد رجل وودعه
 وبه به صاحب العبد من ابنه الصغير يجوز ويجعل الاب قابضا لابنه به موهبه ولو وهب
 عبداً في يد رجل احرم يقبض او يهرن او يشرافا سدا وبسبب البيع بشرطه مجازا للشرع
 لا يجوز ولا يصير الاب قابضا لابنه الصغير بعضه هو لا وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله رجل
 وهب دارا لابنه الصغير والدار مشغولة بمناخ الواهب جاز وروى عن ابي حنيفة رحمه
 ان الواهب اذا كان في الدار وكان فيها مناع الواهب لا يجوز وفي المنتقى عن محمد رحمه
 الله رجل وهب دارا لابنه الصغير وفيها ساكن باجره قال لا يجوز ولو كان بغير اجر
 وكان الساكن هو الواهب جاز لان بدار الساكن ثمانية على الموهوب لصفة الضرر فمتنع

فمتنع تمام الهبة بخلاف ما اذا كان بغير اجر وبخلاف ما اذا كان الساكن
 هو الواهب لان الشرط قبضه ويده على الدار يعثر قبضه وعن ابي يوسف
 رجح رواية ابن سماعه لو وهب لابنه الصغير دارا وهو ساكن فيها يعنى
 الواهب لا يجوز كما هو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وعنه ايضا رجل تصدق بدار
 قد زرعهما على ولده الصغير جاز وان كان الزرع لغير الاب باجارة لا يجوز
 وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله في رجل تصدق بداره على
 ابنه الصغير وله فيها مناع وهو ساكن ها او كان فيها ساكن بغير اجر ولم يبر
 عنها جازت الصدقة وان كان يد رجل باجارة لم يكره الصدقة وقبل جوابه
 في الصدقة فيما اذا كان فيها ساكن باجره او بغير اجر يوفى جوابه في الهبة وجوابه
 في الصدقة فيما اذا كان هو الساكن او كان فيها مناعه بخلاف جوابه فقد روي
 عن ابي حنيفة رحمه الله في الهبة انه اذا كان الواهب في الدار او كان الواهب
 ان الهبة لا يجوز وسئل الفقيه ابو جعفر عن امرأة وهبت مولاها على زوجها لابنه
 الصغير وقبل الاب قال انما في هذه المسألة وافق اذا تحمل النكاح من كاه
 عبده عند رجل وودعه فالو العبد وبه به مولا له لابن المودع فانه يجوز وسئل
 مرة اخرى عن هذه المسألة فقال لا يجوز قال الفقيه ابو الليث وبه تاخذ
 وفي فتاوى شيخ الاسلام برهان الدين امرأة باعت كرها من زوجها واحالت
 بالثمن لاهنا الصغير بطريق الانعام والصلوة فمات الابن يكون الثمن كله للمرأة
 ولا يكون ميراثا عن الاب ولو قال الاب وبه به هذا الشيء لابني الصغير حارث
 الهبة من غير قول ولو اخذ لولده الصغير ثيابا بائنا اراد ان يدفع الى ولده
 احل له ذلك الا ان بين وقت الاخذ انها عارية له لان المعبر في البيع
 التعارف وفي العرف به او به البر والصلوة لكن الاعادة تحمل فاذا بين
 صح والافلا وكذلك لو اخذ لتلميذه ثيابا بائنا ابيع فاراد ان يدفع اليه غيره ولو
 اراد الاضباط بئنا انها عارية حتى لو ابيع امكنه الدفع اليه لم يكره هذه بحكم
 من الضرورة البرمانية وثاني شئ منه في الاجارة في بهت المنقط ولو وهب دارا
 لابنه الصغير ثم اشترى بها دارا اخرى فالثانية لابنه الصغير ايضا ولو دفع ابنه
 مالا فقصه فيه الابن يكون للاب الا اذا ولت ولالة التملك ولو عرس
 كرها وقال اعطى هذه الكرم باسم ابني الصغير فلا يكون بهت ولو قال جعلته

فيها مناع

باسم ابني فلان هذا صبي وان لم يرد الله لصديقي و لو قال جعلته لابني فهذا
لا شك انه صبي هذه جملة في الملتقط وفي اول بيته الذخير سئل بحم الذي النسخ
رحمه الله عن قال زمين بنام فلان فرند ماسده هو و كروم فاجاب
انه لا يصير لابنه بهذه القدر ثم قال وجدت في الريادة عن محمد رحمه الله انه
لو كان لرجل ابن صغير وكبير معقود وللابن مال ورثة من ابيه او جعل له الوصية
فقال قول محمد رحمه الله جعله ابو له يدل على ان هذا اللفظ صالح للملكة وان
من قال لابنه ابن مال ثم اكرم او قال بنام تو كروم او كلاً لم يكره مجراه انه ملكك
من الابن وفي المسقى رجل و صبي او تصدق به اياه على اثنين له احد صبي
صغير قال ان قبض الكبير حازت الهبة والصدقة لهما جميعا وفي بيته اجماع في الفتاوى
اذا و صبي داره من اثنين له احد صبي صغير والاخر كبير قال محمد بن سلمه رحمه الله
الهبة فاسرة قال الفقيه ولا اشكال عند ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز ان يكون لثلاثة
كبيرين وعند صبي لا يجوز بينهما بخلاف ما لو و صبي من كبير وسلم لهما وذكر في الخمس
انه لا يجوز الكل وفي فتاوى بعض الائمة رجل ونوعه وناحية الى ام بنته الصغيرة
وقال اجعل لها جارا ثم اراد الاب ان يرجع وناخذ تلك الناحية افصح
صاحب المخط ان ليس له ذلك لانه هبة لصغير وقال غيره من الفقهاء له ذلك لا
توكيل كما لو قال اشترى جهازا قال صاحب كتاب الاحكام في الفقه كسبت الى
ضحية الدين المرغيناني في رجل له ارض مزروعة بذرته في يد مزارع وصبيها
رب الارض من ولده الصغير مع حصته من الزرع هل يصلح وهل يفتقر الى الحال
بين ما اذا رضى المزارع بالحبه وبين اذا لم يرض قال لا يصح الهبة وفي صفة فتاوى
بهذا اللفظ مروى زرحوش بسر وجود تسليمه كروم وكفت ابن ررثر اداوه
ولكن نازده ام اردوى تجورم ابن مردود حكم ابن مسئلة به باشد احاب الكرم
ابن داود رر بر سبيل حببه لو باشد زر ملك لشير لود ولا سى للورثة وشروط
فاسد بود وهذا الشرط لا يبطل الهبة وفي بيته فتاوى القاضي ظاهر الدين اذا و صبي
للمصغير هبة فعوض الاب او الوصى الواهب من مال الصغير لا يجوز لانه يتبرع
فاذا بطل التعويض كان الواهب على رجوعه وفي فتاوى رشيد الدين زوج ام
الصغير زرع في ارض الصغير لاجل الصغير كونه هبة وبصير الصغير قابضا لا تصرف
البذر ملكه وهو الارض وكذا لو زرع اجنبي في ارض الصغير لاجله فاذا اقام الوصى

بيته على انه زرع لاجله باقراره انه زرع لاجله باقراره انه زرع لاجله
كان الوصى ان ياخذ ذلك رجل و صبي عبد صغير فكتب الى صارشا
وصار عبد طويلا لا يرجع فيه لان الزيادة في البدن تمنع الرجوع وان
كانت نقص القيمة في فتاوى قاضي ضحية الدين وفيها ايضا لو كان على
عبد دين وهو الصغير فو صبي صاحب العبد للعبد الصغير قبل الوصى وقبض
نقط الدين فان رجع الواهب بعد ذلك يعود الدين وفيها ايضا صبي
له على مملوك وصبيته دين فو صبي الوصى المملوك للصبي حار وبطل الدين
فلو اراد الوصى ان يرجع في بيته روى هشام عن محمد رحمه الله انه له ذلك
وفي بيته العيون هشام عن محمد رحمه الله في صبي له على مملوك وصبيته دين فو صبي الوصى
المملوك للصبي جاز وبطل دينه فان اراد الوصى ان يرجع في بيته فله ذلك
ثم قال بعد ذلك ليس له ذلك لان المملوك قد اراد وصية اوصى سقط عنه الدين
ويستقر في اجماع في الفتاوى وفي بيته المجلس ذكر في محكم الفتاوى و اذا و صبي
لابنه الصغير هبة ملكها الاب بالعقد وذكر في الذخير قال محمد رحمه الله في الاصل
وقبض الاب واجد الهبة على الصغير حائز سواء كان الصغير في عياله او يكن
فاما غير الاب والجد كالاخ والعمة وسائر القربايات القياس ان لا يملك قبض الهبة
على الصغير وان كان الصغير في عياله وكذا ذلك اوصيا هو لا يملك قبض القبر
اذا لم يكن الصغير في عياله استحق ان يملكه اذا كان الصغير في عياله لم يملك
الاجنبي الذي يعوق النسيم وليس للنسيم احد سواء حاز له قبض الهبة عليه استحق ان يملكه
في هذه المسائل التي ذكرنا اذا كان الصبي يعقل القبض او لا يعقل وبذلك اذا
كان الاب متبنا او حيا ولكن غاب عينة منقطعة فاما اذا كان جيا حيا والعقبة
عيال هو لا الذي ذكرنا صم هل يصح قبض هو لا الهبة على الصغير لم يذكر بهذا الفصل
في الكتاب ايضا الا انه ذكر في الاجنبي اذا كان يقول النسيم وليس بهذا النسيم
احد سواء جاز له قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضيه ان يصح قبض هو لا اذا كان
الاب حاضرا وذكر في اجد ايضا لانه يملك القبض على الصغير اذا كان الاب حيا
ولم يفصل بين ما اذا كان الصغير في عياله او يكن فطاهر ما اطلقه يقتضيه ان
يصح وذكر في الام اذا و صبي له عبد واشهدت على ذلك وابوه ميت جاز
قبضا وهذا الشرط يقتضيه ان لا يصح وفي بيته كتاب الاحكام وكاله الى اجماع

في القضاوي الصغيرى صبي في حجرته وبهت له بهت قبض العم وله وصى الاب بالبيع
فذكر في الصغيرة التي كايح مثلها وهي في عيال الزوج انه ان قبضت هي
او قبض الزوج جاز وهذا الاطلاق يقتضى ان يصح القبض من الزوج حال حرة
الاب من المتزوج من سوى بين الزوج والاب واجد والام والام الذي يقول
الصغير وقالوا يصح القبض من هو لا على الصغير وان كان الاب حاضرا وما ذكر من
الشروط وقع الفاق في الكب واليه مال في الاسلام على البندوى رحمه الله ومنهم
من قرن بين الزوج وعينه قال يصح قبض المهر من الزوج عليها قال حظه الاب
والاصح قبض غيره حال حرة الاب وان كان الصغير في عياله واليه ذهب شمس لامة
الرحمى رحمه الله ثم شرط في قبض الزوج على زوجة الصغيرة اذا كان كاله كايح مثلها
فمن اصحابنا من قال اذا كان كاله لا اذا كان كاله لا يصح قبض الزوج عليها والصحيح انه
اذا كان بجوارها وهي لا تجامع شيئا جاز قبضه عليها والصغيرة اذا لم يبين الزوج بها لا يجوز
القبض عليها ولكن قبض الولي عليها وتس الولي في شرع الصحاوي فقال الولي ابوه او وصي ابيه
ثم جده ثم وصي جده ثم وصي جده ثم وصي جده ثم وصي جده ثم وصي جده ثم وصي جده
عليها وان كان في عيال الزوج وان كان الصغير قد قبض المهر بنفسه جاز قبضه حسانا
اذا كان يعقل وهذا قول علمائنا الثقات رحمهم الله وقبول المهر من البصير صحيح اذا تخلصت
المهر منة في حق الصغير اما اذا كان فيه ضرر للصبي لا يصح حتى اذا ذهب رجل بصير
عبد اعلى او ثانيا في داره وقيل ان كان يشترى ذلك منه لسي فانه يصح قبوله ولا يرد
وان كان لا يشترى منه ويلزمه مونة النقل ونفقة العبد فانه يرد ذلك وورد
المهر من البصير الذي يعبر عن نفسه صحيح وكذا قبولها في اخر لقيط شيخ الاسلام فوافر
زاوه هذه الجملة في الذخيرة وفي هبة القضاوي الصغيرى اذا كان الصغير في عيال الجدة
والاخ او العم او الام والاجنب والاب حاضرا قبض من في عياله هل يجوز يختلف
المشايخ فيه والقضوي على انه يجوز والام والام والام والام والام والام والام والام
لا يملكون القبض اذا لم يكن في عيالهم ورأيت في المختارة القديمة ومن سب
يتيم شيئا فالوصي بالخيار ان شاء قبل وان لم يسأل لم يقبل وذكر في فتاوى اهل
سمرقند ان رجلا قدم من السفر حاجدا ما الي من ترك عنده وقال
له قسم هذه الاشياء بين اولادك وبين امرأتك وبين نفسك
ان كان المهردي فاما يرجع في البيان اليه وان لم يكن فما يصح للنساء خاصة

فهي للنساء وما يصح للصغار من الشا فصح لهن وما يصح للصغار من الرجال
فهي لهن وما يصح للرجل والمرأة جميعا ينظر فيه الى المهردي ان كان من غاي
الرجل من معارفه فله وان كان من اثار رب المرأة ومن معارفها فليها
فاذا التعويل على العرف والعادة ولو اتخذ وليمة للختان فاحذر التمسك
حدايا وضخوا بين يدي الولد فخذ على وجهين اما ان قال هذا للولد اولم
يقبل والجواب في الوجهين واحد ان كانت المهرية تصح للصبي
مثل غاي الصبيان او شى يستعمله الصبيان فالمهرية للصبي اعتبارا
للعرف والعادة وان كانت المهرية يصح للابوين ولا تصح للصبي
كالدارهم والذناير ومنايع البيت ينظر فان كان من اقرباء الاب
او من معارفه فهي للاب وان كان من اقرباء الام او من معارفها
فهي للام والحاصل ان التعويل في مثل هذا على العرف والعادة حذر
لو وجد سبب او وجه يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك
وكذلك اذا اتخذ وليمة لزوجات ابنته الى بيت زوجها فاحذر
اقربا الزوج او اقربا المرأة وهذا كله اذا لم يقبل المهردي اهديت للاب
او الام في المسئلة الاولى وللزوج او المرأة في المسئلة الثانية وتعد الرجوع
الى قول المهردي اما اذا لم يتعدر فالقول قول المهردي في الباب الاول
من الوقعات فلو اهدى للصغيرة شى من المأكولات هل سباح الولد به
ان ياكلها منه رور عن محمد رحمه الله انه سباح واكثر من يخرج اكله انه
لا سباح وفي كراهية اهل فتاوى سمرقند بانه اذا اهدى الفواكه
الى الصبي الصغير يحل للاب والام الاكل اذا اريد بذلك بر الوالد بن
لكن اهدى للصغيرة استصغار المهرية واذا احتاج الاب الى مال لده
فان كان في المصير واحتاج لفقره اكله بغية شى وان كانا في المفاة
واحتاج لانعدام الطعام معه وله مال اكله بالقيمة وقد ذكرنا المسلمين
في مسائل الكراهية وهذا المجموع وفي هبة الملتقط جمع اهدا وقال
ان ارسل اليك بهذا المهرية يحل له التناول الا ان يقع في قبضه انه
كاذب وفي باب العوض من هبة صدر الاسلام ابن السمرقند
لو وهب الاب من مال الصغير شيئا لرجل ثم عوضه الموهوب

فكل واحد منهما ان يرجع فيما ملك وفي تصرفات جهة الذخيرة الاب
اذا وهب عبد الابنة الصغير شئ ما من العبد ثم استحق العبد رجل
وضمن الاب فالاب لا يرجع على كل حال وان ضمن الابن بعد البلوغ ان جرد
الابن منه قبض لا يرجع بما ضمن على الاب وان لم يجرد ويرجع صحت
او معنوه وهب له اخوه فقبضه له ابوه او وصيه جاز وعقوب بخلاف
الشري في يبيع الذخيرة وما في بعد هذا في مسائل البيوع ان شئ الله
ولو وهب لابنة الكبير شيئا فلا بد من القبض ولابنة الصغير يصح ويؤثر
الاب قابض له بكونه في يده وكذا لو كان عند مودع او مستعير او
مخو ذلك ويدها منه يده ولو كان عند غاصب او منتهن او شئ
شرا فاسد لم يجز لانه ليس في يده مذكور في الخصايل وفي الكفاية
وكل شئ وبه لابنة الصغير واشهر عليه وذلك الشئ معلوم فهو
جائز والقبض منه ان يعلم ما وهب له وبشره عليه ولا سيما ويسر
شرط لازم فان المجبة يتم بالا علم لكن ذكر الاشهر ما راجحنا طائفة
عن جوده في الورثة بعد موته والله اعلم **مسألة البيع والشراء** الصبي المحجور
عليه الذي يعقل البيع والشراء يتوقف ببيعه وشراؤه على اجازة والده
او وصيه او القاض وكذا المعنوه والصبي المحجور عليه اذا بلغ سبعا يتوقف
بيعه وشراؤه على اجازة الوصي والقاضي في فصل البيع الوفون
نرفقا ورفقا في خان وفي باب المصارف من بيع شرح الطحاوي البصير
المحجور عليه اذا باع ماله واشترى زوج امته او كانت عبده او عتقه فلا
يجوز عليه لو فعله وبه في حال الصغر فاذا فعله البصير بنفسه يتوقف
على اجازة وليه في حال صغره ولو بلغ الصبي قبل ان يجيزه الولي فاجازة نفسه
جاز ولا يجوز تبصر البلوغ والادراك من غير اجازة بعده وكذلك البصير
لو وكل وكيل بعقد من العقود ففعل الوكيل قبل الادراك او بعده يتوقف
على اجازة الا التوكيل بالشرا فانه ينفذ على الوكيل ولا يتوقف الا اذا
اجاز ذلك التوكيل بعد البلوغ شئ اشترى الوكيل بعد ذلك بكونه الشرا
ووزر التوكيل فيكون اجازة الوكالة بعد الادراك بمنزلة التوكيل ابتداء
ولو ان البصير طلق امراته او خلعها او اعتق عبده على مال او بغير مال او وهب

ماله او تصدق به او زوج امراته او باع ماله بجاهة فاحشة او اشترى ربا
بأكفه منه فبئس قدر ما يتغابن الناس في مثل او غير ذلك من العقود مما افعله
ولي به في حال صغره لا يجوز هذه العقود كلها باطله لا يتوقف وان اجازها
البصير بعد البلوغ لا يجوز لان هذه العقود لا تجز لها حال العقد فلا يتوقف
على الاجازة الا اذا كان لفظ الاجازة بعد الادراك ما يصلح لابتداء
العقد فيصح على جهة الانشال على جهة الاجازة نحو ان يقول بعد البلوغ
او قعت ذلك الطلاق او العتاق فيقع لانه يصلح للابتداء ويظهر ان
هذا في باب المصارف من بيع شرح الطحاوي وذكر في اخر
الفصل السادس عشر من بيع الذخيرة الصبي المأذون له اذا
اشترى قريب البصير او المعنوه لا يجوز على الصبي والمعنوه وينفذ على
الاب والصبي وان اشترى للمعنوه انه كان استولدها بالكتاب
يلزم الاب فيها وفي الاستحسان يجوز على المعنوه والاصح هو الاول
صحت او معنوه وهب له اخوه فقبضه له ابوه او وصيه جاز
وعقوب عليه بخلاف الشري فان وهب له نصفه استحسن ايضا
ان اجيزه او اعفقه عليه لكن لا يضمن البصير بل يبيع العبد في يده
الشريك واخماسه في الثلث الاجرة من وكالة المنقذ وفي تصرفات
بيوع الذخيرة صحت باع او اشترى وقال اناباع شئ قال بعد ذلك
لم اكن بالغ فان قال اولاه وقت بلغ مثله في ذلك الوقت لم
يلتفت الى جوده ولم يوقت له وقتا ووقت اثنا عشر سنة هكذا
ذكر في الباب الاول من بيع الوالعات وهرنا ونبهه اخرى وهي
ان بشرط بعد بلوغه اثنا عشر سنة ان لا يكون بحال لا يجتمه مثله
فكر هذه الحقيقة في قسم فتاوى الفضلي وما يتعلق بمعرفة البلوغ
وذكرناه في مسائل الطلاق من هذا الكتاب وذكر في الملقط امرأة
اشترت ضبعة لولدها الصغير من ماله وقع الشراء لا تخال للملك الشرا
للولد ويكون الضبعة للولدها الصغير من ماله لا تخال نصير واحبة والام تلك ذلك
ويقع قبضها عن امرأة جات بالف درهم الى رجل وقالت اشترى
بعده الالف هذه الدار لابن الصغير هذا وابو الصغير حي فاشترى

الرجل الدار واجاز والاصغير ذلك فالدار للمشتري والاجاز باطله ذكرها
في الشعي قال في الذخيرة تأويل هذه المسألة اذا اضاف ذلك الرجل العقد لنفسه
وفي فتاوى قاض خان في فصل البيع الموقوف رجل باع ثوبا لغيره بغير اذنه من
ابن صغير ما دون نفسه او من عبده ما دون له في التجارة وعليه دين او لا
وبن عليه ثم اخبره برب الثوب انه باع ثوبه بكذا ولم يبين ممن باعه فاجاز المالك
قال محمد رحمه الله لا يجوز ذلك الا في عبده الذي عليه دين امرأة اشترت صبغة
لولدها الصغيرة بالحق على ان ترجع بالثمن على الولد جاز استحسانا ولو كانت
لنفسها شتم بغير حرم منها للصغير امرأة قالت لزوجهما ولدها صغيرا شتمت
منك وارك هذه لا بشا بكذا فقال الاب بعثها جاز لان الاب لما قبل
البيع فقد اجاز شتمها بالصغير فيجوز ولو كانت الدار شتمت بين الاب
والاجنبي فقالت المرأة لها اشترت هذه الدار منك لابني باله فقالا بعثنا
جاز لان الاب لما جوز شتمها جاز الدار فقد اذن لها بشتم اوجهه الدار
امرأة باعت متاع زوجها بعد موته فزعمت انها وصيته ولزوجهما اولاد
صغار شتم قالت المرأة بعد مدة لم اكن وصيته قال الشيخ الامام ابو
بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يصدق من المرأة على الشتم وبسببها موقوف
الى بلوغ الصغار فان صدقوا بعد البلوغ انها كانت وصيته جاز بيعها
فان كذبوا باطل البيع فان كان الشتم رسد من الارض المشتمه لا يرجع على
المرأة هذا اذا ادعت المرأة انها لم يكن وصيته وفعت البيع قال ادع
صبي غير بالغ انها باعت ولم يكن وصيته وقت البيع بسبب دعوى
البصير اذا كان ما دون له في التجارة او في الخصومة ممن له ولانه الخصومة
كالقاضي والوصي ونحوهما فان عجز عن شتمه داد الصبغة بضمن المرأة قدر
ما باع على الرواية التي بضمن القاصب العقار بالبيع والتيمم امرأة
باعت مال ولدها الصغير بغير امر القاصر ولم يكن وصيته اخذت في
ذلك قال بعضهم للولد ان يطل البيع وقال بعضهم ليس له ذلك عند
البلوغ هذه الجملة في بيعه فتاوى قاض خان وذكر صاحب المخطط في
بيع الزبائن في باب بيع الوالد والبصير الاب اذا باع عقار البصير
اجنبي بمثل القيمة او لغبن بسبه فالكسالة على ثلاثة اوجه اما ان يكون

الاب محمودا عند الناس او مستورا الحال او كان فاسدا ففي الوجه اول
والثاني يجوز حتى لو كبه الابن لم يكن له ان يفض لان للاب شفقة كاملة
ولم يعارض هذه الغنى معنى احذ فكان هذا البيع نظرا فيجوز ولكنه يطلب
الثمن من والده فان قال الاب ضاع الثمن او انفقت عليك وذلك
نقطة مشددة في تلك الدقة يقبل قوله هذا الفرع في فتاوى قاض خان وفي الوجه
الثالث وهو ما اذا كان الاب فاسدا ان باع العقار لا يجوز حتى لو اكره
الابن له ان يفسد هو الخمار الا اذا كان خيرا للصغير بان باع بصعق قيمته
وان باع ماسورا العقار من المنقولات وكذلك الجواب الا اذا كان
الاب مفسدا ففي جوار بيعه روايتان في رواية يجوز وبوجه الثمن منه
وبوضع على يد عدل حياته لئلا الصغير وفي رواية لا يجوز بيعه الا ان يكون
خيرا للصغير وذلك بان يبيع بصعق قيمته وعليه الفتور والوصي اذا
باع عقار اليتم من اجنبي بمثل قيمته يجوز والسألة معروفة وقال
شمس الائمة الحلواني هذا جواب السلف اما جواب المتأخرين فالحكم
قالوا انه انما يجوز باحد الشرط الثلاث اما ان يرغب الشتم في فيه
لصعق قيمته او كان للصغير حاجة الى ثمنه او على الميت دين لا بدفا
له الاب وبه الفتور نظر تمام هذه المسائل في الفتاوى والصغير في فتاوى
قاض خان وفي فتاوى رسد الدين وبيع الوصي عوض اليتم يجوز من غير
حدوث هذه العوارض وفي دعوى الدفع من الذخيرة الوصي بملك
بيع عوض الصغير من غير حاجة ولا يملك بيع عقاره الا بحاجة وامر سمي
في كل الدعوى وفي شرح الطحاوري وحكم ببيع الوصي في بيع مال اليتم
من الاجنبي وفي الشرع للتيمم من الاوصية حكم الاب والجد وحالهما
في البيع من نفسه مال اليتم وفي السر مال نفسه لليتم وفي الحاصل من
شرح الطحاوري بيع الاب والبصير والضارب لغبن بسبه يجوز لغبن
فاحش لا يجوز شتم الحاصل في بيع الاب والوصي مال اليتم على
ما عليه الفتور ان الاب اذا باع عقار الصغير بمثل قيمته او بغير
بسبه يجوز اذا كان الاب محمودا او مستورا الحال وان كان مفسدا لا يجوز
الا ان يشتم في بصعق قيمته والوصي في بيع العقار بمثل الاب المفسد

لا يجوز بيع الوصر الا بضعف القيمة او كحاجة الصغير او كدين لا وقاله الامة والقائل
 كالمصر في بيع مال الصغير حتى لو ادعى الصغير بعد البلوغ ورافقا وبالدست
 يتها من ابيك في صوك باطلاق القاصر واثبت بالبيعة سرية بين المثل
 باطلاق القاصر لا يندفع وعواه مالم يثبت انه باع لحاجة في باب وعور
 الاب والوص من قنا ورشيد الدين وفي الوصر حكم الاب والوصي
 واحد فلو باع الاب او الوصر ورضي الصغير بمثل القيمة يجوز من غير التقيد
 باحد هذه الشروط الا ان الاب اذا كان مفسدا وباع متاع الصغير
 فاجاب فيه ما ذكرنا ان فيه روايتين وفي القنا والصغر الوصر اذا
 اشترى مال اليتيم لنفسه يجوز اذا كان خيرا لليتيم وتفسير الخيرية ان يشري ما
 يساوي عشرة بحصة عشرة فصاعدا او يبيع منه مال نفسه ما يساوي خمسة
 عشرة بعشرة فهو خيره وما فوقها لا وبه يفتي قال وفي الاب اقتبنا بظاهر
 الرواية انه يملك ان يبيع ماله من ابنة او يشترى ماله الابن لنفسه بشرط ان لا
 يتضرر به الصغير فانه لو باع بمثل القيمة او اشترى بمثل القيمة يجوز وفي الوصر
 يعتبر ان يكون خيرا لليتيم وتفسير الخيرية ما ذكرنا كذا ذكر في وصايا الفاء في الصغر
 وفي بيع شرح الطحاوي والحمد في شرا مال اليتيم لنفسه او بيع ماله من اليتيم بمنزلة
 الاب فتشترى باع مال اليتيم ثم صار وصيا فاجاز ذلك البيع جاز في باب
 وعور الاب والوص من قنا ورشيد الدين وفي بيع قنا والقاصر خيرا للدين
 الاب اذا باع ماله من ولده الصغير لا يصير قابضا لولده بنفس العقد حتى
 لو هلك المال قبل ان يصير بحال يتمكن من القبض حقيقة يملك على الوالد ولو
 اشترى الاب مال الصغير لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى نصب القاصر وكذا
 للصغير في اخذ الثمن من الاب ثم يورث الوكيل بالودع على الاب ولو باع
 ماله من ولده الصغير فقال بعث عبد رابف ورحم من ابني هذا جاز
 ولا يحتاج بعد ذلك ان يقول قبلت ولو كان وصيا لا يجوز في الوجهين
 مالم يقل قبلت الاب او الوصي اذا باع عقار اليتيم فزار القاصر يقتضي
 البيع اصل للصغير كان له نفسه الاب او الوصي اذا باع مال اليتيم من غيره ثم
 بلغ الصغير مخفون العقد يرجع الى الاب والوصي ولو اشترى الاب
 مال ولده لنفسه ببلغ الصغير كانت المدة من قبل الولد على الوالد هذه

الجملة في قنا ور قاضي خان وفي اخر الباب الثاني من بيع الجامع فرق
 بين ما اذا اشترى للصغير من غيره وما اذا باع مال نفسه من الصغير فقال
 اذا باع مال نفسه من الصغير ثم بلغ فالحقون الى الابن ولو باع مال
 الصغير من اجنبه او اشترى مال الاجنبه للصغير ثم بلغ فالحقون الى الاب
 وفي الزيادات في الباب الحاد عشر لو باع مال احد الاثنين من
 الاخر ثم بلغا فالعدة عليهما وفي زيادة القاصر الى جعفر رحمه الله القاصر
 اذا باع مال احد اليتيمين من الاخر جاز وكذا لك الاب والوصي فلو
 لا يجوز مالا لثان وبأبى شىء بعد هذا وذكر رشيد الدين في
 قنا وفي القاصر في بيع مال احد الصغيرين من الاخر مثل الوصر لا يجوز
 ببيعه بخلاف الاب وفي الحاصل من شرح الطحاوي ولا يجوز من
 الوصر بيع مال احد اليتيمين من الاخر ويجوز ذلك من الاب اذا لم يضر
 الغنن وفي قنا والقاصر خيرا للدين لا يجوز بيع القاصر مال اليتيم من نفسه
 ولا يبيع ماله من اليتيم وكذا لو زوج اليتيم من نفسه لا يجوز بخلاف ما اذا
 اشترى مال اليتيم من القاصر او باع ماله من اليتيم وقبل الوصر جاز وان كان
 وصيا من جهة هذا القاصي **روايت** في المتقى سألته عن القاصر مال اليتيم
 لنفسه في موضعين ذكر في موضع انه لا يجوز وذكر في موضع اخر ان
 مال اليتيم بمنزلة شر الوصر ان رفع الى قاص احق بغيره وان كان خيرا
 لليتيم اجازة والارادة وفي زيادات الى جعفر الامة وشيخ القاضي لا يملك
 بيع ماله من الصغير ولا يبيع مال الصغير من نفسه لان ولايته انما يعتبر في
 حق ما بين الناس فاما فيما بينه وبين الناس فهو كغير التهمة فيه
 وفي حق اولاده سواء واذا لم يملك البيع من اولاده فلا يملك من نفسه
 وذكر في بيع القنا والصغر قال ابو العباس ان طلق في الاجناس
 اما ما ذكره محمد رحمه الله في السيرة الكبر من عدم جواز البيع اذا باع القاصر مال
 اليتيم من نفسه فحول على قوله اما على قول ابي حنيفة رحمه الله يعني ان يجوز كما
 يجوز في الوصر وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمه الله رجل هو وصي
 لابن اجنبه الصغير فاشترى من ابنة الصغير لابن اجنبه يجوز وقال ابو يوسف
 رحمه الله لو اشترى من ابن اجنبه لابنة نظر نبيه القاصر فان كان نظر لابن خن

انفعده او لا ابطله الاب اذا استمرى الطعام للصغير من مال نفسه كان مشرعا
 وان كان للصغير مال في الفتوى وفي بيعه قنار قاض خان رجلا استمرى لولده
 الصغير ثوبا او حادما ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولده الا
 ان شهد انه استره لولده ليرجع عليه وان لم ينقد الثمن حتى مات بوخذ الثمن
 من تركته لانه دين عليه ثم لا يرجع بنقد الورثة بذلك على هذا الولد ان
 كان الميت لم يشهد انه استره ليرجع ولو استمرى الابنة الصغير وصغر
 الثمن ونقد الثمن في القياس يرجع على الولد وفي الاستحسان لا يرجع وان
 قال حين لهد الثمن لهد له لا يرجع على الولد كان له ان يرجع على الولد وفي
 قنار قاض خان ورأيت في وصايا المسقى اذا استمرى الاب للصغير شيئا
 ونقد الثمن من ماله بنور ان يرجع به ولم يشهد على ذلك لم يقض له القاض
 بالرجوع ودفعه فيما بينه وبينه ان يرجع به عليه وقد مر من غير
 بل النكاح وقد مر ما دام هذا المسأل في تصرفات الاب والوصى من كتاب
 الفضولي وذكر في الذخيرة واذا باع الاب او الوصى شيئا من مال الصغير
 وشتره الخبار لنفسه فهو جائز فان بلغ البصير في مده الخبار ثم البصير وبطل
 الخبار في قول ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله في ظاهر الرواية ينقل
 الخبار الى البصير فان اجاز البيع في مده الخبار جاز وان رده بطل ثم على
 قول محمد رحمه الله لو ثبت الخبار للبصير ليس للوصى ان يبيعه ولو ان يبيع
 ويجوز ان يبيعه حق الفسخ لانه يبيعه له ولانه الاجازة كالفضولي
 اذا باع مال الصغير غيره كان له ان يبيع قبل اجازة المالك ولا يكون له ان
 يبيعه ولو استمرى الاب او الوصى بدين في الذمة وشتره الخبار ثم بلغ البصير
 جاز العقد عليها وللوصي خيار الاجازة والفسخ وتلك هذه بنظر في الذخيرة
 الاب والوصي اذا استمرى عبد للصغير بدراهم او دنانير بشرط الخبار
 فبلغ البصير في المدة ثم اجاز الفسخ عليه ما الا ان يكون الاجازة برضا
 الصغير بعد البلوغ في قنار قاض خان فظهر الدين وفي قنار قاض خان ولو امر
 الوصى رجلا ان يشتر شيئا من مال الصغير فاشترى الوكيل للوصي لا يجوز
 ولو استمر الوصى مال الصغير لنفسه جاز في قول ابي حنيفة رحمه الله اذا
 اذا كان خير الصغير وتفسيره الخيرة في غير العقار ما قال شمس المالك الحنفي

ان يبيع مال نفسه من الصغير ما يباذره عشرة عشرة وان يشتر لنفسه
 ما يباذره عشرة بخمس عشرة وتفسيره الخيرة في العقار عند البعض ان يشتر
 لنفسه بضعف القيمة وان يبيع من الصغير بنصف القيمة وتفسيره باع عقار
 الصغير وعصمة الصغير في بيعه الا انه يبيع لسوق ثمنه على نفسه قالوا يجوز
 البيع ويضمن الثمن للصغير اذا انفق الثمن على نفسه متغلب استولى على شئ
 الصغير فاسترده الوصي من المتغلب ولم يكن للوصي بينة على ذلك ونحو
 ان ياخذ المتغلب بعد ذلك ويتسكك بما كان له من اليد فارد الوصي
 ان يبيع العقار خوفا من المتغلب قالوا يجوز بيعه وان لم يكن للصغير حاجة
 الى ثمنه الوصي لا يملك اقراض مال الصغير والقاض يملك واختلفوا في
 الاب والاصح ان الاب بمنزلة الوصي وللاب او الوصي والقائم ان
 يبيع مال الصغير ولو فسخ الوصي ودين نفسه بالانبيم لا يجوز والاب
 لو فعل جاز لان الاب لو باع مال الصغير من نفسه بثل القيمة جاز والوصى لا يملك
 البيع من نفسه الا ان يكون خيرا للصغير وذكر شمس المالك الحنفي رحمه الله ان
 الاب بمنزلة الوصي ليس له ان يقضي دين نفسه بالانبيم فيجوز ان يكون في
 المسئلة روايتان وذكره المتقي عن محمد رحمه الله ليس للوصي ان يستقرض مال
 الصغير في قول ابي حنيفة رحمه الله واما ان اراد ان لو فعل ذلك وله وفا بالدين لا
 باس به ولو جعل الاب مال ابنه الصغير صدا فالامارة نفسه لا يجوز هذه الجملة
 في بيعه قنار قاض خان وذكر رحمه الله ايضا في قضا الجامع الصغير ان الاب
 لو اخذ مال ولده الصغير قرضا جاز ورأيت في شهادات المتقي ليس للقاض
 ان يستقرض مال الصغير والقاض لنفسه وروى هشام وقال تذاكرنا عند محمد
 ان ذلك افضل في دفع القاض مال الايمان بضمها او وديعة فاجبه ان ان ينفق
 رحمه الله وابن ابي ليلى وابي يوسف رحمه الله كانوا يرون ان يدفع بضمها وكذلك
 قول محمد رحمه الله اذا كان الدين بضمن مقرا في المحيا والمهات وتس للقائم ان
 يستقرض لنفسه ذلك واقراض الاب والقاض بنظر على الاستقصاء في باب
 السابع والسلم من مراد القاض وفي وكالة الجامع في الفتوى استقرض
 الاب لابنه الصغير يجوز وكذا لو اقترض بالانبيم جاز وقد ذكرنا تمام هذه
 المسائل في فصل تصرفات الاب والوصى من كتاب الفصول سئل شيخ الاسلام

برهان الدين رحمه الله قاضي سكي راد صرح كره ما لهما كره بود بر صبي نفقة كره وليس ان
 ار ديكه وام كره و بر صبي نفقة كره و ان صبي نوانه له طلب كره بعد اربع ايام اجاب
 واه اعلم و هل يملك الوصي ان يستقرض على الصبي ينبغي ان يكون تقطير المتولي في الاستدانة
 على الوقف و قد بيناه في الفصول و رآيت في بعض الفتاوى الوصي اذا استدان
 النفقة او الكسوة لاجل الصغير و رهن به شيئا للبيتم جاز لان في الرهن قضاء الدين
 و هو يملك ذلك و هكذا ذكر المسألة في الهداية و ينظر في رهن هذه الكتاب
 و كذلك الاب لو استقرض و اتفق على الصغير لا يرجع عليه بعد البلوغ و في
 وصايا عويص الرواية من مجموع النوازل اذا استقرض الوصي من مال البيتم و اشهد
 على ذلك انه باخذه فرضا شمس حلك فانه لا يضمن الا اذا حركه عن موضعه و سانه
 رهن الاب الوصي ياتي في مسائل الرهن ان شاء الله تعالى و في فتاوى قاضي خان
 رجل استباع مال البيتم بالف و رجل اذا استباعه بالف و ما و الاول اعلى من الثاني
 كذا قالوا ينبغي للوصي ان يبيع من الاول و كذلك هذا في الاجازة كذا و الوقف
 الاب الوصي اذا اجلا و ابراهما هو واجب للصبي بعقد ما جاز عند أبي حنيفة و محمد
 خلا قالوا في يوسف رحمه الله و ان لم يكن واجبا بعقد ما لا يجوز بالاجماع و كذا اذا قبل
 الحوالة على شخص دون المحل في المادة اذا كان بعقد ما يقع الخلف و ان لم يكن واجبا
 لا يصح في قولهم اذا باع مال البيتم بشئ القبيح باجل يجوز و في وصايتنا و الدينار
 الاب الوصي اذا باع مال البيتم على انه بالخيار ثلاثة ايام فيبلغ الصبي في مدة الخيار
 قال ابو يوسف رحمه الله يبيع و يبطل الخيار و عن محمد رحمه الله ثلثة روايات في رواية
 يكون الخيار للبيتم ان شاء رخص البيع و ان شاء اجاز في مدة الخيار و بعد انقضاء ثلثها
 ويكون هذا خيار الاجازة لا خيار المصط و في رواية يملك خيار الشرط موقتا بالايام
 الثلاث كما كان في رواية و في رواية يبيع الخيار للاب ان نقض البيع في
 المدة او اجاز جاز و ان لم يصنع شيئا حتى مضت المدة شمس البيع في فتاوى قاضي
 خان و ذكر رحمه الله في باب التصرف من بيوع فتاوى راجل في يده و نائيه فقال
 اشهد و اني اشتريت هذه الدنانير من ابني الصغير بمائة درهم و قام قبل المدة
 ان يزول الدراهم كان ذلك باطلا لان العاقد يبيعته قبضه قبل الاقتران كذا و ذكر
 عن محمد رحمه الله و ذكر في بيوع النوازل عويص بكوفي في امرأة ماتت عن ولاد
 و تركت كرها و دارا و اوصت الى اخوتها فباع الوالد الصبي و اتفق بعض ثمنها

على نفسه و اشترى بعضه ضبعة لنفسه و لا يرضى الوصي بذلك فان الوالد استود
 محمودا و وصى المرأة قد اصلح جميع امور المرأة ببيع الاب جائزا و ما اشترى من
 الضبعة و اشهد عليه انه اشترى لنفسه و دون الولد فتقوله و عليه ثمنه و ان
 كان الرجل يفتد امرأته كالا يجوز لبيعه و هكذا ذكر المسألة في بيوع الجامع في الفتاوى
 و ذكر في بيوع النوازل سئل نجم الدين النيسابوري رحمه الله عن بيع لاب
 عقارا لابن الصغير بالغين الفاس قال لا يحق قيل له فان و سلم ثم خاتم
 هو بنفسه ان يبيعه و مع هكذا و اراد الاستدانة و فقال ان سبق منه الاقرار با
 البيع بثمن المثل و كتب ذلك في الصلح و اشهد على ذلك لم تنضم و عناه
 للثنا نقض قال نجم الدين و غرض على جواب الامة من البخاري و هم شيخ الامام
 الاجل مجد الامة محمد بن عبد الله السمرقاني و القاضي الامام ابو بكر عمر الدربجي و غيره
 على الاطلاق ان للاب دعوى ذلك و قال ذلك محمول على انه اطلق البيع
 و لم يبق بذلك الاقرار و و في عند الدعوى ان يبعث و لم اعلم بالغين او غلب بالغين
 و لم اعلم ان البيع لا يجوز و سئل نجم الدين عن هذا المشتري اذا عمل في هذا المشتري
 او هو كرم حتى اورك الثمر و الغيب شمس استمر و البائع بفناء و هل للمشتري
 ان يحبس نفسه قدر حصة الاكار لعله او يطلب اجر العمل فقال لا و يستمر كله لا
 المنافع لا تقوم الا بالعقد و هو ما كان الكار يمل عمل نفسه و رآيت جواب
 مجد الامة رحمه الله يستحق اجر المثل لعله و لا اعرف لهذا و جها و انا قول الكبر
 ما في الباب ان هذا العقد يقع قاسدا و في العقد الفاسد اذا اتصل الغبض
 و نصرت المشتري في المشتري منع ذلك استمر و البائع و يجب على المشتري
 قيمة المبيع و انما نقض القاضي بالرد و هذا لا شناع المشتري عن دفع القيمة فاذا انقضى
 عليه بالرد لا شناعه عن دفع القيمة صار راضيا بالرد و نقض العقد من الاصل
 كالا قاله كذا و ذكر في مجموع النوازل و ينظر في و احز بيوع الجامع في الفتاوى و ايضا
 ذكر في بيوع العدة اذا باع الاب مال ابنة الصغيرة شمس ادعى ان ثمنه غيبا لا يبيع
 و رآيت في موضع اخر اذا حصل بيع الاب بغبن فاحش فالقاضي نصب
 نائبا عن حبه بدعي على المشتري و ثبت ملك الصغير و لا يسمع دعوى الاب
 و رآيت في موضع اخر فتلا و على الابن بعد البلوغ ان والد باع منك
 في حال الصغير بغبن فاحش فانه يثمنه بوم باع ماله و قد باعه بحسين

فقد الخميني و رد على ملكي وقال المدعي عليه لائل كانت قيمته حين فانه يحكم الحال
 اذ لم يكن المدة قد ماتت قبل ان كان قد كانت مدة تبديل فيها الاكسار
 قال قول قول المشتري وان اقاما بينة فالبينة الشبهة للزيادة اولى وذكر في العدة
 الاب اذا باع مال ولده الصغير وسلم قبل استيفاء الثمن لا يملك استرداده لاستيفاء
 الثمن بخلاف تسليم الصغير في النكاح وذكر في اجزى بيع النوازل الاب اذا اذن لابنه
 في التجارة فاشترى احداهما من صاحبه جاز لا في الاب بملك العقيد بينهما ولو اذن الوصي
 لهما شتم باع احداهما من صاحبه لا يجوز وكذا الاب اذا اذن لابنه في التجارة ثم اشترى
 بان يشترى من احداهما لا خلاف فانه لا يصح اذا كان الموكل عنهما وادخل عن احداهما
 الاخر بنفسه جاز والاب لو اشترى بنفسه قال احداهما لصاحبه يصح بملك الاب
 المبشرة ولم يملك التفويض وذكر في بيع عتيق الرواية الوصي والوكيل والاذن
 له او اشترى واحد منهم عبد باللف و درهم قيمته ثلاثة الاف ليس له ان يرداه
 بالعيب لان بینه ضمرا فلو كان له خيار بشرط ان يرد في مائة صاحب المخط الوصي
 اذا اشترى شيئا للصغير شتم قال هل يصح اقالته ان كان في الاقاله نظره الصغير جاز
 والا فلا قال وليس في هذه المسئلة رواية ولكن الرواية في الاب فانه اذا اشترى ببيع
 تصح اقالته في حق الصغير اذا كان فيها نظر الصغير لان الاقاله نوع تجارة والاب يملك
 ذلك قال رحمه الله ورايت في فتاوى ان المتولى بملك الاقاله اذا كان فيه الوقت فكذا
 الوصي وذكر في الاقبضة قبيل ما يجوز فيه قبضا القاض وعلا يجوز ابن سماعة عن
 محمد رحمه الله في قاض باع على صغار دارا باللف و قيمته خمسة الاف فاقاموا بعد بلوغهم
 البينة على المشتري عند عجز ذلك القاض ان قيمة الدار يومئذ كانت خمسة الاف فان
 هذا القاض يبطل هذا البيع لانهم اثلثوا في هذا البيع لانظر لهم فان اراد القاض
 الاول وهو قاض على حاله ان يثبت القاض الثاني بعد حله بطلان البيع ان شهادته
 كانت الفا لا يثبت الي ذلك ولو ثبت قبل الحكم بعد الشهادة يقبل ولا يقضي القاض
 بشهادتهم لان اخباره جرح في الشهادة فاذا كان قبل القضا لا يقضيه وبعد القضا
 لا يصح لانه لو شهد به سواه المشتري ان ذلك القاض اشهدهم حين باعها
 ان يثبتها الف لا يقبل للزيادة القيمة لان قوله حجة وكذلك انقض الفسخ ان شتم
 البيع اذا شهدوا على ان القاض اشهدهم قبل الفسخ ان قيمة الدار عند
 البيع كانت الفا لان الثابت بالبينة كالتثبت معاينة ولو عاينا ان القاض قال

ذلك

ذلك بطل الفسخ كذا هذا وفي بيع مجموع النوازل رجل اشترى من ابن له
 صغير عبدا و قبضة لنفسه واشهد على ذلك ثم وجد به عيبا فاراد ان يرد
 لنفسه على ابنه شتم يردده لابنه على بائعه ليس له ذلك ولكن القاض يجعل
 له خصما يردده عليه ثم يرد الاب على بائعه الذي اشتراه منه لابنه وكذا لو كان
 الاب باع من ابنه الصغير عبدا واشتراه من اجنه و قبضة لابنه من نفسه ثم
 وجد به عيبا واراد يردده على نفسه لابنه وهكذا ذكر في فصل العيوب من الزهيرة
 ايضا الوكيل بالبيع اذا لم يكن من اهل وجوب العهدة عليه بان كان عبدا
 او صبيا محجورا عليه كان الرد الى الموكل بسبب العيب فان كان من اهل وجوب
 العهدة عليه فمات الوكيل ولم يدع وارثا ولا وصيا كان الرد الى الموكل هكذا
 ذكر في فصل الرد بالعيب من فتاوى قاض خان الابان والسمعة في حالة الصغر
 قبل ان ياكل وحده ويشرب وحده ليس بعيب هذا هو لفظ القدر و بعد
 ذلك هو عيب مادام صغيرا فاذا بلغ فهو عيب اخر سوى الذي كان حتى لو ابقى ايسر في
 في يد البائع قبل البلوغ شتم فعل عند المشتري بعد البلوغ لم يكن له ان يردده وفي
 المشتري اذا اشترى عبدا يعقل البيع والشراء فالابان والبور في الفراض شتم
 عيب وكذلك السرقة وتقييد المسئلة بالذريعل البيع والشراء دليل على انه
 اذا كان لا يعقل البيع والشراء فخذة الاشياء منه لا يجوز عيبا وذكر في موضع
 اخر من الشفيع مثل ما ذكره القدر و روى مشايخنا من قال انما يكون هذه الاشياء
 عيبا اذا كان الصغير ميمنا اما اذا كان ابن كس او سمين فليس ذلك عيب
 فاما الجنون فهو عيب في حالة الصغر والكبر حتى لو جن في يد البائع قبل البلوغ شتم
 جن عند المشتري بعد البلوغ فله الرد وتكلم المشايخ في مقدار ما يكون عيبا الجنون
 قال بعضهم الجنون وان كان ساعة عيب وقال بعضهم ان كان اكثر من يوم و ليلة
 فهو عيب واما يوم و ليلة وما دونه فليس بعيب وقال بعضهم المطلق عيب
 وغيره المطلق ليس بعيب وتمام هذا ينظر في فصل العيوب من بيع الزهيرة البر بانه
 وذكر في اواخر باب العيوب من الجامع الصغير اشترى ثوبا فقطعه ثوبا
 لولده الصغير و خافه ثم وجد به عيبا لا يرجع نقضان العيب لانه صار واحدا
 بالقطع لما اليه قبل ان يقطع فلم يكن الرد مستعاضا بعمل الجنه ولو كان الولد كبير

يرجع نقصان العيب لانه لم يصح سما اليه الا بعد ان يظلم فكان الرد مستحقا البصير اللاذون
 والعبد اللاذون بملكان البيع والشراء بالجماعة الفاحشة عند ابن حنيفة رحمه الله في بيع
 الملقط وذكر في باب بيع الوالد والوصي من الزيادات البصير اللاذون له
 اذا باع مال نفسه من الوصي فهو كبيع الوصير بنفسه ولو باع الصبي اللاذون له من
 الاجنبي بغير فاحش جاز عند ابن حنيفة رحمه الله وذكر ايضا الوصير اذا امره ان يشتري
 ان يشتري له شيئا من البتيم فاشتره له لا يجوز بطلاق ما اذا اشترى لنفسه
 على قول ابن حنيفة رحمه الله والفرق انه اذا اشترى لنفسه فحق العقد من جانب البتيم
 راجع الى البتيم ومن جانبه راجع اليه فلا يرد الى التضا والاشترى بغيره فحق
 العقد من جانب البتيم راجع اليه ومن جانب الآخر كذلك فهو راجع الى التضا
 وفي تناو القاضر الامام محمد بن حنبل رحمه الله رجل باع جارية من ولده الصغيرة او غيرها
 له ثم اشترى بالثمن يكرهه الاستبراء واذا ملك الرجل جارية ببيع او هبة او
 صدقة او شتم او صلح عن دم عمد او خلع او كتابة على جارية او عتق عبده من صغير
 على جارية او ورث جارية يجب الاستبراء في هذه المواضع بكون كانت الجارية او شيئا
 ملكها من صغير او كبيرة او امرأة او غنمين في تناو ظهره الدين والجارية اذا كانت صغيرة
 او ابنة بستان بها شهر واحد ولو اشترى بغيره شهرين ثم اخضعه فغلبه الاستبراء
 وفي تناو ظهره الدين وذكر في باب بيع يبيع ذر الارحام من يبيع الاصل
 ولا ينفق للرجل ان لا يفرق بين جاريته وولدها في البيع ولا في الهبة ولا في صدقة
 اذا كان صغيرا وكذلك كل مملوك بين ذر رحم محرم اجتماع في ملكه يكره التفريق بينهما ملكا
 والاصل فيه قوله عليه السلام من فرق بين والده وولده با فرق الله بينه وبين
 اجتهه يوم القيامة وروى صلى الله عليه وسلم امارة واللعنة في بعض السبب باقتل
 انه يبيع ولدها فامر بدم ولدها عليها ووهب صلى الله عليه وسلم غلامين
 صغيرين اخوين لعلهم اسم ثم قال له ما فعل الغلامان فقال بعتهما فقال
 ادرك ادرك ويدور ادود ادود ولو باع مع هذا اجاز مع الكراهة وعمر
 ابن يوسف رحمه الله لا يجوز في قرابة الولاد ويجوز في غيرها والكافو والسلم في هذا
 سواء وانما يكره هذا التفريق اذا كانا صغيرين او احدهما صغيرا ثم اشترى مملوك
 بالقرابة المحرمة للتمكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولا يخل

فيه الزوجان حتى جاز التفريق بينهما ولا بد من اجتماعهما في ملكه حتى لو كان احدهما
 في ملكه والاخر في ملك غيره لا باس ببيع واحد منهما وكذا لو كان مملوك
 لرجل وابنه مملوك لابن هذا الرجل وهو صغير في حجره كان للرجل ان يفرق
 بينهما في البيع وكذلك لو كان واحد منهما مملوكا من اولاده لان الملك متفرق
 كذلك لو اشترى اهما جميعا لنفسه ثم وجد باحدهما عيبا كان له ان يرد ويملك
 الباقي ولو كان التفريق بحق من حق لا باس به كدفع احد هما بالجناية وبيعه
 بالدين وروى بالعيب ولو كان له من كل واحد منهما شقص لم اكره له ان
 يبيع من احدهما دون الاخر لان التفريق ثابتة قبل ذلك وانما كرهه التفريق عند
 امكان بيعهما لا عند عدم ذلك حتى لو دبر احدهما اذا استولد احدهما والاخر
 صغيرة لا يكره بيع الصغيرة وان كان احدهما له والاخر عبد ماذون لو عتقه دين
 او كفايته لا باس بالتفريق عنهما وان كان احدهما عبدا مضاربة لا باس بان
 يبيع المضارب ما عنده واذا اجتمع اخوان في ملك رجل لا ينفق له ان يبيع
 احدهما من ابن له صغيرا في عياله لان فيه تقريبا ملكا والمحم هذا القدر ثم اكرهه
 فيما اذا كانا صغيرين او احدهما صغيرا والاخر كبير على ما مر فان كانا كبيرين فلا باس
 باس بالتفريق بينهما لانه ليس باورد به النص ولا يكره التفريق بين ذر
 المحرم من غير النسب لاقترابه بينهما واذا دخل الحوي في دار الاسلام بغلامين
 صغيرين اخوين باسان فاراد ان يبيع احدهما فلا باس بشراء منه وان كان
 فيه تفريق لاوله لم يشتره عادة الى دار الحرب فكشبهه سواء اهل الحرب ولو كان
 اشترى بها الخارج في دار الاسلام كرهت له ان يشترى احدهما وجب له السلط
 على ان يبيعهما جملة وفي فوائد شرح الاسلام نظام الدين رحمه الله سئل شيخ
 الاسلام برهان الدين رحمه الله عن الوصي هل يملك بيع عقال الصغير ببيع جائزا
 على سبيل الوفا اجاب بملك وقال وكان شيخ الاسلام علا الدين
 وغيره من الائمة سئل عن ثمانية يفتنون انه لا يملك والعنع فيه ان في
 جواز هذا البيع اطلاق مال البتيم ومناعه لان الملك بان للصغير والمنافع
 من ملكه يستحقها غيره والوصير بملك ذلك وذكر في بيع شرح الظواهر
 في باب الصير والاباس للوصي ان ينجز مال البتيم ولا ضمان عليه اذا
 اصيب في ذلك قال والجملة في هذا ان يقول ثبوت الولاية على الصغير

والصغيرة للغير في احد امرين اما في المنكح واما في المصالح اما ولاية المنكح فقد ذكرنا
 ها في مسائل واما ولاية المصالح فالي الاب ان كان حيا وان كان ميتا فانا
 لي وصية شتم وص وصيه فان مات الاب ولم يوص الى احد فالولاية الى اجد
 اب الاب فان مات الجد قال وصيه شتم الى وص وصيته فان لم يكن قال القاضي
 ومن نصبه القاضي فلهما ولاية التجارة بالموث في مال الصغير والصغيرة و
 لحسم ولاية الاجارة في النفس والمال جميعا وفي النفقات والعقارات
 فان كان بيعهم واجازتهم بمثل القيمة او باكثر او باقل قدر ما يتغابن الناس
 فيه جاز وان كان اقل قدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز فلا يتوقف على الاجارة
 بعد الاجازة لان هذا عقد لا يجزئه حالة العقد وكذلك استجارهم للصغير و
 شراؤهم ان كان على المودف جاز على الصغير والصغيرة وان كان
 باكثر قدر ما لا يتغابن الناس فيه جاز ونفذ عليهم ولا يجوز عليها واذا ادرك
 الصغير والصغيرة في مدة الاجازة ان وقعت الاجازة على انفسها فلهما
 خيار ابطال الاجازة او المضي عليها وان وقعت على ملكها فليس لها خيار
 الا بطلان وليس لها فسخ البيع والشراء الذي نفذ عليها في حال الصغير والاب
 ان يسافر في مال الصغير والصغيرة وله ان يدفع مضاربه الى غيره وله ان يدفع
 بضاعته وله ان يוכל بالبيع والشراء والاستجارة وله ان يودع وله ان ياذر
 له في التجارة ان كان يعقل البيع والشراء وله ان يكاتب عبده وان يزوج
 امته وليس له تزوج عبده وليس له ان يعير ماله قبا وفي الاستحسان له
 ذلك وله ان يرهن ماله بدين الصغير وبدين نفسه ايضا فان حلك الصغير
 مقدار ما صار مودبا من ذلك ودين نفسه وله ان يجعل ماله مضاربة عند نفسه ايضا
 ويتبع ان يشهد على ذلك في الاثنا ولو لم يشهد بكل له الرج فيما بينه وبينه
 ولكن القاضي لا يصدقه وكذا اذا شاركه وارس ماله اقل من مال الصغير فان شهد
 بكون الرج على ما شرط وان لم يشهد بكل له فيما بينه وبين الله تعالى ولكن القاضي
 لا يصدقه ويجعل الرج على قدر راس مالهها وكذلك هذا كله في الوصية هذه الجملة
 في بيع وشراء الطهار ورجحه الله وذكر في موضع اخر منه ولو تصرف الوص والاب
 في مال الصغير وظهر الرج شتم قال كنت مضاربا لا يكون له شيء من الرج الا
 ان يشهد عند التصرف انه يتصرف بالمضاربة وهذا في القضاء حتى لا يصدقه

القاضي في ذلك واما فيما بينه وبين الله تعالى وانه بكل له الرج وان لم يشهد
 عليه شيء من الرج هذا في مسائل المضاربة ان شاء الله تعالى وفي منقرحات
 فوائد صاحب المحيط الوصية اذا استقرض من مال الصغير ونصرف ورج شتم
 العن على الصغير مدة من هذا المال الذي تصرف فيه تكون مبرعا وليس ان
 ياخذ بحسب ماله لانه صار مضامنا فلا يخرج عن العهدة مالم يرفع الى القاضي او الى
 منصوب القاضي كالتولي وفي فوائد صاحب المحيط الاب اذا باع ماله وله
 الصغير وضمن الثمن لا يصح لان حق القبض الثمن للاب بحكم العقد فلو صح
 الضمان صار مضامنا لنفسه وانه باطل بخلاف النكاح لان حق قبض الصداق
 للاب بولاية الابوة لا ببساطة النكاح لان حقوق العقد في النكاح لا تتعلق با
 العاقد فكان الاب في هذا الضمان كسائر الاجانب وفي وصايا النوازل وص
 باع صغيره للبييم من مفسس قال ان كان هذا بيع رغبة اجل القاضي الشتمى ثلاثة
 ايام فان امكنه اذ الثمن والالتقص البيع وفي وصايا غريب الرواية هشام بن
 ابي يوسف رحمه في رجل باع عبده من ابنة الصغير بيعا فاسد اسم اعنفه
 الاب فعنفه جائز عن نفسه ولا يجوز عن ابنة الصغير لان البيع فاسد وهو
 في يده ولو اشترى ابنة الصغير عبدا وهو في يده فانت العبد وهو من مال الابن
 حتى يامره الوالد بعمل او يعنفه بمنزلة عبده ودية اشتمه وينظر في وصايا الجامع
 في القادر ومجموع النوازل وذكر فيه ايضا ولو اشترى الوص غلاما فقال اشتمه
 لنفسه مالك وقال البييم اشتمه في الرج للبييم وان تولى المال ضمن
 الوص ولو اتجر الوص في مال البييم ورج فقال اخذته مضاربة وفي الرج حصته
 قال لا يصدق والرج للبييم وان تولى المال لم يضمن وباتي شيء منه في مسائل
 المضاربة والوصايا ان شاء الله تعالى وفي وصايا المتقي ايضا وصية اشتمه لنفسه
 بال البييم حاد ما تعلق كان الثمن خير البييم اجزئه وان كان الخادم خير البييم لم اجز
 شراؤه لنفسه وذكر هذه المسألة في ابنا مسألة الوص اذا اخذ رخص البييم
 من راعته وبذكر المسألة في مسائل الزارة من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى
 وفي اول دعوى الذخيرة الوص اذا باع مال الصغير ومات فولاية الطالبة
 ما باع مال الصغير لو ثبته الوص او لو صبه فان لم يكن له وص او وارث
 نصب القاضي وصيا وباتي في مسائل الدعوى وفي باب دعوى الاب

والوصي من قضا ورشيد الدين الوصي اذا باع ومات فبلغ الابن فولد فبعض
المن من المستحق والمطالبة منه لو ارث الوصي دون البنين المذكورين وذكر
رشيد الدين في باب ما يكون جوابا لدعوى الدعي وما يكون باع واره من
ابنه الصغير نسيم باع من الاجنبى يصح اذا كان بمنزلة القربة وذكر في وكالة الحاج
في القضا ومر في مسائل ابن سماعه وقال بعث وانما يصح وقال المستر لابل
بعد ما بلغت فالقول قول البائع بخلاف ما اذا قال البائع بعته قبل ان
اشتهر به وقال المستر لابل بعد ما اشتهر به فالقول قول المستر وذكر في اد
وكالة الحاج الصغير مكاتب او عبيد او ذمي زوج ابنة الصغير وهي حرة سيدة
لم يجوز وكذا الوبايع واشتهر لها وكذا المهر اذا مات عن رونه والحقى المستان
لا يجوز بيع واحد منهما ولا شرأوه ولا نكاحه على ولده الصغير وتامة نظره في
الحاج الصغير وذكر في كتاب العود من الذخيرة هشام سالت محمد عن علام
لم يبلغ الحكم باعه انسان واقوانه مملوك له وهو يعبر عن نفسه شمس استحق
بالحوية وبغاي البايع ولا بد من ان يكون هو هل يرجع المستر على الغلام بالوفور
قال لاجنه ايضا قال هشام سمعت محمد يقول رجل اشترى من صبر لم ياذن له
ابوه او وصيه في التجارة جارية فاولدها نسيم استحقها انسان فانه ياخذها
وولد يارفق والنسب ثابت وكذلك ان اشتهر ابا من عبيد محجور عليه كذا ذكر في
كتاب الوفور من الذخيرة وهل يرجع المستر على الصبي المحجور عليه بالتمن هذه
المسألة من فروع مسألة ابداع الصبي وقدم ذكرها صبي اشترى جارية نسيم
احتمل تعليمه استبردا في قضا ورشيد الدين رحمه الله وفي باب الاجارات
اذا اجر الاب او ابجد ابو الاب او صيرها البصير في عمل من الاعمال فهو جائز لان
لصحو لا ولاية استعمال الصغير من غير عوصن بطريق التهذيب والرباضه فغ العوض
اولى ولا ولاية للجد مع قيام ولاية الاب ووصي الاب مقدم على الجد وقد ذكرنا
توثيقه في سائل البيوع ولا يجوز اجازة غيره هم اذا كان له منهم احد لانه لا ولاية
لاحد على الصغير حال قيام واحد منهم فان لم يكن واحد من هؤلاء فاجره زوجه محرم
من الصغير ان كان الصغير في حجره جائز بطريق التهذيب والرباضه لانه يملك فيه
فيجوز فيملك اجازته وان كان في حجر زوجه محرم فاجره زوجه محرم
اخر هو اقرب من الذكر كان الصغير في حجره نحو ان يكون في حجر العمة فاجره

في باب الاجارات

امه جار عند ابى حنيف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز وللدنر والى الاجازة على
الصغير ان يقبض الاجرة لانه من حقوق العقد فيعتق بالعاقبة وليس له ان
ينفقها عليه من مال الصغير وليس لغير الاب وايجد وصيها ولاية التصرف في
مال الصغير وكذلك اذا وهب للصغير شي فلهذا الصغير في حجره ان يقبضه ولكن
لا ينفق على الصغير لا قلنا وعمر محمد رحمه الله اسحق ان ينفق عليه مالا بدله لانه لا
في تاجر ذلك صغر بل الصغير وفي قضا ورشيد الدين رحمه الله بواجب للتبني في قبض
قول ابى حنيف رحمه الله ولا بواجب عبده وقال محمد رحمه الله بواجب عبده وللأب واجد
وصيها اجازة رقيق الصغير ودوابه وعقاره وسائر امواله لانهم يملكون الاثارة
وليس لغير هؤلاء من كان الصغير في حجره ولا له اجازة اموال الصغير من الوصن والعقار
والحيوان وغيره لانه ليس لغير هؤلاء ولاية التصرف في مال الصغير وعمر محمد رحمه
الله قال اسحق ان بوجه واعبده لانه ظهرت ولا ينفق في نفسه الصغير نظر الى
فكذا يظهر ولا ينفق في ماله نظرا له وقال وكذلك اسحق ان ينفقوا عليه مالا بدله
فان لم يكن ابو الصغير حيا لم يكن لمن هو في حجره ان يسلم الى عايبك لان التصرف
للصبي مقيد بالنظر وفي هذا ضرر لا من جنس ليس الحرف ودعاة المكاتب نفع من
الناصب وحسب الحرف يعني عارها ونسب اثارها لانها من تعبه به الا عقاب
على من الاحقاب ولو اجر الاب او ابجد ابو الاب او وصيها الصغير نسيم بلغ
الصغير في المدة مذهب بالخيار ان شاء مضمض على الاجازة وان شاء منسح لان
ابن الاجارة ضرر في حق عدل ابو حنيفة رحمه الله فقال ارايت لو نفعه مولى القضا
اكت انكره بخدم النفس وقد اجر ابوه مضمضه فيج جدا فرق بين نفسه وماله
حتى ان الاب او ابجد الوصيرها اذا اجر دارا للصغير او عبده سنين معلومة نسيم
بلغ الصغير لم يكن للصغير ان يفسخ الاجارة والفرق بين في اجازات الاصل
والذخيرة والبصير اذا اجر نفسه نسيم بلغ لا يكون له ان يفسخ الاجارة والعبد
المحجور عليه اذا اجر نفسه للخدمة سنة فاعتق في نصيب السنة لا يكون
للعبد ان يفسخ الاجارة وتكون اجره ما مضى للمالك واجر ما بقى للعبد وان اجره للمولى
نسيم اعتق في نصف السنة كان للعبد ان يفسخ الاجارة فيما بقى وان شاء مضمض
فان اجاز الاجارة والمولى كان باجره باجره معلومة محجلة او استعبد للاجرة بعد الاجازة
كان جميع الاجرة للمولى وان لم يسبق الاجرة واخيرا العبد المضطر على الاجازة بجره

ما مضى للمولى واجره ما بقي للعبد الا ان المولى هو الذي يتولى قبض جميع الاجرة وليس
 للعبد نقضها بعد اختياره المضرب عليها وتوضيح المسئلة او كتاب التجر من
 الاصل الى مهنها كتب من الذخيرة ومن فتاوى القاضى الامام فخر الدين ومن
 فتاوى القاضى الامام طهارة الدين وفي فوائد صاحب المخطط اذا اجرت الاب او الجدة
 او القاضى الصغير في عمل من الاعمال فحقها جازم قال بعض المتأخرين هذا اذا اجره
 باجر المثل اما اذا اجره باقل منه فانه لا يجوز وانما صاحب المخطط انه يجوز وان
 كان اقل باجر المثل وفي النور الوصى اذا استأجر نفسه او عبده للقيام لا يجوز
 وان استأجر الوصر نفسه لنفسه او عبده للقيام لنفسه جازم في قباس قول ابى حنيفة
 وابى يوسف رحمهما الله اذا كان باجرة ليس فيها عمن مقدار ما لا يتقارب الشتر
 فيه اما الاب اذا اجرت نفسه للصغير او اجره ماله للصغير او استأجر الصغير لنفسه
 فلا شك في جواز هذه الاجارة لانه ملك له مال الصغير لنفسه وان لم يكن ذلك
 انفع للصغير ولو استأجر الاب ابنه البالغ فعمل الابن لا اجرة له لان هذه الاب
 مستحقة على الابن فالاجارة وقعت على ما هو مستحق عليه بدو الاجارة وان
 استأجر الابن الاب للخدمة لم يجوز ولكن لو عمل فله الاجرة لان الابن ما مور
 بتوحيده ابيه وفي استخراجه اياه اراده وفي المسنين لا فرق بين ان يكون
 احدهما مسلما والآخر ذميا قال القدوري رحمه الله احد الوصيين بملك ان
 يواجر البص في قول ابى حنيفة ولا يواجر عبده ولو كان وصي لبيتهين فاستأجر
 لاحدهما مال الاخر لا يجوز كما لو باع مال احد هما من الاخر والاب لو فعل
 ذلك ينبغي ان يجوز كما في البيع البص المحجور عليه اذا اجرت نفسه لم يجوز
 وكذا العبد المحجور عليه اذا اجرت نفسه فان عمل وسلم من العبد يجب
 الاجرة المسمى اسما وان كان البص محجورا عليه فعلى عاقلة المتأجر
 وبه وعليه الاجر فيما عمل له البصر قبل الهلاك وان كان عبدا محجورا عليه
 فعلى المتأجر ثبته ولا اجر عليه فيما عمل له العبد لان المتأجر صار غاصبا
 للعبد بالاسم فاما اذا ضمن ملكه من ذلك الوقت فصارت متفقا بملكه
 بخلاف الحرة لانه لا يضمن بالغصب وانما يضمن بالجناية وضمان الجناية
 لا يقيد الملك فلهذا افتقر الوصى او المتولى اذا اجرت من البصم والوقف
 بدو الاجر المثل بل المتأجر المثل ام يصير غاصبا بالكنى ولا يلزمه

شئ

شئ كمر محمد بن الفضل في الفتاوى انه يجب ان يكون غاصبا على اصول علمائنا رحمهم الله
 قال وذكر الخصائص في كتابه ان المتأجر لا يكون غاصبا بل لزمه اجر المثل
 والقاضى الامام ركن الاسم على السعدي رحمه الله كان يقتر بقول المخطئ حتى
 حكى عنه انه قال لو غصب انسان دار وقف او دار صبي يجب اجر المثل وان كان
 نسيبه في الغصب هكذا فما ظنك في هذا والفتوى على انه يجب اجر المثل في هذه
 الصورة بالغبا ببلغ الا اذا انقض المثل بسكنى المتأجر وكان ضمان النقصان
 انفع للبيتم والوقف او نقصها الزاوية وكان ضمان النقصان انفع فحينئذ
 يجب ضمان النقصان فالحاصل انه ينظر الى نقصانه والى اجر المثل فانها كان
 اكثره يجب ذلك الوقف والصغيرة هكذا ذكر في الذخيرة وفي فتاوى القاضى الامام
 فخر الدين وفي فتاوى القاضى الامام طهارة الدين وذكر القاضى الامام فخر الدين
 ايضا رجل غصب ارضا وقفا او ارضا للصغير قال بعضهم يضمن الغاصب اجر
 المثل للوقف والصغير وفي ظاهر الرواية لا يضمن فلو ان هذا الغاصب اجر من
 غيره هذه المسئلة المقصودة كان على المتأجر للغاصب اجر المسمى وفي مسائل
 البيوع من فوائد صاحب المخطط اذا اشتري دارا وسكنها ستم ظهر وقف او
 كانت للصغير يجب اجر المثل صيانة للوقف وللصغير وفي وقف التجسس والوكى
 في غصب العقار والدور الموقوفة بالضممان كما في الفتوى في غصب منافع الوقف
 بالضممان وفي اخر الفصل ان من امر الاجارات الذخيرة وحكمة القول مبين سكنى
 دار صغيرة او حائوت صغيرة وانه سعد للضممان ان يجب اجر المثل الا اذا
 انقض بسبب سكه وضمان النقصان انفع في حق الصغير فحينئذ يجب ضمان
 النقصان الوصى اذا اجرت ارض البيتم اجارة طويلة رسمه ثلاث سنين يجوز
 ذلك وكذلك ابو الصغير والمتولى لان الرسم في الاجارة الطويلة ان
 يجعل شئ يسير من مال الاجارة بمقابلة السنة الاولى ومعظم المال بمقابلة السنة
 الاخيرة فان كان الاجارة لارض البيتم او الوقف لا يصح الاجارة في السنة الاولى
 لانها تكون باقل من اجر المثل فلا يصح واذا استأجر ارض البيتم او الوقف ففي
 السنة الاخيرة يكون الكسبي ربا اكثر من اجر المثل فلا يصح واذا فسد الاجارة
 في البعض في الوجهين هل يصح فيها كان جبر البيتم والوقف على قول من يجعلها
 عقودا عقدا واحدا لا يصح وعلى قول من يجعلها عقودا يصح فيما كان خيرا

للبيتم ولا يصح فيها سواه والظاهر هو الفساد في الكل الوصي اذا اجر ارضا للبيتم
واسناجر بها وصي اخر للبيتم اخر لا يصح هذه الاجارة لانها ان كانت خير للبيتم
البيتمين يكون شر في حق الآخر فلا يجوز هذه الاجارة عن الضرر باحد البيتمين
وطريق يصح الاجارة الطويلة في ارض البيتم والوقف ان يجعل الخو السنين
كلها مقدار اجر المثل **شم** ان الوصي ومتولي الوقف مسمى السناجر عن اجر
السنين الاول يصح ذلك عند ان حصه ومحمد ربه هذه المسئلة في فتاوى قاضي خان
ورأيت في محضر العصام اذا اجر الوصي والبيتم مدة طويلة جاز ذكر في وقف
الفتاوى ان اجاره وار الوقف اكثر من سنة واحدة ان شرط الوقف ان لا يورث
اكثر من سنة واحدة لا يجوز وان لم يشترط ان يورثه والخيار ان يفتح في البيع
باجواز في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الفسخ
لعدم الجواز فيما زاد على السنة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا يختلف
 باختلاف الزمان والموضع ذكر في الجامع الاصغر الوصي اذا اجر دار البيتم بجر
المثل **شم** زيدا لا ينقص الاجارة ولو ادانت الاجرة لدار الوقف
حل بفسخ بغير اختلاف المشايخ على ما عرفت في كتاب الوقف وذكر الى حكم
في شرطه ابرار الاب والوصي والمتول للسناجر عن الاجر يصح فيها بشرطه و
يضمنون للوقف والصغير ويبري السناجر في القضا ولا يبريها بينه وبين الله
وذكر فيه ايضا الاب والوصي اذا انا قضا الاجارة يجوز وكذا الوكيل بالاجارة
اذا انا قضا صحيح الا اذا ازرع السناجر لان الفسخ لا يصح في هذه الحالة اوصي
سعي لومضت المدة فكيف يفسخ والمدة فائتة والوكيل بالبيع لا يملك الفسخ بعد
القبض والوكيل بالاستيجار ان كانت الدار مرسلة الى السناجر لا يصح فسخه
وان لم يمسك اليه وصي يدا الوكيل صحيح فسخه وذكر في سبب العيون القاضية
اذا اسناجر اجرة البيتم او امين القاض اذا اسناجر اجرة البيتم باكثر من اجر المثل
بما لا يتغابن الشمس فيه فعمل الاجرة وانقضت المدة والزيادة بالكله ولا يجب
على السناجر من مال نفسه شيء من الزيادة ولو قال السناجر انا اعلم
انه لا ينبغي فالاجر كله في ماله كذا ذكر في سبب العيون وانا لا يملكه شيء اذا لم
يعلم لان القاضيه وايضا اذا باشر عقد لا يملكه العهدة ولا يتعلق بغيره
العقد ولا يملكه الخصومة لان الخصومة لو لم تفت القاضيه لم يجز حكمه فيها جو خصم

ولو اسناجر الوصي والمتولي باكثر من اجر المثل يغيب فاحسن فالاجر على الوصي
والمتولي وسناله المتولي في وقف المثلث الوصي اذا انفق من مال البيتم
على باب القاضيه في حصوة كانت للصغير او عليه ما انفق على وجه الاجارة بجر
المثل لا يضمن وما كان على وجه الرشوة يضمن في اجارات الجامع في الفتوى
وفي فتاوى قاضي خان وباني شيء منه في مسائل الوصايا وذكر القاضيه الامام
في الدين في فصل الاجارة الفاسدة من اجارات فتاوى رجل اسناجر رجلا
ليعلم غلامه او ولده شعر او اوما او خطا او حسابا او حرفة من الجبلة ونحوها
ان بين لذلك وقتا معلوما سنة اشهر وما اشبه ذلك جاز ويجب المسمى تعلم
اولم يعلم في تلك المدة اذا سلم الاستاذ ففسخ لذلك وان لم يعلم في ذلك
وقت كانت الاجارة فاسدة حتى لو تعلم بفسخ الاجرة المثل وان لم يعلم لا يجب
شئ ولو شرط على الاستاذ ان يحذفه لا يصح الاجارة لان الحد اتم ليس
لها غاية معلومة وذكر في الاصل في باب اجارة الرقيق انه اذا لم يبين المدة
فيه روايتان والاصح انه يجوز وذكر فيها ايضا رجل دفع غلامه الى مالك على ان يعلم
عليه الاستاذ اشهر معلومة في تعليم السنج على ان يعطى الاستاذ كل شهر درهم
للمول فحقه جائز ويكون هذا اجارة للفيلم وذكر في العدة ولو دفع ابنه الى رجل يعلم
حرفة كذا حتى يعمل الصبي سنة اشهر فهذا فاسد واذا عمل بجر المثل
وكذا لو قال الاب امسك ولدك وانفق عليه شهر حتى اعطيك كذا لا يصح
ويرجع عليه بما انفق ولو دفع غلامه او ولده الى الاستاذ ليعلمه علم لا بشرط
احد هما الاجر على الاستاذ او على المول فلما علم العمل اختلفا فطلب الاستاذ
اجره من المول وطلب المول اجرة العبد والولد من الاستاذ قالوا يرجع في
ذلك الى الوقف والعادة ان الاجر على من يكون فيحكم الوقف قال شمس
الايمة السهر حشر رحمه الله كان في الامام رحمه الله يقول عرفت وبارنا في الاعمال
الشريفة التعلم فيها بعض ما كان منقوما حتى يتعلم نحو عمل لقب الحواضر وما شبهه
فما كان من جنس ذلك يكون اجرة للمول ان كان سمر وان لم يكن سمر
فاجر المثل عليه للاستاذ وما لم يكن من جنس هذا يجب الاجر على الاستاذ
هذه الجملة في فصل الاجارة الفاسدة من فتاوى القاضيه الامام في الدين وفي
اجارات فتاوى قاضي خان ربه هذه اللفظ مروي بغيره راجعه ورواه

من ثمانان وجاهه مدسم کارهای من بکن و ترا نیز پیشه بیا موم و دو سال
کار می کرد و بجهت عیبه اجهر المثل و ذکر فیها ايضا بهذا اللفظ مردی رسیده
خود را پیشه داده است و خط کرده و بیه نارسیده است باز می خواهد که
بردارد و نوبانی قال رحمه الله فی مکره کوبیدن بر این پیشه نمی آموزم و بیه را می
دانکه اموصه است واجب شود و قال ايضا بیه نارسیده را و او را پیشه
آموزد و مزه معین کرد و روایت سوار فعل الاب و الام احسانا و اگر
بدر بهر و مزه و از مال بشه بکیر و اگر ارثه که کیر و از حساب بیه محسوب
باشد جنان که اندر ضمانت کابین زن بیه است و مثل شیخ الاسلام
بر بیان الدین رحمه الله ما و زنا رسیده یکی را می زد و تا نارسیده را و چهار
سان بیه آموزد و این نارسیده را بر استخوان و زامه و واجب شود و باز
اجاب رحمه الله اگر گفته باشد که چهار سال کار نکند شود و او را علم
هكذا را بیه فی فوائد شیخ الاسلام نظام الدین رحمه الله و فی فوائد صاحب
المحیط ص ۱۰۱ عاقل اجهر نفه من رجل باذن ابیه بعهده حرفة معينة فی سنین علی
ان یعمل هذا البص لعهده السنة الثالثة بثلاثة و ثانیة فعل البص فی السنة الثالثة
اربعة اشهر و امتنع عن العمل لعل له ان یرجع علی البصی کا بخش من ثلثة و ثانیة
لبقیة المدة اجاب له ذلک و انه و فی فوائد صاحب المحیط بهذا اللفظ
یکی بیه و یکدیگر امد است که مرا فلان کار بیا موز این مرد و بیه را
کار اموصت و از و بنا رفت شاگرد و از ورش استاد مزد کار کرد و خود فی
خواهر تواند بانی اجاب بوقت نکند اگر در عرف چنین شاگرد را استا
د چهره بدهد و بره صورت سزاوار و واجب شود و انه اعلم و فی فوائد
القاضی الامام مخیر الدین من له ولایة اجاره الصغیر اذا استاجر استا و البعل
الصغیر علما فی تلك السنة فلما مضی نصف السنة ولم یعمله کان للاستاجر ان
یفسخ الاجارة و فی اجارة الملقط و لو وقع ابنة الصغیر الی استا
بعده حرفة کذا فی اربع سنین و شرط علی الاب انه ان جبه عنه
قبل اربع سنین فلما استا و علیه مائة درهم تحبب بعد ثلث سنین
لا یطالبه بالمانه و لکن باجر المثل عمله و استیجرا العلم لتعظیم القرآن بجزء
ثمانین و یجبر ابو البصی علی اعطائه الاجر و رواية الاصل عن اصحابنا انه

لایجوز و را بیه فی بعض الكتب لایجوز ان يستاجر رجلا ليعلم ولده القرآن
او الفقه او الفرائض او بومهم فی رمضان او یوزن لهم و هذا عندنا
و عند الشافعی رحمه الله بجزء و کثیر من مثلی و انفق بقول الشافعی
فی جواز هذه الاجارة مثل نصیر بن یحیی و عصام بن یوسف و غیرهما
و روى عن ابی نصیر بن سلم انه افنیه بکسین باب والد البصی لاجل
الاجر و ذکر فی العدة لو امتنع ابو البص من اداء الوطیفة الی العلم بحرفة
المراسم چون تحول بشیخ شنبه و عید و نقل من رکن الاسلام
ابی الفضل الکرمانی رحمه الله انه کان یکتب فی الفنون بدر معلوم و اخشوند
کند و هكذا کان یفنی ظهیر الدین المرعسی و یجده ان يستاجر ليعلم مدة
معلومة ثم یأمره بالتعلم و ذکر فی اجارات الدخیره الشافعی و ابیه لیکرهما
فحل علیهما مع نفه صغیر لایکنه استعمال الدابة و لا نفه منها ضمن بحساب
ما زاد لان الصغیر اذا کان بهذه الصفة فله من نفه شیء اخر سوا و ذکر بعد هذا
ایضا بوفرة الشافعی و ابیه لیکرهما فحل علیهما صغیر نفه الدابة من جمله نفه
فما من لانه قال لان البصی لایمسک نفه علی الدابة بمنزلة المحل و ان
اردت مع نفه صغیر مسک نفه علی الدابة ضمن نصف القيمة فثبت ان
وضع البصی علی الدابة حمل و لیس بارکاب و احمّل مع الركوب جنسان مختلفان
فصار به غاصبا ضامنا و را بیه فی الفوائد سئل صاحب المحیط عن امرأة
لها ولد صغیر و للصغیر دار حل لها ان تسکن فی دار ولدها الصغیر قال ان لم
یکن لها زوج لها ذلک بحکم الحاجة و ان لها زوج لیس لها ذلک لان سکنایا
واجب علی الزوج فلا تكون محتاجة الی السکن و کذلک ان لها مال و ان
سکنها بغیر امر الزوج حل ما شئت قال نعم حل یجب علیها اجر المثل قال
ینظر ان کان للصغیر بد فائمة یحیی بقدر علی النع و التعلیم بان کان الولد ولد
عنه سنین او اکثر لا اجر علیها لانه لم یوجد التعلیم و ان لم یکن للصغیر بد فائمة
بان کان الولد صغیرا یجب علیها اجر المثل و هو جواب الشافعی اما علی جواب
التحاب لا اجر علیها لانها صارت غاصبة و الفنون علی جواب الشافعی
و قال القاضی الامام مخیر الدین جاز للام ان تسکن دار ولدها الصغیر و ان
کان لها زوج و لا یجب علیها الاجر و فی جامع الاصفی اذا مات عن منزله

امانه على ارضاع ولده منها روي عن محمد بن محمد رحمهما الله انه يصح الاجازة
ويكون لها الاجر وبعض الشايخ اخذوا بهذه الرواية وهذا لان الارضاع
بمنزلة النفقة وان كان للصغير مال لا يجب نفقة على والده فكان لها الاجر في
مال الصغير وان استاجر بالارضاع ولده من غيره جاز وان استاجر خادما
لارضاع ولده منها لا يجوز وان استاجر مكانها جاز ولا بأس للبدن ان
اترضع ولدا لكانت باجرة واذا استأجر اسم ظهر انها كاذبة او مجنونة او
زانية او حقا كان له ان يفسخ الاجازة ولو اجرت المرأة لنفسها من قوم
اخرين ترضعهم صبيها ولا يعلم احد بها الا ولون بذلك فارتفعت حجة
فرعت فانها قد ائتمت لانها قد خانت ولها الاجر كما على الفريقين
لانها حصلت مقصود الفريقين ولا تصدق شئ منه كذا ذكره في المبسوط
وفي فتاوى قاضي خان واذا استاجر الرجل امته او اخته او ابنته لترضع ولده
جاز ويجب الاجر لانه ليس عليهم ارضاع ولده لاشترعا ولا عفا ومن سهر
الاب والجد والوصي والقاضي اذا استأجر ظهير لليتيم كان اجنيا كسائر
الاجانب واذا لم يكن لليتيم ام ترضعه ولا مال له فاجر رضاعه يكون على
اقارب به يتقدم ميراثهم لان الرضاع بمنزلة النفقة ولا يجب على من لا يجب عليه
النفقة اجرة لثان يجب على الاب ام على الصبي آفة صاحب الحيوان ان
كان للبصر مال فهي في ماله وان لم يكن له مال فعلى الاب كالنفقة
مسائل القسمة واذا اطلق الشر كاد على القسمة وانقسموا بها الا اذا
كان بينهم صغير مجتنب لا بد من امر القاضى بالقسمة لانه لا ولاية لهم
عليه واذا حضر وارثان واقام بينهما على الوفاة وعدد الورثة والدار في بينهم
ومعهم وارث غائب قسم القاضى بطلب القاضى من وينصب وكيله فيقسم
بنصيب الغائب وكذا لو كانت مكان الغائب صبي لقسم وينصب صبيها
بقبض نصيبه ولا بد من اقامته البينة على موته عند ابى حنيفة رحمه الله وعندهما
بقسمهما باعتقائهم وان كانوا موسرين لم يقسم مع غيبته احدهم
وان كان العفار في بد الوارث الغائب او شئ منه لم يقسم مع غيبته
احدهم وكذا لو كان في يد مودعه وكذا اذا كان في يد الصغير لان القسمة
قضاء على الغائب والصغير بالسحفات بد هما من غير خصم حاضر عنهما

وامين المضمم بس خصم عنه فيما يستحق عليه والقضاء من خصم لا يجوز
ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة البينة وعدمها وهو الصحيح وقول محمد
رحمهما الله في الاصل لم يقسم حتى يقوم البينة مراده اذا حضر وكيل الغائب
ودعى الصغير فان حضر وارث واحد لم يقسم وان اقام البينة لانه لا بد
من حضور خصمين لان الواحد لا يصلح مخاصما ومخاصما بجلالت ما اذا
كان الحاضر ابين على ما ينشأ هذه الجملة في الهداية وذكر في الذخيرة فلو
حضر وارث كبير ومعه صغير وطلب القسمة من القاضى واراد ان يقسم
بينة على الميراث فالقاضى ينصب وصيا عن الصغير ويسمع البينة عليه
ويقسم الدار فوق يمينه هذا وبين ما اذا كان الصغير غائبا فالقاضى ينصب
خصما عنه ولا يسمع البينة من الحاضر والفرق عرفت في الذخيرة وان
كان بعض الورثة حضورا وبعض غيبا والدار كلها او بعضها في يد الغائب
وطلب الحاضر القسمة من القاضى واقام البينة على الميراث فان كان
الحاضر واحدا لا تقبل بينة ولا يقسم الدار وعن ابى يوسف ان كان ينصب
عن الغائب وكيل لا يسمع البينة واذا حضر اثنان وباقى المسئلة بالمال
فالقاضى يسمع البينة ويقسم الدار ويجعل احد الحاضرين مدعيا والآخر
مدعى عليه واحد الورثة ينصب خصما عن البنت وعن باقى الورثة
قال والذير ذكرنا من الجواب فيما اذا كان بعض الورثة غائبا وسر
من الدار في يده فلهما الجواب فيما اذا كان في الورثة صغير وشئ
من الدار في يده حضر واحد من الكبار واقام البينة على الميراث وطلب
من القاضى القسمة لا يسمع بينة ولا يقسم بين الورثة ولو حضر اثنان
او ثلاثة يسمع البينة ويقسم ولا يحتاج الى نصب الوصي عن الصغير
لصحة القسمة وكذلك اذا كان بعض الورثة غائبا وقد حضر اثنان
من الورثة فالقاضى يسمع بينهما ويقسم الدار ولا يحتاج الى نصب الوصي
عن الغائب لصحة القسمة هذه الجملة في الذخيرة وفي الذخيرة ايضا
احالة الى فتاوى ابى البش رحمه الله صيغة بين حصة من الورثة واحد منهم
صغير وابنان غائبان وابنان حاضرون فقسمة رجل نصيب احد الحاضرين
وطالب شئ بكم الحاضر بالقسمة عند القاضى واجزاه بالقسمة فالقاضى بامر

شريكه بالقسمة ويجعل ويكسب عن الغائب والصغير وإذا لم يكن
فيما بينهم وبينهم شريك غائب أو صغير ليس له وص ولا يصح القسمة
وإن فعلوا ذلك بامر القاضي صححت القسمة فإن قدم الغائب وأجاز
شتمهم جاز وكذا إذا بلغ الصغير وأجاز جاز لأن هذا عقد له جدير حال
وقوعه فإن الغائب يجزئ وكذلك أبو الصغير أو وصيه يجزئ وكل تصرف
وعقد له جدير حال وقوعه يتوقف فإن مات الغائب أو الوصي فأجاز
وارثه علمت أجازة الوارث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رخصهما الله وعند
محمد رحم الله يبطل القسمة لشم أنما عمل الأجازة من الغائب أو من وارثه أو من
الوصي أو من الصبي بعد البلوغ إذا كانت ما وقع عليه القسمة فإما دانت
الأجازة فاما إذا هلك فلا كالبيع الموقوف على الأجازة وتماثلت الأجازة
بالقول صرحا بثبت الأجازة دلالة بالفعل كما في البيع المحض هذه الجملة في الذخيرة
وإذا شتم الورثة الشركة فيما بينهم ومعهم وارث غائب وعزلوا نصيب
الغائب فإن كانت القسمة بغير قضا فلذلك حضر أن ينقض القسمة
وإن كانت القسمة بقضا فليس للذخيرة أن ينقض القسمة وإذا كان الوارث
الغائب موصى له بالثلث وهو غائب والمسألة جالها فإن كانت القسمة
بغير قضا فلا أن ينقض القسمة وإن كانت بقضا فليس له أن ينقض القسمة
كالوارث وهو الأصح وإذا لم يكن على الميت دين ولكن مات بعض ورثته
قبل القسمة وعليه دين أو كان له وارث غائب أو صغير فاشتم ورثته
الميت الأول فغيرهم الميت الثاني أن ينقض القسمة وكذا الوارث الغائب أو
الصغير إذا كبر أن ينقض القسمة كما ذكر في الذخيرة وفي المبسوط
وإذا كان في الورثة صغير وكبير فقام الوصي مع الكبير وأعطاه حصته و
أسك حصته الصغير فهو جائز حتى لو هلك حصته الصغير لا يكون للوصي أن يرجع
على الكبير وذكر في شتم الذخيرة الأصل أن من ملك شي ملك شتمه
لأن في القسمة بيعا وأقرأ ومن ملك شي ملك أخرازه ضرورة
أو أعتقت هذا ينقول الأب بقاسم مال ولده الصغير عفا وكان
أو منقولاً بغير سبر ولا يملك بغير فاحش لأنه يملك بيع مال ولده الصغير
عفاً كان أو منقولاً بغير سبر ولا يملك بغير فاحش فكذا القسمة

ووصى الأب في ذلك بمنزلة الأب وأجد أبي الأب حال عدم الأب
وأما وصى الأم فإنه بقاسم مال ولده الصغير ما سوا العقار من تركته الأم
المنقول والعقار في ذلك سوا وكل جواب عرفته في وصى الأم فهو الجواب
في وصى الأخ والعسم وابن العسم بقاسم ما ورث الصغير من أمواله
ما سوا العقار ولا بقاسم ما ورث الصغير من غيرهم العقار والمنقول منه
على السؤال لأنه لا ولاية له على الصغير كما لا ولاية للأم هكذا ذكر في الذخيرة
وذكر شيخ الإسلام أبو بكر في شرح الأصل الوصير نوعان وصى فولي
وصى ضعيف والقول وصى الأب وصيه وصى الجد عند عدم الأب وصى
القاضي والضعيف وصى الأم وصى الأخ وصى العسم ونحوهم حكم الوصي
الضعيف على الصغير حكم الوصير القوي على الكبير الغائب يبيع منقولات الصغير
ما ورث من أمه أو عمه لأنه قائم مقام الأم والأخ والعسم ولهم ولاية
الحفظ دون التصرفات قال وأما يملك الوصي الضعيف هذه القدرة من
التصرف عند عدم الوصي القوي ما حال وجود الوصير القوي فإنه لا يملك
التصرف في مال الصغير أصلاً وفي هذه الصورة ليس للوصير الضعيف سوا
القيام على مصالح موجهة لتنفيذ الوصية وفرضا الدين ونحوهما وبيان مراتب الوصايا
بأن في مسائل الوصايا وذكر في الذخيرة ولا يجوز شتم المملوك على أبيه
أو أمه ولا يجوز شتم المملوك على المملوك كما لا يجوز بيعه ولا يجوز شتم الوصير
بين الصغيرين كما لا يجوز بيعه ولا مال أحدهما من الآخر بخلاف الأب
فإنه إذا قام مال أولاده الصغار بينهم يجوز كما لو باع مال بعض أولاده
الصغار من البعض وأجندة في ذلك للوصير أن يبيع حصته أحد الصغيرين مشاعاً
من رجل شتم بقاسم مع الشتمى حصته الصغير الذي لم يبيع ثم يشتم حصته الصغير
الذي باع نصيبه لذلك الصغير وأما جازت هذه القسمة لأنها جازت بين
أثنين بين الشتمى وبين الوصير والوصي إذا قام بالامتنع كالبينة بين
الصغير لا يجوز إلا إذا كان للصغير فيها منفعة ظاهرة ويجوز للأب عند أبي
حنيفة رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز وإن كان للصغير منفعة ظاهرة ويجوز للأب
أن يقاسم بالامتنع كالبينة وبين الصغير وإن لم يكن فيه منفعة ظاهرة
هكذا ذكر في الذخيرة وذكر شيخ الإسلام أبو بكر رحمه الله في شرح الأصل

اذا قسم الوصر الشركة وغول لكل واحد نصيبه هنا اربع مسائل احدها
 ان يكون الورثة كلهم صفارا ليس بينهم كبير فنقسم الوصر وغول حصته كل واحد
 منهم فانه لا يجوز هذه القسمة حتى لو ملك نصيب احدهم بعد القسمة
 فانه يملك على الشركة وما يقضي بين على الشركة لان الوصر يتولى القسمة من الجانبين
 وانه لا يجوز لان القسمة معنى البيع والشراء فيعتبر بالشرا وكذا اشتراط مال
 احد الصغيرين للصغير الاخر لا يجوز لانه ولي الشرا من الجانبين والاب
 لو فعل ذلك يجوز على ما تقررناه وانجذبه في ذلك ما بيناه انه يبيع الوصر حصته
 احد الشريكين مشاعا من رجل اذا كان الوارث اثنين شمس بقاسم مع
 الشريكة في حصته الصغير الذر لم يبيع نصيبه شمس شمس حصته الصغير الذر باع نصيبه
 هذه اذا كان الصغير اثنين وهما الوارث لا غير اما اذا كان الوارث
 ثلاثة وهم صفار فالجمله احد الامر من اما ان يبيع حصته الصغيرين من رجل مشاعا
 ولا يبيع حصته الثالث شمس بقاسم حصته الصغير الذر لم يبيع نصيبه مع الشريكة
 ويكون جاز لان القسمة جرت بين اثنين وهما الشريكة والوصي شمس
 يشترط حصته كل واحد من الصغيرين مفرزا ولا يكفيه ان يبيع حصته واحد
 الصفار شمس بقاسم لان القسمة فيما بين الصغيرين انما يتولى بالوصر
 لا غير وانه لا يجوز والوجه الاخر من الجملة ان يبيع جميع الشركة من رجل شمس
 يشترط حصته كل واحد من الصفار مفرزا من الشريكة والسئلة الثانية ان يكون
 الورثة صفارا وكبارا والكبار غيب وفي هذه الصورة لا يجوز قسمة ايضا
 لان الكبار اذا كانوا غيبا فله ولاية القسمة على الكبار في العود من كما كان له
 ولاية البيع واذا كان له ولاية القسمة في العود من على الكبار صار كان الكل
 صفارا واذا كان الكل صفارا نقاسم لم يجوز لانه يتولى القسمة من الجانبين
 فكذا هذا واما قسمة في العقار فبأطله على الكبار لانه لا يلي بيع العقار على
 الكبار حال غيبهم فكذا لا يلي القسمة والثالثة اذا كانوا صفارا وكبارا فقول
 نصيب الكبار وهم حضور فدفعة اليهم وغول نصيب الصفار جملة ولم
 يفرز نصيب واحد من الصفار جاز لان القسمة لم تجز بين الصغير والصغير
 حتى يكون الوجه متوليا القسمة من الجانبين وانما جرت القسمة
 بين الكبار والصفار فيكون هذه قسمة جرت بين اثنين والوجه

اذا غول نصيب كل واحد من الصفار والكبار ونقسم بين الكل فان القسمة
 في الكل فاسده لان القسمة بين الصفار والكبار ان جرت بين اثنين
 فالقسمة فيما بين الصفار وجدت من الواحدة فلم تجز القسمة في حق الصفار
 واذا لم تجز في حق الصفار لا يجوز في حق الكبار لان من الحكم القسمة انهما من
 جازت تجز في حق بعض الشرا كما عن البعض ولم يوجد ذلك في هذه القسمة
 فاما اذا وضع الى الكبار نصيبهم وامسك حصته الصفار جملة فمفرزة ثم قسم
 حصته الصفار فيما بينهم فالقسمة بين الصفار والكبار صحيحة لاجرت بين
 اثنين بين الكبير والوصر والقسمة بين الصفار لا يجوز لان الوجه يتولى القسمة
 من الجانبين فثبت القسمة الثانية وبقي الاول صحيحه وذكر في الفقرة
 وان كان بينهم صغير وكبير حاضرا وكبير غايب فقول الوصر نصيب الكبير الغيب
 مع نصيب الصغير وقاسم الكبير الحاضر فعلى قول ابن حنيفة رحمه الله جازت
 قسمة في العقار والودع وعلى قولهما يجوز في العقار ولا يجوز في الودع
 كما في البيع واذا قسم الوصيان المال فاخذ احدهما نصيب بعض الورثة واخذ
 الاخر نصيب البعض لا يجوز عند الكل واذا غاب احدهما نقاسم الاخر
 الورثة لا يجوز عندهما خلافا لابن يوسف رحمه الله واذا نصب القاضي وصيا
 لليليم في كل شئ نقاسم عليه في العقار والعروض جاز لان وصي القاض
 يملك بيع مال الصغير اي شئ كان فكذا يملك القسمة وهذا اذا جعله القاض
 وصيا في كل شئ فاما اذا جعله وصيا في الثقة او في حفظ شئ بعينه فلم
 يجوز قسمة لانه يملك بيع ماله اذا فوض القاض اليه امره اخصا فكذا لا
 يملك القسمة وهذا بخلاف وصم الاب اذا وصر اليه في نوع يصير وصيا
 في الانواع كلها والقاض لو جعله وصيا في نوع لا يصير وصيا في الانواع كلها
 المكمل والموزون اذا كان بين حاضر وغائب او بين بالغ وصغير فاخذ
 الحاضر او البالغ نصيبه فانما نفذ قسمة من غير خصم بشرط سلامة نصيب
 الصغير والغائب حتى لو هلك ما يقضي قبل ان يصل الى الغائب والصغير
 كان للهلاك عليهما على ذلك عن كتاب القسمة هذه الجملة مذكورة
 في قسمة الذخيرة اليه هاتبة وذكر في وصايا المتقن ترك ابنا صغيرا
 وابنا كبيرا وترك الف درهم فانفق الكبير على الصغير حقه منه درهم

من الالف نفقة مثله وليس لوصي قال هو منطوع ولو كان الميت ترك
طعاما او ثوبا فاطعته الكبير الصغير او البسه الثوب فلبسه القيم **تحتسب** ان
لا يكون على الكبير طمان في شئ من ذلك وذكر في الاصل الورث الكبير اذا
انفق على الصغير من الشركة بضم نصف ماله قبل الفسدة لا ما بقي وقت الفسدة
يعني ما انفق على الصغير من مال مشترك بضمين وان انفق على الصغير مات
وترك اثنين كبير او صغيرا نصرت الكبير بعض الشركة الى خواجه الصغير بضمين
لانه لا ولاية له في النصف بدون اذن القاضى في باب ما يكون اقاررا
من المدع عليه من تناور وشهد الدين وفي وصايا شرح الطحاوي احد
الورثة اذا قبض جميع الشركة فملك في يده من غير جنابة او جنابة فان كان على
الميت دين او في الورثة صغير لا بضمين وان لم يكن دين والورثة كبار
ضمن حصصه الباقيين اذا ادعى احد المتقاسمين وبنينا في الشركة بعد الفسدة
صح دعواه لانه لا ينافى لان الدين يتعلق بالمعنى والفسدة بصاوت الصورة
ولو ادعى عنها باي سلب كان لا يسمع ودعواه للتناقص فان اللقاعام على الفسدة
اعتبرت يكون المفسوم شتمه كما لو ادعى احدهم وصيته لانه الصغير ما يثيب
بعد الفسدة لا يصح دعواه لما بينا ولانه ساع في نقص ما تم من حصته وهو الفسدة
لكن لا يبطل حق الصغير لانه ليس له ولاية الا بطلان فيبطله الابن بعد البلوغ و
هذه الجملات ما اذا ورث ثلاثة واراد مات احدهم عن ابن فاق
تسويها شتم ادعى الابن انه اشترى نصيب ابيه في حياته ونفقه الثمن
واقام البينة يجوز ولا يبطل الفسدة لان عدت رضاه شرا كان حصته
او ارثا فلم يكن ساعيا في نقص ما تم من حصته في شتمه المهدية وذكر في
فسدة المنقط اهل ثرية غمهم السلطان ان كانت الغرامة لخصمين
او الخصم فعلى قدر اطلاقهم وان كانت لخصمين الرؤس فعلى عدد الرؤس
ولا بدخل النساء والصبيان وفي نوادر ابي حفص الكبير النجاشي عن رجل
مات غابا عن بلدة وترك مالا وترك سابين وبنات صفار او كبار
ارث بدون الفسدة وحسم وصايا الميت قال لا يستطعون الفسدة الا
ان بانوا القاضى فينصب للصغار وصايا فاذا نصب لحسم وصايا شمواد
ان كان الكبار غيبا واخضروا بدون الفسدة لا يستطعون حتى بانوا

الفقه

القاضى فينصب للصغار وصايا للكبار العيب وكيلها فاذا فعلوا ذلك شمواد
وفي القنا ورصصه اقراؤه بالغ وقاسم ثم ادعى انه غير بالغ وان لم يكن مرا
حقا ويعلم ان مثله لا يجزى لسم بجزء فسمه ولم يقبل قوله انه بالغ وبهذه
المسئلة سأل ان بعد اثنى عشر سنة يسترط شرط اخر لصحة الاقرار وهو ان
لا يكون بحال لا يجزى مثله في تسعة قنا والفضل وقد ذكرناه في الطلاق
والبيوع وفي تسعة ايام سم فمدر رجل مات وترك امرأة بها جمل واراد
فسدة الشركة فمدر على وجهين اما ان كانت الولادة فريه او لم يكن ففي
الوجه الاول يتنظر لبيع الفسدة عن علم وفي وجه الثاني لا لان فيه تاخير وفي
قسمت اي قد روي في قال ابو حنيفة رحمه الله يوقف للمحل ميراث اربعة سنين
وقال محمد رحمه الله يوقف ميراث بنين واحدا وعليه عن ابي يوسف رحمه
وعن ابي يوسف رحمه الله يوقف ميراث ابن واحد وعليه الفسدة وفي تسعة
المتقى واربعين ورثة كبار وصغار فاقسموا بغير امر القاضى ولا وصيهم
باع الكبار حصصهم وحصصه الصغير معه سم رفع الى القاضى فابطل البيع ثم كبر الصغير
فاجاز تلك الفسدة لا يجوز من قبل ان ابطال القاضى بيع الكبير ابطال للفسدة
وذكر في وصايا النوازل نص عن بشر بن الوليد بنين ترك ورثة صفارا
وكبارا بيع للكبار ان ياكلوا ويقبل حصصهم وعن عيسى بن ابيان اذا مات
وترك ابنا صغيرا وابنا كبيرا للمكبر ان ياكل من المال بقدر نصيبه مما ياكل
ويوزن ويسكن الدار وان كان للميت شيا كبيره لا يسمع ان يزوج شاة
لياكل وعن بشر بن الوليد لو كان عليه دين الف درهم وترك مالا كبيرا
يسع للوارث ان ياكل ويطلقا يجاريه اذا كان في غيرة ثابله بن قال نعم
ومار ايت احدا يمنع عن ذلك في وصايا النوازل **باب الشفعة**
قال محمد رحمه الله في الاصل الصغير والكبير في اشحقان الشفعة سواء قال
والجمل في ذلك والكبير سواء فان وضعته لاقبل من سنة اشهر منذ وقع
الشرا فله الشفعة وان جات به سنة اشهر وصاعدا منذ وقع الشرا فانه لشفقة
له الا ان يكون ابوه مات قبل البيع ورث الجمل منه وجنذ بسحق الشفعة
وان جات بالولد سنة اشهر فصاعدا شتم او اوجب الشفعة للصغير
فالذري يقوم بالطلب والاخذ من قام مقامه شتما في استيفاء حقوقه وهو ابوه

سَمِ وَصِي ابْنِهِ سَمِ جَدُّهُ ابْنُ ابْنِهِ سَمِ جَدُّهُ سَمِ وَصِي ابْنِهِ الْقَاضِي فَانْ لَمْ يَكُنْ لَهُ
احَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ فَهُوَ عَلَى شَفْعَةٍ فَإِذَا دُرِكَ وَقَدْ تَلَّتْ لَهُ خِيَارَ الْبُلُوغِ وَ
الشَّفْعَةُ فَأَخَارَ وَكَانَ أَوْ طَلَبَ الشَّفْعَةَ فَلِذَا كَانَ أَوَّلًا يَجُوزُ وَيُطْلَقُ
الثَّانِي وَالْجَمْلَةُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ طَلَبْتُهَا الشَّفْعَةَ وَالْخِيَارَ وَأَوْذَا كَانَ
لَهُ احَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ فَتَرَكَ طَلَبَ الشَّفْعَةِ مَعَ الْإِمَّاكَانِ بَطَلَتْ الشَّفْعَةُ حَتَّى لَوْ
بَلَغَ الصَّغِيرُ لَا يَكُونُ لَهُ حَقُّ الْإِخْذِ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَسَنٍ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا
وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ لَا يَطْلُقُ الشَّفْعَةَ وَكَانَ هَذَا الْخِلَافُ تَسْلِيمَ الشَّفْعَةِ
أَوْ اسْلَمَ الْآبَ أَوْ الْقَصْرَ وَمِنْ بَعْضِهَا شَفْعَةُ الصَّغِيرِ صَحَّ تَسْلِيمُهَا عِنْدَ
أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا أَنَّهُ حَتَّى لَوْ بَلَغَ الصَّبْرُ لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِهَا بِالشَّفْعَةِ
وَتَسْلِيمُ الْآبِ وَالْوَصِيِّ شَفْعَةَ الصَّغِيرِ صَحَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ سِوَا
كَانَ فِي مَجْلِسِ الْقَضَا أَوْ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَضَا خِلَافُ تَسْلِيمِ الْوَكِيلِ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ
الْقَضَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا اشْتَرَى أَوْ رَايَ ابْنَ الصَّغِيرِ وَالْآبَ تَسْلِيمُهَا كَأَنَّ
لِلْآبِ أَنْ يَأْخُذَ بِهَا بِالشَّفْعَةِ عِنْدَ مَا كَانُوا اشْتَرَى رَايَ الْآبَ مَا لَمْ يَكُنْ لِنَفْسِهِ
سَمِ كَيْفَ يَقُولُ قَالُوا يَقُولُ اشْتَرَيْتُ وَأَخَذْتُ بِالشَّفْعَةِ وَكَانَ
مَكَانَ الْآبِ وَصِي ذَكَرْتُ سَمِ الْآبِ الشَّرْحُ فِي هَذِهِ الْمَثَلَةِ فِي أَوَّلِ بَابِ
تَسْلِيمِ الشَّفْعَةِ وَلَمْ يَنْبَغِ فِي الْجَوَابِ وَذَكَرَ الصَّدْرُ الشَّهِيدَ فِي وَاقِعَةٍ
وَشَوَّسَ الْجَوَابَ الشَّامِعُ أَنَّهُ كَانَ فِي اخْتِارِ الْوَصِيِّ هَذِهِ الدَّارُ بِالشَّفْعَةِ
شَفْعَةً لِلصَّغِيرِ بَانَ وَقَعَ شَرُّ الدَّارِ بَيْنَ ابْنِ بَانَ كَانَتْ بَيْنَهُ الدَّارُ مِثْلًا
عَشْرَةً وَقَدْ اشْتَرَى الْوَصِيُّ بِأَحَدِ عَشَرَ فَنَاقَبَ الْغَنِينَ الْبَرَّ بِمَجْلِسٍ مِنَ الْوَصِيِّ
فِي قَصْرِهِ مَعَ الْإِجَابَةِ وَأَخَذَ الْوَصِي بِالشَّفْعَةِ أَرْتَفَعَ ذَلِكَ الْغَنِيُّ فَأَوْذَا كَانَ
أَكَاثَرُهُ هَذِهِ كَانَ أَخَذَ الْوَكِيلَ بِالشَّفْعَةِ شَفْعَةً فِي حَقِّ الصَّغِيرِ وَكَانَ لِلْوَصِيِّ
أَنْ يَأْخُذَ الدَّارَ بِالشَّفْعَةِ عَلَى تَبَاسُطٍ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَاحِدٌ لَوْ رَايَ ابْنَ عَمِّ
أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا أَنَّهُ كَانَ فِي الشَّرِّ الْوَصِيِّ سَمًا مِنْ مَالِ الصَّغِيرِ لِنَفْسِهِ
وَأَنْ لَمْ يَكُنْ فِي اخْتِارِ الْوَصِيِّ هَذِهِ الدَّارُ بِالشَّفْعَةِ مَنْفَعَةً فِي حَقِّ الصَّغِيرِ بَانَ
وَقَعَ الشَّرُّ لِلصَّغِيرِ بِشَلِّ الْقِيَمَةِ لَا يَكُونُ لِلْوَصِيِّ الشَّفْعَةُ بِالْإِثْقَانِ كَمَا
لَا يَكُونُ لِلْوَصِيِّ أَنْ يَشْتَرِيَ سَمًا مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ لِنَفْسِهِ بِشَلِّ الْقِيَمَةِ بِالْإِثْقَانِ
وَمَنْ كَانَ لِلْوَصِيِّ دَلَالَةٌ أَخَذَ يَقُولُ اشْتَرَيْتُ وَطَلَبْتُ الشَّفْعَةَ

سَمِ

سَمِ بِرَيْغِ الْأَمْرِ إِلَى الْقَاضِي حَتَّى يَنْصَبَ بَيْنَهُمَا الصَّغِيرَ فَيَأْخُذَ الْوَصِي مِنْهُ
بِالشَّفْعَةِ وَيَسْلُمُ الثَّمَنَ إِلَيْهِ سَمِ الْقِيَمَةِ بِسَمِ الثَّمَنِ إِلَى الْوَصِيِّ فِي قِتْلٍ أَوْ رَايَ
الْبَيْتَ رَحِمَهُ وَفِي قِتْلٍ أَوْ رَعَى الْقَضِيَّةَ أَوْ يَكُونُ لَوْ اشْتَرَى لَابْنَهُ الصَّغِيرَ وَارَايَ الْآبَ
تَسْلِيمُهَا لَا يَأْخُذُ بِالشَّفْعَةِ مَالَهُ يَدْرِكُ الْآبَ أَوْ يَنْصَبُ الْحَاكِمُ خَصْمًا
عَنْهُ قَالَ نَفِيهِ أَبُو الْإِثْمِ رَحِمَهُ هَذَا الْجَوَابُ فِي الْوَصِيِّ أَمَّا الْآبُ فَيَأْخُذُ
وَعَنْ شَرِّ الْوَصِيِّ يَشْهَدُ عَلَى طَلَبِ الشَّفْعَةِ لَمْ يَتَرَكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْبَصِيرَ وَ
كَانَ الْبَصِيرُ شَفْعَةً وَارَايَ الْوَصِي لَا يَشْهَدُ وَلَا يَطْلُبُ الشَّفْعَةَ حَتَّى
يَدْرِكَ الْبَصِيرَ اشْتَرَى الْآبَ وَارَايَ ابْنَهُ الصَّغِيرَ تَسْلِيمُهَا فَلَمْ يَطْلُبْ الْآبَ
الشَّفْعَةَ لِلصَّغِيرِ حَتَّى يَبْلُغَ الصَّغِيرَ فَلَيْسَ لِدَرْ بَلَغِ أَنْ يَأْخُذَ بِالشَّفْعَةِ وَ
لَوْ بَاعَ الْآبَ وَارَايَ نَفْسَهُ وَابْنَهُ الصَّغِيرَ تَسْلِيمُهَا فَلَمْ يَطْلُبْ الْآبَ
الشَّفْعَةَ لِلصَّغِيرِ لَا يَطْلُقُ شَفْعَةَ الصَّغِيرِ حَتَّى لَوْ بَلَغَ الصَّغِيرُ كَانَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ
ذَكَرَ هَذِهِ الْجَمْلَةَ سَمِ الْآبِ الشَّرْحُ رَحِمَهُمَا أَنَّهُ فِي بَابِ تَسْلِيمِ الشَّفْعَةِ
وَهَكَذَا ذَكَرَ الْقُدُورِيُّ فِي شَرْحِهِ وَأَحَالَهُ إِلَى تَوَادُّرِ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا أَنَّهُ قَامَا
الْوَصِي إِذَا اشْتَرَى وَارَايَ نَفْسَهُ أَوْ بَاعَ وَارَايَ الصَّبْرَ تَسْلِيمُهَا فَلَمْ يَطْلُبْ
الْوَصِي شَفْعَةً فَلْيَتِيمٍ عَلَى شَفْعَةٍ إِذَا بَلَغَ وَفِي تَوَادُّرِهِمْ قَالَ تَلَّتْ
لِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ مَا يَقُولُ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى دَارًا وَابْنَهُ الصَّغِيرَ تَسْلِيمُهَا فَلَمْ يَطْلُبْ
الْوَصِي الشَّفْعَةَ قَالَ أَمَّا فِي تَبَاسُطٍ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا فَلَا شَفْعَةَ لِلصَّغِيرِ
وَأَمَّا فِي الْوَصِيِّ فَهُوَ عَلَى شَفْعَةٍ وَجِبَّ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ فِي شَرِّ الْآبِ
وَارَايَ نَفْسَهُ وَابْنَهُ الصَّغِيرَ تَسْلِيمُهَا عَلَى التَّفْضِيلِ أَنْ لَمْ يَكُنْ لِلْبَصِيرِ فِي هَذِهِ
الْأَخْذِ ضَرْبَانِ وَقَعَ شَرُّ الْآبِ الدَّارَ بِشَلِّ الْقِيَمَةِ أَوْ بِأَكْثَرِ مَقْدَارِ مَا يَتَغَايَنُ
النَّاسُ بَيْنَهُ لَا يَكُونُ لِلصَّغِيرِ الشَّفْعَةُ إِذَا بَلَغَ وَأَنْ كَانَ لِلصَّغِيرِ فِي هَذَا
الْأَخْذِ ضَرْبَانِ وَقَعَ شَرُّ الْآبِ الدَّارَ بِأَكْثَرِ مِنَ الْقِيَمَةِ مَقْدَارَ مَا يَتَغَايَنُ
الشَّرِّ بَيْنَهُ كَانَ لَهُ الشَّفْعَةُ إِذَا بَلَغَ وَذَكَرْتُ سَمِ الْآبِ الشَّرْحُ رَحِمَهُمَا أَنَّهُ
فِي بَابِ تَسْلِيمِ الشَّفْعَةِ رَجُلٌ اشْتَرَى دَارًا بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهَا وَصَغِيرَ تَسْلِيمُهَا
سَمِ الْآبَ شَفْعَتَهَا لَا يَصِحُّ تَسْلِيمُهَا عِنْدَهُمْ جَمِيعًا هُوَ الصَّحِيحُ وَبِشَلِّ الصَّبْرِ
عَلَى حَقِّهِ إِذَا بَلَغَ وَجِبَّ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ فِي الْوَصِيِّ إِذَا اشْتَرَى دَارًا
لِنَفْسِهِ وَالصَّغِيرَ تَسْلِيمُهَا فَلَمْ يَطْلُبْ حَتَّى إِذَا بَلَغَ الصَّبْرَ عَلَى التَّفْضِيلِ

ايضا ان كان للصغير في الاخذ بالشفعة منفعة فلا شفعة للصغير اذا بلغ
عند ابي حنيفة واحدا الروابنين عند ابي يوسف رحمه الله لان الوصر
لو اشترى من مال نفسه للصغير وللصغيرة منفعة ظاهرة جاز عند
ابي حنيفة رحمه الله وكان الوصر متمكنا من الاخذ فكان سكوتة مبطلة شفعة
وان لم يكن للصغير في الاخذ بالشفعة منفعة ظاهرة كان له الشفعة
اذا بلغ بالاتفاق ولان الوصر لا يتمكن بالاخذ في هذا الوجه بالاتفاق فلا
يكون سكوتة مبطلة ولو كان الوصر باع الدار وباني المسئلة بجاله فالصغير
على شفعة اذا بلغ بالاتفاق كما في الاب واذ قال الاب او الوصر
اشترى هذه الدار بالشفعة للصغير فقال له الشفيع اتق الله فانك
اشتريتها بجهنم فانه لا يصدق وبأخذ الدار بالشفعة وحدهم حتى
يقسم البينة على الشراء بجهنم هذه الجملة في شفعة الذخيرة وذكر
في التاوير الصغير اذا ثبت له الشفعة ولم يعلم فاسل اليه المشتري
رسولا صديقا او عبدا او فاسقا او كنت اليه كتابا فكت ولم يطلب
كانت المسئلة على الاختلاف المعروف عند ابي حنيفة رحمه الله بشرط
العدو والعدالة وعندهما لا رايست في شفعة المتقني اذا اخبر الشفيع
بالشفيع فلم يطلب فالاختلاف في شفعة الحرة والمحرر كالاختلاف فيما اذا
اخبر المولى بجهنمه عبده فاعتقه وفي شفعة الهاربة واذا بلغ الشفيع
بيع الدار لم يجب عليه الاشهاد حتى يخبره رجلا من اهل داره وان
عند ابي حنيفة في رواية عند محمد رحمه الله وفي رواية الحسن عند حنيفة
رجلان عدلان والاول اشهر وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يجب
ان يشهد اذا اخبره واحد حرا كان او عبدا صديقا كان او امراة اذا كان
الخبير حقا كالاختلاف في عزل الوكيل وعلى هذا الخلاف المول اذا
اخبر بجهنمه عبده فاعتقه واليكبر اذا اخبرت بالتكاح فسكت والذير
اسلم في دار الحرب اذا اخبر بالشرايع وفي فتاوى قاضي خان ولو اشترى
الاب لنفسه دارا وولده الصغير شفيعها فليس للشفيع اذا بلغ
ان ياخذها بالشفعة ولو باع الاب داره وولده الصغير شفيعها كما
للصغير ان ياخذ بالشفعة اذا بلغ ورأيت في شفعة المتقني رجل

الشري دار الائمة الصغير ونصها اسم اخلاف هو والشفيع في المتن قال
محمد رحمه الله لا يخلف الولد لان الشفعة ليست من البيع انما هو
شيء حدث بعد البيع والوكيل انما يمينه في البيع فعمل الوكيل بين وبينها
ايضا صبر طلب شفعة فيجعل له القاضى وصيا فسكت الوصر عن طلب
الشفعة شهرا قال بطل شفعة الصبر وفي شفعة الجاهل في الفتاوى
اذا بيعت الدار باكثر من ثلثي غنما فاحشها والشفيع صبر لاثبت
الشفعة حتى ان الاب او الوصر اذا اراد الاخذ ليس له ذلك وفي الفتاوى
الا صغر الوصر اذا باع دار اليتيم والوصر شفيعها فلا شفعة له الا اذا
باع وكيل القاضى فالوصر شفعة والله اعلم **في سائل المضاربة**
ذكر محمد رحمه الله في الاصل روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
انه اعطى مال يقيم مضاربة قال ولا ادرى كيف كان الشراء بينهما فعمل به
في الواقع وكان ياتي البخاري وكان يفاقم عمر الرجح اتاونا ان الرجح
شبه دعة واذا دان القاضى له ولاية دفع مال اليتيم مضاربة لانه تصرف
نافع في حقه وذكر ايضا عن ابراهيم قال في الوصر يعطى مال اليتيم مضاربة وان
شاهد ابطعه وان شاهده بخر به اى ذلك كان خيرا لليتيم فعمل اتاوان الوصر
بملك دفع مال اليتيم مضاربة وبضاعة ويملك ان يسخر به نفسه لان كل
ذلك تصرف نافع في حق اليتيم اى ذلك كان خيرا له فعمل وذكر ان عثمان
رضي الله عنه كان يعطى مال اليتيم مضاربة والمقارضة هي المضاربة بلفظ اهل
البحر من شفعة من الفرض وهو القطع لانه يحتاج فيها الى قطع المنة
او الى قطع طرفة من المال وتسميه الى المضارب وعن علي رضي الله عنه
انه كان يعطى مال اليتيم مضاربة وذكر محمد رحمه الله في الاصل وللوصر
ان يسخر في مال اليتيم وان يدفعه مضاربة وان يعمل به مضاربة وان يبيع
وبثرك واذا لم يشهد الوصر انه يعمل مضاربة كان ما اشترى كله
للورثة لان الوصر يدعى استحقاق بعض الرجح من مال بعض الورثة
نفسه ولا يبيح ذلك الا بالشرط فاعلم ثبت الشراء عند القاضي لا يعطى
له شيء من الرجح وفي بيوع شرح الطحاوي ولا بأس للوصر ان يسخر
بمال اليتيم ولا ضمان عليه ان اصاب في ذلك وفي باب الفرض من بيعه



وللاب ان يسافر مال الصغير والصغيرة وله ان يدفع مضاربة الى غيره وله
ان يدفع بضاعة وله ان ياكل بالبيع والشراء والجاراة والاستيجار وله
ان يجعل ماله مضاربة عند نفسه ويثبت ان يشهد على ذلك عند الابتداء
ولو لم يشهد بكل له الرجح فيما بينه وبين الله تعالى ولكن القاضي لا يصدقه
وكذا اذا شاركه ورأس ماله اقل من مال الصغير فان اشهد يكون الرجح
بينهما على الشرط وان لم يشهد بكل له فيما بينه وبين الله تعالى ولكن
القاضي لا يصدقه ويجعل الرجح بينهما على قدر مالهما وكذلك هذا كله في الوصع
وذكر في موضع اخر من مجموع شرح الطحاوي ولو تصرف الاب او الوصع في
مال اليتيم لم يحرم الرجح شمس قال كنت مضاربا لا يكون من الرجح شمس الا ان
يشهد عند التصرف انه يتصرف بالمضارب وهذا في الفضائح لا يصدقه
القاضي في ذلك فاما فيما بينه وبين الله تعالى بكل له الرجح وان لم يشهد عليه وقد
متر اكثر هذه المسائل في مسائل البيوع وذكر محمد رحمه الله في اخرها جازا العبد
والجناية عليه من المضاربة واذا وقع الرجل مال ابنه الصغير مضاربة بالنصف او
باكثر فهو جائز لانه تصرف نافع وكذلك الوصع لانه بمنزلة الاب ولا يقال
بان هذا بمنزلة بيع منفعة للبيع وانه لا يملك بيع ماله للبيع بشئ القيمة على قول
الكمل وباقول من قيمته على الخلاف فكذا لا يملك بيع منفعة لانا نقول هذا ليس
بيع المنفعة بل هو اشراك وانه يملك اشراك غيره في ماله فلان يملك اشراك
نفسه وهو نافع كان اولي دني وصاحب غريب الرأية ومجموع النوازل اذا رجع الوصع
في مال اليتيم فقال اخذته مضاربة ول في الرجح حصته قال لا يصدق والرجح لليتيم
وان تور المال لم يضمن وقدم في البيوع قال ولو اخذ الاب مالا لابنه الصغير
مضاربة بالنصف من رجل على ان يعمل فيه الاب للابن وعمل فيه الاب ورجح
فالرجح بين رب المال والاب نصفان ولا ينسب للابن من ذلك لانه
اخذ المال مضاربة لنفسه حيث شرط عمل نفسه لكن تصدق ان يكون الرجح
الحاصل فيه لانه وهذا تصدق باطل لانه لا يحق الرجح الاب مال او عمل وقد
عدم ولو كان مشكوكا ببيع وشركا فاحذه الاب على ان يشهد به الغلام ببيع
والرجح نصفان فالمضاربة جازية والرجح بين رب المال والاب نصفان لانه
تصرف نافع في حقه وكذلك لو عمل فيه الاب للابن بامره لان عمله كعمله

اذا امره بذلك وصح امره به ولو عمل فيه بغير امره فهو ضامن للمال فانه عمل في
مال الاجنبي ولم يرض الاجنبي بعمله وانما يرضى بعمل ابنه فصار غاصبا فيكون
الرجح له ويتصدق به كما هو الحكم في النصب والوصع في جميع ذلك بمنزلة
قال واذا دفع البصع المأذون له والعبد المأذون له مالا مضاربة بالنصف او اقل
او باكثر او اخذ مالا مضاربة كذلك فهو جائز والقبي المحذور عليه لا يملك ذلك
كما لا يملك سائر انواع التجارة ولو عمل به المضارب فهو ضامن والرجح له
ويتصدق به هذه الجملة في آخر باب جناية العبد من المضارب من المال
وذكر رحمه الله في باب عمل رب المال مع المضارب من كتاب المضاربة و
اذا دفع الرجل مال ابنه الصغير مضاربة على ان يعمل الاب معه بالمال على ان
يرزق الله تعالى منه فله المضارب ثلثه وللابن ثلثه وللاب ثلثه فهو جائز
على الشرط وكذلك وصع الاب لان هذا في الحقيقة دفع ماله الى نفسه
والى اجنبي مضاربة ولو دفع كله الى نفسه مضاربة جاز واذا دفع الى اجنبي جاز
فاذا دفع بعضه الى نفسه وبعضه الى غيره جاز ايضا وهذا لان تصرفات
الاب واقعة للصغير حكما بطريق النيابة فصار دفعه كدفع الصغير وشروطه كشرط
وشرط الخلقه من قبل الصبي لان رب المال هو وقد تحققت ولو شرط عمل
الصبي مع المضارب كانت المضاربة فاسدة لانه يخل بالتخفية واذا فسدت
فاجز مثل عمل المضارب في مال الابن بوجه الاب لان العمل دفع له وفي قنادر
القاضي الامام طهر الدين ولو شرط رب المال عمل نفسه مع المضارب لا يجوز
المضارب وسواء كان المالك عاقدا او غيره عاقدا او اشترط عمله مع المضارب
لا يصح المضاربة وذلك كالأب او الوصع اذا دفع مال الصغير مضاربة وشروط
عمل الصغير مع المضارب لا يجوز المضاربة وان لم يكن العاقد مالكا وشروطه كشرط
مع المضارب فان كان العاقد من يجوز ان ياخذ المال مضاربة لنفسه وذلك
كالأب او الوصع اذا دفع مال الصغير مضاربة وشروط عمل نفسه مع المضارب
يجز من الرجح جازت المضاربة وان كان العاقد من لا يجوز ان ياخذ المال
مضاربة فشرط عمل نفسه مع المضارب فسدت المضاربة وذلك كالأب والوصع
يدفع المال مضاربة ويشترط عمله مع المضارب فان شرط ان يزوج
عبد مولاه فان لم يكن عليه دين فالمضاربة فاسدة وان لم يكن عليه دين

في مسائل الزراعة

جاءت المضاربة عند أبي حنيفة رحمه الله بناء على الاختلاف الموقوف وذكر
سجد الامام الاجل ابو القاسم رحمه الله في وصايا الملقط قال ابو نصر لا
اورى للوصي في هذه الزمان ان يأخذ مال يتيم مضاربة ولا يقيم وقف
ان يزرع ارض الوقف ولو دفع الى وصي مالا مضاربة وهو غير مأذون له
فذهب ليتصرف فيملك في الطريق يجب الدية على عاقلة رب المال في
مضاربة الاصل وقد كنت في مسائل الضمان من فوايد في الفضل الكرام
رحمه الله في مسائل المزارعة ذكر شيخ الاسلام على السبيل في حاشية في شرح
كتاب الوديع في مسألة ايداع الصبي مقيما عليه لابي حنيفة ومحمد جرحهما
انه ان من دفع الى جميع ارض مزارعة على ان البذر من قبل البصير كانت
قاسدة والزرع كله للصبي ولا يضمن نقصان الزراعة لان النقصان
حصل بتسليط رب الارض وذكر محمد رحمه الله في باب مزارعة
الصبي والعبد من مزارعة المبسوط واذا دفع الحر الى الصبي المجبور عليه او الى
العبد المجبور عليه ارضا وبذر مزارعة بالنصف سنة هذه فزرع يخرج
الزرع وسلم العامل من العمل فالحاج بينهما على ما شرطت لانه اذا سلم العبد
العبد والوصي صار هذا العقد في عقابته فافعا متحصنا في حقها ينصف استحسانا
ولو مات العبد وهو في عمل الزرع بعد ما استحصه الزرع نصيب
الارض والبذر ضامن لقيمة سوا هلك بسبب العمل او لانه لا دفع
اليه بذرا وارضا ليعمل له نصف الخارج صار مستعلا له في عمل وقع له صاحب
البذر نصيبا غاصبا به والعبد يضمن بالنقص سومات بالعمل الذي استعمله
فيه او غيره واخراج كله لصاحب الارض طبيب له لانه لما ضمن قيمة العبد
ملكه بالضمان من وثقت الاستعمال فبين ان ما حصل كسب عبده فيكون
له او يقال بان الدفع والشروط متى لم يصح بقي الخارج على ملكه وان مات
الصبي الحر من عمل الزراعة بعد ما استحصه الزرع فالزرع بينهما على ما شرط
طبيب لهما لان هذا تصرف نافع في حق الصبي ونقص فوات الصبي المجبور عليه
ما هو من نفعها نافع محض ينصفه وعلى عاقلة صاحب الارض دية البصير لان
غصبه ان لم يتحقق ذلك ولكن قد سبب التلف على معنى انه لو استعمل
في هذا العمل لما مات فينزل فاعلا ثمة به فان التسبب على التلف ينزل

منزلة

منزلة المباشرة اذا كان متعديا فيه في حق وجوب الضمان على ما عرفت في
كتاب الديات ولو مات حنف النصف لم يضمن لانه لا تسبب حقه ونصيبه من الزرع
لو رثته لانه لا يملك كسبه باو الضمان وكذلك الحكم في المعاملة في الشجر فلو
ولو كان البذر من العبد والصبر كان الخارج للمعل ولا شئ لرب الارض
من نقصان الارض ولا غيره على ما مر من قبل لان المزارعة مع الصبر المجبور عليه
والعبد المجبور عليه لا يصح اذا كان البذر من قبلها لان شئ من الحاج لوصي
لرب الارض انما صار بشرطها وشتر طهرها لا يصح ولا شئ لرب الارض
من نقصان الارض لان هذا استهلاك بتسليطه فافاعق العبد جرح
عليه رب الارض باجر مثل ارضه ولا يرجع على شئ او بلغ وبها اذا
كان البذر من العبد والصبر لو مات العبد والبصير لا يضمن رب الارض
شئ لانهما علما لانفسهما فلما يتحقق به الغصب ولا التسبب على التلف
وهذا قالوا من قال بصير او عبد مجبور عليه اصعد هذه الشجرة ونقص
الثمرة لا كل او قال لنا كل نصعد نصفها يضمن ثمة العبد ودية الصبر
لانه استعمله في عمل نفسه ولو قال لنا كل انت لا يضمن لان البصير
او العبد عمل نفسه فلما يصير الامر مستعلا اياهما وان كانت الارض
لم يخرج شئ لم يلزم رب الارض ضمان بذرها ولا غيره لانها معلان لا
نفسهما فلما يتحقق معنى الغصب في البذر ولا في غيره قال والبصير المأذون
والعبد المأذون له في التجارة بمنزلة الحر في الزراعة فلو زرع العبد او الصبر
انسانا فلم يزرع حتى حفر عليه المولى او الولي نجسا كان للحكم البائع ان يشتع من
المضمر على المزارعة كان المولى العبد والمولى ان يبيع العبد والوصير منه
شئ او با بشرطه بنصفه ان كان البذر من قبله ان يشتع وان كان
البذر من قبل العامل بسره ان يشتع لانه ضمه ربه فلما يطل ذلك
العقد بحجر المولى على عبده وكذا الصبر الحر بحجر عليه ابوه او دعيه وكذا
المأذون هذا اذا جرح على العبد المأذون له والبصير المأذون له فلو لم يحجر
عليه ولكنه نهاه او نهاى مزارعة عن العمل بعد العقد لونه عن العقد قبل
العقد كان نصيبه باطلا ولهما ان يعقد او يعللان هذا جرح خاص او
على اذن عام فلا يعمل لان الدليل المطلق يكون قابلا جرحا ولا يعمل للحرج

قيام دليل الاطلاق قال واذا اشترى الصبر الناجز رضا ثم حجر عليه ابوه
فدفعها الى رجل بالنصف بزرعها بذرته وعمله فعل على ذلك فالجارج للعامل
وعليه نقصان الارض وان لم يكن في الارض نقصان كان الجارج بينهما
على شرط استحسانا لا ذكرنا ان نصيب البصير اذا لم يكن نقصان
يعود وانما محضا ولو كان البذر من قبل الدافع كان الجارج للعامل وعليه عود البذر
في الوجهين يعني سواء كان في الارض نقصان او لم يكن ويغرم نقصان
الارض مع ضمان البذر ان فيها نقصان وكذلك لو لم يخرج الارض شيئا
لان الضمير حصتها اظهر وهو انما مال الصبر لانه موهوم فذلك يكون
لا يكون فذلكم نفاذه في الوجهين شمس الجارج يكون كله للعامل لان دفع الصبر
لم يصح نصا فاصبا ارضه وبذره فبضمين بذرته ونقصان ارضه ان كان
هذه الجمله في مزارعة المبسوط وفي مزارعة قنا والفاضة الامام طهره الدين
رحمه الله الصبر المأذون له اذا دفع او اخذ النخيل معا لانه بشرطها فذلك
جائز وكذا العبد المأذون له فان حجر عليه الولي او المولى فالعامة على حالها سواء
كان الحجر قبل العمل او بعده وفي متفرقات مزارعة قنا وبه واذا مات الرجل
وترك اطلاقا وصغارا وامراه واولاد الكبار من هذه المراه او من مراه اخرى
لخذ البيت فعمل الاولاد عمل الحاشية وزرعوا في ارض مشتركة او في ارض
الغير بالاجارة كما هو المعتاد بين الناس وهو الاولاد وكلهم في عيال المراه
تعا هذا احوالهم وحسم بزرعون ويجعون الغلظة تكون مشتركة بين المراه
والاولاد او يكون خاصة للمراه من هذه المسئلة كانت واقعة الفتوى
فاتفقت الاجابة انهم ان زرعوها من بذر مشترك بينهم باذن الباقين
ان كانوا كبارا او باذن الوصير ان كان البعض صغارا كانت الغلات كلها
على الشراكة وان زرعوها بذر انفسهم كانت الغلات للمراهين ولم يذكر في
قنا وبه انهم زرعوها من بذر مشترك بينهم بغير اذن الوصير والباقيين كيف
كان الحكم فيه ويتبين ان يكون للمراهين لانهم عصبوا بذرا ورعوه يكون
الجارج لهم وفي قنا والوصي اذا اخذ ارض البنيهم مزارعة ان كان البذر
من جهة البنيهم لا يجوز وان كان من جهة الوصير يجوز لانه لما جعل البذر على
نفسه بصير مستاجر ارض البنيهم بعض الجارج واجارة الوصير ارض البنيهم

من نفسه

من نفسه يجوز ولو جعل البذر على البنيهم بصير مستاجر ارضه من البنيهم وانه لا يجوز
رايت في فتاوي حنفية في حفض الكبر رحمة الله سبيل عن ابنهم حسم وصي لهم
ارض هل للوصي ان ياخذ ارضهم مزارعة قال نعم ياخذ يا مزارعة كما ياخذ يا
غيره ويشترط عند عقد المزارعة انه ياخذ يا مزارعة ورايت في دهايا المتق
بالحفظ ولو ان وصي البنيهم رزق بذر البنيهم واشترط عند الرزق انه ضامن
للبذر فرضا عليه وانه استاجر الارض من نفسه فان ذلك خير للبنيهم فاني
اجعل الاجر للبنيهم والزرع للوصير وهو كوصي اشترى من مال البنيهم خادما فان
كان الثمن خيرا للبنيهم اجز به وان كان اكرام خيرا للبنيهم لم اجز به ارضه
ولو اشترى بذر البنيهم ورزق في ارض نفسه فالزرع للوصير والفقول قوله
انه رزق نفسه وكذلك ان رزق بذر نفسه في ارض البنيهم فالقول قوله
اما رزق بذر البنيهم في ارض البنيهم لم يصح ان بذر نفسه وقد ذكرنا هذه
المسائل على سبيل الاستقصاء في فصل تصرفات الاب والوصي من كتاب
الفصول وفي مسائل الرهن ذكر في رهن العدة وكورهن الصبر من غير
باذن ابيه لا يجوز وذكر شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله في رهن المهادنة
ويجوز للاب ان يرهن بدين عليه عبد الابنة الصغرى لانه يملك الا بداع
وهذا نظري في حق الصبر منه لان قيام المهرتين بحفظ ابلغ حنفية القامة ولو ملك
بملك مضمونا والوديعه تملك اماته والوصير بمنزلة الاب في هذا
الباب لما ينشأه وروى عن ابي يوسف وزمزمهما انه لا يجوز ذلك منها
وهو الفيكس اعتبارا بحقيقة الايقاف وهكذا ذكر شمس الابنة الحنفية
رحمة الله في مسألة رهن الوصير مناع البنيهم في وجوه رواية ابي يوسف رحمه الله
في باب رهن الوصير والوالد من كتاب الرهن وسوى بين الاب
والوصير في قضائهما ودين انفسهما من مال الصغرى فكذلك لا يكون لهما ان جفا
وذكر صدر الاسلام رحمه الله لو قضى دين نفسه من مال البنيهم لا يجوز للاب
لو فعل ذلك جاز لان قضاء الاب وبذر نفسه من مال الصغرى بمنزلة بيع
مال الصبر من نفسه والاب يملك ذلك بمثل القيمة والوصير لا يملك
الا اذا كان خيرا للبنيهم قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله في الفتاوى
الصغرى يحصل على ان في المسئلة رواية شمس ظاهر الرواية اذا جاز الرهن

ببذل الرهن

بهيمة المرخص من ثوبها ودينه لو هلك وبصيرة الاب او الوصر موافقا له بضمينه
 للبصير لانه يضمن دينه بما له كذا ذكر في المصداق وذكر في الفنا والصغير في احواله
 الى الجاهل الا صغيرا اذا رهن متاع ولده الصغير بدین نفسه وقيمة الرهن
 اكثر من الدين فهلك عند المرخص فانما يضمن الاب مقدار الدين
 لا ما زاد ولو كان وصيا ضمن القيمة لان الاب ان يبيع مال ولده بخل
 الوصر وفي اللتقط اذا رهن متاع ولده الصغير بدین نفسه فهلك يضمن
 قدر الدين لا غير ولو كان وصيا ضمن القيمة وفي متفرقات رهن
 المحبط ان الاب والوصي يضمنان مقدار الدين اذا كانت القيمة اكثر
 من الدين لانه ينماز ومن مال الصغير ابداع ولها هذه الولاية ورايت
 في بعض الشروح وان استدان الوصر على نفسه ورهن متاعا للبنييم
 في ذلك جاز ورعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز وكذلك لو باعه
 في دينه بعد ما رهنه منه يجوز ويضمن مثل الدين للبنييم وكذلك لو هلك
 الرهن في يد المرخص يضمن مثل دينه لا ثمنه وكذلك الوالد في هذا وذكر
 في المصداق في هذه المسئلة وكذلك لو سطا المرخص على بيعه لانه
 لو كيل بالبيع وهما يملكانه قالوا اصل هذه المسئلة البيع فان الاب
 او الوصر اذا باع مال الصبر من غريم نفسه جاز ويقع المقاصة ويضمن للبصير
 عندهما وعند ابي يوسف رحمه الله لا يقع المقاصة والرهن نظير البيع نظر الى
 عاقبته من حيث وجوب الضمان واذا رهن الاب من نفسه او من
 ابن له صغيرا او عبدا له تاجر لا دين عليه جاز لان الاب لو نور شفقة
 نزل منزلة شخصين وان ثبت عبارة مقام عيارتين في هذا العقد
 كما في بيعه مال الصغير من نفسه فيقول في العقد ولو ارهنه الوصر من نفسه
 او من هذين او رهن عبدا له بحق البنييم عليه من البنييم لم يجوز لانه وكيل محضر
 والواحد لا يتولى طرف في العقد في الرهن كما لا يتولاها في البيع وهو قاصر
 الشفقة فلا يعدل عن الحقيقة في حقه كما قال بالاب والرهين من ابيه
 وعبد الذر ليس عليه دين بمنزلة الرهن من نفسه بخلاف ابنه
 الكبير وابيه وعبد الذر عليه دين لانه لا ولاية له عليهم بخلاف الوكيل
 بالبيع اذا باع من هو لا لانه متضمن نفسه ولا لانه في الرهن لانه حكما واحدا

ولو استدان الوصر للبنييم في كسوته وطعامه فرهين به متاعا للبنييم جاز
 لان الاستدانة جارة للحاجة والرهن يقع ايضا للمحق ويجوز وكذلك لو
 اجره للبنييم فارهن او رهن لان الاولى له التجرية تنمية المال البنييم فلا يجزى
 من الارزاق والرهن لانه ايضا واستجفا واذا رهن الاب متاع
 ابنه الصغير فادرك الابن ليس للابن ان يستنهوه حتى يقطع الدين
 لو قوعه لازما من جانبه او تصرف الاب بمنزلة تصرفه في نفسه بعد
 البلوغ لقيامة مقامه ولو كان الاب رهنة لنفسه فقصاه الابن رجع
 به في مال الاب لانه مضطر فيه لحاجته الى احكام ملكه فاشبهه معين الرهن
 وكذلك اذا هلك قبل ان يفككه لان الاب بصيرة قابضا ودينه
 بماله فله ان يرجع عليه ولو رهنه بدین نفسه ويضمن على الصغير جاز فان
 هلك ضمن الاب حصته من ذلك للولد وكذا الوصر وكذلك الجدا بالاب
 او الم يكن الاب او وصر الاب ولو رهن الوصر متاعا للبنييم في دين استدانة
 عليه وقبض المرخص شتم استعاره الوصر الى جهة البنييم فضاغ في يده الوصر
 فانه خرج من الرهن وهلك من مال البنييم لان فعل الوصر كفعلة نفسه بعد
 البلوغ والمال دين على الوصر ومعناه هو المطالب به شتم يرجع بذلك
 على لانه غير متعد في هذه الاستعارة اذ هي لحاجة الصبر ولو استعاره لغيره
 لنفسه ضمنه للبصير لانه متعد اذ ليس له ولاية الاستعمال في حاجة نفسه
 ولو غصبه الوصر بعد ما رهنه فاستعمله لحاجة نفسه حتى هلك عنده فالوصي
 ضامن لقيامة لانه متعد في حق المرخص بالقص والاستعمال وفي حق البصير
 بالاستعمال في حاجة نفسه فيفرض به الدين ان كان قد حل فان كان يثبته
 مثل الدين اذ ايا الى المثلثين ولا يرجع على البنييم لانه وجب للبنييم عليه مثل
 ما وجب له على البنييم فالنقيا قصاصا وان كانت قيمة اقل من الدين
 او رند القيمة الى المرخص وادى الزيادة من مال البنييم ولو كانت قيمة
 اكثر من قدر الدين او رند الدين الى المرخص والفضل للبنييم وان كان
 لم يحل الدين فالقيمة رهن لانه ضامن للمثلثين بتفويت حقه المحرم فيكون
 رهنا عنده شتم اذ حل الاجل كان الجواب على التفصيل الذر فصلنا
 فلوانه غصبه واستعمله لحاجة الصغير حتى لو هلك في يده بضمنه بحق المر

ولا يضمنه بحج الصغير لان استعماله خارجة عن الصغير ليس بنقد وكذا الاخذ لان له ولاية
اخذ مال البتيم وهكذا قال في كتاب الاثر اذا اقر الاب او الوصي بقبض مال
الصغير لا يلزمه شيء لانه لا يتصرف بنفسه لانه له ولاية الاخذ فاذا اهلك في يده
بضمن المهر تهن بدنه ان كان قد حل وان كان لم يحل لم يضمنه عند المهر فحقن شتم
اذا وحل الدين ياخذ دينه منه ويرجع الوصي على الصغير بذلك لما ذكرناه هذه
الحكمة في رهن المهر بدنه رجل رهن جارية فارضعت حبيبا للمهر فحقن لا يسقط شيء
من دينه لان لبن الامم عليه تقوم في رهن فتا ور قاضي خان وذكره محمد حريه
في باب رهن الوصي والوالد من الاصل اذا كان على الميت دين وله وصي فترز
الوصي بعض تركته الميت عند غريم من عوامته لم يجر لان في الوهن ايفاء من
وجهه وللوصي لا يكون سبيل من ايفاء حق بعض الوار دون البعض قال واذا
ارتمن الوصي بدنه الميت على رجل جاز لانه من باب الاستيفاء وللوصي سبيل
من ذلك وكذلك لو ابحر البتيم باذن الوصي فترهن وارحقن قال واذا كانت
الورثة كبارا لم يكن للوصي ان يرهن من متاعهم شيئا وهذا على رجوه اما ان
كانت الورثة كلهم صغارا او كلهم كبارا او بعضهم صغارا وبعضهم كبارا والكبار
غيب او حضور والرهن بدنه على الميت او بدنه استدان عليهم
او بدنه استدان على التركة في شرا طعام الرقيق وكسوتهم وما يجري مجراه
اما اذا كانت الورثة صغارا جاز في الاحوال كلها لعموم ولايته عليهم وان
كانوا كبارا ان كانوا حضورا لا يجوز في الاحوال كلها لفقد الولاية اصله وان
كانوا غيبا ان كان بدنه على الميت جاز ولم يذكر انه حل بملك ان يرهن
بدنه عليهم والصحيح انه لا يملك لانه تصرف على الغائب ولا ولاية له
على الغائب ولو كانا صغارا وكبارا فان كان الكبار حضورا ملك بدنه على
الميت عند أبي حنيفة رحمه الله لان المهر به عنده ان الولاية متى ثبتت في
بعض التركة ثبتت في الكل وعندهما لا ينفذ لانه لا ولاية له على الكبار ومنه لم يصح
في حق الكبار لم يصح في حق الصغار لكان الشروع ولو كان الكبار غيب
صح في حق الكل لان له ولاية على الكبار في مثل هذا الموضع وان كان بدنه
عليهم استدان او على الصغار لم يصح في حق الكل باجماع سواء كان الكبار
حضورا او غيبا لانه لا ولاية له في حق الكبار في مثل هذا الموضع لان استدانته

عليهم

عليهم باطله لكان الرهن باطلا في حقهم ومنه بطل في حق الكبار يستتبع الوار
في حق الصغار لكان الشروع وكذلك بدنه استدان على الصغار ولو استتبع الوار
في حق الصغار والولاية في حق الكبار ولو كان الرهن بدنه استدان في نفقة الرزق
فاجواب بدنه كاجواب فيما اذا كان الرهن بدنه على الميت سواء كان هذه
استدانته وقعت للميت معناه بما فيها من صيانة تركته ولو رهن الوار
الكبير شيئا من متاع الميتات وعلى الميت دين ولا وارث له غيره فان خاصم
الغريم في ذلك ابطال الرهن ويبيع له في دينه لان بدنه تخصيص غريم نفسه
بذلك وانه لا يملك تخصيص غريم الميت لتعلق حق الكل بذلك ولانه لا يملك
تخصيص غريم نفسه كان اول فان قضى الوارث دينه جاز الرهن واذا لم يكن
دين فترهن الوارث الكبير شيئا من متاعه بالانفقة على نفسه او كان الوارث
صغيرا ففعل ذلك الوصي جاز ولا يشكل ظهور ذلك على سبعة بالعيب
كان الميت باعها فتملكت في ايديهم وصار ثمنها وبناني مال الميت وليس له
مال غيره ما رهن بالنفقة قال فالرهن جائز والراهن ضامن لقيمته وهذا على
وجهين اما ان ظهر في التركة دين كان جفا او حدث دين لم يكن حقيقة بناء
على سبب وجد في حال الحياة ان ظهر دين في التركة بان كان الميت باع عبدا
من التركة وقبض ثمنه واكمله ثم استحق العبد بعد موته ورجع المشتري بثمنه
في التركة وقد رهن الوارث شيئا من اعيان التركة بدنه النفقة او نحو ذلك
بطل الرهن لان عند الاستحقاق يتبين ان ما اخذه الميت من الثمن اخذه بعينه
حق ثبته ان الضمان واجب في التركة من وقت القبض الى بقى ثبته
ان الوارث رهن عينا من اعيان التركة وفيها دين لغريم الاخر ولو حدث
دين بناء على سبب باشره الميت وهو سلمه الرد بالعيب فانه لم يتبين
ان الدين كان واجبا قبل الموت ولكن استحق المشتري الرجوع بالثمن عند
الرد بالعيب في التركة غير اننا استداناه الى السبب السابق لا شقاضي ملكه
في البيع بطل بوق الفسخ من الاصل وفي هذه الصورة لا يتبين ان الرهن باطل
لوانه عن الدين حقيقة لكن يجب نفقته لاسنا ولدين الى سببه السابق ونكاه
هذا يظهر في هذا الباب والحاصل ان الوصي اذا رهن شيئا من مال البتيم
في نفقة البتيم ثم استحق شيء كان باعه الميت فترجع التركة في ميراث

الميت بالتمن فالرهن لا يجوز لان هذا لم يزل دينا على الميت ولو لم يكن
 بيعا جاز رهنه الوصر او الاستدان النفقة او الكسوة لاجل الصغير ورهن
 به شيئا لليتيم جاز لان في الرهن نفا الدين وهو ملك ذلك في فوائده بعض المشك
 وفي اختلافات الفقيه ابو اليسر رحمه الله الوصر اذا رهن مال الصغير بدين ا
 استدان عليه لا يجوز ولو رهنه بدين استدان نفسه يجوز وفي فوائده شيخ
 الاسلام برهان الدين رحمه الله سئل عن رهن عنده غيره مصحفا واجاز لولاه
 ان يعلم منه القرآن ويقرا منه فذهب الصبي به الى المعلم ونسب عنده
 وضاع هل يضمن البصير اجاب لا لانه ابداع البصير وكان شيخ الاسلام
 علا الدين على انه يضمن ولا يكون هذا ابداعا للبصير بل يكون بمنزلة ما اذا تلفه
 صبي هو في عبالة لان تركه هناك استهلاك وتضييع بخلاف ما اذا هلك
 في حالة الاستعمال وسئل شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله الوصر
 هل يملك بيع عقار الصغير بيعا جائزا ام لا اجاب بملك وكان شيخ الاسلام
 علا الدين وغيره من ائمة شافعية انه لا يملك وقد ذكرنا في سائل البيع اذا
 كان العدل في باب الرهن عبد المحجور عليه فان وصفاه بغير اذن مولاه
 جاز بيعه ايضا ولا يحق العهدة وكذلك البصير المحجور يعقل فهو على هذا
 لو كان العدل صغيرا لا يعقل او كبير لا يعقل فجعل الرهن على يديه لم يجز ولم
 يكن رهنا ولم يضمنه ثبنا فان كبر وعقل وبيع الرهن جاز بيعه وتامة فيظهر
 في الباب الاول من رهن المبسوط وجنس هذا بابي في سائل الوكالة ان
 شانه تعالى في سائل الصلح اذا كان للصبر دارا وعبد فادع رجل يثبته
 ابوه على شئ من مال الصغير فهذا على وجهين ان كان للمدعى بيعة على دعواه
 وكان ما اعطاه الاب من مال البصير مثل حق الدعوى او اكثر منه قيمة مقدار
 ما يتغابن الناس يثبته جاز لانه بمنزلة البيع ويجوز بيع الاب بمقدار قيمته
 او بزيادة قليلة يتغابن الناس بينها ولو صلح على مال نفسه فيجوز بيعه قليلا
 كان او كثيرا وان لم يكن للمدعى بيعة لا يجوز ان يصلح من مال نفسه ولو كان
 للبصير دين على رجل فصلح الاب على مال قيل فان لم يكن له بيعة والاخر شكر
 للمدين جاز صلحه وان كان الدين ظاهرا بالبيعة او بالاقرار فان صلحه على
 محابة يتغابن الناس بينها جاز بمنزلة البيع وان حط مقدار ما يتغابن الناس

في بيع الصلح

فيه لا يجوز وان كان الدين وجب بمعاقبة الاب جاز صلحه على نفسه و
 يضمن للابن مقدار الدين عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه
 لا يجوز واجد الوصر في جميع ما ذكرنا كالاب ولو كانت الورثة كبارا وصغارا
 وكان دعواهم في دار فصلح الوصر بمقدار ما يتغابن الناس بينه جاز عند
 ابي حنيفة رحمه الله في نصيب الصغار والكبار جميعا وعندهما لا يجوز في نصيب
 الكبار الا برأهم وهو نظير الاختلاف في البيع ولو كانت الورثة كلهم
 كبارا لا يجوز صلح الوصر في شئ وان كانوا غيبا جاز صلح الوصر في الورث
 ولا يجوز في العفار ولا يجوز صلح غيره هو لا مسلم ولا لا ولا صلح على الصبر
 ولا عنه لانه لا ولا يبرأهم بيعا او شرعا الا ان يكون ذلك في غير العفار فيجوز
 بصلح لان ولا يبرأهم في غير العفار بيعا وشرعا وانما يكون لهم هذا القدر اذ لم يكن
 له واحد ممن ذكرنا اما اذا كان فلما يجوز هذا القدر ايضا وقد ذكرناه في سائل
 الفقة ولو كانت الورثة كلهم صغارا فادع رجل في دارهم ودعوى نصيبه
 الوصر من اموالهم على شئ فان لم يكن للمدعى بيعة لا يجوز الصلح وان كان
 له بيعة جاز بمقدار ما يتغابن الناس بينه ولم يذكر في الكتاب ان البيعة
 قامت عند القاضي او عند الوصر فلو قامت عند القاضي فلا يشك ان
 للوصي ان يصلح من ذلك لانه ظهر من المدعى في الدعوى ولو عوف الاب والوصير
 ان له شهودا يشهدون على ذلك لو لم يصلح فصلح من غير ان يشهدوا
 عند القاضي هل يصلح هذا الصلح اختلفت مشايخنا في هذا فذكر عن شاذ بن
 حكيم انه كان يقول اذا ادعى رجل على صبر او على بيت ودعوى عوف
 الوصر ذلك باقرار البيت او بشهادة شهودا وشهدوا عنده كان له ان
 يقضيه الدين وذكر عن خلف بن ابوب رحمه الله انه كان يقول ان ثبت
 عنده بالاقرار يقضيه وان ثبت بالشهادة لا يقضيه وروى عن عيسى بن ابي
 انه لا يقضيه في الوجهين فكذلك هذه المسئلة وذكر في كتاب الاستحسان
 ما يوجب قول حلف فانه قال اذا اقر رجل عند رجل اني قد اخذت من ابني
 شيئا فلما بين ان باخذ منه ذلك الشئ كما اذا عابن ولو شهد عنده
 الشهود ان هذا قد اخذ من ابنيك شيئا لا يجوز للمابن ان باخذ منه
 ما لم يقض القاضي وكذلك لو عابن الولي رجلا قتل مورثه هل له ثلثه

وان شهد عنده شهيد ولا يجل له قتل ما لم يقض الفاضل به كذا هذا والاصح
في مسأله الصلح ان الاب او الوصير لو عوف صدق الشهود وعقد التهام
فيما قالو وعوف الخصم يشهدون ولو شهدوا يقبل الفاضل شهادتهم بصح
صلحه بمنزله الصلح بعد الشهادة ولو عوف انهم ليسوا بعدول ولا يشهدون
ولو شهدوا يثبت على شهادتهم لا يصح صلحه قال ولا يجوز صلح الام على الوصير
وكذلك الاخ والعمة ووصير الاخ والعمة والام ان في الوصير والحيوان
لان هؤلاء ولاية الحفظ والوصير والحيوان محتاجة الى الحفظ بخلاف العقار
وانما يجوز صلح هؤلاء اذا لم يكن للبيت اب او وصيه او جده او ابنه وصيه
او وصي الفاضل وقد مر واجد ابو الاب محبوب بالاب ما دام الاب
حيئا فاما مات تحولت الولاية اليه هذه الجملة في صلح المبسوط وكنتها من
الشرح المنقولة واذا كان في الورثة صفار وكبار فصالح الوصير الكبار
والصفار من دعواهم على دارهم وقبضها الكبار وانفقوا على الصفار حصتهم
لم يجز ذلك على الصفار لانه ليس لهم ولاية القبض على الصفار و
للصفار ان يرجعوا بحصتهم على الوصير ويرجع الوصير على الكبار لانهم قبضوه
على وجه الاستيفاء فكان مضمونا عليهم في باب صلح الوالد والوصير المبسوط
وفي مبسوط الامام السيد ابن شجاع واذا صلح الاب والوصير من
الدين على مال اخر فهو بمنزلة الشراء ان كان بقيمة او اقل ما يتغابن الناس
فيه يجوز وذكره في مهاباة الاب على الولد نصح وفي باب الاول
من صلح الاصل رجل اشترى دارا فاختد باسجد اسم ادعى رجل فيها
وعور فصالحه الذري في السجد او رجل من بين اظهروا حصم السجد فهو جاز
وكذلك لو باع الدار او وصيها من ابن له صغيرا وغيره او غير باع حالف
اسم صالح عنها مع المدعى جاز لان البائع او الوهاب سقى خصما في الباب
بعد البيع والهبة ويظهر تمامه وفي باب دعور الصلح من فتا ورشيد
الدين رحمه الله امرأة المتوفى اذا صلحت مع ابن البيت احدهما صغيرا والآخر
كبير عن الميراث وعن جميع الدعاور والاخ البالغ قبل عن نفسه بالاصالة
وعن انجبه باذن الحامس وظهر ان المصالح خير في حق الصغير مع ذلك لا بد
من بيان الشركة لجواز ان في الشركة نفقوا او ديونا فان كان دينيا يصيبها

للدين

مسائل الوكالة

للدين وان كان نقدا لا بد من قبض بدل الصلح في المجلس في مسائل الوكالة
ذكر محمد في الاصل الاب اذا وكل وكيله ببيع ضياع للبصر ومات
الاب بطلت الوكالة وذكر في الوكالة الجامع الصغير رجل وكل عبدا مجورا
عليه يعقل البيع والشرا ببيع عبده فباع جاز وكانت العهدة على الامر
والعبء اذا اعتق يلزمه تلك العهدة وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز بيع
الصغير المجبور عليه وان كان عاقلا شتم اذا صح عنه ان يلزم العهدة
على الموكل كما في السؤل والقاضى وامنه شتم الصغير وان بلغ لا يلزمه تلك
العهدة لان المانع في حق الصغير حقه وحقه لا يرد بالبلوغ وفي العبد عن
المولى وقد زال بالتفق وان كانا ما ذونا لهما في التجارة جاز نصير فترها و
العهدة عليهما ويرجعان بذلك على الموكل وكذا ذكر القاضى الامام الذبي
في شرح الجامع الصغير وفي وكالة المصداية وعن ابن يوسف رحمه
ان المشتري اذا لم يعلم بحال البائع ثم علم انه جع او عبده جاز الفسخ
لانه دخل في العقد على ان حقوقه بتعلق بالعاقد فاذا ظهر خلافه يتخير كما
اذا عثر على عيب وفي وكالة الذخيرة اذا وكل صبي ببيع عبده او وكلته
بشترى له شيئا فباع واشترى جاز اذا كان يعقل ذلك ولا عهدة على
البيع وانما العهدة على الامر وكذلك لو وكل صبي باخصومة جاز بعد
ان يكون الصغير بحيث يعقل ما يقول وما يقول وهذه المسئلة في الاصل
على وجهين اما ان يوكل صبي او جع غيره فان وكل صبي جاز ولا يثبت امر
احدا وان وكل جع غيره فان كان ما ذونا له في التجارة لا يثبت امره
وان كان مجورا عليه يثبت امره فان اذن وله جاز له ان يوكله وهذا
لان استعمال صبي الغير بغير اذن المولى لا يجوز وباقونه يجوز قالوا وهذه
المسئلة رابثة ان للاب ان يعبر ولده وقد اتفق عليه المشايخ
وهل له ان يعبر مال ولده ببعض المتأخرين قالوا ذلك وعلمهم على
انه ليس له ذلك شتم ان محمد رحمه الله جوز بيع الصغير المجبور عليه
وشتراه لغيره ولم يجز بيعه وشتراه لنفسه لان بيعه وشتراه لنفسه
متردد بين النفع والصرف اما بيعه وشتراه لغيره على وجه لا يلزم العهدة
نفع محض لان بيعه صحيح عبارة وبالصحة العاقل من اهل التصرفات

ان فقه المحضه كقبول الهبة وعبر ذلك وانما لا يلزمه العهدة لان فيه
ضرر للصغير هذا اذا كان الصبي مجبور عليه فان كان ما ذكرناه في التجارة
فان كان وكيله بالبيع بمن حال او موجدل فباع جاز ببيعته ولزمته العهدة
وان كان وكيله بالشر اما ان كان بمن حال او بمن موجدل فان كان بمن موجدل
لا يلزمه العهدة قياسا واستحسانا ويكون العهدة على الامر حتى ان البيع
بطلب الامر باليمن دون البيع لان ما يلزمه من العهدة في هذه الصفة
ضمان كفالة لا ضمان بمن لان ضمان الثمن ما يفيد الملك للضامن
في الشئ انا هذا يلزمه مالا في دمه ولستوجب بذلك شئ على موكله
وهذا معنى الكفالة والصح المأذون له يلزمه ضمان الثمن ولا يلزمه ضمان
الكفالة وان وكله بالشر بمن حال فالقياس ان لا يلزمه العهدة و
في الاستحسان يلزمه لان ما يلزم ضمان الثمن لان ضمان الثمن ما يفيد
الملك في الشئ وهذا الصبي مما يلزمه من الضمان بذلك الشئ من
حيث الحكم والاعتبار فانه يجبه باليمن حتى يستوفي من الموكل كما
لو اشترى لنفسه شئ ببيع منه بخلاف ما اذا كان الثمن مؤجلا لانه
ما يضمن من الثمن لا يملك الشئ لا من حيث الحقيقة ولا من حيث
الحكم فانه لا يملك جبهه بذلك مكان ضمان كفالة من حيث المعنى قال
والجواب في العبد اذا وكل ببيع او شره على التفصيل الذكر ذكرنا في الصبي
ان كان العبد مجبور عليه جاز ببيعته وشره ولا يلزمه العهدة وان كان
ما ذكرناه في التجارة كان وكيله بالبيع يلزمه العهدة على كل حال وان كان
وكيله بالشر ان وكله بمن موجدل لا يلزمه العهدة قياسا واستحسانا وان
وكله بمن حال يلزمه العهدة استحسانا والجواب في المكاتب نظير الجواب
في العبد المأذون له وفي الشئ بشر عن ابي يوسف رحمه الله في رجل امر عبدا
مجبورا عليه او جسيما مجبور عليه ان يشتر له شئ عا فاشترى فان كان
نقد الامر الثمن جاز وان لم ينقد الثمن وكان غائبا او كان حاضرا فقال انا
انقد المال وقد رخصت بالشر انا امرته به فالبائع بالخيار ان شاء
لزمه البيع واحده بالمال وان شاء قال لا حاجة لي ان يكون المال
عليك اذا لم يكن على من اشتراه شئ واذا وكل مجنونا ان كان لا يقبل

البيع والشر لا يجوز وان كان يعقل البيع والشر بان كان جنونا في شئ اخر
صح التوكيل واذا باع جاز ببيعته الا انه لا يلزم العهدة واذا وكل صبي لا يقبل
او وكل مجنونا لا يعقل البيع شئ فان حل يصير وكيله من غير تجدد الوكالة
لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة في كتاب الوكالة وذكر في كتاب
الرهين اذا كان العدل صغيرا او كبير لا يعقل وسطه على البيع شئ كبير
عقل جاز وقال الفقيه ابو الجعفر رحمه الله ما ذكر في العدل يصير رواية في الوكيل
بالبيع المفرد انه يصير وكيله اذا افان قال الفقيه هذا وقد روي انه لا يصير وكيله
الا بتجدد الوكالة فنعى ما ذكره الفقيه هذا يكون مسئلة الوكيل بالبيع المفرد
ومسئلة العدل على روايتين وذكر شمس المامنه شرحه رحمه الله
ان ما ذكر في كتاب الرهين في مسئلة العدل فوطها اما على قول
ابي حنيفة رحمه الله فانه لا يجوز بيعه اذا افان فنعى ما ذكره شمس المامنه الحشم
رحمه الله مسئلة الوكيل بالبيع المفرد يكون على الخلاف ايضا هذه الجملة في
الفصل الرابع من وكالة الذخيرة وفي وكالة شرح الطحاوي الوكيل بالبيع
اذا باع من نفسه او من ابن له صغيرا او عبدا له غير مدبون لا يجوز
وان امره الموكل بالبيع من هو لا او اجاز له ما وضع لان في هذه الصورة
يكون الواحد باعيا ومشتريا وقاضيا ومقضيا وسما وسكنا وانه
خلاف موضوع ولا امره بان يبيع من ابويه او من اولاده الباقين او من
زوجته او من الزوج بان كان الوكيل امرأة او من لا يقبل شهادته او اجاز
له ما وضع فباع منه جاز وفي وكالة الذخيرة الوكيل بالبيع اذا باع من لا يقبل
شهادته له ان كان باكثر من القيمة يجوز بالاجماع وان كان اقل بالقيمة
بغير فاحش لا يجوز باجماع وان كان بغير يسير لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه
الله وعندهما يجوز وان كان بمن ثمن القيمة فنعى ابي حنيفة رحمه الله رواية في رواية
الوكالة والبيع لا يجوز وفي رواية المضاربة يجوز وبيع المضارب وشرا
ومن لا يقبل شهادته بغير يسير لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله وبيعه منه
باكثر من القيمة وشراؤه منه باقل من القيمة يجوز بلا خلاف وبمن القيمة
يجوز عندهما وكذلك عند ابي حنيفة رحمه الله باتفاق الروايات وتمام
هذا ينظر في وكالة الذخيرة وفي وكالة فنادر البزار وكل عبدا مجبور

لغيره ببيع شئ فباع وبفض الثمن وهو محجور عليه ببيع نفسه ولو حلك
 الثمن في يده حلك من مال الصغير وبرى المشتري من الثمن وذكر فيها ايضا
 ما روي عن علي رضى الله عنه ان كسرا وكيل كرهه است بصر في معين
 ورست باسند بخلاف خبر عن كسرا وكيل كرهه است بصر في معين
 شود والحاصل ان الوكالة تثبت باخبار رجل واحد كما لو عدا لكان
 او فاسد صاحبها كان او بالغا وفي القول لابد من العدل والعدالة وقد
 ذكرنا في الشفعة ولو اخبر هذا الواحد بالقول على وجه الرسالة بفعل سواء
 كان عدلا او فاسدا وفي اول وكالة الخبر بالقول في شرط الجواز با واد وكل
 رجلا غايها واخبره رجل بالوكالة فانه يصير وكيل سواء كان المخبر عدلا او
 فاسدا فانه من تلقا نفسه او على سبيل الرسالة صدقة الوكيل في
 ذلك او كونه وتكون بين المخبر بالوكيل وبين المخبر بالقول في شرط الجواز
 عدل المخبر او عدالة الفرض ان المخبر ملزم فانه يوجب الامتناع عن التصرف
 فيكون له شبهة بالشهادة من هذا الوجه فيشترط فيه احد وصفي الشهادة
 وفي وكالة التوازن لو قال لا اخبر الله في جارية اطاها فاشترى جارية
 صغيرة لا يوجب طاعتها فهو في نفسه وفي وكالة المختص ولو وكل اليه رجلا
 في اموره فاجازته وصيه يجوز قال والوصي بملك ان يوكل رجلا بكل ما
 يجوز له ان يعمل بنفسه في امور اليه فان بلغ اليه بغيره ان يفعل الوكيل
 ذلك لم يكن له ان يفعل ولو ما شئت لكان ينفذ الوكيل ولو مات البصير
 الوكيل ايضا لانه وكاله بالنصر في ملك البصير ولم يبق ملكه وكذا لا
 لو وكل بذلك شئ من مات البصير بطلت الوكالة وان كان الاب وادته
 وله الولد على هذا المال وتطيقه اذا وكله ببيع ملك نفسه ثم باعه الوكيل
 ابن له صغير بطلت الوكالة مع ان ولاية البيع ثابتة ولو مات الاب بغير
 الوكيل ايضا والاشكال ان يموت الاب ينبغي ان لا ينفذ الوكيل لان الذكر
 يقع له التصرف بان وهو الصغير كالوكيل يوكل اخر باذن الوكيل لا ينفذ
 يموت الوكيل الاول وكالتفويض نصب وصيا ثم يموت الفاضل لا ينفذ
 الوصي الا ان الجواب عنه ان الاب ينصرف بكون ولادته نصرت
 وكيله كانه يقع له بطل يموت وتصرف الوكيل الثاني يقع للموكل وقام هذا

في الاصل ولو وكل رجل ببيع عبد ابنه الصغير شئ بلغ الصغير ينفذ الوكيل
 ولو اذن لعبد ابنه الصغير في التجارة فبلغ الابن لا يصير محجورا عليه لان
 ينفذ الاذن على العموم فيشترط ان يكون الابن وبني الوكالة على الخصوص فان
 رجل وكل عبدا غيره لا يصير العبد على العمل بغير اذن مولاه ولو فعل بغير اذن
 مولاه يجوز ولا يلزمه العسر واليسر في مال الكفالة وذكر كفاية
 شرح الطحاوي اذا كفل صبي الذر لا يصير عنه نفسه لا يتوقف الكفاية على
 قبول ابيه عند ابن حسنة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله يتوقف
 على قبوله كما لو كفل لغيره وباني شرحه بعد هذا ان شاء الله تعالى وقال
 محمد رحمه الله في الاصل ولا يجوز كفاية البصير سواء كان البصير محجورا
 او نكاحا ونال في التجارة وسواء اذن ابوه في الكفاية او لم ياذن له لان الاب
 للبصير في الكفاية باطل لانه اذن بما هو تبرع والتبرع غير داخل تحت ولاية
 الاب فلا يملك الاذن قال ولو كان لرجل قبل رجل مال فادخله لفلان
 ابنه في كفاية ذلك المال وقد راجع ولم يجز ذلك باطلا ولا يتوقف
 على اجازة الصغير اذا بلغ لانه لا يجز لها حال وموقعها فان بلغ واقتر بالوكالة
 قبل البلوغ فانه باطل لانه اقتر بكفاية باطله وان جد الكفاية بعد البلوغ
 صححت الكفاية هذا اذا كان الدين دين الاب فان كان الدين البصير
 بان اشترى الاب او الوصير شيئا للصغير بالنسبة وامر الصغير حين
 بالمال لصاحب الدين وضمن بنفس الاب والوصير ضمانه بالمال جاز
 وضمنه بنفس الاب والوصير باطل اما ضمانه بالمال فلانه التزام شيئا كان
 عليه قبل الضمان فان قبل الضمان كان يرجع ذلك المال عليه فلم يكن هذا
 الضمان تبرعا واما الضمان بنفس الاب والوصير فلانه التزام شيئا كان
 لا يلزمه ذلك قبل الضمان وهو احضارهما مجلس الحكم ولو كفل رجل
 لصبر ان كان الصبر تاجرا جازت الكفاية وان كان محجورا عليه ان طلب
 وليه وقبل صححت الكفاية وان خاطب اجنبا وقبل عنه بوقف على اجازة
 وليه وان لم يخاطب وليه ولا اجنبا وانما خاطب الصبر فاستلذه على الحكم
 على قول ابي حنيفة رحمه الله لا تصح الكفاية وهو قول محمد رحمه الله وعلى قول
 ابي يوسف رحمه الله يصح لان مخا طلبة الصبر وهو ليس من اهل قبول الكفاية

مسائل الكفاية

لا عبرة بها فخرجت هذه التي طبعه من البين والكفالة لا تنضم بالكفيل وحده
عندهما خلا لا لا لي يوسف رحمه الله قال ولو كفل رجل عن صبر بنفسه او با
عليه باذن وليه او بغير اذن وليه صححت الكفالة سواء كان الصبر محجورا
عليه او كان ما ذواته في التجارة لانه كفل بحق مضمون على الاصيل بحسب
الاصيل على ابقائه وهو مفقود والتسليم للكفيل والكفيل من اهل التبرع
اما كون الكفيل من اهل التبرع وكون الكفول به مفقود والتسليم للكفيل
نظا بهر واما كفالة بحق مضمون على الاصيل اما اذا كانت الكفالة بنفسه
فلان حضور البصير محاسن الحكم اذا كان الصبر ما ذواته في التجارة مستحق
عليه بحسب حضوره ادعى عليه الخصم ضمان فاعل او ضمان قول و
ان كان الصبر محجورا عليه بحضوره محاسن الحكم مستحق عليه للاشارة
اذا ادعى خصمه عليه ضمان فاعل لان الصبر يواخذ بضمان الفعل بخلاف
حضوره للاشارة اليه وان كان لا يوجب حضوره للجواب ثم اذا
صححت الكفالة واخذ الكفيل باحضار الصبر فاراد الكفيل ان يحضر البصير
فخذنا على وجهين ان حصلت الكفالة بان من يلى عليه بحسب الوصية
ان يحضر معه لان اذن من يلى على الصغير بالكفالة عن الصغير امر بقبضه
ما عليه من الدين والاب والوصية يملكان الامر بقبضه والدين عن الصغير
فيملكان الامر بالكفالة عنه واذا صح الامر بالكفالة عن الصغير منها صار
ذلك بمنزلة امر الصبر بعد البلوغ والبالغ اذا امر اخر بان يكفل بنفسه
اذا طو لب الكفيل باحضاره كان له مطالبة الكفول به حتى يحضر معه
وان كان باذن البصير فان كان ما ذواته في التجارة يجبر على ان يحضر معه
وكذا اذا كفل عنه بمال بامره وادرك ان له ان يرجع بذلك عليه لان
امر البصير المأذون له بالكفالة بنفسه وبما عليه معتبر شرعا وان كان لا
يجوز كفالة عن الغير لان كفالة عن الغير يبرع منه على الغير من وجه وهو ليس
من اهل التبرع اما الاذن بالكفالة عنه فطلب التبرع عليه وهو من
اهل التبرع عليه وان كان الصبر محجورا عليه لا يجبر على ان يحضر مع
الكفيل لان امره بالكفالة لم يصح وان كان البصير غير تاجر فطلب ابوه من
رجل ان يضمنه فضمنه كان جائزا واخذ به الكفيل وكذلك وصيه او جدّه

ان كان الاب ميتا وكذلك القاضى اذا لم يكن له وصى ولا جده فان غيب
الغلام واخذ الكفيل بالغلام وقال انت امرتني ان اضمنه فخصني فان
الاب يواخذ بذلك حتى يخلص ابنه وليس طريقه ان الاب امره
بالكفالة عن الصغير فان حجرا الامر بالكفالة عن الصغير لا يثبت للمأذون على مطالبته
الامر الا برسر ان من قال لغيره اكفل بنفس فلان بن فلان وكفل وغاب
الطلب فارد الطالب ان يطلب الامر بالكفالة باحضار المطلوب
لم يكن له ذلك ولكن طريقه ان البصير في يده وقبضه وتدبيره وله ان يقول
ان البصير المأذون له اذا اعطى كفيل بنفسه ثم يغيب البصير فان الاب
يطلب باحضاره وطريقه ان البصير في يده وتدبيره قال رجل دفع الى صبر
محجور عليه عشرة دراهم وقال انفقها على نفسك بخا انسان وضمر
للدافع عن الصبر هذه العشرة لا يجوز لانه ضمن ما ليس بمضمون على الاصيل
وبمثل لو ضمن قبل الدفع بان قال ادفع الى فلان الصغير عشرة دراهم
على اني ضامن لك بهذه العشرة يجوز وطريقه الجواز ان الضامن بصير
منفردا العشرة من الدافع وامره له بالدفع الى الصبر فينبوب قبض الصبر
عن قبضه وكذا الصبر المحجور عليه اذا باع شيئا فحاشا ان وكفل بالدر
للمشتري ان قبض ما قبض الصبر الثمن لا يجوز وان كان قبل ذلك جاز
وفي الشئ عبد محجور عليه اشترى متاعا وضمن رجل للبايع الثمن عليه
لا يلزم الكفيل ولو ضمن المتاع بعينه كان ضامنا هذه الجملة في كفالة العشرة
في الفصل الثالث منها وذكر في باب اذن الصبر والمعتوه من مأذون
الاصل اذا باع الصبر وهو يعقل البيع والشرع بعد من رجل وسلم
العبد وقبض الثمن ثم ان رجلا ضمن للمشتري الدرك في العبد
فانحق العبد من يد المشتري فان كان الصبر ما ذواته رجع المشتري
بالثمن ان شاء على الصبر وان شاء على الكفيل فان اخذ الكفيل يرجع على البصير
ان كفل باذنه وان كان الصبر محجورا عليه فضمن الكفيل باطل ولا يجوز
على الصبر سبيل ولا على الكفيل وان كان الثمن قاي اخذ المشتري وان
اشترى الصبر لا يجب عليه الضمان عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله
ايضا على ما عرفت في الوديعة هذا اذا ضمن بعد الشر فان ضمن

في اصل الشراء بان قال المشتري اشترى هذا العبد منه بالثمن ان تضمن
اشترى هذا الثمن او ضمن بعد الشراء قبل الدفع بان قال المشتري اوفع الثمن
الى البصر على اني ضامن لك ثم اسحق المبيع رجع المشتري على الكفيل سواء
كان البصير ما ذواته او مجوزا عليه واما هذا في نظر في هذا الباب وفي
هذا الباب ايضا على سبيل الاشهاد قال اقرضني هذا البصير مائة درهم
على اني ضامن لك فانرضه يكون له ان يرجع على الكفيل وفي حجر المحيط هشام
قال سالت محمد بن ابي عن رجل قال لغيره بعت من هذا المجوز عليه مائة درهم
فباعه فباعا قال لي محمد بن محمد رحمه الله ما حال النافع قلت فضنه واستهلكه قال لا يجوز
الضمن لانه ضمن الثمن ولا يضمن عليه لان البيع فاسد ولو قال ما بعت من درهم
الى مائة فانما ضامن له فباعه لو بايسا ودرهمين وفضنه واستهلكه يضمن ثبته
النوب و قوله انما ضامن له مخالف لقوله انما ضامن من الثمن الاثر ان
رجلا لو قال الاخر فابيع فلانا بعت مجوزا عليه فباعا بعت له وانما ضامن فباع بعا
فاسدا وفضنه واستهلكه كان الكفيل ضامنا للذر لزم المشتري رفسا والبيع
ولو قال انما ضامن الثمن لم يلزم الكفيل وذكر في اخر الفصل العاشر من كفاية
الذخيرة اذا ضمن الاب المهر عن ابنة الصغير لا يرجع على الابن ولو شرط
دنت الضمان انه انما يضمن بمرجع على الابن له ان يرجع وقد ذكرنا
سبل ضمان المهر والضمن على البصر في النكاح وبيع من هذا المجموع وفي اخر
باب هذا الفصل ايضا الكفاية والضمان بامر المكفول عنه وبامر المضمون
عنه انما يوجب الرجوع على الامر عند الادا اذا كان الامر ممن يجوز انزازه
على نفسه حتى لو كان المكفول عنه جسيما مجوزا عليه لا يرجع عليه وان
كان بامره ولو كان عبدا مجزوا عليه لا يوافق له للمحال وانما يوافق به بعد
العقار وذكر في باب الدعوى على الكفيل والمجمل من ثمن ورثته الذبح
اذا قبض الاب مال ابنة الصغير وكفل انسان بذلك المال لا يصح لان
المال امانة في يده والكفاية مالا مانات لا يصح ولو قال ذلك الرجل ان
استهلك الاب مال البصير فانا كفيل بذلك يصح لانه اضاف
الكفاية الى سبب الضمان وفي نوادر ابني حفص الكبير رحمه الله الكفاية للبصير
المجوز عليه لا يجوز قبيل له البصير المجوز عليه عن المصارف الا عن النافع بطل

يقول المحبة والصدقة وفي هذا منفعة يجوز قال لان المحبة والصدقة
يصح بالفعل وفعله معتبر فاما ههنا فلا بد من قبول وهو قولنا وقوله معتبر
قبيل يشكل هذا مما لو اجر نفسه يجب الاجر وذلك قول قال في الاحاق
قد يجب الاجر من غيره قول فان رجلا لو استعمل انسانا من غيره عقد وادار القمار
ان يوجب الاجر عليه يجب ولا عبرة للقول في وجوب الاجر وفي
مسائل احواله ذكر محمد رحمه الله في الاصل البصير التاجر في احواله مثل ان يبلغ
وفي نوادر شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله بعت مجوزا عليه اقرضت
واحال به على الاخر وقيل الاخر احواله فالمقر له يمكن من المطالبة من المحال
عليه ام لا اجاب نعم كما في الكفاية وفي وصايا الفتاوى والصغير في الوصر
اذا احال بمال البصير يجوز لكن بشرط ان يكون الثاني اعلى من الاول
وان كان مثله لا يجوز او ذكر الامام القاسم رحمه الله في الفصل الاول
من سماع فتاويه الاب والوصي اذا قبلا احواله على شخص من المجمل في
الملاء ان وجب بعقدهما جاز عنه ابني حنيفة ومحمد رحمه الله ولا يجوز
عند ابني يوسف رحمه الله وان لم يكن واجبا بعقدهما لا يصح في قولهم
وقد مر في مسائل البيوع وذكر صدر الاسلام ابو البسر رحمه الله في باب
الخلع من البسوط في جملته هبة صدق الصغير ان الاب يحال على نفسه
شبا قبرا ومنه الزوج عن ذلك القدر قال ولو كان الاب مثل الزوج
في الملاء ينبغي ان يصح ايضا وقد ذكرناه في مسائل النكاح من هذا الكتاب
في مسائل المأذون قال محمد رحمه الله في الاصل اذا اذن الرجل
لابنة في البترة وهو يعقل البيع والشراء جاز وبصير البصير ما ذواته في
التجارة وكذا الوصي اذا اذن للصغير في التجارة وهو يعقل البيع والشراء
ومعنى قول محمد رحمه الله في الكتاب اذا كان البصير يعقل البيع والشراء
اذا كان يعقل معنى البيع والشراء بان كان يعرف ان البيع سالب للملك
والشراء جالب له ويعرف الغبن البير من الغبن الفاحش لانفس العبارة
فان كل شيء لو لخص البيع والشراء يتلفها قال واذا باع الصغير شيئا
من مال نفسه او اشترى لنفسه شبا قبل الاذن وهو يعقل البيع والشراء
ينفذ تصرفه عنه ما وينفذ باجازه الولي وكذا البصير الذر يعقل البيع والشراء

ببطل الحوالة

ببطل المأذون

معنى نقل البيع والشراء

اذا وكل غيره بالبيع والشرا فباعه واشترى جاز عندنا والمذهب
عندنا ان البصير العاقل صحيح العبارة فيما ينفعه من التصرفات سواء
كان مولى عليه او لم يكن كقبول المحبنة والاسلام وفيما بين الضرر
والنفع كالتجارة فهو صحيح العبارة انعقادا ولا نقاد وفيما بصيره من كل وجه
كالطلاق والعتاق فهو فاسد العبارة نقاداً وانقذاً واعلم بان كل من
له ولاية التصرف في مال الصغير فله ولاية اذنه في التجارة وكذلك
له ولاية اذن العبد الصغير فالاب اذا اذن للصغير او لعبد ابنه
الصغير في التجارة يجوز وكذلك وصي الاب بعد موت الاب وكذا اذن
ابجد اب الاب اذا لم يكن له وصي من جهة الاب يصح وان كان
الاب جباناً لا يصح اذن ابجد ولو اذن القاضى لعبد البتيم في التجارة
وليس للبتيم وصي الاب جاز اذن القاضى واذا كان للصغير او المعتوه
اب او وصي او ابجد ابو الاب فزار القاضى ان ياذن للبصير او
المعتوه في التجارة فاذن له صح اذنه وان ابى الاب ذلك لان الاذن
في التجارة حق البصير قبل الولي فاذا طلب من الاب وابى صار الاب
عاصلاً فانقلت الولاية الى القاضى كالتولي في باب النكاح وقد ذكرنا
في باب النكاح وذكر في المهادنة وكذلك عبد البصير المأذون بصير
ماذوناً باذن البصير واذن ابيه ووصيه وابطه ولا يصير ماذوناً باذن
العصم ولا يجوز اذن الام وعمه وخاله واخيه لان هؤلاء ليس لهم
ولاية الاذن فلا يكون لهم ولاية التجارة ولو ان امرأة ماتت وادخلت
الى رجل وتركته ابناً صغيراً ليس له اب ولا جد ولا وصي الاب تركته
او الامير انما لهذا الصغير فاذن الوصي لعبد من عبده الذين ورثهم من
الام لا يصح واذا صح الاذن للبصير في التجارة يصير هو بمنزلة المالك البالغ فيما يخر
تحت الاذن فيجوز له ان يواجر نفسه وان استاجر لنفسه اجراً وان
ربيع ما يصح ورث عقاراً كان او منقولاً كما يجوز ذلك من المالك البالغ وان
انزله من التجارة صح اقراره وليس له ان يكاتب مملوكه ولا ان يعقده على
مال وكذلك ليس له ان يزوجه امته عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند
ابي يوسف رحمه الله له ذلك ويصح اذن الاب او الوصي والقاضى

لعبد البتيم ولحق العبد دين ببيع رقبته في دين التجارة عندنا ولو قال القاضى
لعبد البتيم اخرجني في الطعام حاصنة او قال اخرجني في البئر حاصنة فانه يصير لعبد
ماذوناً له في التجارة استكسها ولا يكون هذا المأذون قاضياً في فصل مختلف
فيه وان كانت هذه المسئلة مختلفاً فيها ولو كان العبد نصراً فحقه
بذلك ويكون من التجارة التي اذن له القاضى في ذلك ومن التجارة التي لم
ياذن له القاضى في ذلك وخاصة ارباب الديون الى القاضى فابطل
يكون العزم التي لحقت من تجارة لم ياذن له القاضى ولو رفع قضاؤه الى القاضى
احد لا يكون لذلك القاضى ان يبطل قضاؤه كما في سائر المحسنيات وكذلك
لو قضى القاضى بجواز تصرفه في الاثاع كلها وانبت ويون جميع العزم
بشخصه قضاؤه ولا يكون القاضى احده بعد ذلك ان يبطله واذا اذن الرجل
لابنه في التجارة وهو صغير او معتوه الا انه يعقل البيع والشراء واذن له
وصيه شتم ان الاب او الوصي اقراهما عليه بدين او بيع وشراء
اجازة او ودعه في يده او مضاً ربه في يده او رهن او غيره ذلك مما في يده
او جنى به فان الاب والوصي لا يصدقان على شيء من ذلك اذا
كذبهما البصير والمعتوه وكذلك لو اقرا الاب او الوصي على عبد ماذون
له هذه الصغيرة في التجارة اما بالدين او بالجناية كان اقراره باطلاً
هذه الجملة في ماذون الذخيرة والمجسط وفي ماذون شيخ الاسلام
القاضى اذا راي الصغير والمعتوه او عبد الصغير بيع وشتر وسكت
لا يكون اذنه في التجارة وهكذا ذكر المسئلة في الفتاوى الصغيرة وفي ماذون
المهادنة والبصير يصير ماذوناً له بكوة الولي اذا راه ببيع وشتر
كما في العبد بل اولى لانه لا يحل السكوت على البصير ويحل في العبد وفي
ماذون شيخ الطحاوي اذا اذن لعبد في التجارة وهو لا يعلم لا يصير ماذوناً
له كالكامل ولو قال لاهل السوق بايعوا عبد رستم قال اذنت له في
التجارة فيما يعونه وهو لا يعلم باذن المول فانه يصير ماذوناً له قال
وذكر في الزيادة ان اذا قال الاب لاهل السوق بايعوا ابني فلان فان
اذنت له في التجارة فيما يعونه والبصير لا يعلم فانه لا يصير ماذوناً له من
اصحابنا من قال في المسئلة رد اثنان ومنهم من فرق بين البصير

والعبد والقال في العبد بصير ما ذونا له وان لم يعلم والصبي لا بصير ما ذونا
له ما لم يعلم وكفاله البصير الماذون له لا تصح سواء اذن له ابو له في الكفالة او لم يعلم
لانه شرع محض وقد ذكرناه في مسائل الكفالة والبصير الماذون له لا يملك
تزوج ما يملك لانه ليس من التجارة كذا ذكر في الهداية والبصير الماذون له
هل يتمكن من ان يزوج امرأة هذا التعليل بشير الى انه لا يملك وقد ذكر في محقق
القدور والعبد الماذون له لا يزوج ولا يزوج ما يملك ولا يكتسب ولا يعتق
على مال ولا يهب بعوض ولا يغير عوض وذكر في البصير ايضا واذا اذن ولي
البصير للبصير في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد الماذون اذا كان يعقل البيع
والشراء في ما ذون الجاهل في القنور الباب اذا جاء بعد الى السوق وقال
هذا ابني الصغير وقد اذنت له في التجارة فباعه شمس اسحق بعد ما لحقه
الدين صار الباب غارا وبوم الاقل من قيمته ومن الدين ونماه بنظر في
ما ذون شرح الطحاوي في ما ذون الجاهل في القنور والقاضي اذا اذن
لعبد البصير في التجارة والباب كاره جاز ولا بصير محجور عليه بموت القاهر
ولو كان الاذن من الباب ومات صار محجورا عليه وبني الباب اذا اذن
لابنه في التجارة فاشتهى احداهما من صاحبه جاز وفي الوصير لا يجوز ولو
اذن لابنه وبها صغير ان شمس امر رجلا بان يشتر من احداهما للاخر شيئا
لا يصح اذا كان هو المعتبر عنهما واذا عجز عن احدهما والاخر عجز عن نفسه
جاز وفي ما ذون الفتاوى والصغير المولى او الاب اذا قال اذنت
لك في التجارة فلا بيع بغبن فاحش يصح لان الاذن لا يقبل للتخصيص
والعبد الماذون له والبصير الماذون له يملك البيع والشراء بغبن فاحش
عنه ابي حنيفة رحمه الله في شرح خواهر زاده وحقق الماذون له بغبن عيب
في البيع لا يجوز ولعيب يجوز ويجوز تاجيل الماذون له وبني عن غيره
وذكر في الذخيرة البصير الماذون له اذا باع من ابيه فهو على وجوه اما
ان باعه بمثل قيمته او باكثر من قيمته مقدار ما يتغابن الناس في مثله
او لا يتغابن او باقل من قيمته بحيث يتغابن الناس فيه وفي هذه
الوجوه جاز بيعه عند جميعها واما ان باعه باقل من قيمته بحيث
لا يتغابن الناس في مثله وفي هذا الوجه اختلاف الروايات

عن ابي حنيفة رحمه الله ذكر في بعض النسخ انه لا يجوز وذكر في بعضها انه
يجوز فصار عن ابي حنيفة رحمه الله في المسئلة روايتان واذا باع من الابن
باقل من قيمته مقدار ما لا يتغابن الناس فيه يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله بقوله
الروايات وعندهما لا يجوز هذا اذا باع من الاب فان باع من
وصيه ذكر ان لو باع بمثل القيمة او باكثر او باقل مقدار ما يتغابن الناس
فيه جاز قالوا ويجب ان يكون الجواب على التفصيل ان كان للبصير
فيه منفعة ظاهرة بان باع منه باكثر من القيمة بمقدار ما لا يتغابن الناس
فيه يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يجوز عند محمد رحمه الله
على الخلاف في هذه الصورة في الجاهل الكبير ولو باع بمثل قيمته او باقل
فيمتد بحيث يتغابن الناس فيه يقع قول ابي يوسف رحمه الله انه
لا يجوز وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله يجب ان يكون المسئلة على روايتان
وان اقر البصير بقبض الثمن الذر وجب عليه ابيه او وصيه اختلف الروايات
في هذا الفصل ذكر في بعضها انه لا يجوز قال شيخ الاسلام خواجه زاده
في شرحه ويجب ان يكون اختلاف الروايات في الاقرار على قول ابي حنيفة
رحمه الله اما على قولها فلا قرار للباب والوصير لا يجوز روايته واحدة
هذه الجملة في الذخيرة واذا اذن رجل لابنه في التجارة شمس حجر عليه صح
حجره اذا كان الحجر مثل الاذن على ما عوف في كتاب الماذون وكذلك
الوصير اذا اذن للصغير شمس حجر عليه صح حجره وكذلك القاضي اذا اذن
للصغير او المعتوه او لعبدهما في التجارة شمس حجر عليه صح حجره وكذلك القاضي
اذا كان الحجر مثل الاذن والباب اذا كان للصغير نبيع الصغير واشتهى
ولحقه وبون شمس جاور رجل فاستحق الصغير فزاد الصغير يرجعون على
الاب بدونهنهم ولا يبطل الاذن بموت القاضي وغله ويعمل حجر القاهر
واذا اذن الرجل لابنه الصغير في التجارة او لعبد ابنه الصغير شمس مات
الاب والابن صغير كان موته حجر عليه ولو كان الاذن من القاضي
لم تكن موت القاضي حجر عليه وكذلك الامام الاكبر اذا مات لا يبطل
الاذن ايضا واذا اذن الرجل لعبد ابنه الصغير في التجارة شمس ذكر
الصغير فالعبد يبيع ما ذونا له على حاله فترق بين هذا وبين ما اذا مات

الاب او جن والبصر صغير بحاله فان عصبه بنجر وقرموا ايضا بين الوكالة
 وبين الاذن فان الاب اذا وكل رجلا ببيع مال ابنه الصغير او بشيئا
 لابنه الصغير شتم مات الاب او ادرى الصبر فان الوكيل ينزل
 وفي الاذن قالوا اذا ادرى الصبر لا بنجر عصبه واذا مات الاب
 بنجر عصبه والذركرنا من الجواب في الاب فكذا الجواب في الوصية
 ان الوصية اذا اذن للبصر او المعنوية في التجارة ثم مات الوصية وجن بنجر الصبر
 والمعنوية واذا اذن الاب لعبد ابنه في التجارة شتم مات الابن وورثه
 الاب فقد كبح العبد وكذا اذا اشتراه من كان هذا حجر على العبد هذه
 الجملية في ما اذن الذخيرة البصر الى اذن له اذا ادعى عليه رجل دعوى
 بخلف ويقتضيه عليه بالنكول وهو المختار وحكي عن نجم الدين النسفي رحمه الله
 انه كان يقول كان الفقهاء يسمون قندين يفتنون ان البصر الى اذن له
 لا يخلف من غير رواية شتم وجدت رواية في البسوط انه يخلف في
 ما اذن كتاب الاحكام في الدعوى في قندين والصغرى وذكر في الباب
 السادس وتسعين من ادب القاضي ولو ان رجلا ابن لم
 يدرى اذن له في التجارة فاستدان ديناً ومات الابن وترك
 متاعاً وعقاراً والدين يحيط بما تركه لم يكن لابيه ان يبيع شيئا مما ترك
 لانه مشغول بحق الزمان فلا يملك البيع الا برضا الزمان وكذا لك العبد
 الا اذن له المديون في ما يملك بنجر ذكر في مختصر القدر ودرر الاسباب
 الموجبة للحرر الصغر والرق والجنون فلا يجوز نصرة الصبر الا باذن وليه
 ولا نصرة العبد الا باذن سيده ولا يجوز نصرة الجنون المفلوب
 بحال ومن باع من هو لا شئاً او اشتراه وهو يعقل البيع ونقصه فالولي
 بالخيار ان شاء اجازة ان كانت بينه مصلحة وان شأنا سخره وحلته
 المعاني الشئثة توجب للحر في الاتوال ودون الافعال فالصبر والجنون
 لا تصح عقودهما ولا اقرأهما ولا قلأتهما ولا اخطأتهما وان اتلفا شيئا
 لزمهما ضمنا واما العبد فاقواله نافذة في حق نفسه غير نافذة في حق
 مولاه فان اقر بال لزمه بعد الحرية ولم يذير في الحال ولو اقر بحد او تصاغر
 لزمه لانه سبق على اصل الحرية في الدم ولهذا لا يصح اقرار المولى عليه

ما يدل الحجة

بالحد

بالححد والقصاص وينفذ طلاقه لقوله عليه السلام لا يملك العبد والمكاتب
 شيئا الا الطلاق وفي شهادته التي السقبة المحجور عليه اذا زوج ابنته
 او اخوته الصغيرة لم ينجر كذا عن محمد رحمه الله وذكر في دعوى الشقي اذا دفع
 الوصية الى الوارث حين ادرى ماله وهو ممن بنجر عليه لنفسه ده
 كان ونفعه جائز او هو بر من ضمنا الصبر المحجور عليه اذا استقرض من
 مالا يعطى صدق ان امرأه صبح استقرضته فان لم يعطى المرأة وصرت في حوزة
 لا يواخذ به قبل البلوغ ولا بعده والعبد المحجور عليه اذا استقرض مالا و
 واستهلكه لا يواخذ به في الحال ويواخذ به بعد العتق لان الصبر المحجور عليه
 ليس من اهل الزمة فلا يصح التزامه اما العبد من اهل الالتزام الاله لا يصح
 التزامه في حق الولي ويصح في نفسه والمجور عليه البالغ بمنزلة الصبر والجنون
 في جرحنا ورفاقتنا فان وسلة استقرض الصبر المحجور عليه مرن في الكو بعة
 وفي ما يدل الشهادت في شهادته التي السقبة المحجور عليه مرن في الكو بعة
 على البيت هل يقبل ان كان الابن الصغير لا يقبل بالانفاق وان كان
 كبيرا وكذلك الجواب عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يقبل وهذا
 اذا كان الابن كبيرا حال ما قبل الوصية الوصاية فان كان صغيرا وشهدا
 بالدين بعد ما كبر لا يقبل الشهادت بالاجماع واذا شهد حران مسلمنا
 بالغان في حق من احقق وكانا يوم الشهادت صغيرين او كافرين او عبيدين
 قبلت شهادتهما العبد والوصير والكافر اذا شهدا وزد القاضى شهادتهما
 شتم اعتق العبد وبلغ الصبر واسلم الكافر شتم اعادوا تلك الشهادة
 فانه يقبل شهادتهما بخلاف الفاسق اذا شهد وروى شهادته
 شتم اعاد تلك الشهادت بعد التوبة لا يقبل وكذا الزوج اذا شهد زوجته
 وهو حر او شهدت الزوجة لزوجها وهي حرة وزد القاضى شهادتهما شتم
 ارتفعت الزوجية فاعاد تلك الشهادة لا يقبل هذه الجملة في الفصل
 الثاني من شهادت الذخيرة وفي الذخيرة ايضا شهادت الصبيان فيما
 يحدث في الملاعب لا يقبل وفي شهادت الفقا والصغرى شهادت
 الصبيان فيما لا يحضره الا الصبيان يقبل عند مالك وذكر في اضراب
 كتاب القاضي الى القاضي من قندين وشهد الدين وفي الشهادة

ما يدل الشهادت

بالتسامع اذا سمع من الصبيان لا يجوز له ان يشهد له ان يعمد على قول
 الصبيان وهذا في حق الصغير لا يكون كلامه معتبرا اما اذا كان الصبي بمفرده
 فانه يجوز له ان يشهد اذا اجبره مثل هذا الصبر ولا يشترط لفظه الشهادة
 بل مجرد الخبر كقوله وكوسم من الحمد وفي القذف والنسوان والعبيد
 يجوز له ان يشهد اذا كانوا صدقة ولا حاجة لجواز اذا الشهادة عند
 التسامع ان يسامع من هو اهل للشهادة وفي شهادته المجبى وشهادة
 النساء باقرارهن على استهلاك الصبر وهو صياح الولد بعد الانفصال من
 ارم على تحريك عضو من اعضائه يقبل في حق الصلاح بالاجماع وفي حق الميراث
 قال ابو حنيفة رحمه لا يقبل الا شهادته رجلين او رجل وامرأتين وقال
 ابو يوسف ومحمد رحمه الله يقبل شهادة امرأة واحدة اذا كانت عدلة
 في شهادته الفنا والصبر وشهادة الوصير للتيمن بعد الفنا لا يقبل
 ان لم يخصم بجلات الوكيل اذا شهد لموكله قبل الخصومة يقبل
 وفي منفرة شهادته المجبى الاخرى اذا جازت في حقها وهي صغيرة شتم
 او ركت شهادتها اختارت نفسها لا تقبل شهادتها في اخر باب شهود
 النسب من المهادنة وشهادة القابلة على تعيين الولد تقبل بالاجماع
 حتى لو قال لأمته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على
 الولادة امرأة مني ام ولده لان الحاجة الى تعيين الولد وثبت ذلك
 بشهادة القابلة بالاجماع وفي فتا ورشد الدين شهادة القابلة على
 تعيين الولد يقبل بالاجماع بان يعز الزوج بولادة الولد لكن شكر ان الولد
 هذا اما اذا كان ينكر الولادة اصلا لا تقبل شهادة القابلة عند ابو حنيفة
 رحمه الله وذكر في شهادته المتق نصراني اسلم وشهد بشهادة
 قال ان كان عدلا في النصرانية قبلت شهادته وان لم يكن عدلا
 حتى اسلم سئلت عنه هل كان عدلا في النصرانية قبلت شهادته ولو
 ان صبي ابن خمس عشرة سنة احتلم شتم شهده شهادة فلا باس
 بان يقبل شهادته بنظر في هذا الجواب فان كلا هشم بعد في الفرق
 بينه وبين النصراني على ان شهادة الصبر حين احتلم لا يقبل حتى يقع
 في قلوب اهل محله انه لا باس به في حال بلوغه كما قال في التوب

اذا نزل بين قوم لانه لم يكن له قبل البلوغ شهادة وذكر في الفتا في ظهره
 حتى احتلم شتم شهده قال محمد رحمه الله لا تقبل شهادته ما لم يسأل
 عنه وهذا قولهما لا نهما لا يقبلان بظاهر الرواية قال محمد رحمه الله في
 الجماع الصغير رجل في يده شئ من سور العبد والامة وسك ان تشهد
 له جعل اليد على رواية الجماع الصغير فيما سور العبد والامة دليل الملك
 ولم يجعله في العبد والامة دليل الملك ولم يفصل بين الصغير والكبير
 سماعة عنه انه فرق بين الصغير والكبير فجعل اليد على الصغير الذر لا يعبر
 عن نفسه دليل الملك ولم يجعل اليد على الكبير وعلى الصغير الذر يعبر عن نفسه
 دليل الملك وعن ابى حنيفة رحمه الله انه سور بين العبد والامة وبين
 سائر الاشياء وجعل اليد في الكل دليل الملك وهكذا روي عن محمد
 رحمه الله وهكذا روي عن ابى يوسف رحمه الله في الامالي عن ابى حنيفة
 رحمه الله بنظر تمام هذا في شهادته المجبى والذخيرة اهل المحلة اذا شهدوا
 على وقف المكتب ولشاهد جبر في المكتب او لم يكن لا يقبل وقال
 يعقوب بن يوسف لان كون البصر في المكتب ليس بامر لازم في شهادته
 المجبى بل الدعور ذكر في دعور الذخيرة ولو ادعى رجل على صغير شيئا
 وصبر حاضر بر يده الصبر المجبور عليه لا يشترط حضرة الصغير هكذا ذكر
 شيخ الاسلام في شرح كتاب القسمة ولم يفصل بين ما اذا كان المدعى
 او عين وجب الدين مباشرة هذا الوصير او وجب لا مباشرة وذكر
 الناطق في اجناسه اذا كان الدين واجبا بمباشرة هذا الوصير لا يشترط
 احضار هذا الصغير وفي ادب القاضي للخصم اذا وقع الدعور على البصر
 المجبور عليه ان لم يكن للمدعى بينة فليس له حق احضاره وان كان
 للمدعى بينة والمدعى يدعي الاستهلاك فله حق احضاره ولكن يحضره
 ابوه حتى اذا لزم الصبر شتم او دعوى عنه ابوه من ماله وفي كتاب الا
 قبضة ان احضار الصبر في الدعور شرط وبعض المتأخرين من مشايخ
 زماننا من شرط ذلك سواء كان الصغير مدعيا او مدعى عليه وشتمهم
 من ابى ذلك واذا لم يكن للبصر وصبر وطلب المدعى من القاضي ان
 ينصب عنه وصيا اجابه القاضي الى ذلك ويشترط حضرة البصر

عند نصب الوصر لاشارة اليه هكذا ذكر في الفتاوى في كتاب قبضة
ومن مشايخ زماننا من ابي ذلك وقال لو كان البصير في المهد سبط
احضار المهد مجلس الحكم لا شك ان اشراطه بعبد والا دل اقرب
الى الصواب واشبه بالفقه وفي فتاوى القاضى الامام ظهير الدين الشيخ
انه لا يشترط حضرة الاطفال الرضع عند الدعوى وفي العبد المأذون له
بغصب او وديعة استهلكها او حجبها او باقراره بذلك او بيع
او بشر او باجارة وانكر العبد ذلك ومولاه غائب قبلت
شهادتهم ولا يشترط حضرة المولى ولو شهدوا على العبد المجبور عليه
باستهلاك او بغصب وحجب العبد ذلك لا تقبل هذه البيئته
الا بحضرة المولى ومعناه انها لا تقبل حتى لا ينجى طلب المولى ببيع العبد اما
تقبل الشهادة على العبد ويقضى القاضى عليه حتى يواخذ به بعد العتق
وان كان المولى حاضرا مع العبد وادعى المدعى استهلاك مال او غصب
مال والقاضى يقضيه على المولى وان ادعى استهلاك وديعة او استهلاك
بضاعة على العبد المجبور عليه فعندهما لا يسمع القاضى هذه البيئته على المولى
وعند ابي يوسف رحمه الله يسمع البيئته على المولى وان شهد الشهود على
اقوال العبد بذلك لا يقضيه على المولى لانه البيئته سواء كان المولى حاضرا
او غائبا والصبر المأذون له الذرا اذن له ابو له او وصيه ابيه في التجارة بتمتة
العبد المأذون له في التجارة اذا شهد الشهود عليه بما هو من ضمانات
التجارة قبلت شهادتهم عليه وان كان الذرا اذن له غائبا واذا
شهد الشهود على جميع ما ذن له او معنوه ما ذن له يقتل عدا وقد
او شرب حمزا ورنى نقيما عدا القتل لا تقبل الشهادة سواء كان الاذن
حاضرا او غائبا وفي القتل يقتل اذا كان الاذن حاضرا ويقضى بالديته على
العاقلة ولو كان الاذن غائبا لا تقبل واذا شهدوا على اقوال البصير او
المعنوه ببعض ما ذكرنا لا تقبل الشهادة سواء كان الاذن حاضرا او غائبا
هذه الجمل من دعوى الذخيرة والمجسط وذكر القاضى الامام فخر الدين
رحمه الله في دعواته وبه وينبغي ان لا يشترط حضرة الاطفال عند الدعوى
كما ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده وفي فتاوى ظهير الدين دعي

على البيت وبناء ورشته صفار فان كان للبيت وصح لا يشترط حضرة
الورثة وان لم يكن للبيت وصح وللصغار وصح يشترط حضرة الورثة
الصغار وحضرة الصغار يكفي وذكر رشيد الدين رحمه الله في فتاويه
في باب دعوى الاب والوصح القاضى بنصب وصيا عن الصغير عند الدعوى
ولا يشترط حضرة الصغير بل يشترط ان يكون القاضى عالما بوجود الصغير
يكون الصغير في ولاية القاضى لا نصب الوصر ليس بقبض ولكنه من اعمال
القضا قال وهذا دليل على ان عند دعوى الوصر لا يشترط حضرة
الصغير وعند القضا يشترط وذكر رحمه الله في باب دعوى الدين على المورث
من فتاويه ولو ان رجلا ادعى دينه على الميت وورثته الكبار عني
والصغير حاضرا فالقاضى بنصب عن الصغير وليا يدع عليه واذا قضى الوكيل
يكون قضا على جميع ورثته غير ان الوكيل يستوى وبه من نصب الحاكم
اذ لم يقدّر على نصب الكبار فاحضر الكبار يرجع بذلك عليهم لان
الدين مقدم على البيئات وذكر شمس الابن الحلواني رحمه الله هذا الفرع في اربعة
القاضى وينظر تمام هذه المسئلة في باب اسباب الدين والحقوق على الميت
من الباب القاضى للمصدر الشهيد وفي دعوى فتاوى القاضى خان ولو
ادعى على عبد مجبور عليه مالا بالاستهلاك فقال الفقهاء بوجع
ليس له ان يدعي بالعبد الى باب القاضى بغير اذن المولى لما فيه
من شغل العبد عن خدمة العبد في تلك الساعة ولكن لو وجد في
مجلس القاضى كان له ان يخلفه رجل ادعى على غيره ان دس باع قميصي
شك كذا وكذا في حال صفري وانه قد مات قبل استيفاشي من
التمن فادفع الى تمن قميصي فقد قبل لا تصح هذه الدعوى لان بعد
موت الوصر حق قبض تمن ماباع الوصر يكون لوارثه او وصيه فان لم
يكن له وصي دارت فالقاضى بنصب له وصيا فان قال المدعا
عليه قد اديت التمن الى الوصر فيطالب بالبيئته فان لم يكن له بيئته
فيحلف الطالب على العلم قال وعلى قول من يقول من المشايخ
في الوكيل بالبيع اذا مات قبل قبض التمن بحق القبض ينقل الى الموكل
ينبغي ان يقال هنا حق القبض ينقل الى الصبر بعد البلوغ وتصح الدعوى

كذلك في اول دعور الذخيرة وقدم شئ منه في مسائل البيوع وذكر
 في اول دعور الذخيرة ايضا دار في يد رجل او عاها اخر فاقام حلاج
 اليد بينة على المدعى اني اشتريت هذه الدار من وجبك في صغر
 بكذا الا انه لم يملك الوصر واقام على ذلك بينة هل سمع دعواه وبينتة اختلف
 الشايع فيه وكذا لو ادعى ان فلانا باع هذه الدار مني باطلا في القاض
 في حال صغر كـ ولم يسم القاض واقام على ذلك بينة هل سمع دعواه
 وبينتة اختلف الشايع فيه وعلى هذا اذا شهد الشهود على الوقف
 وتبين الواقف اياه الى المتولى الا انهم لم يسموا الواقف او سمو الواقف
 دون المتولى بنيت اختلف الشايع والحاصل ان في دعور الفعل والشهادة
 على الفعل هل بشرط تسمية الفاعل فيه اختلف الشايع وادلة الكتب
 فيه متعارضة وموضع هذه المسائل ودعور الذخيرة والمجيب وقد ذكرنا ما في
 فصل القضاء في المجتهدة من كتاب **الفصول** وذكر في فصل السابع
 من دعور الذخيرة واذا اختلفت رجلان في عيبد كل واحد منهما يقول هو عيبد
 وهو في يدها فان كان العيبد صغيرا يعبر عن نفسه فالقاضي لا يقض لواحد
 منهما بالملك ما لم يقر البينة ولكنه يجعل في ايدهما وان كان الغلام كبيرا
 يتكلم او صغيرا يعبر عن نفسه **فقال** انا حر فالقول قوله ولا يقض القاض
 لهما بشئ لا بالملك ولا باليبد ما لم يضيما البينة على ذلك **وقال**
 انا عيبد احد هما لم يصدق وهو عيبد لهما بخلاف ما اذا قال انا حر الاصل
 وكذا اذا كان العيبد في يد رجل فانرا انه لا حر لم يصدق والقول قول صاحب
 اليد ثم شرط في الكتاب ان يكون الغلام كبير يتكلم وانا يقول
 في بعض النسخ اذا كان يعبر عن نفسه وانا الشرط ان يتكلم ويعقل
 ما يقول فاذا كان بهذه الصفة يرجع الى قوله وان كان العيبد في يد
 رجل وهو لا يعبر عن نفسه **فقال** صاحب اليد انه عيبد فالقول
 قوله ويقض له بالملك وان كبر الغلام **وقال** انا حر الاصل لا يصدق الا
 بحجة وكذا اذا قال انا لقيبط فخذ كقول انا حر الاصل وان اقام ذو اليد
 بينة انه عيبد واقام العيبد بينة انه حر الاصل بينة العيبد اول هذه الحكمة
 في الذخيرة وفي فضا الجاع الصغير جس في يد رجل يعبر عن نفسه **فقال**

انا حر فالقول قوله وان كان لا يعبر عن نفسه **فقال** انا حر
 عيبد للذخيرة في يده وذكر في الفصل التاسع من دعور الذخيرة رجل ادعى
 على رجل انه نقاعين عيبد له قيمته الف درهم ومحمد المدعى عليه
 ودعواه والمدعى مقر ان العيبد حر فاقام المدعى بينة على دعواه فالقاضي
 لا يسمع بينة ولا يقض بالارص على المدعى عليه الا بحضرة من العيبد
 ولو العيبد ميتا وصغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي يقض بالارص للمدعى
 على القاض ولا يشترط العيبد وذكر في **باب** المسألة من الزيادة
 التناقض كما يمنع صحة الدعور لنفسه يمنع الصحة لغيره وذكر القاض
 الامام جلال الدين رحمه الله في المحاضرين من اقر بعين لغيره وكما لا يملك ان
 يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوكالة او وصاية وذكر رشيد الدين
 رحمه الله في **الباب** الثالث عشر من فتاويه الوصر اذا اقر بعين لا حر ثم
 ادعى انه للصغير لا يسمع دعواه لاجل الصغير **ورأيت** في شهادات القضا
 رجل استعار من رجل ثوبا باسم اقام البينة انه لابنه الصغير قال قبل
 منه البينة وذكر في النسخ ايضا رجل استأجر ثوبا باسم اقام بينة انه
 لابنه الصغير يقبل وهكذا ذكر في دعور الجاع في الفتاوى وذكر الديناري
 في فتاويه بهذا اللفظ متولى وقف راو عركه ومدعى عليه دفع في
 كنده مائة مائة كـ ملك **منعت** دار من حر يده حواسنه لا يصح هذا
 الدفع لان اتوار المتولى على الوقف لا يصح فالقاضي ان اشارت الكتب
 في جنس هذه المسائل متعارضة فيجعل على ان السائل راو تبين والاب
 اذا باع مال ابنه بعين فاحش شئ ان البيع وقع بالغبين هل يملك ودعواه
 ذكرناه في مسائل البيوع وذكر في مسائل الدفع من الذخيرة اشترى دارا
 لابنه الصغير من نفسه واشهد على ذلك شهودا فكبر الابن ولم يعلم
 بما صنع الاب **ثم** باع الاب تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان
 الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار
 على المشتري **وقال** ان ابني كان ليقض احدى الدار من نفسه
 لي في صغري وانها ملكي واقام على ذلك بينة **فقال** المدعى عليه في
 دفع دعور المدعى انك ستناقض في هذه الدعور لان استيجار الدار من

اقرار منك ان الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك الدار لنفسك
 يكون ثاقضا هل يكون هذا دفعا اخذت المشايخ فيه والصحيح انه لا يكون
 دفعا وان ثبت الثاقض لانه ثاقض بينه خلفا فان الاب يستبدل
 للصغير وعلى لا يعلم بعد البلوغ ولا يعرف الابن كون الدار ملكا له فيض
 صحة البيع الاب فيقدم على الاستيجار ظنا منه ان الدار ملك المشتري
 وفي الحقيقة ان الدار ملكه كذا ذكر المسئلة في الذخيرة وفي المسئلة اشكال وهو
 ان دعور الدار من الابن في هذه الصورة انما يصح ان لو وقع بيع الاب
 بغبن فاحس اما اذا وقع بيع الاب بمثل القيمة ينبغي ان لا يصح دعور
 الابن لان الاب يملك بيع عقار الصغير بمثل القيمة اذا كان مصلحا على
 ما قررنا في البيوع وما في بعد هذا ما يريد هذا الاشكال من قنا ورشيد
 الدين وذكر في دعور الدار من الذخيرة رجل مات وترك اولاداً صغاراً
 وكباراً فكلهم الصغار ودعوا دارا في يد رجل مبرأ عن ابيهم فادعى المدعي عليه
 في دفع ودعواهم اني اشتريت حصته الكبار منهم وحصته الصغار من حصتهم
 من حصته ابيهم او من حصة القاضية بيمين مثله او بعين ابيه عند حاجة
 الصغار اليه فحذا دفع صحيح لو اقام البينة عليه بنده دفع ولو كان
 مكان الدار عرض لا يشتد طرد كذا الحاجة فالوصي يملك بيع العرض من غير
 حاجة ولا يملك بيع عقاره الا الحاجة وبنها ايضا رجل مات وترك ابنتين
 صغيرتين وكل ابن قيم على حدة وفي ايدي احد القيمين دار يزعم انها
 دار الصغير الذر في ولابنة ادعى عليه قيم الصغير الاخر ان الدار التي
 في يدك نصفها ملك الصغير الذر انا قيمته بسبب ان هذه الدار
 كانت كلها ملكا لوالد الصغيرين فادفع الى نصفها لان قبضه لاجل الصغير
 الذر انا قيمته فاقام القيم المدعى عليه بينة ان والد الصغير الذر قد كان
 اثر في حال حياته ان هذه الدار ملك الصغير الذر في ولابنتي بنده دفع
 عنه دعور القيم المدعى فان اقام القيم المدعى بينة لدفع ودعور القيم
 المدعى عليه وقال انك ادعيت قبل هذا نصف هذه
 الدار لاجل الصغير الذر في ولايتك ارضا عن ابيه والآن كلها تدعى
 للصغير الذر في ولايتك بحجة اخرى بنده دفع القيم المدعى عليه

لمكان الثاقض ادعى دارا في يد رجل مبرأ عن ابيه فقال المدعى عليه
 في دفع ودعور المدعي اشتريت هذه الدار من امك في صفك
 باطلا في القاضية فهذا دفع صحيح اذا ثبت ان البيع لحاجة الصغير او
 لقضا دين الميت وقد مر جفت من قبل كذا ذكر في الذخيرة وذكر
 فيها ايضا رجل ادعى في تركه ميت وصيته لابنة الصغير بثلاث ماله
 واقام البينة على ورثة الميت وقضى القاضية بالوصية لابنة ثم ان الوكيلة
 اقاموا بينة على المدعي بطريق الدفع انه قد كان امر قبل الحكم ان على
 الميت وبنها مستغفرا لثمة كان هذا دفعا صحيحا ويبطل حكم القاض
 ويبطله رجل ادعى لابن ابنة بثلاث ماله واحدهما صغير والاخر كبير
 وابوهما حي شتم مات الوصية فادعى ابو الصغير على وارث الوصية
 فادعى ابو الصغير لاجل ابنة الصغير الوصية من حصة الميت وادعى الكبير
 الوصية لنفسه من حصة الميت وانكر الوارث وصيتهما وقال
 في دفع ودعواهما ان هذا الكبير قد اقر بعد موت الميت ان الميت
 ما وصى له بشئ هكذا ابوا الصغير اقران الميت ما وصى لابنة
 بشئ هل يكون هذا دفعا نفد قبل في حق الكبير هذا دفع لدعور
 الاب لا لدعور الابن حتى لو كبير الابن وادعى الوصية لنفسه شتم عوا
 وقد قبل هذا البس بدفع اصلا وهو الاظهر والاشبه باللفظ كذا
 ذكر في الذخيرة ولو ادعى احد الورثة وصيته لابنة للصغير بعد القسمة هل
 شتم ودعواه قد كتبناه في مسائل القسمة وفي الذخيرة ايضا ادعى رجل
 على اخر ان فلان بن فلان عندك كذا كذا وانه صبي وجعل القاض
 فلان بن فلان وصيا لهذا الصبر وهذا الصبر في ولابنة هذا القاض
 شتم ان ابني فلانا وكلني بقبض مال الصغير هذا منك وذلك
 وذلك كذا كذا وقضى القاضية بوكالة المدعي بشر ايتها وقبض
 المال شتم ان هذا المدعى عليه بعد ذلك بزمان ادعى على
 هذا الوكيل ان هذا الصبر فلان بن فلان قد بلغ وكلني بقبض
 ماله منك ايها الوكيل عن الوصر فقال الوكيل عن الوصر
 بعثت المال الى الوصر هل يصدر في دفع قبل لا يصدر في مثله

ومثله الوكيل بالبيع اذا قال بعد ماعزله الموكل بعنه اسس ونسبها ايضا
صبر له عقار است مورثه ادعى بعد بلوغه عقار من عقاراته على رجل
ان وصيه باعه مكرها وسلم مكرها واراد استرداد ذلك من يد
المشتري ثم ادعى مرة اخرى ذلك العقار ان وصيه باع بغبن جائر
فالقاضي يبيع منه المدعور الثانية او يجوز ان باع مكرها بعين
فاحس وفي ثانيا في القاضى الامام مخذ الدين رحمه الله اذا اقيمت البيعة
على ناسب الصغيره ثم بلغ الصغيره بقضيه عليه بتلك البيعة ولا
يكلف اعادة البيعة وكذا لو انتهت البيعة على احد من الورثة ثم
غاب بقضيه بتلك البيعة على الوارث الاخر وذكر في دعور الذخيرة
رجل له ابنتان صغيرى وكبرى اقام رجل بيعة على هذا الرجل انه زوج
امه الكبرى منه واقام الاب بيعة انه زوج امه الصغرى من هذا
الرجل فالبيعة بينه الزوج وذكر فيها ايضا رجل قال لامرأة زوجك
ابوك وانت صغيرة وقالت المرأة زوجنيك واما كبريه
فالقول قول المرأة والبيعة بينه الزوج وذكر رشيد الدين في باب
دعور الاب والوصى من ثانيا وبه احد الورثة بالغ والآخر صغير
فادعى رجل الدين عليهما بدون الوصى صح الدعور على الكبير ولا يشترط
حضره الصغير ووصيه لان احد الورثة ينصب خصما وفي محاصنه
ثانيا وبه مات رجل عن امرأة وابنتين احدهما صغير والآخر كبير غاب
وترك بقرة فادعى رجل هذه البقرة على هذه المرأة فقالت المرأة
تمسها لي بالميراث والباقي بين الولدين احدهما كبير غاب والآخر
صغير لا وصى له قال دعور شمع على المرأة ويقضه بالبقرة المدعى لان
احد الورثة يصح خصما على الميت ولو ان المرأة انكرت ولم يجل
انها ميراث لها حتى يقضى القاضى لا يكون قضا على رلدبرها وذكر
باب دعور الاب والوصى من ثانيا وبه قاضى بلده جعل وصيا لبيته
فباع الوصى عقاره بثمن النسل فبلغ الصغير وادعى العقار واقام البيعة
واخذ العقار من المشتري بقضيه القاضى ثم علم القاضى انه باع الوصى
يوخذ العقار منه ويسم الى الشتر لانه لما ظهر ان وصيه باع في زمان

الصبا وباع بجهة شرعية صار الصغير بايعا ببيع وصيه فخرج عن ملكه فلا يملك
دعواه بعد ذلك ملكا مطلقا ولو ادعى ان اشتريت من المشتري الذر
المشتري من الوصى يصح دعواه وفي هذا الباب ايضا اذا ادعى
الوصى وبنا للصغير لا بد ان يبين بسبب الدين انه بسبب الوارثة
او بسبب اخر لانه ان كان بسبب الوارثة يحمل ان الشركة ضمن
نفع هذا الدين من نصيبه فيكون هذا سهمه الدين وانه غير صحيح وفي
هذا الباب ايضا رجل مات وله غيره دين فنصب القاضي وصيا
لاجل الصغير والكبير غاب يجوز لان للقاضى ولاية لاجل الكبير الغائب
صيانة لحقه في الشركة وفي المحاصنه المدونة من الذخيرة وكتاب الدعوى
والبيتان في دعور وصي صغير من جهة ابيه وبنا في دعور الوصى في المحاصنه
ان الدين لهذا الصغير باي سبب ولا بد من بيان ذلك لما قلنا في
هذا ولان الشهود في شهادتهم لم يشهدوا على موت الاب
والا ايضا الى هذا المدعى ولا بد من ذلك وورد في محاصنه في دعور العقار
للصغير بالاذن الحكم وقد كان اشترى والد الصغير لاجل الصغير وقد استولى
عليه احد مزد الحضر بعلته انه لم يكن منه ان الاذن الحكمي لهذا المدعى
من جهة هذا القاضي او من جهة غيره من القضاة وعلى تقدير ان
يكون الاذن من جهة قاض اخر لا بد من اثبات الاذن الحكمي عند
هذا القاضي ليسمع خصومته ولانه لم يذكر منه ان المدعى ما دون ناله با
لقبض انما المذكور منه ادعى بالاذن الحكمي وتعلل انه كان ما دون ناله بالقبض
والدعور دون القبض وعلى تقدير ان لا يكون ما دون ناله في القبض لا
يكون له حق القبض عند زفر رحمه الله لانه بمنزلة الوكيل والوكيل لخصومة
لا يملك القبض عنه وعليه الفتور فلا بد من ذكر كونه ما دون ناله
له بالقبض او ذكر ما يدل عليه من كونه وصيا فان الايضاح يثبت
ولاية القبض ولا بد ايضا من ذكر الثمن لجواز انه لا يكون مالا ولا بد
ان يذكر الثمن مثل العقود عليه وقت العقد حتى كوز ذكر في
المحاصنه اشترى بثمن معلوم هو مثل ثمنه الدار لا يصح ما لم يقل وقت
العقد قال وورد في محاصنه في دعور الصغير مذكور بعلته ان الدعوى

من الصبر غير صحيح وهذا مستقيم في الصبح المجبور عليه اما الصبر المأذون
 ودعواه صحيحة ان كان مدعيه وان كان مدعا عليه مجوابه ايضا صحيح
 ولو كتب في محضه دعور الصبح وهو المأذون في النكحة ايتام من جهة الحكم
 وحسم فلان وفلان ولم يذكر ان النكحة والايام هل كانت في ولاية
 القاضى بوجوب ذلك طالا عند بعض العلماء وفي محضه دعور الوص
 اذا كتب وهو المأذون في امور هذا الصغير لا بد ان يذكر انه وص
 من اى جهة لانه يختلف احكامه باختلاف نصيبه ولو كتب انه وص من جهة
 الحاكم ولم يسم القاضى الذر ولا جاز كذا اجاب عطاء بن حمزة
 وكذا امثولى الا وقاف وقد ذكرناه في فصل حلل الجملات
 من كتاب الفصول وفي فتاوى رشيد الدين في دعور الوص
 من جهة القاضى لا بد ان يذكر انه وص من جهة الحاكم اذا لم يكن في النكحة
 وص من جهة التبت لانه اذا كان وصيا من جهة البيت لا يملك
 القاضى نصيبا من غير سبب موجب والسبب الموجب
 الجنابة او غيرهما مما يستحق به الفل وذكروا في باب دعور النكاح
 من فتاوى رشيد الدين مانت المرأة وعلى الزوج مهر ولها اولاد
 صغار لا يخلوا اما ان كان الاب معز المهر او شكوا فان كان مقرا
 بوجوب منه لان الاب يملك حفظ مال الصغير وان كان
 منكرا بنصب القاضى وصيا وثبت المهر على الاب وبأخذ منه بدفع
 الى الوص لانه لما انكر ظهوره خبايته وعند ظهور الجنابة كان للقاضى
 ولاية دفع مال الصغير الى الوص **باب** ادب القاضى وفي مجموع
 النوازل السلطان اذا قال لصبر اذا ادركت فصل بالناس
 او افض جاز **سبل** شيخ الاسلام برهان الدين حمزة السلاطاني
 المولى اذا كان صبا يبلغ حل يبق سلطانا ويحتاج الى تقليد جديد
 اجاب يحتاج الى تقليد جديد وذكر في المتن عن محمد حمزة
 في النص ان اذا استمر فاسم ليس له بالناس وكذا الصبح اذا
 استقضى اسم بلغ يحتاج الى تقليد جديد وفي العبد واما ان
 وفي الذخيرة اذا استقضى الصبر اسم ادرك ليس له ان يقضى

بذلك الامر والعبد اذا استقضى اسم عنق كان له ان يقضى
 بذلك الامر وفي فتاوى السفي سلطان مات وانقضت الرعية
 على ابن صغير له وجعله سلطانا ما حال القضاة والخطباء وتقليد حسم
 اياهم مع عدم الولاية قال وينبغي ان يكون الاتفاق على
 وال عظيم بنصب سلطانا حسم فيكون التقليد منه وهو بعد
 نفسه بتعالين السلطان ويعظمه شرفه ويكون السلطان في
 في الحقيقة هو القاضى اذا خرج الى القرى ونصب بينا في امور صغيرة
 في وقت او في نكاح ايتام جاز كذا حل في فتاوى رشيد الدين الكرمي
 رحمه الله لانه ليس بقضا ولا هو من اعمال القضا وذكر صاحب
 المحيط في الفصل الى دور والشكائين من شهادات المحيط هذه
 المسئلة وقال هذا مشكل عند رلان القاضى انما يفعل ذلك بولاية القضا
 الاثر انه لو لم يوفون له في ذلك لا يملك فكان من جملة القضا فينبغي ان يشترط
 المصير ولو امر ان سانا بالقصة في الرستاق جاز باتفاق الروايات
 وذكر في المنقطة الدعور من الصبح لا تسع الا اذا كان مأذونا وفي
 اقرار الدعور والبيانات الصبر الناجر والعبد الناجر يستحق ويقضى
 عليه بالنكول وذكر الفقيه ابو اليث رحمه الله الصبر المأذون له بخلف عند
 علمائنا وبه نأخذ وذكر في الفتاوى لايين على الصبح المأذون له حتى
 ادرك وذكر في النوازل بخلف العبد المأذون له ويقضى بنكوله كذا ذكره
 اقرار الاصل وعن محمد حمزة لو خلف وهو صبي ثم ادرك
 لايين عليه فخذ دليل على ان يمين معتبرة والصبر المجبور عليه لا يصح
 اقراره فلا توجه عليه اليمين وينظر نعم هذه المسئلة مع اختلاف فائدها
 ادب القاضى من الذخيرة رجل ادعى على ولي صغيرة انه زوجها منه
 وانكر المولى لا يستحق عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لما بناه على انه لا يصح
 اقرار المولى على وليته بالنكاح عند خلافا لما بناه لايين في النكاح عند
 خلافا لما بناه كذا لو كانت الدعور في الرضا والامر بالنكاح فهو على الخلاف
 ولو ادعى انه زوج ابنته الكبيرة منه وانكر الاب لا يستحق با
 لاتفاق بخلاف ما اذا كانت صغيرة فانه يستحق عندهما لان

اقراره عليه ما جاز عندهما اسم اذا كانت كبيرة يستخلف الابنة
على العلم لانها يستخلف على فعل الجهر في ادب القاضي من الذخيرة
الاب والصر فيما يدعى على الصغير حضمان في حق اقامة البينة حتى
تقبل البينة عليهما وليس بخصمين في حق الاستخلاف حتى لا يخلط
على ذلك في الباب الثاني والعشرين من ادب القاضي و
ذكر القاضي الامام محمد بن في دعور فادويه وكوادعي ضبعة او عينا
انها له فقال ذوليد هي لابني الصغير فلان لا يستخلف المدعا
عليه وكذا لو ادعى شفعة في دار فقال المشتري انها لابني الصغير
لا يكون للمدعي ان يستخلفه لان اقراره لولده الصغير قد صح ولزم
ولو استخلفه فخل لا يصح نكوله فان قال المدعي ان هذا قد استهلك
داري باقراره لولده الصغير فاستخلفه لي حتى يصير ضامنا عند النكول
فهو على الخلف عندهما لا يستخلف وعند محمد رحمه الله يستخلف
وانما يستخلف عند محمد رحمه الله اذا اراد ان ياخذ القيمة عند
امالواراد ان ياخذ القيمة فانه لا يستخلف ايضا ثم اذا استخلف
وكل يقضه عليه بالقيمة عنده لان عند العقار يضمن بالنقص وكذلك
بالجود في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وهو اجاب رخص
الائمة الخلداني وقال الشيخ الامام ابو بكر بن محمد بن الفضل
رحمه الله باقراره لولده الصغير لا يقطع عنه اليمين ويحلف ويقضه عليه
بالنكول ويدفع الدار الى المدعي ثم ينظر بلوغه فاذا بلغ وادعاه
يدفع اليه ويضمن الاب للمدعي قيمة العين وعلى قول هذا القائل لا
فون بين ما اذا اقر لابنة الصغير او لابنة الكبيبة الغائب او الاجنح فانه
لو اقر وقال هذه الدار لابني الكبيبة الغائب ولفلان الاجنح لا يقطع
عنه اليمين ويحلف واذا نكل يحلف يدفع الى المدعي فان حضر الغائب
بعد ذلك وصدة كان له ان ياخذ الدار بسبب اقراره وبعض
مشايخنا ما نأخذون بين الاقرار للصغير وبين الاقرار للغائب والفرق
ان اقراره لولده الصغير لا يتوقف على تصديق الصغير واذا صح اقراره
ولزم صارا الملك لولده الصغير حكما فلا يفيد تخليف لانه لو نكل لا يصح

نكوله

نكوله على ولده الصغير اما الاقرار للغائب ولا يلزم بل يتوقف على التصديق
فيصدق تخليفه بعد ما اقر لولده الكبيبة بوضوح هذا انه لو اقر لولده الصغير
بعين اسم اقراره لا يضر لا يصح اقراره ولو اقر لولده الكبيبة والغائب اجتمع اسم
اقراره لا يضر بطل حضور الغائب صح اقراره للثاني وقال القاضي الامام ابو
على النسفي رحمه الله اذا اقر للصغير بسقط عنه اليمين سواء كان للصغير ابنا
له او غيره ثم اذا لم يستخلف الاب على دعور المدعي عنه بعض الشئ
فلو اراد المدعي اقامة البينة انه ملكه او اراد الشفع ان يقيم البينة على الشرا
كان له ذلك ويكون الاب حضما ويسمع البينة عليه لان الاب
قام مقام الابن ولو كان الابن كبير كان خصما فكذا هذا كسبت من دعور
فما ورا القاضي الامام محمد بن في ادب القاضي من الذخيرة وذكر القاضي
الامام محمد بن في دعور فادويه وكوادعي ارضا في يد رجل انها له غصبها منه
ذوليد فقال المدعي عليه حتى وقف على سبيل الجهر المعلوم لا يندفع عنه
اخصومة فان اقام المدعي بينة على ما ادعى يقضه له وان لم يكن له بينة
قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن فضل رحمه الله بخلف المدعا عليه
ودعور المدعي فاخلط برس وان نكل ضمن قيمتها للمدعي على قول محمد رحمه الله
لانها صارست وقفا باقراره فاذا نكل بعد رعيه تسليمها الى المدعي بحكم
اقراره بالوقف فضمن قيمتها للمدعي ولو اقام المدعي عليه البينة على الوقف
فشهد رانه وقف ولم يذكر والوقف لا يندفع عنه خصومة ولا يبرأ من
الضمان لانها صارست وقفا باقراره وكان وجود هذه البينة وعدمها
بمنزلة والاقرار بالوقف بمنزلة الاقرار لولده الصغير او لولده الصغير لغيره فكما
يلزم الاقرار لولده الصغير يلزم الوقف وذكر رحمه الله في موضع اخر من
دعوى ثاوية الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله وينبغي ان يقضى بقول
محمد رحمه الله ويقضه بالقيمة عند النكول كيلا يحال به هذه الجملة دفعا
لليمين عن نفسه قال وانما يستخلف عند محمد رحمه الله اذا اراد المدعي
ان ياخذ القيمة عند النكول اما لو اراد ان ياخذ القيمة والعقار عند النكول
فانه لا يستخلف ايضا وذكر في دعور المفقود ودعور الجامع في القاضي
اذا ادعى مال البتيم ثم ادعى المودع الرد على القاضي وانكر القاضي بنظر

الوديعه فلا يمين عليه وكذا اذا باع شئ ادعى المشتري الراد بالعيب عليه
نقل القاضي ابراهيم عن هذا العيب لا يمين على القاضى وذكر في باب دعوى
مال الشريك من فناء ورشد الدين في فناء ورشدشهم عن محمد رحمه الله
ان القاضى اذا قبض مال اليتيم فوضعه في بيته ومات القاضى ولا يدري
ابن المال ولم يبين ضمن في تركه وان عوف انه دفع الى توم ولا يدري
الى من دفع لا يضمن ولو قال القاضى حال حياته ضاع مال اليتيم عند اوفار
انقضت عليه لا ضمان عليه ولو مات قبل بيانه ضمن والآمانات
نقلت مضمونه بالموت عن محمد بن ابي ثعلبة ثلاث مسائل متولى الاوقاف
واحد المضاف ضمن والى سلطان اذا ادعى الغنيمة عند بعض الفانيات
ولم يبين عند من ادعى فانه لا ضمان عليهم وينظر في دبعة الفاء والضوء
دعي ودبعة الذخيرة القاضى اذا قبض اموال اليتامى ولم يبين تحذرا على جهين
ان وضعها في بيته ولا يدري ابن المال ضمن وان دفعها فلا ضمان عليه
وتدب القاضى من المتفق فاض باع مال اليتيم وادعى ادباغ ايمه بامره
وهو يعلم بذلك من رجل شتم مات هذا القاضى واستنقصه غيره وشهد
قوم عندهم انهم سمعوا القاضى الاول يقول بعث فلانا مال اليتيم بكذا
وكذا فخذوا شهادة يقبل ويؤخذ المشتري بالمال وكذلك الوديعه وان لم
يكن الاول اشهدهم انه قضى بذلك وذكر فيه ايضا القاضى اذا جعل
لا ينام وكيل او جري عليه من ما لم يصح جعله يقبض ويؤتمن ونقصا في تقبض
شيئا فذلك في يده قال ان كان الجعل اجر عليه مشاهرة لا
يضمن ولو استأجره لقبض دين او عين يضمن على قول من يضمن الاجير
المشترك وذكر في ادب القاضى من الذخيرة رجل النقط لقطا
فما رجل وقال ان هذا اللقيط الذر النقطه احق وانا احق به وانكر ذوليد
انه اخوه يخلف ذواليد على ذلك وتنفذ القاضى الامام فخر الدين رحمه
ادعى على رجل ان عبيته الصغير انتف عليه شأوا وادان بخلف المولى
كيف يستخلفه با انه ما لم يعلم بان عبيدك هذا استهلك كذا وكذا واباه
ليس له عليك شيء من الوجه الذر يدعي وذكر فيها ايضا اذا اتهم
القاضى وصح اليتيم او قيم الوقف ولم يدع عليه شأ معلوما فانه يخلف

نظرا

نظر الوقف والصغير وفي سائر الدعاوى اذا ادعى شأ مجهولا فاما يمنع قبول
البينة بمنع الاستخلاص حتى لو ادعى على رجل انه استهلك مالي وطلب
التخفيف من القاضى او قال كان هذا شريكي وقد حان في الرجوع ولا
ادري كم قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغني ان فلانا ادعى لي ولا ادري كم
قدره وادان بخلف الوارث لا يجيب القاضى الى ذلك وكذا المدعيون
اذا قال قضيت بعض ديني ولا ادري كم قضيت ارفأه نسبت
قدره وادان بخلف الطالب لا يلتفت اليه وذكر القاضى الامام فخر
الدين في دعوى فناء وبه الحر والعبد البالغ والبصير والمأذون في الجس سوا
وكذا الاقارب والا جانب الا الوالدين والاجداد والجدات فانهم
لا يجلسون في ديون فروعهم الا في النفقة وغيرهم يجلس بعضهم في
دين بعضهم وذكر في الذخيرة البصير التاجر الذر لم يجزئ الرجل
في الجس قال هكذا ذكر في بعض المواضع وذكر في بعض المواضع
لو ان علما راحق الحليم استهلك لرجل مالا وله دار واراض ولا اب
له ولا وصير لم يجزئ ذلك ولكن ان شاء القاضى جعل له وكيله يبيع
ماله حتى يوفي الطالب دينه وان كان له اب او وصير ممن يجوز بيعه عليه
فانه يجلس وبعض مشايخنا مالوا الى الجس مطلقا وجعلوه كالبائع وكان
شيخ الاسلام فخر زاده رحمه الله يقول اذا كان له وصير يجزئ ادب
حتى لا يعود بمثله ويضجر الوصير فينتسرع الى قضاء الدين وان لم يكن له اب
او وصير لم يوجد معنى الاضجار والجس في حق البصير لم يسرع للادب
بدون الاضجار فلم يجزئ لهذا واما اذا كان مجورا عليه واستهلك لرجل
مالا فان كان له اب او وصير يجزئ بدينه يعني الاب او الوصير
لان قضاء الدين الذر على الصغير على ابيه ووصيه فبالاشناع يصير ضامنا فحس
وان لم يكن له اب او وصير نصيب القاضى فيما يبيع ماله بقدر الدين
ويؤ في الوفاء وحقق هذه الجملة في ادب القاضى من الذخيرة وفي شهادت
المتفق اذا اقام الوارث الكبير بينة على رجل بمال للميت وجس له شئ
ارا وتخليته وفي الوارث صغار قال ينبغي للقاضى ان يستدعي للصغار
وان لا يخلي سبيل السجون حتى يوفي حق الصغار يعني هكذا ذكر السنة

في ثا در رسيد الدين فعدبل البص لا يجوز والاصل ان العدد في الزكي
 ورسول الفاضل الى الزكي وفي المترجم عن الشاهد الابعى وعن المضمم
 الابعى ليس بشرط عند ابى حنيفة و ابى يوسف رحمه الله والواحد
 بكفى وعند محمد رحمه الله العدد شرط والواحد لا يكفى وبكيفية الثانية
 اذا كان المشهود به حقا ثبت بشهادة عدلين وان كان حقا لا
 ثبت الا بشهادة الاربعة واجمعوا على ان ماسور العدد ومن سابه
 شرط الشهادة سور التلخيص بلفظ الشهادة من العدالة والبلغ
 عن عقل والبصر وان لا يكون محمدا في قذف شرط واحتمل شرط بالاجماع
 في ظاهر الرواية والآلام شرط بالاجماع اذا كان المشهود عليه
 واجمعوا على ان التلخيص بلفظ الشهادة ليس بشرط وفي تركية العيلة
 العدد شرط بالاجماع لان معنى الشهادة فيها امين لا يختص صحتها بالجلس
 الفضا بخلها في تركية السيرة عندهما قال والصبر اذا بلغ وشهد شهادة
 حكمه الغريب اذا نزل بين قوم لا يعدلونه حتى ينظر عندهم صلاح
 وعدالة هكذا ذكر هذه الجملة في ادب الفاضل من الذخيرة وقد
 من هذا في مسابيل الشهادات من هذا الكتاب وفي سابل
 الاقرار ذكر مشي الائمة الشريفة رحمه الله في اقرار الاصل قبل
 اقراره كان اقراره هو وجه لفلان بالالف درهم وقال الطالب لبل
 اقراره بها لي بعد البديع فالقول قول المقر مع يمينه لانه اضاف
 الاقرار الى حالة معهودة تنافي الضمان وكوقال اخذت منك الف
 درهم وانا جيب او ذا سبب العقل من مرض يوت انه كان
 اصابه فهو ضامن لئلا لان الاخذ فعل موجب للضمان على الاخذ
 سواء كان الاخذ صيبا او بالغا او مجنونا كان او عاقلا وذكر فيه
 ايضا اخذ الزوجين مني اضافة الاقرار بالنكاح الى حال بقاء اصل
 العقد لانعدام الاهلية يكون القول قوله الا ان ثبت الا جرد
 ما يدعيه باليمين وذلك مثل ان يقول تزوجتك وانا جيب
 او نأيم او مجنون وقد عرفت منه المجنون فالقول قوله لانه انما
 العقد الى حالة معهودة ينافي اهلية العقد فكما شكر المعنى وان كان

لا يوفى جهونه فالنكاح لازم وذكر في اقرار الجاهل الا الصغير وفي دعوى ثاوية
 اتقنه الامام فخر الدين رحمه الله رجل اقر وقال لامرأته تزوجتك وانا جيب
 لا بل تزوجتني وانت بالغ كان القول قوله الا ان الفاضل لا يفرق بينهما بل
 بساله تزوجتها باذن وليك فان قال لا بل له هل رضى وليك
 بعد ما تزوجت فان قال لا بل له هل ارضيت بعد ما بلغت فان قال لا
 بساله هل بغيره الان فان قال لا تجنن بغيره بيمينها وقدر في سابل
 النكاح عند حصار البلوغ فذكر في باب ما يكون اقرارا من المدعى عليه
 وما لا يكون من ثا در رسيد وقت البراءة كنت صيبا يصح لانه اسند
 البراءة الى حالة معهودة فنافى صحة البراءة وفي اقرار القفا در الصغير البصر
 اذا اقر بالبلوغ شمس قاسم الموصران كان مرا حقا صحيح الاقرار والقيمة
 ولم يقبل قوله اني لم اكن بالغ وان لم يكن مرا حقا بل كان مشكلا لا يجتهد عادة
 لا يصح الاقرار والقيمة فاذا بين بجته المسئلة ان قبل اثني عشر سنة
 لا يصح الاقرار وبعد اثني عشر سنة لا يصح ايضا لا محالة بل انما يصح بشرط
 ان لا يكون بحال لا يجتهد مشكلا عادة وقد مر في سابل الطلاق والقيمة
 وذكر في اقرار النقي رجل قال لرجل لك على الف درهم ولا يعلم المقر
 بذلك ولم يجز بينهما خلطة ولا معاملة لا بعه ان ياخذه الا ان يعلم
 ان له عليه وكذا قوله بدار والمقر له صفية فكبير وسعه اخذه منه وفي
 اقرار النقي قال محمد رحمه الله رجل اعتق جارية له شمس اخذتني ولدا
 فقال المولى اعتقتك بعد ما ولدته فهو عبدا وقال الامة ولدته
 بعد ما اعتقته فانه ينظر الى الولد فان كان بغيره عن نفسه فالقول قوله
 من هو في يده منهما وان اتا يمينه فالبينة بيمينه اذا اقر الرجل ان هذا
 الصغير على الف درهم من ثمن اقرضته او من ثمن بيع باعنيته والصبر
 ليس من اهل القرض والبيع فانه يصح اقراره وان كان لا يتصور وجود
 السبب من جهة الرضيع ولكن انما يصح باعتبار ان هذا المقر محل لثبوت
 الدين للصغير بمباشرة الولي سببه فالغنى السبب وجعلنا هذا من المقر
 الزاما للامال بجهته اخرى وهي بباشره الولي سببه مذكور في حيل الذخيرة
 في مسابيل النكاح على سبيل الاستنهاد وفي مختصر القدر سر واثقال

لحل فلان على الف فان قال قد اوجس به فلان او مات ابوه فورثه فلا قرار صحيح وان اباهم الاقرار لم يصح وذكر المسئلة في اللحد انه كذا ثم قال ولو قال المقر باعني اذ اقرضني لم يلزمه شيء لانه بين تخيلا وان اباهم الاقرار لم يصح عند ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يصح في ما يل دعوى النسب ذكر في شهرها داة الجامع في الفتا ويرجم الدين النسفي رحمه الله عند صغير في يد انسان جات امرأة وادعت انها مسنة وهذا الصغير ولد لها وهو حر وكل الرجل وكبلا وغاب فابنت البينة على الوكيل بجمع في العتق ولا يسمع في النسب وذكر في دعوى الجامع الصغير يصح في يد رجل فقال هو ابن عبد فلان الغائب ثم قال هذا ابنه لم يكن ابنه ابدا وان جده العبد ان يكون ابنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله اذ اجد العبد فهو ابن المولى قال وتقبه المسئلة رجل في يده صبر ولد في يده وهو يبيعه ولا ياب من الشتر ان يدعيه البائع يوما فيطر البائع بالنسب للعبد خوفا من اتقاض البسج فان هذا يكون محررا عند ابي حنيفة رحمه الله لان الغائب ان صدقته او كذبه اولم يعرف عنه تصديقي ولا تكذيب لا تصح دعوى المقر عنده بحال وعندهما اذا صدق الغائب اولم يعرف تصديقي ولا تكذيب لا يصح دعوى المقر اما اذا كذب الغائب فيصح دعوى المقر والعلل ثوث في الجاه الصغير يصح في بدسم ونصه في فقال النصه ان هذا ابنه وقال المسلم هو عبد من هو ابن النصه في لانه لا تعارض بين دعوى الرق ودعوى النسب لشرع بالاسلام والاسلام من اسباب التخرج في دعوى النسب تعلق بين الدعوتين ولا تعارض بين دعوى النسب وبين دعوى الحرية فلم يثبت الا تقرر ان التخرج بالاسلام واجب في النسب نظرا للصغير والنظر في الحرية فون النظر في الاسلام لانه يملك كسب الاسلام ولا يملك كسب الحرية امرأة ادعت صبيبا انه ابنها لم تجز دعوتها حتى ياتي بامرأة تشهد على الولادة يريد به امرأة لها زوج لانها قصرت الزام النسب على الغير وسبب لزوم النسب قاييم وهو النكاح لكن الحاجة الى اثبات الولادة وتعيين الولد وذلك مثبت بشهادة

القابلة وشهادة القابلة على تعيين الولد مقبولة بالاجماع وقد ذكرنا في الشهادات قال وهذا اذا كانت منكوبة فان كانت معنة وادعت النسب احتاجت الى حجة تامة عند ابي حنيفة رحمه الله فان لم يكن معنة ولا منكوبة كان القول قولها من غير حجة وتام هذا بنظر في دعوى الجامع الصغير ذكر في كتاب دعوى النسب من الذخيرة ادعت المرأة على رجل انه تزوجها وان هذا الصبر الذي في يديها ابنها منه والزواج يحج ذلك شهيد رجلان على الزوج بما ادعته المرأة فرد القاض شهادتهما بسبب من الاسباب ثم ان احد الشهادين ادعى ذلك لنفسه لا يصح دعواه عند ابي حنيفة رحمه الله وعلى هذا اذا شهد امرأة على نسب صبر من امرأة ادعت نسبته فلم يقبل القاض شهادتهما بسبب من الاسباب ثم ان الشاهدة ادعت نسب الولد لنفسها لا يصح عند ابي حنيفة رحمه الله ولو كبر الابن وادعاه ابن السكدة والاشهدة تنكر واقام بينة على قبلت بينة امرأة مقر يصح انه ابنها وشهادتها القابلة تثبت النسب منها اذا صدقها الصبر في ذلك قالوا ما ذكر في الكتاب من الجواب انه ثبت النسب بشهادة القابلة محمول على ما اذا لم يكن ثمة من زاع اما الجواب ثم من زاع بان ادعت نسب هذا الولد من رجل اخر وذلك الرجل ينكر فانه لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ولا يثبت بشهادة القابلة عند جميعهم وان كان المنازع لها امرأة اخر ففي المسئلة روايتان في احد الروايتين يقضى بالنسب منهما اذا اقامت كل واحدة منهما امرأة وفي رواية اخر لا يقضى بالنسب من واحدة منهما مالم يقيم كل واحدة منهما امرأة وفي رواية اخر رجلين او رجل وامرأتين والمسئلة موضعها كتاب اللقيط امرأة حرة لها ابن صغير يعرف انه ابنها وليس لهذا الولد نسب معروف من رجل قال رجل للمرأة هذا ابنك منك وصدقت المرأة فهو ابنها وكذلك رجل حوله ابن صغير يعرف انه ابنه وليس لهذا الولد نسب معروف من امرأة قال الرجل لا امرأة حرة هذا ابنك منك وصدقت المرأة

فهو ابنهما ويقضه بالنكاح بينهما يعني نكاح صحيح لا فاسد تمام هذا
 بنظر في الفصل التاسع من كتاب دعوة النسب من الذخيرة عبيد
 صغير بين رجلين اعنته احدهما ثم ادعى الآخر انه ابنه صحته دعوته
 عند ابي حنيفة رحمه الله ويكون مولى لهما وتامة بنظر في الفصل العاشر منها
 وذكر في اخر كتاب دعوى النسب رجل ادعى غلاما صغيرا لا يعرف
 نسبه ولا يعرف عن نفسه فان صدقه الذر الغلام في يده ثبت نسبه
 والا فلا وان اقر الذر في يده الغلام انه لقيط صحته دعوته هذه
 المجلة في كتاب دعوة النسب من الذخيرة وفي باب دعوة النسب
 من فتاوى رشيد الدين حسي في يد رجل فقال رجل اخر هذا ابني
 وابنيك او قال ابنيك وابني وقال الآخر صدقت فانه ابن القابل
 اولا ولو قال هذه الجارية ام ولدك وام ولدك او قال هي
 ام ولدك وام ولدك فقال الآخر صدقت تكون ام ولدها و
 قال ابو يوسف رحمه الله في الفصلين يكون لاسبغها ولا
 يقف على قبول صاحبه ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس بولدي
 لا يصح النفي لاثبات النسب فلا ينفي بالنفي عبيد صغير لا يعرف عن نفسه
 بين رجلين ادعى احدهما انه ابنه ثم ادعى الشريك الآخر انه ابنه
 فصدقه الشريك الاول فالولد ثابت النسب من الاول لان بد
 عواه اول اثبت النسب من الاول فلا يمكن من القطع الا اذا وقعت
 الدعوات معا مجتمعا ثبت النسب منهما جميعا بنظر في
 بامراة وجات بولد لا يثبت النسب لان ادنى مدة البلوغ اثني عشر
 سنة فان عبيد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول عذنت على
 النبي عليه السلام يوم الحرب لم يزوج الحرب وكنت ابن عمر
 سنين مائة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما صرت ابن ثني
 عشر سنة عذنت عليه فقبلني وانما رد اولي كان البصحة هذه المجلة
 في فتاوى رشيد الدين وعن مافع ابن عمر قال عذنت ابي على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد في القتال وانا ابن اربع عشر
 سنة فلم يجزني ثم عذنت يوم اختلف وانا ابن خمس عشرة

سنة فاجازني رجل تزوج امه من رضيع ثم جات بولد فادعاه المولى
 انه منتهى النسب لانه ادعى بنسب من يملكه وليس له نسب
 معلوم في دعوى الاصل حتى حر في يد انسان يدعي انه ابنه ولا يثبت
 له فاقام الآخر البيينة انه ابنه منه اولي من ذر البس لان له بيينة ولا يثبت
 البس واذا قضت الفاضة للمدعى يكون الصبر حرا وان لم يعرف امه الا ان يكون
 المدعى عبدا والاصل في هذا ان المدعى اذا اقام البيينة وهو حر يكون
 الولد حرا الا مملوكا ايضا الا ان يعرف ان امه امراة حرة وانما صار مملوكا
 الغالب ان الحر يزوج الحرة فاذا ثبت النسب منه فانظروا
 الولد من الحرة مالم يثبت خلاف ذلك فلهذا المعنى يكون ولد
 الحر حرا وولد العبد عبدا مالم يثبت خلافه حتى في يد رجل اقام بيينة
 انه ابنه من امراة حسنة واقام ذوليد بيينة انه ابنه من امراة هذ
 فذوليد اولي لانه اثبت الولادة وهو القابض فكان اول حقا في الشك
 فكذلك في اثبات النسب ولو كان ذوليد عبدا واقام بيينة انه
 ابنه من امراة حسنة وهي امه واقام رجل بيينة انه ابنه من امراة هذ
 حرة فالحر اولي باثبات النسب من العبد لان بيينة اثبات النسب
 واثبات الحر به ولو كان الخارج من اهل الذمة والذر في يده عبيد
 يقضه للذي لان بيينة اثبات النسب والحرة غايته ما في الباب ان
 بيينة العبد اثبات الزيادة وهي الاسلام وفي اثبات لاثبت ربا وه
 قبض ولا زيادة ملك وكان الخارج اول ولو قال الخارج هو ابني
 من امراة حسنة وقال ذوليد هو ابني ولم ينسبه الى امه وهما حرا
 فالخارج اول لان بيينة اثبات النسب من الجانيين وفي بيينة البس من
 جانب واحد **باب الاكراه** ذكر في وصايا النوازل وصبر اخذ
 السلطان الغالب او تغلب على لوره فطلب بعض مال اليتيم
 فان اعطى منه وضامن قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان كان
 الوصير على نفسه القتل او التلف عضوا من اعضائه فذفع فلا ضمان
 عليه وان خاف على نفسه الجبس والقيد فذفع فهو ضامن و
 ان خاف ان ياخذ ماله ويبقى له قدر الكفاية لا يحل له ان يدفع مال

اليتيم ولو دفع فهو ضامن وان جس احد ماله كله فلا ضمان عليه ان دفع
 مال اليتيم وهذا كله اذا كان الوصر هو الذر دفع فان كان هو الذر اخذ فلا
 ضمان على الوصر وباني شس من هذا في سابل الاصحاب ان ثا اة نقلا
 السلطان اذا طلع في مال اليتيم فاعطاه الوصر شيئا من مال اليتيم ان كان
 يعذر على دفع الظلم من غير اعطاء شس لا تجوز له ان يعطيه وان اعطى ضمن
 وان كان لا يعذر على دفع الظلم الا باعطاء المال كان له ان يعطيه صيانة
 للباني ولا يضمن في فصل تصريفات الوصر من يسوع فتا وية الامم مخز
 الدين رحمه الله ورايت في موضع اخر وكذا الحكم في الوصر والتمكة
 لو طلع منه السلطان وفي وصايا العدة وصية برمال اليتيم على السلطان
 جابر وبجانب ان لم يبر نزعه من يده لا يضمن وكذا المضارب قال
 ابو بكر الاسكاف ليس هذا قول علمائنا بل هو قول محمد بن سلمة وهو
 الحسنان وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله قال الفقيه واكثر المشايخ
 اخذوا بهذا القول الوصر اذا انفق على باب الفاضل على وجه الرسوة
 يضمن وما اعطى على وجه الاجازة لا يضمن مقدار اجر المثل وقدم في سابل
 الاجازات وفي وصايا النوازل ولو ادعى الى امرته وترك ورثة صفارا
 بنها سلطان جابر فنزل في داره فقبل لامرته ان لم يقطع شيئا استولى على
 العقار قال ابو القاسم مصنفها جابزه والله اعلم المصنف من المفسر
 وفي فتا والنسب الوصر اذا حوّل بجنابة دار اليتيم وكان بحيث لو
 اشنع او دارت المونة قد دفع من التركة جنابة داره فلا ضمان وكان
 كالصانع وهذا لان الجنابة في هذا الضمان التحقت بالخروج ولو دفع
 الوصر خراج ارض اليتيم من ماله لا يضمن فكذا الجنابة وينظر جس هذه
 السابل في وصايا الذخيرة في الذخيرة فصل تصريفات الوصر وفي اكره
 فتا ورفضة خان اذا اكرهت المرأة على ارضاع صغيره واكره الرجل
 على ان يرضع من لبن امراته صغيره ففعل ثبت احكام الرضاع وفي
 اكره فتا ورفضة خان ايضا اذا اكره الرجل ان يزوج ابنته الصغيرة
 من رجل ليس بكفولها وباقول من مهر مثلها فضل فان كان النكاح
 باقل من مهر مثلها لا ينفذ النكاح ان يبلغ مهر مثلها وان لم يكن كفوا لا يصح

النكاح في سابل الجنابة اذا كان محمد رحمه الله في الاصل البصير كالبالغ
 في دية النفس واطل انه اذا كان لها منفعة مقصودة نفوت بقطعها كالكس
 واليد والرجل واشباه ذلك ويجب الارش كلها بنفوتها اذا علم محتمل
 في بعضها بالحكم وفي اللسان بالكلام وفي العين بسند بها النظر ولا يكتفى با
 بالاصل فيقال الاصل هو الصحة لان هذا يحتمل البطل والحتمل لا
 يصح للارام وما كان في نفوته نفوت الجناب دون المنفعة كالاذن الخاصة
 والشعور فبغيرها الدية كاملة من غير تقصيل لان الجناب والزينة لا تقاوت
 قال في الاصل واذا قطع ذكر مولود فان كان قد به اصلاحه بان تحرك
 ففي العدة القصاص اذا قطعه من الحشفة وفي الحول الدية كلها وان قطع بعض الحشفة
 او بعض الذكر فلا قصاص وان قطع الذكر م الاصل فكذلك على رواية الا
 صل واراد بالتحرك التحرك للبول وفي فتا ورفضة في لسان البصير
 الدية اذا كان استعمل فاما اذا لم يستعمل ولم تحرك فقيه حكومته عدل وفي
 الحار وفي اذا قطع لسان جس وكان يصح فاذا عرقا قطع انه اخر سر
 واصباحه صباح اخر سر لم يقبل قوله وعليه الدية في الخطا والقصاص
 في العدة وان لم يسمع له صيحه فعلى القاطع حكومته عدل وذكر الكرم
 رحمه الله ان في لسان الطفل حكومته عدل وذكر شيخ الامام الزاهد الطوال
 سمي ان عامة اصحابه يقولون ان فيه كمال الدية لانه ازال عضو شافع
 به حالة الانتفاع فانه صار بحال ينفع بساير اعطاه ينفع بلسانه ايضا
 هو الظاهر ووقع في بعض نسخ رواية الجامع ايضا عن محمد رحمه الله
 ان في لسان البصير ان استعمل حكومته عدل وان تخلف فالدية فامل
 وفي الحار وشر عن محمد رحمه الله في امرته خراج راس ولدها ولم يخرج منه شر
 غير الراس فجارجل ونقا عينه جعلت عليه الدية ولا اجعل عليه
 القصاص مالم يخرج مع الراس نصفه او اكثر وفي الحار وفي اذ نقا
 عين جس ساعة ولد او بعد ذلك بايام ونزعهم الفاني انه لم يبصر
 به سنة العين او قال لا ادري ابصر بها ام لا كان عليه العدل والقول
 قوله الا اذا شهد الشهود انها كانت صحيحة لا يبرون بها علة وانه
 كان بظرف بها فحينئذ يجب الدية وفي المنقضي قال محمد رحمه الله في

في الجنين اذا خرج راسه من بطن امه فقطع ان ساق اذنيه او فقا عينيه وقد علم
 انه يبصر ثم ولدته حيا فعليه الدية كحلا وان التقط ميتا كان عليه ما نقصه
 او قال - حكومته من قيمته الجنين وفي المحيط لو ضرب سن انسان
 فتحرك بسبب ضربته يستأ في حولا سواء كان الجنين عليه بالغا او صبيا
 وفي القلع بخلاف الجواب ان كان صغيرا يستأ في وان كان كبيرا يستأ في
 لانه لا يتوهم العود والاسنان كلها سواء في كل سن حرم من الابل او
 حرم من درهم قوله ان كان كبيرا يعني بالغا وقال ابو حنيفة رحمه
 من البصير الذر لم يغفر له لاشي فيها وقال ابو يوسف رحمه
 فيها حكومته عدل هكذا ذكر في التقى وذكر في موضع اخر من التقى في سن
 البصير الذر لم يغفر اذ لم ثبت دية كاملة وفي نوادر ابن سماعة قال
 سالت محمدا رحمه الله عن قلع سن صبر او حلق راس امرأة فصالح الجاني
 اما البصير والمراة على درهم ثم ثبت الشعر والسن فاجبر في ان اجنبه
 رحمه الله قال برد الدارهم وكذلك قول محمد رحمه الله الا ان قال تسك
 منها مقدار ما ودر به السن هذه الجملة في الفصل الثاني من جنائيات المحيط
 وفي الذخيرة اذا قلع سن بصير واجل حولا فمات البصير قبل تمام الحول لاشي
 على الجاني عند ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله فيه حكومته
 عدل وذكر في اللتقط في سن البصير يوجب سنه ولو قلع بالغ يلزمه الارش
 في الحال وذكر الفقيه ابو البيث رحمه الله في النوازل جع مائت في المال او سقط
 من سطح فمات ان كان ممن يحفظ نفسه لاشي على الابوين وان كان
 ممن لا يحفظ نفسه فعليه الكفارة اما الاول فلا لانه ان كانت له قوة
 حفظ نفسه كان في هذا كالبالغ وانما الثاني فلا ان حفظه عليه فصار شربة
 شلفين له فوجب الكفارة عليهما ان كان في حجرهما وان كان في حجر
 احدهما فعليه الكفارة حكاة عن نصير رحمه الله وذكر عن الفقيه ابى بكر والفقيه
 ابى القاسم رحمهما الله في الوالدين اذا لم يتعابا بعد البصير حتى سقط من سطح
 او وقع في نار ومات لاشي عليهما الا التوبة واجاب الفقيه ابو البيث
 رحمه الله لا كفارة على احدهما الا يكون سقط من يده لان الكفارة على الانسان
 انما تجب اذا اتصل فعله بالمثل الكثر ان من حضر سيرا على فارعة الطريق

فونغ فيها انسان ومات او كان ساقا او فايد الدابة فاصابت الدابة
 انسانا فمات انه لا كفارة عليه كذا حاكها وذكر في النوازل ايضا الام اذا
 تركت البصير عند الاب وذهبت والبصير يقبل ثدر غير ما فعله باخذ الام
 للبصير قطيعا حتى مات جوعا فالاب ياتم وعليه الكفارة والتوبة وان
 كان لا يقبل ثدر غير ما و هو تعلم بذلك فلا شتم عليها وعليه الكفارة
 حكاة عن نصير رحمه الله وينبغي ان يكون المسئلة مختلفا فيها كالا ولى وفي فتاوى
 الهدى سم قد صبيه بنت سنين صحت وكان جالسة الى جنب النار
 فخرجت الام بعد حرمج الوالد الى بعض الجيران فاحترقت الصبية وماتت
 لاديه على الام ولكن ان كان لها مال يعجز عن ان تغرق رقبته مومنة او تصوم
 شهرين متتابعين ان لم يكن لها مال وتكون على ذمته واستغفار لعل
 انه سبحانه يعفو عنها وهذا استجاب واما وجوب الكفارة فهو على
 ما ذكرنا قبل هذا قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير رجل عصب صغيرا
 حرا فمات في يده نجاة او حجر فليس عليه شئ وان مات بقتل
 او ثمة حية فعلى عاقلة الغاصب الدية وهذا هو لفظ هذا الكتاب
 وفي الاصل يقول اذا غصب الرجل صبي حرا فذهب به فمات
 منهذا على وجهين اما ان مات بامر لا يمكن التحرز والتحفظ عنه بان صبي
 حرة فمات هذا الوجه لا ضمان على الغاصب بالاجماع واما ان مات بامر
 يمكن التحرز والتحفظ عنه بان قتل او اصابه بحجره او سقط عليه حيا
 او تزلزل صاعقة من السماء فاصدبه فضله لسعة حية او اكله
 سبع او تدور من حيايط او جبل فان الغاصب يضمن في قول علما
 بنا الثلاثة رحمهم الله وقال زفر رحمه الله والثاني لا يضمن
 اجمعوا على انه لو قتل البصير نفسه فانه لا ضمان على الغاصب وفي العبد
 يضمن مات بامر يمكن التحرز عنه او بامر لا يمكن التحرز عنه وفي المنقح
 لو مات البصير في يد الغاصب من حرا او برد من غير فعل الغاصب
 كانت دية على عاقلة الغاصب وان غصب من الغاصب ولا يدر
 احى ام ميت ولا شئ على الغاصب واما زفر والشافعي رحمهما الله
 منه وذهبوا في ذلك الى ان الغاصب للبصير لو ضمن البصير بهن

الاسباب فانما يضمن اما بالغاصب او بالجنابة عليه ولا يجوز ان
 يضمن بالغصب لان الحر لا يضمن بالغصب كالحرك الكبير وكما اذا مات
 حنف النقة ولو كان يضمن بسبب الغصب يضمن مكانه العبد ولا يجوز
 ان يضمن بالجنابة لان الجنابة اما مباشرة او تسبب ولم يوجد من الغاصب
 مباشرة بخلافه على الصبر لان حد المباشرة ان يتصل فعل الانسان
 بغيره ويحدث منه التلف كالخروج والصنرب وغيرهما وهذا التلف
 لم يحدث من الفعل الذي اتصل بالصبر وهو الغصب وتلفه ما حدث
 من انفس الحية فالمباشرة لم توجد وهذا لا يجب عليه الكفارة ولم يوجد
 حد التسبب لان حد السبب ان يتصل اثر فعله بغيره لاحقية الفعل وتلف
 باثر فعله وهذا لم يحصل ذلك لان اثر فعله حصول الصبر في المكان الذي
 نقله اليه ولم يحصل به التلف انما حصل التلف باثره اسبب السبب وهذا
 يمنع وجوب الضمان على المسبب كما لو وقع في البئر انسان فلم يمت
 فوقع عليه اخر ومات من وقع الثاني عليه فانه لا ضمان على حافر
 البئر ولا تكلم بقولون بانه اذا قتله انسان فان الغاصب يضمن ولو كان
 الغصب من الغاصب تسببا للجنابة على الصبر لمكان لا يضمن السبب
 مع المباشرة كما في الحافر مع الدافع فنفذت تعلق زفر والشاقي رحمهما الله
 وانه واضح واحتلفت عبارات مشايخنا رحمهم الله في هذه المسئلة
 من مشايخنا من قال بان الغاصب انما يضمن عند تسبب الغصب
 لا بالجنابة وذهب الى ان الخلاف في الصبر الذي لا يعبر عن نفسه الصبر
 والصبر الذي لا يعبر عن نفسه يشبه العبد من وجه لانه مما ثبت اليد
 عليه كالعبد والحر الكبير من وجه لانه ليس بالمال فعلة بشيئ من العبد
 من وجه اذا هلك باهر مكن التحرر عنه يضمن واذا هلك باهر لا يضمن
 التحرر عنه لا يضمن لتوثير الشبه بين حفظهما ومن سلك هذه العبارة
 احتج الى تخصيص قول محمد رحمه الله في قوله ومن غضب صبي
 فانه اطلق ولم يفصل بين صبي يعبر عن نفسه او لا يعبر فانه متى
 قال هذا القابل يوجب الضمان اذا كان لا يعبر عن نفسه
 وبعدهم وجوب الضمان اذا كان يعبر عن نفسه وقد ثبت تخصيصا

لم يذكره محمد رحمه الله ومن مشايخنا من قال بان الغاصب يضمن بالجنابة
 على الصبر لا بسبب الغصب ثم اختلفوا انه يضمن بالمباشرة او بالتسبب
 قال بعضهم يضمن لانه باشر التلف حيث نقله الى ذلك المكان من حيث
 ان التلف بهذه الاسباب لا يعبر الا ماكن كالمعا والصبر عاجز عن حفظه
 نفسه عن الاسباب التلف وانما يحفظه وليه فاذا قطع حفظه ولبه عنه
 اضيف التلف الى غضبه وتلفه وفعله من حيث الحكم نصار مباشرة
 بالتلف من حيث الحكم وان لم يوجد حقيقة والمباشرة حكما كافيها
 لا يجب الضمان كما في المكره وشهود القصاص واذا اعتبر مباشرة
 حكما صار كانه القاتل الحية على الصبي حتى نشئه او القاتل الجدار عليه ارض
 بين ندر السبع حتى اقترب من اذا كان كذلك يضمن فكذا هنا
 وهذا القابل لا يحتاج الى تخصيص قول محمد رحمه الله في الصبي بخلاف ما لو مات
 بالجر لان حد دس بالجر لا يضاف الى غضبه ونقله قال الله تعالى
 ايها نكروا دسكم الموت ومنهم من قال بان الغاصب يضمن
 بالتسبب لا بالمباشرة لانه لم يوجد منه المباشرة حقيقة ولكن وجد
 حد التسبب وهو اتصال اثر فعله به رئيسه اضافة التلف الى فعله كما
 في الحفر البئر اتصال التلف باثر فعله وهو العنق بواسطة فعل اخر وهو نقل
 الماشر واستقامت اضافة التلف الى اثر فعله نصار سببا والمسبب
 ضامن متى لم يجب الضمان على المباشرة بخلاف ما لو غضب حر كبير ونقله
 الى مكان قاصدا به شي من هذه الصواعق لا يضمن لانه لم يوجد حد المباشرة
 والتسبب اما المباشرة فظاهرا واما التسبب فلان التلف حينئذ لا يضاف
 اليه لان الكبير يكتفه حقا لنفسه عن الاسباب المتلفة وكان كالا سعة
 اذا علم بالبر ووقع فيها لا يضمن الحافر بخلاف الصغير لانه لا يكتفه حفظ
 نفسه على ما سرقا من مسائنا من سلة الكبير ان لو غل الكبير
 المغنوب وقبذ قاصدا به شي من هذه الصواعق التي يمكن التحرر
 عنها وهناك يكون ضامنا لانه عجز عن نفسه هكذا ذكر شيخ الاسلام
 في شرحه وفي جنابا المنعني قال ابو حنيفة رحمه الله في
 رجل مطر رجلا فطره فدام سبع فقتله السبع لم يكن على الذر فعل تود

ولا دية ولكنه بعزير ويضرب ركبيس حتى يموت قال ابو يوسف رحمه الله
واما انا فامر ان يجلس ابدًا حتى يموت ولا يلزم على ما قلنا لو جلس الطعام عن
البصير حتى مات فانه لا يضمن لانه لم يوجد المباشرة والسبب لان التلف
حصل من الجوع والجوع غير حادث من فعل الذر اصل به وهو الجوع وانما
حدث من طبيعه فانه طعن على وجه الجوع الاثر ان من غير جوع يعتبر به
الجوع فصار نظير الموت حثف انفة في المكان الذي جوعه ولا يلزم على ما
قلنا اذا صاح رجل بصيرة على حائط او على شاطئ جبل فصرع فسقط
ومات فانه لا يضمن لقولنا في هذا في مختصره لانه لم يوجد المباشرة
والسبب لان هذا اثر قوله لا فعله الاثر ان من قال لغيره قولا لاساءة
ومات عقيبها لا يضمن لان المتصل به القول لا الفعل ومن سلك هذه
الطريقة لا يحتاج الى تخصيص قول محمد رحمه الله في البصير فانه يقول سوا
كان البصير بعير عن نفسه او لا يعبر فانه يضمن كما اطلقته ولكن يحتاج الى
تخصيص ما قال محمد رحمه الله في قوله قتل البصير او اصابه جراح الفاصب
ضامن فانه يحتاج الى ان يحمل قوله قتل البصير اذا حصل القتل ممن لا تعتبر
جنايته فاما اذا قتله من يعتبر جنايته بان قتل هذا البصير انسان
في يد الفاصب يقول بان الفاصب لا يضمن لان عند هذا القابل
الفاصل متشبه بالسبب والتشبيب لا يضمن من امكن ايجاب الضمان
على المباشر كما في الدافع والكافر وكما في المسك والقائل هذه الجملة في
الفصل الثالث عشر من جنائيات المحيط وينظر شرح هذه المعاني
في على سبيل الاستقصاء ثم وانما قلنا منها نقطة من بحر قصيرة
من طويلة ومثله غضب البصير الحر اذا قتله رجل في يد الفاصب
كتب من غضب المتق في سبيل الغضب من هذا الجوع فانه
قال لو غضب حرا صغيرا فقتله رجل خطا في يديه فلا دية للبصير
ان يتبعوا عاقلة اياها شادا وينظر تمامه ثم ذكر في المحيط وذكر
الناظر في مسألة الصباح على البصير في صورة اخرز وذكر فيها خلافا لقوله
صبي على حائط صاح به رجل فوقع ومات قال ابو حنيفة وابو يوسف
رزمه وحمم له لاشي رزمه فواد ابن رستم اذا صاح فقال

لا نفع فوقع لا يضمن وان قال مع فوقع يضمن لان قوله مع امر بان يفعل
فعل الو فوقع فصار بمنزلة ما لو قال له اني نفسيك في النار قال في النار
وفعل يضمن كذا هنا قال واذا قتل البصير المصوب رجلا لم يكن على
الفاصل شيء بالثقة والادلة تؤمن في المحيط واذا حمل الرجل
البصير الحر على دابة وقال له امسكها لي واكمل ليس بول الصغير فسقط
البصير على الدابة ومات يضمن الحامل سوا كان البصير بسنسك
على الدابة او لا بسنسك لانه صار غاصبا للصغير بحمله على الدابة وغاصب
الصغير ضامن اذا هلك بامر يمكن التحرز عنه والسقوط عن الدابة يمكن
التحرز عنه بعد الحمل عليه ولانه صار مستعملا للبصير في عمل من اعماله
وهو امساك الدابة بغير اذن وليه ومن استعمل صبا بغير اذن وليه وهلك
بسبب استعماله يضمن كما لو قال لصبر اصعد هذه الشجرة و
انقض لي ثمارها فصعد فسقط فمات ضمن وبشك لو قال اصعد هذه
الشجرة وانقض ثمارها لانا كلهما فسقط ومات لم يضمن لانه ما استعمله
نفسه ولو قال للبصير اصعد هذه الشجرة وانقض ثمارها ولم يقل لي نفعل
البصير ذلك فغضب فيه اختلف فيه المشايخ والصحيح انه يضمن سوا قال
انقض لي الثمار او قال انقض ولم يقل لي وجوب البصير على عاقلة الرجل لانه
مخطى محض فانه قصد حمله على الدابة ولم يقصد احطائه وكان مخطيا وبشك
العمد يجب على العاقلة فمات اول رتا ويل هذه المسئلة اذا حمل على الدابة وهي
واقعة اما اذا كانت تسير فماتت الروايات فيه قال بعضهم
اذا سقط البصير والدابة تسير فهو ضامن وهكذا اثبتت الحاكم في المختصر و
تأويله اذا كانت تسير بتسبير صاحبها حتى كان مضيا فالى صاحبها سوا
كان البصير بسنسك على الدابة او لا بسنسك فاما اذا سارت بنفسها
فلا ضمان عليه لان التلفه هي الدابة فيكون جبارا وذكر في بعض الروايات
اذا سقط البصير عليها وهو يسير الدابة بعينه البصير فوقع بسببه وكان
الرجل حرا البصير عليها وهي واقعة تسير بسببها البصير فوقع فمات لا ضمان
على الرجل لان التسير مضان الى البصير لا الى الرجل فصار كما اذا قتل
البصير المصوب لنفسه وان حمله عليها وهي واقعة فاد طالت لنا

ان ادطانه ومن راتفة فضائه على صاحبها وانه ظاهرا وان ادطانه بعد ما
سارت فان سارت بنسب البصير والبصير من بسير الدابة فالضمان
على عاقلة البصير وكذلك ان انسدت مال ضمان ذلك في مال البصير
وليس على الرجل من ذلك شيء وكان بمنزلة مالوا وله الكينا نقل
نفسه لم يكن عليه ضمان وصار كما اذا امره ان يصعد شجرة معينة
نصعد شجرة اخرى وهذا امره باسساك الدابة لا بتسييرها وصار كما اذا اذناه
سكينا وقال اسكه فقتله بذلك رجلا وجبت الدية على عاقلة الصغير ولم
يكن لعاقلة الصغير ان يرجعوا على عاقلة الامر لانه لم يستعمله في القتل وانما
انما استعمله في الاسساك وان كان البصير لا يقتصر على الدابة ولا يسير
الدابة ولا يسير الدابة وقد حمل والرجل والدابة واقفه شمس سارت
واوطات انسا ما انسدت مالا ضمانا على البصير ولا على الحامل
لان البصير بمنزلة الحمل والرجل لم يسير الدابة انما سارت بنفسها و
اختيارها فكانت منفقة وما اصاب النفقة فانه يحدد لقوله عليه
السلام العجاء جبار والمراد به اذا كانت منفقة قال روى الحر
بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال اذا نطق صبيا والقاه في الشمس
حتى فتنه الحر والقاه في ظل يوم باود فقتله البرد فعلى عاقلة الدية وذلك
اذا نطق والقاه بين بدر السبع حتى اكله فعلى عاقلة الدية ولو غضب صبيا
حرا فذهب به الى بيته وقتله كان للاب الجوار ان شاء ضمن الدية على
عاقلة بالغصب وان شاء قتله بالقتل ولو قتله اجنبى في يده كان الاب
باختيار ايضا فان قتل القاتل برر الغاصب وعاقلة وان ضمن عاقلة
الغاصب الدية رجعوا بها في مال القاتل وفي التعنى رجل امر صبيان
يسعى له دابة من النهر وارسله في حاجة فمات او ظلم لم يكن على
الرجل شيء فان غرق في النهر او ضربته دابة او نكسه جنة كان الذر
امرء ضامنا الدية على العاقلة واذا حمل الرجل صبيبا مع نفسه على الدابة على
فوطت الدابة انسانا فخذها على وجهين ان كان البصير يتمسك على
الدابة فدية القتل على عاقلة لانه يسير الدابة يكون مضيا اليها
وصار كما لو اردت بالغاصب على الرجل الكفارة لانها بغير قتل

ومن باشر قتل انسان تجب الكفارة عليه كذا هنا ولا كفارة على
البصير لانه ليس من اهل وان كان لا يتمسك فدية القتل كلها
تجب على الرجل ويكون البصير كالشوب المبسوط على الدابة وكذا
اتلفت انسانا او انسدت مالا ضمان انسان فاجبوا بنية على النفس
الذر ذكرنا شمس اذا كان البصير يتمسك لا يرجع عاقلة البصير على
عاقلة الرجل بشي لانها لو رجعت اما ترجع لانه صار غاصبا بحمل البصير على
الدابة او بحكم امره للبصير بالسيرة لا وجه الى الاول لان غاصب البصير
الحق لا يضمن ما تلت بفعل البصير الاثر لانه لو قتل نفسه او رجلا اخر لم يضمن
الغاصب كذا هنا ولا وجه الى الثاني لان امره بالسيرة لا بالابطال قال
وقد ذكرنا قبل هذا على سبيل الاستشهاد ان من قال لبصير
هذه الشجرة وانقض لي ثمارها فصعد فنسقط ان الامر يضمن الدية على
عاقلة وكذا لو اعطاه عصا او سلاحا لم يسكه له ولم يامر به بشي عطف به
البصير ولم يرد يقول عطيت البصير انه قتل نفسه فان هناك على المعطى
اما اراد به انه سقطا من يديه على بعض بدنه وعطف به وكذلك لو امره
بحمل شيء او كسر حطب بغير اذن وليه فقتل من ذلك يضمن ولو لم يقتل
له اسكه لي عطب بالسلاح اختلف المشايخ فيه وكذلك اختلف
المشايخ فيما اذا قال له اصعد هذه الشجرة ولم يقل شيئا اخر او قال
انقض النار لنفسك نسقط فيه اختلف المشايخ رحمهم الله ايضا وقد
ذكرناه في مسابيل الغصب ان المختار في المسلمين الضمان عليه
ولم يامر به بشي وكسر العبد الحطب نوقعت قطعة من ذلك على عبيد
الغلام وذهبت عينه فلا شيء على صاحب الحطب هذه الجملة في الفصل
الثالث عشر من جنابات المحيط وفي الفتاوى والتفريفة لصاحب
المحيط في كتاب الغصب وروى في بعض البلدان ان رجلا كان
يكسر الحطب في غلام رجل وقال اعطيتك حتى اكسر الحطب فاني
ان يعطيه فاني عليه في ذلك واخذ منه القدر ثم كسر بعض الحطب
شم قال ايت باخر حتى اكسر فاني بحطب فكم الغلام فضر
بعض الكسور من الحطب على عينه وذهبت عينه لا تكون على صاحب

شئ لان صاحب الخطب لم يامر الغلام بكسر الخطب ولم يستعمل في شئ
 وانما فعل العبد باختيار نفسه فلا يكون الرجل ضامنا شئ وقد ذكرنا
 مسابيل غضب العبد واستعمال عبد الغير في فصل الضمان من كتاب
 الفضول ذكر في الزبادات واقام مال حايض الغير فاشهد على ابيه
 او وصيه فلم ينقض حتى سقط وانفق شيئا فالضمان على الصبر ولا يجب
 شئ من ذلك على الاب والصبر سوا فظا في النقص او لم يفرضا فان لم
 يسقط الحايض حتى بلغ الصبر ثم سقط وقتل انسانا لومات الاب
 او الوصر ثم سقط فلا ضمان على احد لان حكم ذلك الشهاد قد
 بطل لان دلالة الاب والوصي زالت بموت الاب والوصي وبلغ
 الصغير وان تقدم على الصبر بعد ما سقط ثم سقط الحايض على
 انسان فدينه على عاقلة الصبر وروى عن ابي يوسف رحمه الله
 في رجل اخرج من دار ولده الصغير فباها او كنيها او فعل ذلك وكيل
 الرجل في داره فتولد منه ثلث فالضمان على الصبر والموكل لقيام فعلها
 مقام فعل البصير والموكل نصار الموكل والصبر حائنين واذا ضرب
 الرجل بطن امراه فالقت جنينا ميتا فعلى الضارب العدة وهي عبدا
 او امه بنمة حنمته ورحمهم وهذا استحسان اخذ به علماءنا رحمهم
 والقبيل ان لا يجب شئ وهو قول زفر رحمه الله ويستور في ذلك
 الذكر والانتى لان الامار في هذا الباب مطلقه ولا كفارة على الضارب
 وفي الفتاوى السبعة اذا ضرب بطن امراه فالقت جنينا ميتا فعليه
 العدة هذا اذا كان بعد اربعة اشهر حتى نفخ فيه الروح اما اذا كان
 اقل من ذلك لا يجب شئ وهل يكره اسقاط الجنين قبل ان ينفخ
 فيه الروح قال عامة المشايخ لا يكره وبه افق صاحب المحيط و
 قال الامام على القتي يكره وبه افق ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 فالجنين اذا انفصل ميتا اعتبر ولدا ونفسا على حدة في حق غيره من العباد
 في حق بعض الاحكام حتى نصير الجارية ام ولده ونصير المرأة نفسا وبه
 وكل العدة للزواج وفي حق نفسه اعتبر عضوا من اعضاء الام
 حتى لا يسمى ولا يرث وكذلك في حق الله تعالى اعتبر عضوا من اعضاء

الام حتى لا تقام عليه صلاة الجنزة والكفارة حتى انه تعالى فيعتبر الجنين في حق حكم
 الكفارة بمنزلة عضو من اعضائها وكفارة لا يجب باتلاف عضو من اعضائها
 واذا خرج الجنين حيا ثم مات فعلى الضارب الدية الكاملة وعليه
 الكفارة ويعتبر نفاد ولده انه حقه وفي حق غيره سواء كان الحي لم ينفذ
 او للعباد فيصلى عليه ويسمى ويرث ويصير الجارية ام ولده ونقض
 العدة قال ويكون بدل الجنين بين ورثته على فرايض الله تعالى يريد
 به العدة اذا انفصل ميتا وانما لا يرث من غيره اذا انفصل ميتا لان
 ذلك من حقه وبما هو حقه اعتبر عضوا من اعضاء الام فان ماتت الام
 من الضرب ثم خرج الجنين ميتا فلا عدة في الجنين بخلاف ما اذا خرج
 الجنين حال حياة الام ثم ماتت الام بعد ذلك او لم يمت فانه يجب في
 الجنين العدة وان ماتت الام من الضرب فعلى الضارب دية الام في ثلاث
 سنين وان كان في بطنها جنينا فخرج احدهما قبل موت الام وخرج
 الاخر بعد موت الام وهما ميتان يجب في الذر خرج قبل موت الام لوفه
 ولا يجب في الذر خرج بعد موت الام شئ ولو خرجا ميتين بعد
 الام لا يجب فيهما العدة والجنين الاول هو الذر خرج قبل موت الام
 لا يرث من دية امه شيئا لانه لو انفصل حيا ثم مات قبل موت
 الام لا يرث من دية امه شيئا فاذا انفصل ميتا ارثي ويرث الام
 منه ما ذكرنا والجنين الاخر وهو الذر خرج بعد موت الام لا يرث من احد
 لانه انفصل ميتا ولا يرث عنه لانه لم يجب له شئ وان كان الذر خرج
 بعد موت الام حيا لم مات فعليه الدية كاملة ويرث هذا الجنين من
 دية امه وما ورثت اخوه من امه لانه كان حيا وقت موت امه فيرث
 ما كان من ترك امه ومتروك امه وبيتها وما ورثت من اخيه ومتروك
 هذا الجنين من الجنين الاول اذ كان الاب حيا لا يرث لان الاخ يصير
 محجوبا بالاب فان لم يكن حيا يرث هذا اذا ضرب بطن حرة فالقت
 جنينا ميتا فان ضرب بطن امه فالقت جنينا ميتا والام حية ينظر
 ان كان هذا الحمل حرا بان كان الحمل من المولى يجب العدة ذكره كان او
 اشئ وان كان رقيقا ذكره في ظاهر الرواية انه يقوم على المحبة والكون

التي انفصل لو كان حيا ينظر ان كان ذلك ذكرا يجب عليه نصف عشر
منه وان كان انثى يجب عليه عشر قيمتها وروى الحسن بن زياد عن
ابي يوسف رحمه الله ان الضارب يضرب نقصان الولادة ولا شيء عليه
والكلام بين ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وبين ابي يوسف وزفر رحمه الله في
مسئلة اخذ ان الجنابة الخطا على المالك عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله بمنزلة
الجنابة على الاحرار حتى قال لا يزداد موجبها على الدية ويحكمها العاقلة لشم في
الجنين الحرة والعزة وذلك نصف عشر دية ان كان ذكرا او عشر دية ان
كان انثى ففي الجنين الامة بحساب ذلك من قيمته لان القيمة في المالك
بمنزلة الدية في الاحرار وعند ابي يوسف رحمه الله الجنابة في المالك بمنزلة
الجنابة في البهايم ومن ضرب بطن بهيمة فالقت جني ميت فانه لا يضمن
في الجنين شيئا يضمن نقصان الولادة ان نقصها الولادة كذا هي
وتام هذا ينظر في جنابات المحيط لشم ما يجب في جنين الامة يكون على
الضارب في ماله لان الوجوب على العاقلة بخلاف القياس بالنقص
والنقص وروى بإيجاب الضمان على العاقلة في جنين الحرة وفيه وجنين الامة
على اصل القياس وفي المتن اذا ضرب بطن امة فالقت جني حيا
ومات وقد نقصها الولادة كان على الضارب قيمة الجنين حاله في ماله وان
كان فيها فانقصها الولادة فلا شيء عليه من نقصان الولادة وان
لم يكن فيها وفا فعلية تمام ذلك وذكر فيه ايضا رجل ضرب
بطن امة وماتت الامة قال ابو حنيفة رحمه الله على الضارب قيمة
الامة في ثلاث سنين واما اذا ضرب الرجل بطن امرأة والقت
جني ميتا ذكر في الجامع الصغير ان على عاقلة الاب العزة ولا يرث
الاب منه لانه باشر فثمة والباشر لا يرث وان مخطيا ولا
كفارة على الاب لا ذكرنا وفي المتن رجل ضرب بطن امرأة
فالقت جني حيا ثم مات ثم القت جني ميتا ثم ماتت الامة بعد
ذلك وللرجل الضارب بنون من غير هذه المرأة وليس له
ولد من هذه غير هذا الذر ولدت عند الضربة ولها اخوة من غيرها
وامرأها نفع عاقلة الاب دية المولود الذر وقع حيا ثم مات يرث

من ذلك

من ذلك السدس بطلان في نكاحه هذا الولد الذر سقط ميتا وان فيه عزة
على عاقلة الاب حسنة وروى عنهم ويكون للام من ذلك السدس وما
بقي منه للولد الذر وقع حيا ويرث الام من ذلك السدس ايضا لان
لها سدس جميع ما كان للابن الذر سقط حيا وبقي ما رثت الام من جميع
ذلك لاختارها واما ورث الابن الحى من غير الميت لان العزة انما رجت بالقبض
وهو في ذلك الوقت حى وفي المتن قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد
رحمهم الله اذا ضرب الرجل بطن امرأة فالقت جني ميتا فلا كفارة عليه
ولا يرث منه وان القت جني ميتا وداسها من خلقه من خلقه
ثم ماتت هي من تلك الضربة ثم القت جني حيا وماتت في اول العزة
وفي الام الدية وفي الجنين الثاني الدية كاملة قال في الزيادات رجل اشترى
من اخو جارية وثمنها ثم وطئها المشتري وجعلت منه ثم ان الجارية ضربت
بطن نفسها متعمدة ارسلت اسقاط الجنين والقوت جني ميتا ارسلت
من الدوا ما يوجب سقوط الولد متعمدة او وضعت في بطنها ما يطره
به الولد فاقطعت في الرحم سقط الجنين ميتا لشم اسحقها رجل بليبة
وقضى القاضي للسحق بالجارية وبالعقر على المشتري فقال للمشتري ان
اشك قتلت ولديا وانه ولد هذا الرجل وانه حر لانه ولو المودور ولد
المودور حر والجنين مضمون بالعزة فادفع اشك او ادنا بوزن الجنين
الحرة واما شرط محمد رحمه الله التعمد في فصل الجارية وتفسيره ان يقتل
اسقاط الجنين لانها ليست بمباشرة الاتلاف بل هي متسببة لذلك
والنسب انما يوجب الضمان بوصف العمد بشرط تعمد اسقاط
الولد لتصير متعمدة في النسب وعلى هذا الحرة اذا فعلت ذلك لنفسها
كان على عاقلة العزة وبشرط ان تكون متعمدة في فعلها لما ذكرنا وهذا
اذا فعلت بغير اذن الزوج وبغير اذن المولى فان فعلت ذلك باذنها
فلا ضمان وروى ابو القاسم عن امرأة شريفة الدوا فالقت جني
ميتا قال لا عزة عليها وما وبه اذا شربت دوا لا يوجب سقوط الولد
ولا تعمد هي ذلك وقال ابو بكر في غير هذه الصورة انها اذا سقطت
سقطت فليس عليها التوبة والاستغفار وان كان جني فاعلم

وتأويله اذا شربيت ودا يوجب سقوط الولد وتعدت ذلك في
 فتاوى ابي الليث رحمه الله امره شربيت ودا وحلت حملها فالتفت
 جنيث ميتا ان على عاقبتها حسمه وصح في سنة واحدة لو ارتاحل
 ابا كان او غيره وان لم يكن لها عاقلة ففي مالها في سنة قاله ابو يوسف
 بن عيسى وتأويله ما ذكرنا وفي التقي رداية مجهولة امرأة شربت ودا
 فاسقطت وكانت شربت لغيره ذلك يعني لغيره اسقاط الولد لغيره
 الفوه ولا كفارة عليها في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا ترثه وقال
 بعضهم عليها الكفارة وهذا الجواب بخلاف جواب الزبادات وفي فتاوى
 الشقي مثل عز مشقة وهي حامل اخالت لاسقاط العدة بسقاطها
 الولد قال ان اسقطت بفعلها وجب عليها عده ويكون ذلك
 للزوج وفي العيون اذا طرب بطن حامل فاصاب يد الولد في بطنها فقطعت
 شحم ولدت حيا فنصف الدية على عاقلة لانه خطأ واذا استمر راءه حاملا
 فلم يقبضها حتى اعتق ما في بطنها شحم ضرب انسان بطنها فالتفت جنيثا
 ميتا خير الشتر ان شاء اخذ الالبه بجميع الثمن واتبع الجاني بارش حر
 ويطلب له الفضل وان شانه في البيع في الالة ولزمه الولد بخضعة من
 الثمن ولو كان للمجنين اب حر او وارث اخذ مقدم على مولى العتقة
 فارش له في الوجهين ولا شى للشره هذه الجدة في جنابات المخطط
 الاب اذا ضرب ابنه الصغير تا ديبا فغضب بذلك ينظر ان ضربه
 حيث لا يضرب للتا ديب اوجبت بضرب ولكن فوق ما يضرب
 للتا ديب فانه يضمن الدية وعليه الكفارة وان ضربه حيث لا يضرب
 مثل ما يضرب للتا ديب فعليه الدية والكفارة عند ابي حنيفة رحمه الله
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا شى عليه وفي فتاوى بشر عن ابي
 يوسف رحمه الله ان عليه الكفارة وعلى هذا خلاف الوص
 اذا ضرب الصغير تا ديبا والزواج اذا ضرب زوجته حيث
 يضرب للتا ديب مثل ما تضرب له حال نشوزها ضمن بالاجماع
 والاب والوص اذا سلم الصغير الى معلم يعلم له القرآن او علما
 اخذ بضربه المعلم للتعليم ان ضربه باذن الاب او الوص حيث يضرب

مثل ما يضرب للتعليم فلا ضمان على الاب والوص ولا على المعلم وفي
 الشقي عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان عليه الكفارة وان ضربه
 من حيث لا يضرب او فوق ما يضرب للتعليم فالمعلم ضامن بالوص
 ان عند ابي حنيفة رحمه الله اذا ضرب الاب ابنه بنفسه حيث لا يضرب
 مثل ما يضرب للتا ديب يضمن عند ابي حنيفة رحمه الله ولو امر المعلم بضرب
 فضرب كذلك لا يضمن الاب والمعلم والفرق لابي حنيفة رحمه الله بين الاب
 وبين المعلم معين في الضرب والاب ليس بمعين بل هو مستوف
 حقه لان منفعة ضرب الصغير راجعة الى الصغير وصلاحي الصغير يعود الى
 الاب بحكم البعضية والسيقاء الانسان حقه بتفويض بشرط السلامة
 كما في الفصل الزوجية ثم انما ضمن الاب بضربه بنفسه ولم يضمن بالوص
 للمعلم لان الاب في الضرب بنفسه مباشر والمباشر يجوز ان يضمن
 وان لم يكن متعديا بالمباشرة كما في الضرب الزوج زوجته واما الاب
 بالامر فنسب وليس بمباشر والمسبب انما يضمن اذا كان متعديا في
 التسبب اما اذا لم يكن متعديا فلا والاب بالامر للمعلم بالضرب ليس
 بمتعد لان الاب ولاية ضرب الصغير لا صلاح الصغير فلهذا افتقر قال
 هشام في فتاوى رحمه عقيب سئل المعلم قلت لمحمد رحمه الله ان لم يكن
 الاب قال له في امر الضرب شيئا قال يضمن المعلم وفي بعض
 النسخ ان الاب اذا ضرب الصغير انما يضمن عند ابي حنيفة رحمه الله
 اذا كان الاب ضربه للتا ديب اما اذا كان ضربه للتعليم القران
 لا يضمن كالمعلم فاذا لا فرق بين ضرب المعلم باذن الاب وبين
 ضرب الاب اذا كان الضرب للتعليم وذكر سمس الالبه اكلوه في
 رحمه الله في شرح الاجار است ان في ضرب الاب ابنه وفي ضرب
 الزوج زوجته ورايين عن محمد رحمه الله في رداية يضمن وفي رداية
 لا يضمن واما والده اذا ضرب ولدا الصغير للتا ديب لا شك انها تضمن
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقد اختلف المشايخ على قولها قال بعضهم
 لا يضمن وفي كتاب العلل للزوج ان يضرب امرأته ليعيدها الى
 مضجعة واذا ماتت من ضربه ضمن وفيه ليس للزوج ان يضرب

امراته على ترك الصلوة واللاب ان يضرب ابنه على ترك الصلاة وذكره
 كتاب الفوايض في باب ميراث القاتل سلمه الاب اذا ضرب ولده
 القاتل ويب على الخلف الذر ذكرنا وذكره مسئلة المعلم اذا ضرب الصغير
 باذن الاب على الاطلاق على نحو ما قلنا قال محمد رحمه الله عنه وهذا عن
 ابي حنيفة رحمه الله ترك لقوله ويقتل هذا عن محمد وعمر الناقضه على ابي حنيفة
 رحمه الله وجهه ان اذن الاب لا يخرج اسقاط الضمان عن المعلم ففعل
 الاب بنفسه كيف يوجب الضمان على الاب وحال الاب ان يورث حال العلم
 وذكرنا ان طعن رحمه الله ان الانسان قد يستفيد امرأ من جهة غيره ثم
 يكون حاله ان يورث من حاله كالمعلم والاب والوصير ههنا وكذا الاب لا يبيع
 مال ولده الكبير ووصى الاب بملك ذلك وكذا الميراث مرض الموت
 اذا باع مال الجارية البسيطة لا يجوز ولا يكون عقوا والوصى بملك البيع با
 الجارية البسيطة ويقتل هذا عن محمد رحمه الله استدلالا على رجوع ابي حنيفة
 عن قول فصل الاب وجهه ان اذن الاب لا يخرج اسقاط الضمان
 المعلم قال ان يورث من منع الضمان عن الاب اذا فعل بنفسه
 والاب شمس لانه السحر رحمه الله وذكره في شرحه ان ابي حنيفة
 رحمه الله رجع الى قولها وهو الصحيح وفي المنقذ عن ابي يوسف رحمه الله
 في الاب والوصير اذا ضرب الصغير انهما لا يضمنان ولا يجرمان على الاثر
 وشي من مسائل ضرب الصبر ومقدار ما يضرب قد ذكرناه في
 مسائل الصلاة التبراع والفصا والحجم اذا بزغ او مضى وحجم
 وكان باذن الولي في العبد او باذن الوصير في الصبر وسر الى النفس
 ومات فلا ضمان عليهم وكذلك الختان منهم لا يضمنون السرانية
 بلا خلاف واذا قطع الختان بعض الحشفة في العبد اذ في الصبر فضيب
 حكومه عدل وان قطع الحشفة كلها فان برا فعليه في العبد حال القيمة
 وفي الصبر حال الديته وان ماتت ففيه نصف الديته ففي الصبر ونصف
 القيمة في العبد لانه اذا ماتت فالتلف حصل بفعلين احدهما
 ما دون فيه وهو قطع الجلد والثاني غير ما دون فيه وهو قطع
 الحشفة فيجب نصف الضمان اما اذا برا فقطع الحشفة ما دون فيه

ففعل كان لم يكن وقطع الحشفة غير ما دون فيه فوجب ضمان الحشفة
 كما هو والديته وتام هذا ينظر في جنابات المحيط وفي نوادر صاحب
 المحيط حتى جالي فساد وقال انقص في نقصه فسادا معاديات من
 ذلك السبب يجب دية على عاتلة الفصا وكذلك العبد يجب قيمته
 على عاتلة الفصا وقد مر ذكره في مسائل الغصب عند الصبح والمجنون
 حط وقبلة الديته على عاتلة المعتوه والمجنون وفي متفرقات جنابات
 المحيط قال هشام في نوادره عن محمد رحمه الله في جارية بين عيين
 جات بولد فجنح الولد جنابة ثم ادعاه احد بها بلزمه الديته كما هي في ماله في
 الكا مع الاصفه عن محمد رحمه الله فبين اجمع عليه الصبيان والمجانين يريدون
 قتله ولا يقتلهم ولا يقتلهم الا بالقتل قال ليس له ان يقتلهم قال
 عمر بن سفيان قلت لمحمد ان قاضيا ابا يطع يقول له ان ياتي على
 انفسهم بالدفن عن نفسه قال عمر وفرائض محمد في الطواف فقال
 با حرا سألني القول ما قال صاحبكم كذا عن ابن سلمه وكان نصير يفتي بالضمان
 في البصم والمجنون والبهيمة اذا قتل الرجل ذافعا وكان الفقيه ابو بكر يفتي
 بعدم الضمان لانه لا جيلة له غيره قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا
 القول خلاف ما قاله في الروايات الظاهرة هذه الجيلة في متفرقات
 جنابات المحيط وذكره في الفصل العشرين منها سبل محمد بن سلمه في
 جماعة كانوا يرمون على كلب عقور فاخطوا واحد منهم فاصاب
 صغيره فمات وعرف ان هذا سهم فلان ولكن لم يشهد احداه
 رماه فلان فصالح الاب صاحب السهم على كرم ثم طالب المصالح
 والصالح قال ان كان هذا يعلم ان الصالح هو الذر جرحها فالصالح ماض
 وان لم يعلم غير معرفة السهم فالصالح جبر باطل وان علم ان الجراح صاحب
 السهم ولكن لا استقبال الصغيرة ابا لطيها ابو يوسف فسقطت وماتت
 ولا يدري رانها ماتت من اللطمه او من الدمي ما حال الصالح قال ان كان
 صالح الاب باذن ساير الورثة فالصالح جائز والبديل لساير الورثة
 ولا ميراث للاب وان كان الصالح بغير اذنه فالصالح باطل وهذا
 لانه لا حق للاب في موجب الجنابة حينذ حيث حرم عن الميراث



فيعتبر ان الورثة كان في الصلح الاجمعي وفي نوادر هشام قال سلت محمدا
 رحمه الله عن قلع سبب صبي او حلق رأس امرأة فصالح الجاني ابا الصبي
 او المرأة على دارهم ثم ثبت التسعير والسن فاخبرني ان ابا حنيفة رحمه
 قال برد الدارهم قال وكذلك قول محمد رحمه الله الا ان محمدا يقول
 يسكن منها مقدارا ما داور به السن قلت وكذلك ان كان هذا
 كسر يد مصالحة منها ثم حرت وصحت حتى لم يرد منها شيئا قال نعم
 قلت فان زعم صاحب البطان يدرك قد ضعف وليست كما
 كانت قال امر من ينظر اليها فانه لا يكاد يخفى هذه الجملة في هذا الفصل
 وذكر في الفصل الثامن عشر منها وتوان صبياني يد ابية جذبه انسان بن
 يد ابية والاب مسك له حتى مات فدية البص على من جذبه وبرت
 ابوه فان جذبه الرجل وجذبه الاب حتى مات فعليه الدية ولا يرثه
 ابوه وفي متفرقات جنائيات المحيط ذكر في غضب الغيول بحدية
 ونفت جارية اخر فذهبت عذرتها قال محمد رحمه الله عليها صدقات
 قال بلغنا عن عمر رضي الله عنه في جاريته تدافعنا في حكم فذهبت عذرة
 احدهما ضمن الاخر صدقات شلها والمسئلة صارت واقعة الفتور بخار
 او سمرقند وقد وقعت في زماننا وهو رتبان مغرمان وحرر
 نارسيد راكمه شاكر داوود وديوان فرست و كافرين او اكرمه
 وبجارت زایل كردند هكل يجب الضمان على الاستاذ لاشك اخفا
 ارسلها باذن وليها لا ضمان عليها وان ارسلها بغير اذن هل يضمن
 الاستاذ محرم ملكها فعلى قياس ما ذكرنا فيما اذا غضب صبي حرا فقتله
 انسان يجب الدية على الفاضل ينبغي ان تجب الضمان هنا على
 ولا يجب على الكافر اذا كان حربيا لانهم لا يواخذون بالضمان والقود
 فيما فعلوا بانفسنا واموالنا لانهم يستحلون دمانا واموالنا فلا يعقدون
 وجوب الضمان والقود عليهم وليس لنا ولاية عليهم حتى يلزمهم حكم
 اعتقا وانا فلا يلزمهم شي في اكراه البسوط في باب اكراه الخوارج و
 في ديات فتا ورا الدبنا رر صغيرة برنر و بان شسته استبر
 نارسيد آمه ران نر و بان رانر داشت وسقط الصغيرة وبرت

عذرتها قال يجب الضمان بعد النقصان فيل بركة واجب شود قال رحمه
 كم ارارش موضحة بود بر جاني بود بر عاقلة وفي نوادر شيخ الاسلام
 برهان الدين رحمه الله الزوج اذا ازال عذرتها بالاصح هل يضمن اجاب
 لا ويعزر وقد ذكرنا بعض هذه السبل في مسائل الحدود وفي الجامع
 الا صغير رجل دفع بكرا اجنيته فسقطت فذهبت عذرتها فعليه مهر المثل
 في حاله والتزوير ولا وزن بين الصغيرة والكبيرة وينظر جنس هذه المسائل
 في جنائيات الفتا ورا الصغير وذكر في المحيط وفي فتا ورا ابو البست رحمه
 صبيان يلعبون بالرمي فزنت بهم امرأة تؤمى صبي ابن سبع سنين
 او نحوه سرهما فاذهب عنيها قال الفقيه ابو بكر رحمه الله في مال البص
 دون والده فان لم يكن للبص مال تنظره الى مبرة قال الفقيه انما اوجب
 الدية في مال للبص لانه كان لا يبرر للمعجم عاقلة وهكذا يفقه الفقيه ابو جعفر
 رحمه الله لانه لا عاقلة للمعجم وانه كان يفقه فطرية الدين المرغيناني وفي جنائيات
 الملقط صرح روى سرهما الى انسان فذهبت عنيها لا ضمان على والده عند ابى
 بكر لانه يقول لا عاقلة للمعجم لعدم الناصر واما العاقلة للعب للثنا صرح
 فان كان للبص عاقلة شى وذكر في الجامع الصغير اذا عان صبي او بالغا
 في البحر لا قصاص عليه عند ابي حنيفة خلافا لهما وانه الذخيرة ويفضل
 الرجل بالبص وكذا يقتل سديم الجوارح بناتض الاطراف والقصر والمجنون
 كالبالغ في دية النفس ودية المرأة في النفس على نصف دية الرجل العاقلة
 اذا انحلت الدية لا يجب منها شي على النساء والعبيد والامه والحيان
 والجنانين واذا رجب القصاص لصغير او معنوه في النفس او فيما دون
 النفس ولا حق للاب في هذا القصاص فان الاب يملك استيفا
 عند علمائنا خلافا للشافعي رحمه الله ولو اراد ان يصالح عن قصاص وجب
 للصغير او للمعنوه في النفس او فيما دون النفس فله ذلك ولو اراد
 ان يعفو عن ذلك فليس له ذلك واما الوصر فمثل يملك استيفار
 قصاص وجب للصغير او للمعنوه فان كان القصاص في النفس لا يملك
 بخلاف الاب وان كان فيما دون النفس ذكر في بعض الروايات
 ان له ولاية الاستيفاء وفي بعض الروايات ليس له ذلك وان اراد

الوصير ان يصلح عن نصاص وجب للصغير ان كان القصاص في النفس
 فيه روايتان على رواية اصل ليس له ذلك وعلى رواية وبات
 الاصل له ذلك وان كان القصاص فيها دون النفس فعلى الرواية التي يكمل
 الصلح وهو القصاص يجب ان يكون فيه روايتان وان اراد الوصير
 العقول ليس له ذلك النفس وما دون النفس فيه سواء وان صلح
 الوصير عن نصاص وجب للصغير وخط من الدية شيئا لا يجوز ولا فرق
 بين الفاحش والبسر من الخط والقاصح هل يكمل استيفاء القصاص
 للصغير ذكر كثير من مشايخنا المتأخرين ان القاصح كالاب في هذا الباب
 وذكر محمد رحمه الله في الكيسانيات ان القاصح لا يستوفي القصاص للصغير
 في النفس وفيما دون النفس ولا يصلح قال الناطقي في رايه وعند
 ان القاصح كالوصير ونعم هذا ينظر في المحيط والذخيرة واذا وجد القابل في
 دار جمع او مجنون لا يجب على البصير والمجنون القصاص بالاجماع وانما يجب
 القصاص في الدية على ما تقرر من هذه الجملة من الذخيرة البرهانية وفي فوائده صواب
 المحيط امر صبيبا بكم هلاك مال انسان يضمن البصير ثم يرجع على العام
 ولو قال للبصير انقض هذا الخط ففعل وهلك لا يضمن ولو قال انقض لي
 يضمن اجماعا ولو قال لبصير اصعد هذه الشجرة وانقض لي ثمارها فنصعد وكل
 الثمرة وبقيت الثمرة في حلقه ومات من ذلك ضمان عليه لانه اعتدض
 على فعله فعل البصير وذكر في وصايا النقي ولو ان عبد الاتيم جنى جناية كان
 لو صيرهم ان يتجرهم اسماك العبد ويدفع ارش الجنابة من الصم
 الا ان يكون بين ارش الجنابة وبين قيمة العبد شيئا متفارقتا فان قال
 الوصير عند القاصح اخترت اسماك العبد واستشهد على نفسه شهرا
 فليس له بعد ذلك ان يرجع الى ان يدفع العبد فان لم يكن له مال
 غير العبد فعليه ان يبيع العبد ويؤد ارش الجنابة من ثمنه فان مات
 العبد قبل ان يبيعه بعد ما اختاره فالجنابة دين على الاتيم حتى يودوا
 ولا قصاص بين الصبيان لقوله عليه السلام رفع الظلم عن ثلاث
 وعقد الصبر وخطاه سواء عندنا ويجب الدية في الحالين ويكون الدية
 في ماله في الفعل العمد لان العاقلة لا تعقل العمد ولا كفارة عليه في الخطاء

عندنا ولا يحرم عن البصير خلافا للشافعي رحمه الله والجواب في المعونة نظير
 للجواب في البصير والمجنون كما لبصير ايضا في الفصل الثاني من جبايات المحيط
 والبصير كما البالغ في الدية النفس ودية المرأة في النفس على نصف دية الرجل
 وذكر في الفصل السابع من جبايات المحيط اذا قتل الرجل وله اربابا صغارا
 وكبارا فلكبار ان يقتل القاتل وقال ابو يوسف ومحمد رحمه اللهما ابسر
 لهم ذلك ص بذكر الصغار كذا ذكر في هذا اللفظ في الجمع وذكر
 في الاصل بلفظ اخر اذا قتل الرجل وله ورثة صغارا وكبارا فاد الكبار ان
 يستوفي موجب القتل اما ان يكون القتل عمدا او خطأ فان كان خطأ
 فان كان الشريك الكبير اباستوفي جميع الدية حصته نفسه بكمه لك
 وحصته الصغير حكم الدلابة وان كان الكبير اخا او عمرا ولم يكن وصيا للصغير
 يستوفي حصته نفسه ولا يستوفي حصته الصغير وان كان الكبير يقتل
 عمدا ان كان الشريك ابابا كان كل من يستوفي القصاص بالاجماع وان
 كان الشريك الكبير اخيا بان قتل عمدا مثله بين اخين احدا
 صغير والاخر كبير ليس ان يستوفي القصاص بالاجماع وان كان الكبير اخا
 او عمرا فغدا في حنيفه رحمه الله ان يستوفي القصاص من كلاهما كما مر وان
 اراد السلطان ان يستوفي حصته الصغير مع الكبير فغدا في حنيفه رحمه الله
 له ذلك خلافا لها واجمعوا على ان القصاص اذا كان كله للصغير فليس
 للام والعم وللاية الاستيفاء واقعة الفتور جمعة اربابا فان دنا رسيده
 كان كور من باخذ دنا رسيده برسر دوا رر شمشه بود ونظاره
 من كور بر بر شمشه في ورز و در همان شب بدان سبب هلاك
 شد و معلوم نبشت كه اين كور را كه زد درين صورت موجب اين
 قتل چه باشد ذكر في جنابيت فتا در قاصح الفضاه فخر الدين رحمه الله
 اجتمعوا في موضع بلعبون و يرمون فاصاب سهم احدهم عين امرأة
 و ذهبت والصبي ابن سبع سنين قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ارش
 عين المرأة في مال البصير ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فتنظر
 الى مبصرة وانما وجب الدية على البصير لانه لا ير للعجم عاقلة قال
 ثم انما ويجب الارش اذا ثبت رمية بشهادة الشهود لا بان البصير

ولا يوجد سهمه فيها لان اقاربه على نفسه باطل وعلى قياس مسئلة
الكلام بادروا بالرد وادركه ينبغي ان يجب الفاتحة على اهل تلك المحلة
وصورتها كلاما بادروا وادركوا اذا اقتلوا فاجلوا عن قبيل يجعل القبيل
قتيل محله فنجب الدية والقاتل على اهل تلك المحلة في جنائيات الجاهل
الصغير فمؤم التقوا بالسبوت فاجلوا عن قبيل فالدية والقاتل على اهل
الا اذا عينوا واحدا من الفريقين بعينه يدعى اوليا القتل على رجل
من الفريقين الذين اقتلوا بعينه فيضمن ذلك براءة اهل المحلة ويجوز الدية
لا يظهر القتل عليه ولو عينوا رجلا من اهل المحلة لا يضمن ذلك
براة اهل المحلة وينظر في تناو صاحب المحل ذكرباب الفاتحة
في اخره من شرح الطحاوي ولو لم ير رجل في محلة فاحصا به سهم او حجر ولا يدرك من
الى موضع احصاه فان مات من تلك الجراحة فعلى اهل المحلة الفاتحة والدية
وان كان صحيحا يذهب ويحس فلا شئ فيه في الامر بالجناية على الغير
وذكر في المحل رجل حرام حيا حرا قتل رجل فقتله فعلى عاقلة البصر الدية
في ثلاث سنين ثم عاقلة البصر يرجع بالزمهم على عاقلة الامر ونظيره هذا
فيمن ربط بغير ارج قطار رجل نقاد صاحب القطار الابل فوطى العير
رجلا فقتله بجيب الدية على عاقلة صاحب القطار ثم يرجعون
بذلك على من ادخلها فيه ولو امره بغيره او صغيرا ما ذن له ويجوز
عليه بقتل رجل ففعل بخير المولى بين الدفع والفداء ثم يرجع المولى على امر
الامر بالقتل مر قبة العبد ومن الفداء ثم يرجع لانه غصب بالاستعمال
ومن غصب عبدا فجنى عند الفاصب جنائية وخير مولاه بين والفاء يرجع
على الفاصب بعبده محجور عليه كبير امر عبدا محجورا عليه صغيرا بقتل رجل
فقتله وخير مولاه بين الدفع والفداء لا يرجع على الامر حتى يعق وان كان
الامر رجلا حرا وان كان في بحاله ضمن عاقلة البصر الدية ولا يرجع لهم على العبد
الامر لانه الحال ولا بعد العتاق ولو كان العبد الامر صغيرا محجورا عليه
والامر مولاه ايضا صغيرا محجورا عليه وبات المسئلة بحاله لا يكون للمولى الامر
ان يرجع على العامر لانه الحار ولا بعد العتاق ولو امر عبدا ما ذن له
صغيرا او كبيرا عبدا محجورا عليه او ما ذن له صغيرا او كبيرا بقتل

رجل فقتله وخير المولى بين الدفع والفداء رجوع بالاقبل في رتبة الامر ولو امر
العبد الما ذن له صبيبا حرا بقتل رجل فقتله فدية القتل على عاقلة البصر
ولا يكون له عاقلة البصر حتى الرجوع على الامر ولو كان حرا صغيرا ما ذن له
له في التجارة امر عبدا صغيرا او كبير ما ذن له في التجارة او محجورا عليه
بقتل رجل وخير المولى بين الدفع والفداء رجوع بالاقبل على الامر ولو امر
صبيبا حرا ما ذن له في التجارة او محجورا عليه بالقتل فقتل حتى رجعت
الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين لا يرجعون بذلك على الامر
ولا على عاقلة لانه الحال ولا بعد العتاق لان هذا ضمان جنائية لا ضمان
غصب والصبي الما ذن له لا يلحقه ضمان الجنائية وهو كما الصبي
المحجور عليه في ضمان الجنائية والصبي المحجور عليه لو امر بذلك لا يرجعون
على عاقلة فقتله الصبي الما ذن له وكذا العبد الما ذن له لا يلحقه
ضمان الجنائية وهو في ضمان الجنائية كالعبد المحجور عليه وانما هذا
السائل في الفصل الثاني عشر من جنائيات المحل **مسائل الزنا**
والا زينة الصبي والمجنون والمرأة حلال اذا كان يعقل وينتبط اما اذا
لا يفطن ولا يفطن التسمية والذبيحة فلا تحل لان التسمية على الذبيحة
شرط بالنسب وذلك بالقصد وصحة القصد بما ذكرنا كذا ذكر في الهداية
وذكر في الذخيرة معنى قوله يضبط امر يضبط شرطا للزنا من تزنا لادراج
وقوله يعقل تكلموا في معناه **قالت** بعض المتأخرين معناه يعقل التسمية
وقال بعضهم معناه ان يعلم ان المحل بقطع الحلقوم والادراج و
الذبيحة الاخرى حلال وبجدة عن التسمية حكم الحزب يعتبر بالغير حكم
النسب والافلف والمجنون سواء واذا كان الرجل غنيا وله اولاد
صغار وكبار وليس للاولاد مال فليس عليه ان يرضى عن اولاده في
ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان عليه ذلك وقد
قتل ابنا عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله يضمن ذلك وعند محمد
وغيره من رحمته لا يضمن ذلك وان كان الاولاد مال فذكر شمس الدية
البرخس رحمه الله **قالت** بعض مشايخنا على الباب الاول من ان يرضى
عنهم ما له عند ابي حنيفة رحمه الله والاصح انه ليس عليه ذلك وذكر

سلس الابه الحوا في رحمه الله ان على قول محمد رحمه الله وابي حنيفة رابي يوسف
رحمهما الله بحجب عليه في ماله وان ضحي عنه الاب ضمن قال القدوس
رحمه الله في شرحه والصحيح ان يقال بان يضحى عنه وياكل البصير منه ما يمكنه
ومتاع بالباقي ما ينفع بعينه وذكر الصدوق رحمه الله على الاب
او الوصر ان يضحى من ماله وعند محمد وزنو رحمه الله ليس عليه
ذلك فان فعل الاب او الوصر ذلك ضمن ورزنا الحسن عن ابي محمد
وابي يوسف ان للاب والوصير ان يضحى من ماله نفع قول محمد
رحمه الله على ما رواه الحسن بن محبوب الضمان واما على قول ابي حنيفة و
ابي يوسف رحمه الله فالاب لا يضمن بلا خلاف على كل حال وفي
الوصير اختلاف المشايخ رحمه الله بعضهم قالوا ان كان البصير ياكل
فلا ضمان على الوصر وان كان لا ياكل فعليه الضمان وقرئ هذا القول
بين الاب والوصير من حيث ان تصرف الوصر اما نفقة على الصغير
اذا كان للصغير شبه نفقة ظاهرة وانما يكون للبصير نفع ظاهرا اذا كان
البصير ياكل اما تصرف الاب في ماله لا نفقة اذا كان ضارا ولا
ضرر ههنا وسنهم من قال لا ضمان على الوصر على كل حال لا ضمان
على الاب وعليه الفتور هذه الجملة من الذخيرة البرهانية في بيع
فتاوى القاضى الامام محمد بن محمد رحمه الله الاب لا يضحى من مال الصغير
فان ضحي من مال نفسه يكون منه عا وفي مجالس القاضى ابي جعفر الاسير وشي
الافحية يجب في مال البصير ويقوم به الاب او وصيه اجد ولا يطعم منه
احد بل يطعم البصير وجادته والابوان ياكلان منه استحسانا ويجوز ان
يشترى بذلك اللحم مطعوم للبصير وكما يشترى به شيئا آخر وان ضحي الاب
من مال نفسه عن البصير يفعل به ما يفعل بغيره ان نفسه **في سائل الوقف**
اذا وقف على ثمانية نفلان فان وقف في جنات رصحة وحكم يحصون
لا يجوز وان كان بعد الموت يجوز لانه بصير وصيته لقوم يحصون وان يجوز
حتى اذا انقرضوا بصير ميراثا عنهم وان كانوا لا يحصون يجوز في حال
الحياة وبعد المات لانه موبد في وقف العدة وفي الملتقط اذا وقف
على ثمانية نفلان مكل من ادرك لاحق له ولو اختلفوا في بلوغه

فانقول

فالقول قوله لم يدرك رجل قال ارضه وقف على اصابه ولد ربيع صغير
ولده كان الوقف على الصغير خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيرا
عند الوقف لا عند وجود الغلة اذا اقر الورثة بارض في ايديهم ان
مورثهم وقفها وسكن كل واحد وجها غير ماسي الاقر يصح ان يترجم
وتصرف حصته كل واحد منهم من الغلة الى الوجه الذي سماه وللاية
هذا الوقف يكون للقاضى وان كان في الورثة صغيرا غائب
لا تقضى في حصتهم حتى يحضر الغائب ويبلغ الصغير هذه الجملة المذكورة في
الفتاوى من الذخيرة اذا وقف ارضه على قرابة سميت الغلة على قرابة على
عدد وسنهم الصغير والكبير والفقير ومنهم على السوا واذا اراد رجل
اثبات قرابة ولده وقره في الوقف فله ذلك ان كان صغيرا بجلان
ما اذا كان كبيرا فانه ثبت فقره بنفسه وصح الاب في هذا بمنزلة الاب
وان لم يكن اب ولا وصي لاب وله ان يعم ادام ارخال
فهو لا اثبات قرابة الصغير وفقره اذا كان الصغير في حجره استحسانا
الا ان بين قبول المحبة واثبات القرابة نوع فزق فان الام يقبل
المحبة على الصغير وان كان الاب حيا ولا ثبت قرابة الصغير وفقره اذا
كان الاب حيا ثم ان كان الانح او العسم او الام موصفا نوضع الغلة
في ايديهم فما هو نصيب الصغير من الغلة يدفع اليهم ويومرون بالاتفاق
وان لم يكن موصفا لذلك يوضع في ايديهم رجل ثقة ويومر بالنفقة عليه
واذا كان لقرابة ولد كبير لازمانه به وهو فقير ولهذا الولد اولاد صغيرا
فقرا فانه لا يعطى اولاد الولد من الوقف هذه الجملة في الفصل السادس
من وقف الذخيرة وتمامها ينظر ثم وفي فتاوى سيد الدين رحمه الله
القاضى اذا فوض التولية الى صير يجوز اذا كان اهلا للحفظ ويكون له
ولاية التصرف كما ان القاضى يملك اذن البصير وان كان الولي لا ياذر
لذلك التولية ويجوز تفويض التولية الى العبد المحجور عليه لان القاضى
حق الولي وقد زال ذلك بالاذن في سائل الوصايا وذكر في بيع
شرح الطحاوي وصية البصير لا يجوز وان اضافها الى بعد البلوغ وان
مات قبل البلوغ او بعده بطلت وصيته كوارض في حال صغيره

سائل الوصايا

بوجه لا يجوز الا اذا جاز ذلك بعد البلوغ فيجوز بغيره ويكون اجازته
 بمنزلة الابتداء وفي وصايا النوازل عن محمد بن فضل بن محمد اوصى ببيع بماله
 سماه فقال اوصيت له بهذا المال فاعطوه اياه بعد موت ابيه اذ قال
 اذا درك وجبت له الوصية بعد موت الوصي ولو صرنا لا بدفع
 الى الصبر الا بعد الموت فان دفع الى قاض فان راى ابا الصغير موصيا
 للمال ابر بدفع المال اليه ولو قال الميت متى مات ابر هذا الصبر نقد
 اوصيت له بكذا فهو وصية فيها ضعف للميت علامتا قال محمد بن مقاتل
 واما عند فان المال الذرا اوصى به لوقف فان مات البصير قبل موت
 ابيه بطلت الوصية وذكر في الهداية ولا تصح وصية البصير وقاب الشافعي
 رحمه الله اذا كان في رجوه للخروج لان عمره اوصى به اجاز وصية لقاع
 اذ ابلغ وهو الذر واهقه الحكم وشرح اجاز وصية صبي لم يجز قلنا الا ان يجره
 على انه كان قريب العهد بالمسلم مجازا او كانت وصيته في تجريره ودفنه
 وذلك جاز عندنا في الفنا ورجل اوصى بتمامي بنه فلان فان كانوا
 يحصلون دخل في الوصية فقرأهم واغنياهم ذكرهم وانما هم لانه
 تملك في حقهم والوصية تملك وان كانوا لا يحصلون فالوصية لقراءهم
 ورن الاغنيا وينظر في وصايا الهداية وجب هذا من هذا الوقف
 وذكر في الباب الخامس والسبعين في ادب القاضي رجل اوصى الى
 الى عبد اوصى اخذ جها القاضي من الوصية وجعل مكانها وصيا للميت
 لان العبد منقول بخذ من الولي والبصير لا يستدر الى التصرف ولا ينفذ
 تصرفها قبل ان يخرجها القاضي اما تصرف العبد فينفذ واختلف
 الشافعي في تصرف الصبر والصحيح انه لا ينفذ بخلاف ما اذا وكله في
 في حالة ايجاه فانه ينفذ تصرفه ثم وهنا لا ينفذ لان هذا التصرف لا يملك
 عن الزام العهدة فلا يمكن الزام العهدة على الميت ولا عليه لانها ليس من
 اهل لزوم العهدة عليها وبدون لزوم العهدة لا ينفذ التصرف بخلاف
 حالة احياء لان العهدة تلزم الموكل ولو عتق العبد وبلغ البصير قبل ان
 يخرجها القاضي من الوصاية فالعبد بقى وصيا واما البصير فقد اختلفوا
 فيه قال ابو حنيفة رحمه الله لا يكون وصيا وقال ابو يوسف يكون

وذكر في كتاب الوكالة من وكل صيا في حال لا يعقل البيع والشراء
 ثم صار بحال يعقل البيع والشراء فانه يصير وكيل واختلف المشايخ في
 منهم من جعل ذلك قول ابي حنيفة رحمه الله ومنهم من جعل على الاثبات
 ولو كان هكذا كان لابي حنيفة رحمه الله في هذا الفصل روايتان ولو
 قال رجل اوصيت الى فلان هذا فاذا درك ابني وكبر فهو وصي دون
 فلان فنقد ابي حنيفة رحمه الله لا يكون الابن وصيا في شيء من ذلك و
 عند ابي يوسف رحمه الله يكون وصيا على ما قال وكذا لك لو وقف
 ما دسه الى المتولي ثم قال اذا درك ابني فهو المتولي فينفذ
 وروى بعض اصحابنا وحلال في كسبه عن ابي يوسف رحمه الله انه يصح ايضا
 عنه الجدة في الباب الخامس والسبعين في ادب القاضي
 وفي وصايا الشافعي رجل اوصى الى ابن له صغير قال يجعل القاضي له وصيا
 ويجوز له امر فاذا بلغ ابنه جعله وصيا واخرج الاول ان شاولا
 يكون خارجا بالباخراج القاضي اياه مراتب الاوصيا القاضي فوعان
 قدر وضعيف فالقصور وصي الاب ووصي اوصيه ووصي الجد في
 حال دفاه الاب ووصي القاضي والضعيف وصي الام ووصي الاخ
 ووصي العم ونحوهم اما القصور فتصرف في مال الصغير في المنقول
 والعقار جميعا وله ولاية التصرف بمثل القيمة وعين بسبه فيما ورثه
 ابيه وغيره لانه يقوم مقام الاب والاب ولاية التصرف في جميع
 ذلك فكذلك من يقوم مقامه وليس له ولاية التصرف في مال الكبير فانه
 فان كان الكبير غابا فله بيع المنقول الذر من ابيه مخيب لانه من الحفظ
 وحفظ ثمنه ليس من حفظ عينه وله الحفظ وليس له بيع العقار
 لانه يحصلون بنفسه وحكم الوصية الضعيف على الصغير حكم الوصير القصور
 على الكبير الغائب يبيع منقول الصغير ما ورث من امه او عمه
 لانه مقام الام او الاخ والعم ولهم دون التصرف وانما يملك
 الوصية الضعيف هذا القدر من التصرف عند عدم الوصية القوي
 اما وجود الوصية القوي فلا يملك التصرف في مال الصغير أصلا
 وفي هذه الصورة ليس للوصي الضعيف دور القيام بمصالح موصيه

كنفذ الوصية وقضاء الدين ويجوز ولو كان الاب او وصيه او وصيه
 وصيه او ابجد او وصيه او القاضيه غايبا او كان بحال لا يلى التصرف على
 الصغار فهو وصي الام ببيع ما يخصه عليه التلف ويجوز ثمنه وكذا هذا
 الحكم في وصي الاخ والعسم والحال والخالفه وكل ذر رحم محرم فحكمه
 حكم وصي الام واذا لم يكن له واحد مما ذكرنا لا يكون له وصي الام ولانه الشرا
 على سبيل التجارة الا شرا مالا بدليلهم من كسوة او نفقة وما استفاد اليهم
 من مال من غير ميراث فليس له وصي الام فيه ولا ية التصرف منقولا كان
 او غير منقول وقدم بعض هذه المسائل في مسائل القسمة القاضيه اذا
 نصب وصيا لليتيم فهو بمنزلة وصي الاب لكن اذا جعله وصيا في نوع
 يصير وصيا في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الاب لكن اذا جعله
 فان الاب اذا اوصى الى رجل واستثنى نوعا بان استثنى التصرف
 في العقار لا يعل استثناءه ولو نفل القاضيه ذلك يعل استثناءه حتى
 لا يجوز له التصرف في العقار وتام هذا ينظر في الباب الثامن والثلاثين
 ثنين من ادب القاضيه وكومات ولم يعرض الى احد وله اولاد صفار
 وله اب كان ابوه بمنزلة الوصيه في جميع ما تركه الميت لان اجد قائم مقام
 الاب عند عدم الاب فكان حق التصرف واكفظة في ذلك له وان
 كان الميت اوصى بشي كان للاب ان ينفذ وصاياه وكومات
 وعليه ديون كثيرة وله ورثة صفار وترك ما علم يكن للاب
 ان يبيع شيئا من التركة عوضا كان عقارا الفصا دين الميت وهكذا ذكر
 في الباب الخامس والستين من ادب القاضيه المصدر الشهيد وانما
 يملك ابو الميت ان ينفذ وصاياه اذا كان شيئا لا يحتاج فيه الى
 البيع اما اذا احتاج الى البيع لينفذ الوصية لا يملك الاب بيع ذلك نص عليه
 شمس الائمة اكلواني رحمه الله في ادب القاضيه ايضا وقال اجد لا يملك
 بيع ماله ليسفد وصاها وقضا ديونه لانه في حياة ابيه لا يملك بيع ماله ثلثا
 بعد وفاته شمس فرق في ادب القاضيه بين اجد والوصي قال الوصيه
 الاب ان يبيع التركة لقضاء الدين وينفذ الوصايا وليس لجد ذلك
 وينبغي ان يحفظ هذا من الخصاص فان محمد ارحمه الله لم يذكره في

المبسوط على هذا البيان وانما اقام اجد مقام الاب فانه قال اذا ترك
 وصيا وابا فالوصي اولى فان لم يكن له وصي فالاب اولى ثم ولم الى ان
 قال فهو اجد شمس وصي القاضيه والخصاص بين ويقتضيه بقول
 انخصاص الاب اذا باع مال نفسه من ابنه الصغير واشترى مال الصغير
 لنفسه جاز ولا يشترط الايجاب والقبول في الصحيح حتى لو قال بعث
 هذا من ولدي ثم العقد ولا يحتاج الى ان يقول اشتريت وكذلك على العكس
 ويجوز هذا البيع من الاب بمثل القيمة وبما يتفان النكس فيه ودر عن
 ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز هذا العقد الا بمثل القيمة ولا يتحمل فيه الغبن
 اليسير فعلى هذا الرواية فرق بينه وبين تصرفه مع الاجانب والرواية
 الاولى اصح ولو وكل الاب وكيل ببيع عبد له من ابنه او اشترى
 عبدا له والابن صغير لا يعبر عن نفسه ففعل الوكيل ذلك لا يجوز فان
 كان الاب حاضرا وقبل من الوكيل جاز والعهد من جانب الابن
 على الاب ومن جانب الاب على الوكيل وقيل على العكس ولو باع
 الاب مال احد ابنيه من الاخر وهما صغيران جاز واذا بلغا يكون العهد
 عليهما هو الصحيح ولو وكل رجلا ببيع مال احد هما من الاخر فباع لا يجوز
 والاب اذا باع مال الصغير من اجنبه بمثل القيمة وكان الاب
 محمدا وعند الناس او مستورا كان يجوز البيع حتى كبر الاب ليس له
 ان ينقض البيع وان كان فاسدا فغى العقار لا يجوز حتى لو كبر الابن لكان
 ينقض البيع عند بعض المشايخ وبه اخذ الصدر الشريعة الا اذا كان
 خيرا للصغير بان باع نصف قيمته وان باع ماسور العقار فيه روايتان
 في رواية يجوز ويؤخذ الثمن ويوضع على بدر عدل وفي رواية لا
 يجوز الا اذا كان خيرا لليتيم على ما نحو ما قلنا وبه اخذ صدر الشريعة
 في نوادر هشتم عن ابي يوسف رحمه الله الاب اذا باع لابنه الصغير
 مائنة عشرة درهم بدرهم يعنى باع من اجنبه يجوز وان اشترى
 مائنة درهم بعشرة درهم لم يجوز وفي الاصل سدر بين البيع
 والشرا في هذه الصورة ولم يجزها وذكر شمس الائمة اكلواني
 في ادب القاضيه في ابواب الوصايا ان الصغير اذا ورث

علا ولا اب مندرسخي الحجر عليه على قول من يدر الحجر لا ثبت الولاية
للاب روى نوادر ابن سماعة عن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الصغير من
رجل بالغ درهم ثم قال في مرضه قد قبضت من فلان الثمن ثم مات في مرضه
لم يجز اتوار للاب وحاصل هذا الكلام ان الاب باقراره باستيفاء الثمن
من المشتري اقول لا يثبت بمقدار من الثمن في ماله واقرار المريض لو ارثه باطل فصار
وجوده كعدمه وكذا قال الاب في مرضه قبضتها فضاقت كان مصداقا
وكذا قال قبضتها واستهلكها لم يكن مصداقا ولا يبرأ المشتري منها ولا يكون للمشتري
اذا اخذ منه الثمن ان يرجع على الاب او ماله لان ذلك الاقرار قد بطل ولا
يثبت عليه الحكم اذا باع الاب على الصغير داره فاذا هو الصغير اخر هو ابنه فهو
جائز وعن محمد بن حماد انه اذا اشترى الاب للصغير شيئا ونقد الثمن بنحو
الرجوع به عليه ولم يشهد على ذلك لم يقض القاض بالرجوع ووجهه
فيما بينه وبين الله تعالى ان يرجع روى نوادر بشر عن ابن يوسف رحمه الله
رجل اشترى دار لابن الصغير فباع الاب ان ينقد الثمن فان مات قبل
ان ينقده فهو في ماله حاصلة يعني مال الاب ولا يرجع في مال الابن و
اذا اشترى دارا واشهد عند البيع ان يرجع عليه بالثمن كان له
ان يرجع به وكذلك كل شيء يشترطه مما لا يجبر الاب عليه وكذلك
كل دين على الابن فضمنه الاب عنه وذكر في السقي عز ابن يوسف
رحمه الله تفصيلا فيما اشترى الاب لابنه قال ان كان ما اشترى شيئا
يجبر الاب عليه بان كان طعاما او كسوة ولا مال للصغير لا يرجع عليه
الاب وان اشهد عليه انه يرجع وان كان شيئا لا يجبر الاب عليه
بان اسرى طعاما او كسوة للصغير وللصغير مال او كان المشتري دارا
او ضيعة ان اشهد وقت الشراء انه يرجع فله ان يرجع روى
لم يشهد لا يرجع وعن ابن يوسف رحمه الله فيما اذا اشترى دارا او ضيعة
او مملوكا لابنه الصغير ان كان للابن مال فالرجوع بالثمن على التفصيل ان
اشهد وقت الشراء انه يرجع وان لم يشهد لا يرجع وان لم يكن للابن مال
لا يرجع اشهد على الرجوع او لم يشهد ثم في بعض المراتب يشترط
الكسوة وقت الشراء روى بعضها يشترط الكسوة وقت نقد الثمن

ويقول

ويقول ان اشهد وقت نقد الثمن انه انما نقد الثمن ليرجع عليه يرجع عليه
وروى الحسن بن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله في رجل
اشترى لابنه الصغير لوبا ودفع اليه في صحته ثم ادرك الثمن في مرضه لا يرجع
على الابن بشئ وروى بشر عن ابي يوسف رحمه الله في رجل يزوج
امراة على امته لابنه الصغير فهو جائز واذا سلم الامته بصير مطلقا الامته معنى استقرضا
توضيحا فسادا فيضمن قيمته الامته في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول ابي يوسف
سقط رحمه الله لا يصح امهار الامته ويكون على الاب قيمتها للزوجة وقد
ذكرنا في بعض هذه المسائل في مسائل الكناح وسأيل اليوسف الاب
اذا رهن من ماله الصغير بدین نفسه جاز استحسانا وهو قول ابي حنيفة
ومحمد بن حماد انه وقد ذكرناه في مسائل الرهن وهذه المسألة بناء على ان
الاب اذا باع مال الصغير بدین نفسه من رب الدين بمثل ما عليه
من الدين على قول ابي حنيفة ومحمد بن حماد يجوز وبصير الثمن نقدا صا بدین
وبصير هو ضامن للصغير خلافا لابن يوسف رحمه الله واجمعوا على ان الاب
لو اراد ان يوفى دينه من مال الصغير ليس ذلك كذا ذكر شمس الائمة
الشرعية رحمه الله في شرح كتاب الرهن وذكر القاض الامام صدر
الاسلام في شرحه ان الاب يملك قضا دينه نفسه من مال الصغير فيجوز
ان في الماله ربا بينين وسهل للاب ان يشترض من مال ولله الصغير
تخلف المشايخ فيه وعامتهم على انه يملك ذلك وسهل له ان يقرض ماله
وذكر شمس الائمة الشرعية رحمه الله ان في الروايات الظاهرة ليس له
ذلك وكذا في قول الاب مال نفسه لولده واخذ رهن من مال ولله جاز
وله ذلك وقد ذكرنا تمام هذه المسألة في الرهن والبيع استقرض الاب
لابنه الصغير يجوز وكذلك لو اقترضا بالاستقراض الوصع للصغير نقد ذكره في رهن
للصداية ولو استدان الوصع للينيم في كسوة وطعامه ورهن به مناعا
للينيم جاز لان الاستدانة جائزة للباقة والرهن يفيج ايفا والحق يجوز
وقد مر في رهن هذا الكتاب واذا اشترى الاب لابنه الصغير شيئا
فما دام الابن صغيرا نحن القبض للاب وان بلغ الابن فان اشترى
من نفسه نحن القبض للابن ولا يجوز قبض الاب عليه وفي جيل الاصل

ذكره طريقت برارة الاب عن الثمن الذر وجب عليه لابنه الصغير فقال يخرج
 الاب مقدار الثمن من مال نفسه وذلك ما به دينار مثلاً ثم يقول
 الاب اني اشتريت من متاع ابني كذا بما به دينار وسته مائة دينار
 قد اخرجتها من مالي ثمن هذه الذر لثمنيت وقد قبضتها لابني ليكون له
 في يد ربه شهد على ذلك وعن محمد رحمه الله في النوادر انه قال لا يبر
 عن الثمن ما لم يشتر لابنه بذلك الثمن من مال نفسه شيئاً وعلى هذا اذا
 انفق من مال ابنه الصغير في حاجة نفسه حتى وجب عليه الضمان ثم اراد ان
 يغصب شيئاً من مال ابنه الصغير حتى وجب عليه الضمان ثم اراد ان
 يبر عنه فهو على ما قلنا وفي المحار وفي الثمن الذر لزم الاب بشراً ومال
 ولله الصغير لا يبر الاب عنه حتى ينصب القاض وكذا عن الصغير يقبض
 ثم بعد القبض بامه القاض يردده على الاب حتى يكون في يده ابنة ودبته
 منه اجملة في وصايا الذخيرة وقد ذكرنا اكثر هذه المسائل في مسائل البيوع
 وذكر رشيد الدين في باب دعوى الاب والوصي من فتاويه اذا
 كان على الرجل مهر وماتت المرأة وابنها صغير والاب ينفق على الولد
 من المهر الذر في ذمته لا يسقط المهر عن ذمته الزوج الا اذا صرح الاب اني
 اشتريت لاجل الولد لا لا يقض منه من المال الذر على واشهد على ذلك
 بحيث يجوز حرقه لو كبر الابن ليس له ان يرجع على الاب وفيها يبر
 انه تعالى جاز للاب الشراء من المهر وانما شرط الاشهاد في القضا لانه
 لو لم يشهد كان للابن ان يطالبه بذلك ولا يقبل قول الاب
 اني صرفت اليك لان المديون اذا قال قعت الدين الذر على لا يقبل
 قوله كذا هذا ولو البس البصير من ثوب نفسه واعطاه من ثمنه
 ويحسب ذلك من المال الذر عليه يجوز ايضا اذا شهد على ذلك
 اذا باع الاب داره من ابنه في عياله والاب ساكن فيها لا يصير الابن
 قابضاً حتى يفر عنها الاب حتى لو اهدت والاب فيها يملك على
 الاب وكذلك لو كان متاع الاب او عياله وهو غير ساكن فيها
 وان فرغها الاب صار الابن قابضاً فاذا عاد الاب بعد ما خور
 عنها فمسكنها او حول فيها متاعه او اسكنها عياله وكان غنياً كان

بمنزلة الغاصب ذكر المحار وفي لو باع الاب من ابنه الصغير جنة له وهي على
 الاب او طيلسانا وهو لابس ارقاناً في اصبعه لا يصير الابن قابضاً حتى
 ينزع لاب ذلك وكذلك في الدابة والاب راكبها وكذا قال المشهور
 انه قد اشترى جارية ابنة هذله بالف درهم وابنه صغير في عياله جاز
 الشراء بصير الاب قابضاً لها بنفس الشراء كما كانت في يده والثمن
 دين عليه لا يبر الاب بطريق الذر قلنا اذا استاجر الاب للصغير
 اجيراً باكثر من اجر مثل عمل الاجير بحيث لا يتغابن الناس فيه
 الا ان الاب لا يعلم بذلك ذكر شيخ الاسلام في شرح البيان الاجارة
 ينقذ على الصغير الا ان على الصغير اجر مثل عمله والاب اذا اجر منزل
 ابنه الصغير بدون اجر المثل يلزم الشاخر اجر المثل ومن غصب دار جميع
 يجب عليه اجر المثل هكذا قال بعض الشافعي وقال بعضهم اذا كان
 النقصان فيه اليقيم يجب النقصان وقد مر في مسائل الاجارات
 القاض اذا باع مال الصغير من رجل وسلمه اليه ثم علم المشتري بالشرى
 عيباً فليس له ان يخاصم القاض في الرد بالعيب لان القاض بمنزلة
 الرسول على الصغير لان يبعه حتى على وجه القضا بالنظر للصغير ولو صار
 حضماً في سدا خرج ببعه من ان يكون قضا بالنظر للصغير وكذا لو باع
 بعض امنا القضا مال الصغير لا سبيل للشري في الخصومة في الرد
 مع البايع لانه ما يب عن القاض القاض اذا باع دار الصغير فاذا لم يصير
 احز في ولايته لا يجوز والكف فيه انه تنفيذ حكم والحكم اذا وقع
 لاشان لا يقع لغيره والقاض اذا باع مال اليقيم من نفسه او باع ماله
 من اليقيم ذكر في السيرة لا يجوز القاض اذا زوج الصغير اليقيمة من ابنه
 لا يجوز وكذا لو زوجها من لا يقبل شهادته وقد ذكرنا مسائل بيع
 القاض من نفسه ومن غيره مال اليقيم في مسائل البيوع القاض اذا
 استاجر اجيراً لليقيم باكثر من اجر المثل بحيث لا يتغابن الناس
 فيه ولم يعلم القاض بذلك فلا جبر اجر مثل عمله في مال اليقيم
 لو قال القاض نعمت بجور ينقذ الاجارة على القاض ويجب جميع
 الاجر في مال القاض القاض اذا اقترض مال اليقيم يجوز وقد مر في

مسائل يسوع الوصي اذا باع التركة فخذ على ثلاثة اوجه اما ان يكون
 الورثة كلهم كبار او صفار كلهم او صفارا او كبارا فان كانوا صفارا
 كلهم فالوصي يبيع كل شئ من تركته البيت ضياءا كان او عودا
 او عقارا اسودا كانوا حضورا او غيبا على البيت دين او لم يكن لكن
 انما يبيع بمثل القيمة او بما يغنيان في مثله وذكر في الابيضنة اذا لم يكن
 في التركة دين لا يبيع الوصي العقار الا الحاجة الصغيرة الى مثله للانفاق
 وغيره او لضرورة وعنت الى ذلك من كثرة خراجها وموتها منها
 متى كانت تربو على غلاتها فآكرش من الابنة اكلوا في رحمة الله هذا
 جواب السلف فاما المتأخرون من مشايخنا قالوا انما يجوز للوصي
 يبيع عقار الصغير اذا كان على البيت دين لا وفاد له الا من ضمن العقار
 او يكون للصغير حاجة لما ضمن العقار او يوجب الشئ في شرايه
 بخلاف القيمة وان كان الورثة كبارا كلهم وهم حضور وليس
 على البيت دين فالوصي يملك التهرن في التركة اصل ولكن يتقاضى
 ديون البيت ويقبض حقوقه ويدفع ذلك الى الورثة هكذا
 ذكر في الاصل وفي النسخة عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمة الله
 عنه رجل اوصى الى رجل وله اولاد كبار وكلهم حضور وليس
 على البيت دين ولو يوصى الوصي انه يجوز بيع الوصي في كل شئ
 ما خلا العقار وكذلك يقول ابي يوسف رحمه الله قال ابو الفضل
 وهذا خلاف جواب الاصل فقد ذكر في الاصل انه
 لا يملك يبيع ما سوا العقار ايضا وان كان على البيت دين
 والورثة كبار حضورا جمعوا على انه كل التركة بقدر الدين وانيما داد
 على الدين اخذوا منه قال ابو حنيفة رحمه الله يبيع وقال لا يبيع
 وهذا اذا لم يقبض الورثة الدين من خالص ما لهم فان قالوا
 نحن نقض الدين لم يكن للوصي ولا يبيع التركة اصلا هذا اذا
 كانت الورثة كبارا وحسم حضور فان كانوا غيبا فان لم يكن
 في التركة دين ولا وصية يبيع المنقولات لان بيع المنقول من
 جملة الحفظ قال ابرا حليم سالت محمدا رحمه الله عن غيبه الكبير

الذير يجوز عليه بيع الوصي في الساع قال واذا كان الرجل بالكونة
 في سيرة في ثلاثة ايام فلا يبيع العقار لانه محفوظ ولو جف هلك
 العقار هل يملك بيعه اخذ السباح فيه قال بعضهم يملك استئجار المنقول
 وقال بعضهم لا يملك هو العقار لان الدار لا تملك غابا فينتهي الحكم عليه
 لا على السيرة هذا اذا كانوا كبارا غيبا وليس في التركة دين ولا وصية
 فان كان في التركة دين وحسم غيب فان كان مستغفرا فله ان
 يبيع العقار والمنقول جميعا وان لم يكن مستغفرا يبيع قدر الدين من
 العقار والمنقول جميعا وهل يبيع الزيادة ان كانت منقولة فله ان
 يبيع وان كان عقارا فله ذلك ايضا عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا
 لهما هذا اذا كانت الورثة كلهم كبارا وبعضهم صفارا فان
 كان الكبار غيبا والتركة خالية عن الدين فالوصي يبيع المنقول
 بالاجماع وله بيع حصة الصفار من العقار وهل يبيع حصة الكبار من العقار
 ففي الخلاف الذير وان كانت التركة مستغفولة بالدين والكبار
 غيبا ان كان مستغفرا يبيع العقار والمنقول جميعا وان لم يكن مستغفرا
 يبيع بقدر الثمن من العقار والمنقول بالاجماع وهل يبيع الزيادة على
 ذلك ففي المنقول يجوز بيعه وفي العقار خلاف على مائة وان كان
 الكبار حضورا والتركة خالية عن الدين والوصي فانه يبيع حصة الصفار
 من العقار بالاجماع وهل يبيع حصة الكبار فالمسئلة على الخلاف وان
 كانت التركة مستغفولة بالدين فان كان مستغفرا يبيع الكل وانه غير
 المستغفرون يبيع بقدر الدين وهل يبيع الزيادة ففي الخلاف والاصل
 عند ابي حنيفة رحمه الله انه من ثبوت للوصي ولا يبيع بعض التركة
 ثبت له ولا يبيع الباقي فان الوصي كما يملك يبيع نصيب الصغير
 من المنقول يملك يبيع نصيب الكبير الغائب ايضا وتام هذا
 مع معانيه ينظر في وصايا الذخير اذا باع الوصي شيئا من التركة
 بالنسبة فان كان ذلك ضررا لليتيم فان كان يخشى عليه المنع
 والجور فيبطل محل الاجل لا يجوز والا يجوز وعن هذا قال مشايخنا
 اذا استباع رجل شيئا من مال اليتيم بالف والآخر بالف ومائة ولا

اسلام ينبغي للوصي ان يبيعه من الاول الذر لا يجتري عليه المنع ويجوز
عند الطلب وكذا اجارة دار اليتيم وكذا متول الارقات جميع
انما الاوتار وصبر باع ضيقة اليتيم من مفسر يعلم انه لا يمكنه اذا
التمن ذكر في الفتاوى عن ابي تاسم ان كان هذا بيع رغبة
اجل الفاضل المشتري ثمانية ايام فان امكنه اذا التمن وآل نقص البيع
وتن هذا جواب اب اشارته الى جواز البيع وانه مخالف للمذكور
في الكتب عن اصحابنا رحمهم الله وينبغي ان لا يجوز هذا البيع
الا ان المشتري اذا نفذ التمن قبل ان يرد الفاضل البيوع على الوصي
والبيع مصلحة للصغير فالفاضل يرضى ويحكم بجوازه الا ان فتاوى الفضلي
وصي باع عقارا ليقضه بئنه دين البيت وفي يده من المال ما يفي بقضا
الدين جاز هذا البيع لانه قائم مقام الوصي وكو فعل الوصي بنفسه
ذلك جاز فكذا الوصي وتقدر ابا الولي رحمه الله رجل مات
واوصى بثلاث ماله وخلف صنوف من العقارات والوصي يبيع صنفا
للوصية فللوارث ان لا يرضى الا من كل شئ الثلث مما يمكن بيع
الثلث منه وصح اجر بعض التركة اجارة مرسونة طويلا ليقضه بئنه
البيت لا يجوز لانه من الغبن في السنين للول وفي هذا الفصل كلام
ينظر في اجارات الصغيرة وصح باع شماس الاموال اليتيم ثم طلب
منه باكثر من ذلك ينظر في ذلك اثنان من اسل البصر والامانة
فان قال بان الدرايع الوصي به قيمته لا يلتفت الى زيادة من يذو وان
كان في المزايدة مشتري باكثر وفي السوق فاقبل لا يجب على الوصي في
ما باع بالمزايدة بل يرضى ذلك اصل البصر والامانة فان اجتمع على ذلك
رجلان اخذ الوصي قولهما وفي بعض المواضع يقول يعتمد الوصي
على قول الواحد وفي بعضها شرط المثني وقيل اشتراط الثلثة قول
محمد رحمه الله والاكتفاء بالواحد قولهما كانه التركة والشرعية الآب
او الوصي اذا باع مال الصغير لشم اقال البيوع مع المشتري صحت
الاتالة وفيه وقفة تنظر في سائل البيوع اذا رهن الوصي
متاع اليتيم بدین استدان عليه رقبض المرحقن لشم ان الوصي

استفاده

استفاده من المرحقن لحاجة اليتيم فضاع في يد الوصي يملك من مال اليتيم ويدا
المرقن على اليتيم بحاله يطالب به الوصي وان غضب الوصي من يد
المرقن واستعمله في حاجة الصغير وملك بغيره الوصي قيمة الحق المرحقن
لاحق اليتيم وكذا استعمله بعد غضب في حاجة نفسه فخر لحقها حتى ان
في الفصل الاول اذا اورد دين المرحقن رجع بذلك في مال اليتيم وفي
الفصل الثاني لا يرجع بذلك على اليتيم وان غضب الوصي بعد اقرار
واستعمله في حاجة اليتيم وضمنه قيمته للمضروب منه هل يرجع بذلك
في مال اليتيم لا رايه عن اصحابنا فيه قال مشايخنا ينبغي ان لا يرجع
وتد مرة المسئلة في سائل الغصب الوصي اذا استاجر اجرة اليتيم
باكثر من اجرة المثل قال الفاضل الامام ركن الاسلام السفدراني الوصي
يصير متاجرا لنفسه ويجب جميع الاجر في ماله ذكر شيخ الاسلام
حواهر زاده في شرحه ان الاجارة يقع للصغير ويجب اجرة المثل عليه
ويرد الفضل على الصغير الوصي اذا احتال بمال اليتيم والشافعي اطلاق
من الاول جاز وان كان ورويه في الملا لا يجوز وان كان مشكك
الشافعي فيه واسار في الكتاب الى انه لا يجوز وتد مرة في مسئلة
الحواشي اذا باع الوصي دار الصغير فاذا هي لصغير اخر هو وصيه فذلك
جائز الوصي اذا باع مال اليتيم من نفسه او باع مال نفسه من اليتيم
فعله قول ابي حنيفة رحمه الله في احد الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله
يجوز اذا كان فيه منفعة ظاهرة وعلى قول محمد رحمه الله في ظاهر
الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله لا يجوز على كل حال وتكلم الشيخ
في تفسير النفقة الظاهرة على قول ابي حنيفة رحمه الله بعضهم قالوا ان
بيع الوصي ما يبا في الف درهم ثمان مائة درهم وبييع مال الصغير
من نفسه ما يبا في ثمان مائة مائة درهم وبييعهم قالوا ان يبيع مال
نفسه ما يبا في الف مائة درهم وبييع مال الصغير من نفسه ما يبا في ثمان مائة
وبييع مال الصغير من نفسه ما يبا في ثمان مائة درهم اذا جاز بيع
الوصي من نفسه على قول ابي حنيفة رحمه الله هل يكتفي بقوله بعث
واشترى بكذا في الآب ام يحتاج الى الشطرين بجلان الآب ذكر للفرق

وجها وقال ولاية الالب ثبتت وولاية الوصية ما ثبتت بنقلها قبول
 ثانيا بقبول فكذا يبيح بقبول الوصية اليه القبول وحيثما كان مال اهلها
 من الآخر لا يجوز التصبر الا دون له من جهة الوصية اذا باع ماله من الوصية
 فهو كبيع الوصية بنفسه وفيه كلمات ينظر لاحكامه في وصايا الذخيرة
 في فصل تصرفات الوصية منها وفي دفعات ان طفي الوصية
 اذا امره انسان بان يشتر له شيئا من اليتيم فاشتره له لا يجوز بخلافه
 ما اذا اشتر لنفسه على قول ابن حنيفة رحمه الله الوصية اذا اخذ من
 اليتيم مزارعة اختلف فيه المشايخ قال بعضهم يجوز مطلقا
 وقال بعضهم ان كان البذر من قبل اليتيم يجوز وان كان من جهة الوصية
 لا يجوز وانه شكل وعامة المشايخ على انه لو كان اجر المثل او
 ضمان النقصان خير لليتيم مما يصيبه من الخارج لا يجوز المزارعة وان
 كان مما يصيبه من الخارج خير له من اجر المثل وضمن النقصان
 جازت المزارعة هذا كما ذكر في وصايا الامام علي عن ابي يوسف
 رحمه الله ان وصي اليتيم اذا زرع بذرا اليتيم في ارض اليتيم
 واشهد عند الزرع انه اخذ البذر قرضا عليه وانه استاجر
 الارض لنفسه فان كان الاجر خير لليتيم فانه اجعل الاجر لليتيم
 ولو زرع للوصي وان كان الزرع خير لليتيم فانه اجعل الزرع لليتيم
 واكر استقرض البذر منهم ميراث اليتيم وزعه في ارض نفسه
 فالزرع للوصي والقول قوله انه زرع لنفسه وكذلك ان زرع بذرا
 نفسه في ارض اليتيم وقال زرعها لنفسه فان كان في ذلك ربح
 فانه لم يصدق شتم اصل هذه المسئلة دليل على ان الوصية بملك
 الاستقراض من مال اليتيم وذكر في المتقى عن محمد بن مسلمة بن علي انه
 لا يملك ذلك وصورتها الوصية اذا استقرض شيئا من مال
 اليتيم واشهد على ذلك انه اخذه قرضا شتم ضامن فلا ضمان على
 الوصية الا ان يحركه نجسند يجب الضمان ولو كان بملك الاستقراض
 لا وجب عليه الضمان وان حركه وقال هشام بن نويرة
 سمعت محمد بن احمد رحمه الله ليس للوصي ان يستقرض من مال

اليتيم عند ابن حنيفة رحمه الله واما انما سر ان فعل ذلك
 وله وفاد لا بأس به وذكر سمس الائمة الكلواني رحمه الله في شرح
 كتاب الرهن ان بينه اختلاف المشايخ والوصية بملك اخذ
 مال اليتيم مضاربة وان اخذ على ان عشرة دراهم له ربح منه
 مضاربة فاسدة ولا اجزله وهذا مشكل لان المضاربة من حيث
 يتفق اجارة فاسدة ويجب اجر المثل ومع هذا قال لا يجب
 لان حاصل هذا راجع الى ان الوصية يواجر نفسه لليتيم وانه لا يجوز
 ولو ان وصيا استعار من رجل دابة ليعمل بها علما من احوال اليتيم
 فعلى حقه جواز عن احمد صار مخالفا اذا عطيت الدابة فان ضاها
 في مال اليتيم يعني فضرار الضمان على اليتيم وفيه اختلاف كونه
 في سابل العارية وفي مضاربة شيخ الاسلام فواهرزاده الوصية اذا
 اجر نفسه لليتيم باقل من اجر مثل عمله حقه كان للصغير فيه منفعة
 ظاهرة يجوز والوصية بملك التزويج بامرة الصغيرة ردارة فيحتاج
 الشاغل الوصية اذا رهن مال اليتيم بدين نفسه لا يجوز قياسا
 ويجوز استحسانا وهو قول ابن حنيفة ومحمد رحمه الله خلافا لابي يوسف
 رحمه الله وهذه المسئلة بنا على ان للوصية اذا باع مال اليتيم بدين
 نفسه من رب الدين بمثل ما عليه من الدين عند ابن حنيفة
 ومحمد رحمه الله يجوز ويصير هو ضامنا للصغير وعلى قول ابي يوسف
 رحمه الله لا يجوز واجمعوا على انه لو اراد ان يوفى دين نفسه
 من مال الصغير ليس له ذلك فاذا صح الرهن بدين نفسه عند
 وملك في يد المرفق حلك بما فيه وبضمن الوصية للصغير قيمة الرهن
 اذا كانت القيمة مثل الدين ولا يضمن الزيادة لانه فيما زاد
 مودع مال الصغير وله هذه الولاية وفي المتقى قال ابراهيم
 بن محمد رحمه الله هل للوصي ان يركب دابة اليتيم الى بلد
 يتقاضيه دينة قال لا ولكن النفقة في مال اليتيم ويركب دابة
 نفسه قال وان اتى القاض حقه يعطيه ذلك اجزاء وفيه فساد
 الفضل ويخرج في عمل اليتيم وبناجر دابة مال اليتيم وينفق على

نفسه من مال اليتيم قال له ذلك فيما لا بد له وفيه فخر الى البيت رحمه
 قال نصير للوصي ان ياكل من مال اليتيم ويركب وابنه اذا ذهب
 في حاجته قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا اذا كان محتاجا لقوله
 تعالى ومن كان غنيا فليستعفف وهذا استحسانا بقدر ما يتفق
 في ماله والقياس انما يجوز له لقوله تعالى ان الذين ياكلون اموال
 اليتامى ظلما من غير تفصيل وكعل ان الادب صار من مشوخة
 بآئنه الابنة مثل ابن مقاتل عن وصي النفق مال اليتيم في
 حاجته نفسه قال لا يبرأ برده على اليتيم ولا يقبضه من نفسه الا ان
 يشترى لليتيم ما يجوز شرعا او له ثم يقول للشهود كان لليتيم على
 كذا وكذا فانا اشتري هذا له بصير قصاصا ويبرأ من الدين وكذلك
 هذا الحكم فيما اذا استهلك الوصي مال اليتيم وقال بعض مشايخنا
 لا يبرأ وصي ياتي احكامه بخير بالقبضه فيضمنه وياخذ منه مخيضا
 يبرأ الا ان يتعذر عليه الدفع الى احكامه بان لا ياخذ القاضى ارباخا
 غلته مخيضا يشترى شيئا لليتيم بمال نفسه وفي الوقعات وصير
 اخذ مال يتيما في حجره وانفقته ثم وضع له بمثل ما انفق
 لا يبرأ الا ان يكون فيه نفع اليه وذكر في النوازل عن نصير
 انه يشترى للصغير شيئا ويعطيه ثمه من مال نفسه هذه الجملة
 في وصايا الذخير وذكر في النوازل في موضع اخر ان الوصي اذا
 استعمل وراهم الوصية ثم دفع من عنده في وصية البيت
 او انفق على اليتامى قال محمد بن سلمه ارجوان يبرأ منه وهو
 آثم في فعله والقياس ان لا يبرأ وذكر في موضع آخر من
 النوازل وصي استهلك مال اليتيم وهو صغير يشترى شيئا ويبيع
 ثمه من مال نفسه فيبرأ او ان شأرا له وذكر في موضع آخر وصي
 للميت عليه دين قال ينفذ الوصايا من مال نفسه ويقض
 دينه من مال نفسه او يقول اقضه من مالي لارجع في مال اليتيم
 حتى يصير قصاصا وفي نوادر صاحب المحيط لو استهلك التولي
 مال الوقف حتى صار ضامنا ثم وضع مثل ذلك على مال

السجد

السجد لا يخرج عن العهدة والجملة ان يرفع الامر الى القاضي حتى
 ينصب احدا ينفذ فيه ثم يدع ذلك الرجل اليه ولو انفق
 في عمارة المسجد يخرج عن العهدة وفي العدة اذا صرف القيم مال
 الوقف في حاجة لنفسه ثم انفق في حاجة الوقف يبرأ وكذا يملكه
 وخطه بدراهم الوقف يضمن الكل لانه صار مستهلكا وطريق برائه
 ان يصرف في عمارة الوقف او يامر القاضي رجلا يقبضه منه
 للوقف وذكر ابن سماعه في نوادره عن ابى يوسف رحمه الله
 اذا انفق الوصي على اليتيم من مال نفسه ومال اليتيم غائب لم يحد
 من ماله الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع في ماله فيجوز
 له ان يرجع وفي الوقعات ان طلع الوصي اذا اشترى للصغير
 كسوة او ما ينفق عليه لا يكون متطلوعا من غير فصل الوصي اذا
 اشترى الكفن من مال نفسه كان له ان يرجع في مال اليتيم
 كالوكيل بابش اذا نقد الثمن من ماله وكذا لو قضى الوصي دين
 الميت من مال نفسه كان له ان يرجع قالوا رث كالوصي
 في هذا وفي وعورنا ورضي رجل مات عن امرأة وارلاء
 صغار وكبار فادعى الى امراته فاحتاج الصغار الى النفقة لما زعمته
 وتعت في القسمة فانفقت على الصغار ليرجع في ما لهم بعد القسمة
 اذا شهدت عند الانفاق انها انما ينفق ليرجع رجعت والا فلا
 الغالب من شفقة الوالدين انهما ينفقان على اولادهما للبر والعلة
 والمسئلة مذكورة في الوالد اذا قضى مهر امرأة ابنة الصغير انه لا يرجع
 اذا لم يشهد وفي النوازل اذا اشترى الوالد لولده الصغير شيئا
 وادبر الثمن من مال نفسه ليرجع في مال ابنة ان لم يشهد عند الاداء
 لم يرجع وقضى بين الوالد وبين الوصي هكذا يقرن بين الوالد
 اذا كانت الوصية وبين ان يكون الوصية غير عامه النسبان
 وفي فتاوى ابى الليث رحمه الله الوصي اذا نفذ الرصينة من
 مال نفسه فيشك ان كان وارثا يرجع وان لم يكن لا يرجع ويشك
 ان كانت الوصية للعباد يرجع وان كان له تعالى للبرجع ويشك

يرجع على كل حال وذكر الحاكم في فصل البرد است من شرطه الإرث
 الوصي اذا قضى دين الميت ان شرط الرجوع فله ان يرجع فاما
 اذا ادبر ولم يقبل شيئا ثم قال ادبت لا يرجع فانه لا يصدق
 وذكر القاضي الامام محمد بن الحسن في الفتا والوارث اذا قضى دين الميت
 من مال نفسه فله الرجوع في التركة وان لم يقبل دنت القضا انا افض لا
 يرجع في التركة ورايت في بعض الفتا والقيم اذا انفق في عارة
 الوقف من ماله ان اسهمه انه انفق ليرجع فله الرجوع والا فلا يجزئ
 الوصي اذا اشترى لليتيم او قضى دين الميت او نفذ الوصية فانه
 لا يكون منطوقا بشرط الرجوع ام لا والوارث في هذا كالوصي وذكر
 سيد الدين في فتاواه المتولي اذا صرف في عارة الوقف من حشبه
 مملوك له ودفع قيمته من ماله الوقف كان له ذلك لانه يملك
 العارضة من مال نفسه كالوصي يملك صرف الثوب المملوك له
 في الصبر ويدفع ثمنه من مال الصبر وذكر في العدة يتم الوقف اذا
 اوجله جده عاى دار الوقف ليرجع في غلته له ذلك لان الوصي اذا
 انفق من ماله على اليتيم ليرجع له ذلك والا حطبا ان يبيع الجسج
 من اخر شتم يشتر به للوقف وفي فوائد صدر الاسلام طاهر بن
 محمود وآراء المتولي ان ينفق في عارة المسجد من ماله ويكون له
 حق الرجوع بيقين ان يرجع الامر الى القاضي حتى يامر بالاستقراض او
 الانفاق وفي فوائد صاحب المحيط لو انفق على الوقف من ماله نفسه
 له الرجوع وان لم يشترط كالوصي وذكر في المفظة مسئلة تدل على
 ان القيم او الوصي لو انفق في الوقف وفي مصلحة اليتيم من ماله لير
 جع عليه فله الرجوع من غير ان يرجع الامر الى القاضي اما اذا
 رجع لا يصدق الا بينة فانه ذكر قيم الوقف اذا انفق في الوقف
 من ماله ليرجع في غلته فله الرجوع وكذلك الوصي ولكن ان ادعى
 لا يكون القول قوله وقد مر ما يتعلق به في فصل تصرفات الا
 وصيا وذكر في المبسوط الوصي اذا اشترى الطعام او الكسوة بشرا
 الشهود ويرجع في مال الميت اذا كان على ذلك بينة ولا يصدق

على اداء الخراج ونقد الثمن من ماله حتى يقيم البينة على اداء التركة
 ذلك بخلاف ما اذا كان عند الوصي مال فقال ادبت الخراج
 او من الطعام والكسوة من المال الذي عنده وكذبه الورثة كان
 الورثة مصداقيا قال من غير بينة وذكر الصدر الشهيد
 في الباب السادس من ادب القاضي وان ادعى الوصي القيم
 انه انفق من مال نفسه واداد الرجوع على اليتيم والوقف لا يكون
 له ذلك لانه يدعى وبنا نفسه على اليتيم والوقف فلا يصح تجرد
 الدعوى ومن وصايا الجاهل الكبير ولو قال الوصي ادبت خراج ارض
 اليتيم او جعل نفقة او ضمان شئ اسنم ملكه الصغير او نفقة اقرار به
 بعد القرض او عن عبدا شترته له او انفقت عليه كذا او ذلك نفقة
 مسئلة وادعرا انه ادعى هذه الجملة من مال نفسه ليرجع على اليتيم
 لا يصدق الا بينة وتام هذا ينظر في وصايا الجاهل ويأتي بعد هذا
 شئ منه ان شاء الله تعالى وذكر محمد رحمه الله في وصايا الجاهل
 الوصي اذا قال بعد البلوغ انفقت عليك مائة في صفر ك
 يصدق في نفقة مسئلة في تلك المدة ولا يصدق في الفضل لانه في
 قدر نفقة المثل سبطا عليه شرعا والفضل على ذلك اسراف
 فلا يكون سبطا عليه شرعا والاصل ان الوصي متى اقر بشتر
 في مال الصغير بعد بلوغه وكذبه الصغير ان كان تصرفا هو غير سبط
 عليه من جهة البلوغ لا يقبل قوله الا بينة او يتصدق الصغير بعد
 بلوغه وكذلك لو قال ان اباك ترك رقيقا وانفقت عليهم
 كذا او قال اسنميت لك رقيقا بالف درهم وانفقت عليهم
 كذا والرفيق قائم او هالك وانكر الصغير ذلك بعد بلوغه قبل
 قوله مع يمينه في نفقة مشكوك لانه سبط عليه شرعا لان ذلك اصلاح
 مال الصغير وحفظه والوصي كمالك اصلاح نفس الصغير بالانفاق
 بملك اصلاح ماله بالانفاق ايضا ولو كان الغلام في يد رجل
 يدعيه فقال الوصي لليتيم اني اشتريت هذا الغلام بالف من مائة

وقبضته وانفقته عليه كذا وكذا من مالك الا انه غصبه منه وانك
 الابن ذلك لا يصدق الوصر على صاحب اليد والغلام
 له لانه في حقه شاهد او مدع ولكن يصدق في حق اليتيم
 حتى لا يفسد له شيئا لانه اقرب ما هو وسط عليه من لان الشرا
 بمال الصغير والانفاق عليه بنفقة النسل من باب الاحتفاظ
 فصار كالودع اذا قال للمالك امرتني بدفع الوديعة الى فلانا
 ودفعتم اليه وصدة المالك في الامر بالدفع وكذبه فالدفع
 يصدق المودع في حق براءة نفسه لانه حق وجوب الضمان
 على الوكيل والرسول ولو قال الوصر ان عبدك هذا قد ابى
 فجا به رجل من مسيرة ثلاثة ايام واعطينته حمله اربعين درهما من مالك
 وكذبه الابن في ذلك وقال لم يابى غلامي يصدق الوصر في هذا
 مع يمينه عند ابى يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يصدق
 ولو احضر الوصر رجلا وقال ان هذا قد اخذ عبد هذا الصغير كان
 قد ابى وجا به من مسيرة ثلاثة ايام فان القاضى لا يلزم شيئا منه
 مال الابن الا بينته على الابن والود وبمثل لو قال اني اشتريت
 للصغير فلانا من هذا الرجل بالف درهم وقبضته وهلك عند
 فان القاضى يلزمه ان يعطى صاحب الغلام ثمنه من مال اليتيم
 ولو قال الوصر للابن بعد ما كبر ادبت خراجك عن سنين وقال
 الابن مات ابى منذ سنين وادبت خراج سنين فالقول
 قول الوصر عند ابى يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله القول
 قول الوارث والوصر ضامن حتى يقوم له البينة وعلى هذا
 الخلاف اذا خلتا من الارض ما فقال الوصر نزلت الان
 وادبت خراجا عن سنين وقال الوارث لم تنزل كان في هذه
 الارض ما منذ مات ابى ولو لم يكن في الارض ما يوم الخصومة
 فالقول قول الوصر مع يمينه بالاجماع تخليها للمالك كانه الطاحونة
 اذا اختلفت في جريان الماء وانقطعت ولو ادعى الوصر انه ادعى

ضمان شئ استهلكه الصغير وقال الصغير بعد البلوغ لم استهلك شيئا فقول
 قول الابن وكذلك ادعى انه ادعى نفقة القارب الصغير يرضى
 القاضى وانكر البصير الفرض لا يصدق الوصر الا بينته ولو قال له ان
 عبدك قد ابى الى الشتم فاستاجر رجلا بانه درهم فجا به
 وانكر اليتيم ذلك فالقول قوله لانه يدعى ما هو وسط عليه
 لانه اقرب يلزم المالك بالاستيجار قال ولو قال الوصر في جميع ما ذكرنا
 ادبت من مالي لا رجوع على اليتيم لا يصدق الابن في هذه الجملة في
 وصايا بالاجماع وذكر الصدقات في الباب السادس
 من ادب القاضى وينبغي للقاضى ان يحاسب الامانة على ما جرت
 على ابد يهم من اموال اليتامى ومن غلا ثمنهم فان احسن بخيانة غزله
 واستبدل بغيره وان وجده امينا فتره وتقبل قول الوصر اليتيم
 فيما يدعى من الانفاق على الضيقة واليتيم وكذا ذلك اذا ادعى ما
 ينفق على شهما في ذلك المدة لان الوصر القيم قائم مقام القاضى
 وكما يقبل قول القاضى فيما يكون محتملا فكذا قول الوصر القيم قال
 وان انهم احدا منهم في شئ استخلف واختلف المشايخ فيه فمنهم
 من قال انما يستخلف القاضى الوصر القيم اذا ادعى عليه شئ معلوم
 اما اذا لم يدع عليه شئ معلوم لا يستخلف واكثرهم قالوا لا يستخلف
 لان هذا استخلاف لا احتياط والنظر لليتيم ومال الوقف من جهة حسن
 بشئ من الجناية بحسب الامر في الوقف واليتيم وهذا حكم يختص باليتيم
 والوقف وفي سائر الدعاوى لا يستخلف مالم يدع عليه شئ
 معلوم وقد ذكرناه في سبيل ادب القاضى من هذا الكتاب
 وذكر القاضى الامام ابو جعفر في الزيادات لو كبر الصغير وطلبوا
 المال من الوصر فقال الوصر انفق عليكم منه كذا وكذا شيئا
 يكون نفقة مثلهم في تلك المدة وكذبه الورثة فالقول قول الوصر
 بالاجماع وان كان القاضى اخبره من الوصاية وذكر شيخ الاسلام
 ابو بكر في شرح وصايا الاصل اذا كانت الورثة صفاء فقال

الوصية انفق عليهم كذا وكذا ورهما من مالهم ان كان ما يدعي
النفقة في تلك المدة نفقة مثلهم او زيادة بسيرة على نفقة
المثل تكون القول قوله وعليه اليمين ان اتهمته الورثة بعد البلوغ
في ذلك بان قالوا نواجر مالنا ونفق عليهم من الاجرة او قالوا
بانك لا تنفق علينا وانما تنفق علينا غيرك على سبيل التبرع اذا
ادعوا مثل ذلك على الوصية وجب اليمين على الوصية فاما اذا ادعوا
امرا على الوصية وكذبهم الظاهر بان قالوا انفقنا كذا وكذا شيئا
قليلا لا يكفي ذلك القدر لنفقتهم في تلك المدة في الغالب لا يكون
على الوصير يمين في هذه الحالة هكذا اذا ادعى الوصية انه انفق عليهم
في هذه المدة نفقة مثلهم او زيادة بسيرة على نفقة المثل فاما
اذا ادعى زيادة على نفقة المثل بحيث يكون الاكثر ازعتها فانه
لا يصدق الوصية ويجب عليه الضمان الا اذا فسر ما ادعى بتفسير
محمدا بان قال اشتريت لهم طعاما بنصف من ثمن الشربة
ثانيا فمهلك او مثل ذلك فانه يصدق مع اليمين لانه امين
وفي محاضرنا ورر شيد الدين رجل مات ترك ابنا كبيرا
وصغيرين والكبير وص من حصة الميت او من حصة القاضية فانفق
على الصغار في حال صغرهم وللقاضية ان يجاسب الوصية ولا يجبره
على ذلك لو امتنع والقول قوله في الخارج وفيها انفق بالعرف
ولم يبرر لانه امين من حصة الميت والقول قول الامين
مع اليمين فيها جعل امينا وذكرني وصايا الذخيرة قال محمد
رحمه الله اوص رجل بان يباع عنده ويتصدق بثلثه على المساكين
فباع الوصية وقبض الثمن ومهلك الثمن في يده ثم استحق العبد
من يد المشتري فتم الوصية الثمن للمشتري ثم يرجع في جميع تركته
الميت وهذا جواب ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله
انه يرجع في ثلث تركته الميت واذا هلكت التركة لا يرجع
على احد على الورثة ولا على المساكين ان كان قد تصدق على

المسكين

المسكين وكوثر الوصية التركة فاحاسب صغيرا من الورثة عبقها
الوصية وقبض الثمن ومهلك عنده واستحق العبد من يد المشتري
المشتري بالثمن على الوصية ورجع الوصية مال الصغير ويرجع الصغير حصته
على الورثة لبطان القسمة وسمى المشتري اوص الى رجل ان يبيع عبده
ويتصدق بثلثه على المساكين فباع ويتصدق بثلثه ثم استحق العبد
رجع المشتري بالثمن على الوصية ولم يرجع الوصية في مال اليتيم بشئ
وانما يرجع على المساكين الذي تصدق عليهم بالثمن وحسنه الرواية
تخالف رواية الجامع الصغير مات وعليه دين الف درهم ولم يترك
الا عبدا فباعه الوصير بغير امر القاضية وقبض الثمن فضاع عنده ثم استحق
العبد ورجع المشتري على الوصية فالوصية لا يرجع على الغريم بشئ الا ان يكون
الغريم قال له بعه واقض ورجع يمينه يرجع الوصية على الغريم اذا مات
وفي يده ودائع شتى وترك اموالا وعليه دين بحيث يملك به فقبض
الوصية الواويع من منزل الميت ليرد ما على اصحابها او قبض مال اليتيم
ليقبض به الدين فمهلك المقبوض في يده فلا ضمان عليه وكذا اذا لم يكن
على الميت دين فقبض الوصية ماله من ماله ومهلك في يده لا ضمان عليه لان لا يملك
القبض ليرده على الورثة الوصية اذا انفق التركة على الصغار في ثمن التركة
ولم يبق منها شئ ثم جاء غريم ادعى على الميت وبنائه بالينة عند القاض
وقضى القاضية بذلك هل لهذا الغريم ان يضمن الوصية قبل يجب ان يكون
الجواب في هذه المسئلة نظير الجواب فيما قبله قضى الوصية دين الميت ثم
ظهر دين الميت اخر الجواب ثم ان الوصية ان دفع الى الاول باسم القاض
فلا ضمان عليه ولا على القاضية ولكن الوصية ان يبيع غريم الاول ويشركه
فيما قبض وان كان لا قبض قابضا وان كان هالكا ضمن حصته من المقبوض
وان دفع الى الاول بغير امر القاضية فلا ضمان ان يضمن الوصية حصته من المقبوض
ان شاء وهل يرجع الوصية باضمن على الاول ينظر ان كان في زعم
الوصية ان الثاني مبطل في دعواه وفيما اقام من البينة لا يرجع على الاول
ينظر ان كان في زعم الثاني محقق في دعواه وفيما اقليم من البينة يرجع
بذلك على الاول فيضمن لان وجه الثاني زعم الوصية انه صار

فاصب نصيب الثاني بالمدفع الى الاول فيضمن ولا كذلك الوجه الآخر
 ففي سلك النفقة كذلك يقول ان انفق عليهم بامر القاضي فلا ضمان
 على الوصي وان انفق بغير امره فعليه الضمان لان الدين مقدم على
 الميراث وعلى حق الورثة الوصي اذا خلط مال اليتيم بماله نفسه لا يضمن
 لان الاحترار عنه في حق الوصي متعذر او متعسر شقيا اعتبره هذه
 الجملة في وصايا الذخيرة وفي المتق اذا خلط الوصي ماله بمال اليتيم فلا
 ضمان عليه كذا قال ابو يوسف رحمه الله وفي مجموع النوازل في
 متفرقات الوصي ان يخلط طعامه بطعام اليتيم ويأكل منه بالمورد
 وفي قادر رشيد الدين الام اذا خلطت مالها بمال الوالد واسرة
 الطعام واكملت مع الصغير ان اكلت ما زاد على حصتها لا يجوز لانها
 اكلت مال اليتيم الوصي اذا قبض دينا لليتيم بعد ما خرج من الوصاية
 ان كان الدين موروثا للصغير او وجب بعقد الوصي عقد الابرجع
 الحقون فيه الى العاقد لا يصح ولا يبرأ الديون وان وجب
 بعقد الوصي عقد ابرجع فيه الحقون الى العاقد يصح بضمه وديار المدبول
 وكذا السلك في باب مكاتب الوصي من كتب المكاتب وفي ادب
 القاضي من العدة الوصي اذا دفع المال الى البصير لا يضمن وفي طائفة الرواية
 يضمن وفي الشافعي عن محمد رحمه الله رجل اوصى الى رجل ولد ابن صغير
 فاوكل الصغير والليت دين على رجل فقبض الوصي الدين بعد ما
 اودرك فهو جائز ولم يفضل قال شمس ولو كان الابن نكاحا
 عن القبض بعد ما اودرك فقبض لم يجز بضمه الوصي اذا اجر دين البيت
 فان لم يكن الوصي تولى العقد لا يجوز وان تولى العقد يجوز عند ابن
 حنيفة ومحمد رحمه الله ويضمن الورثة زكوة في صلح المبسوط واذا
 ابرار الوصي غنما من عمار البيت فخذوا على وجهين ان كان الدين
 وجب بمعاقة الوصي فانه يصح افقاره في قول ابن حنيفة ومحمد
 رحمه الله قبا وبضمن من ماله ولا يصح في قول ابو يوسف
 رحمه الله استئناسا والاختلاف بينه نظير الاختلاف في وكيل
 المحي وان كان دينه وجب لمعاقة الوصي فانه لا يصح الا براءه عندهم

جميعا لانه يضمن له المحي في الوكالة بالقبض والوكيل بقبض الدين لا يملك الا براء
 الوصي اذا قضى دين وجب على البيت واراد ان يكتب كتاب البهارة
 للبيت يكتب صاحب الدين في ذلك الكتاب ان قبضت جميع ما
 كان على البيت بخلاف ما لو قبض الوصي دين البيت فاراد ان
 يكتب الوصي كتاب براءة على فانه يكتب الوصي ان قبضت من فلان
 كذا كذا ورهما ولا يكتب ان قبضت جميع ما للبيت عليه والفقهاء
 ان الوصي في قبض دين البيت فاذا اقر صاحب الدين في الكتاب
 انه استوفى من الوصي جميع ماله على البيت فصاحب الدين بهذا
 الاقرار مفر على نفسه واقرار الانسان على نفسه صحيح فاما الوصي
 اذا اقتضى دين البيت ويحلف انه استوفى جميع ما على الوصي
 يكون الوصي مفر على الورثة لا على نفسه واقرار الانسان على غيره
 باطل وكذا شيخ الاسلام ابو بكر في الاصل الوصي اذا قال في
 على البيت دين لا يخرج القاضي التركة من يده كذا قال شمس او ان
 ادعى شيئا بعينه اخبره قال الفقيه وقد ينسب ان الوصي من
 ادعى دين على البيت ولا يثبت له فالحق في خروجه من الوصاية لانه
 يستحل اخذ مال اليتيم والاختيار عند ان القاضي يقول له اما ان
 تبريه من الدين الذر يدعي واما ان يقبض البيضة عليه فيستوفى
 واما ان اخبرك من الوصاية فان ابراه والاخرجه وجعل مكانه اخذ
 سئل ابو نصر عن وصي باع دابة شمس ادعى ان الدار كانت
 بينه وبين البيت قال ان كانت الدار في حياة البيت في يده
 رحت بقره لم يصدن الوصي عما ادعى الا اذا قام البيضة
 عادلة فيجعلها لكم وصيا للبيت حتى يقبض الوصي البيضة على
 الذر نصبه القاضي وكذا اذا ادعى الوصي دين على البيت جعل
 القاضي للبيت وصيا حتى يقبض البيضة على الوصي شمس الحاكم
 بالخيار ان شاء تركه خارجا عن الوصاية وان شاء اعاده اليها بعد ما
 قضى دينه قال الفقيه وذكر الخصائص في ادب القاضي ان
 القاضي يجعل للبيت وصيا في ذلك الدين خاصة ولا يخرج

هذا من الوصاية وذلك القول أصح وبه تأخذ في موارث
 الفتاوى من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن له على أحد دين منات والكتاب
 وآية قال له ان يأخذ مقدار حصة من غير علم الورثة وفي
 العيون إذا اراد من امرائه ولا عليه مهران كان له من الهبات
 مثل مهرها فله لاخذ من الصامت وإن لم يكن له حصة فلهما ان
 يبيع ما كان أصح للبيع ولو صدقها من ثمنه رجل أو عند
 القاضى ان فلان الميت على كذا من مال وعلى الميت ديون
 كثير من ذلك الجنس فامر القاضى المديون بما دأب عليه إلى
 عناء الميت صح امره وإذا دفع بر من دين الميت وتوقف
 هذا الميت دين الميت بغير امر القاضى حكى فتاوى شمس الولاية
 السرخس رحمه الله ان القضا عنه صحيح ويسقط دين الميت
 وفي آخر كفاية شمس شيخ الاسلام رحمه الله مديون الميت
 إلى غريم له على الميت دين كان ذلك مملوكا للغريم الذر له
 على الميت دين حقه الجمل في الذخيرة وقد ذكرنا هذه السبل في
 كتاب الفصول أحد الورثة إذا قضى دين التركة من خالص ملكه كان
 له الرجوع في التركة فلو ملك التركة قبل ان يرجع فيها ثم دنا
 عن بيت آخر لا يكون للذر قضى دين الميت ارجع ذر الميت
 الثاني وفي المتفق رجل مات وترك ديناً وقد كان اشترى
 عبداً في حياته ولم يقضه ولم يقد الثمن وعليه ديون فقضى ابنه
 البايع الثمن وقضى العبد فانه يكون بينه وبين غلامه بخصص
 قال وهذا بمنزلة الرهن وصورة مسئلة للرهن رجل مات
 وعليه ديون وبعض الديون رهن فقضى بعض الورثة
 دين الذبيحة للذر بدينه رهن وانسك الرهن فانه
 يكون بين الغلام ولا يكون الدارث للذر فقضى الدين وله
 به من بقية الغلام في الذخيرة ذكر في الفتاوى القاضى إذا
 نصب وصياً في تركة ايتام وصهم في ولايته والتركة دا
 ليست في ولايته اذ كانت التركة في ولايته والايام لم يكونا

في ولايته أو كان بعض التركة في ولايته والبعض لم يكن في ولايته قال
 شمس الولاية اكلوا في رحمه الله يصح النصب على كل حال بغير
 النظام والاسناد ويصير الوصير وصياً في جميع التركة ايها كانت
 التركة وكان ركن الاسلام على السقوط رحمه الله يقول ما كان
 من التركة ولايته يصير وصياً ومالا فلا يقتل بشرط لصحة النصب
 كون اليتم في ولايته ولا بشرط كون التركة في ولايته ورايت
 بحفظ بعض المشايخ القاضى إذا نصب وصياً في تركة ليست
 في ولايته لا يجوز وهو فتاوى وفوق مشايخ مرته وقال الامام اكلوا في
 رحمه الله يجوز والعبرة بالخصومة وذكر رشيد الدين في فتاواه
 اليتم إذا كان يخاف من لا يجوز نصب الوصى من قاضى سمرقند
 ونصيب المتولى في وقف ليس في ولايته القاضى قد كتبنا على الا
 في الفصل الاول من كتاب العضول الوصى إذا كان اختلف الشايخ
 فيه ان القاضى يضم إليه اميناً ثقة بمنعه من الخيانة او يخرج
 من الوصاية وآثار محمد رحمه الله في باب مكاتبه الوصى ان
 القاضى يخرج من الوصاية وإذا كان الوصى عدلاً الا انه يعجز عن القيام
 بمصالح الصغير وعنه التصرف في ماله اختلف الشايخ فيه ايضا والصحيح
 ان القاضى لا يخرج من الوصاية بل يضم إليه اميناً ثقة وآما إذا
 كان عدلاً كافياً فلا ينعى للقاضى ان يعزله ولكن مع هذا الوضوء
 ينزل وينصب وصياً اخر وذكر شيخ الاسلام في كتاب الوصايا
 في باب الوصى والوصية وهكذا ذكر الصدر الشهيد ارب
 القاضى للخصام وكان ظهير الدين المرغيناني رحمه الله يشهد
 هذا القول ويقول انه مقدم على القاضى لانه مختار الميت فقام
 مقام الميت وفي فتاوى الفضل وصح عجز القيام بامر الميت فقام
 الحاكم فيما اخر شمس قال الوصى بعد اتمام صرة قادر على القيام
 بامر الميت هل يعيده الحاكم الى ما كان قال هو وصى على حاله
 لا يحتاج الى اعادة الحاكم لانه لم يذكر في المسئلة اقام فيما اخر
 مقاسه حتى يتضمن ذلك عن الاول وذكر القدر في ريس للقاضى

ان يخرج الوصية من الوصاية ولا بد خل فيها معه احدا فان ظهرت خيانة
او كان فاسقا مودعا بالسوء اخذ به ونصيب غيره الوصية اذا قدم
غريم الوصية الى القاضي فاقرا الغريم بالدين والموت وانكر الوصاية
الى الدعي فالقاضي ان شاء جعل هذا الدعي وصيا وان شاء جعل
غيره وصيا في احراز الباب الثاني والسبعين من ادب القاضي
هذه الجملة في الذخيرة في كتاب الوصايا الوصية اذا اراد ان
يخرج نفسه من الوصاية في غير مجلس القاضي ليس له ذلك كالوكيل
وبخبرة القاضي ان كان عدلا كافيا لا ينبغي ان يخرج به وان عجزه
مع هذا ينزل وفيه اختلاف المشايخ في ادب القاضي من العدة
وذكر محمد رحمه الله في الجامع الصغير في الرجل يوصي الى غيره فيقبل
الوصية في حياة الموصي فالوصية لازمة حتى لو اراد الخروج منها بعد موت
الموصي ليس له ذلك وان رده في حياته ان رده في وجهه صح الرد
وان رده في غير وجهه لا يصح الرد ومعه قوله في وجهه لا يصح ومعه
قوله في غير وجهه بغير علمه وتام هذا ينظر في ادب القاضي للصدر
الشهيد وفي وصايا الذخيرة قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير
الوصية لما في البطن جائز والميراث له واجب والحجة له باطل الوصية
اذا اقر على الميت بالدين لا يصح اقراره والمسئلة مع دقة ولكن بهذا
الاقرار على الميت بالدين لا يصح اقراره لا يخرج من ان يكون خصما للغريم
حتى لو اقام الغريم بينة عليه بالدين يقبل بينة من بين الوصير
وبين الوكيل بالخصوص من الدين من قبل المدعى عليه اذا اقر بالدين
على موكله في غير مجلس القضاء لا يصح اقراره فانه يخرج من الخصوصية
مع المدعى حتى لو اقام المدعى بينة عليه بالدين بعد ذلك لا يصح
والفرق في شهادات وصايا الذخيرة الوصية اذا اراد ان هذا عبد
فلان وفيه يشهد باسم اوعر انه للصغير لا يصح وعده لاجل الصغير
في نقار رشيد الدين واذا اقر الوصية لاحد الورثة بعينه ان له من
ميراثه عنده كذا كذا ورهما فاراد ببقية الورثة ان يرجعوا على الوصير
بجسمهم كما لو كان هذا نقارا الوصير لم يكن عند ر غير هذا فانه لا يضمن

لصم سببا هكذا ذكر المسئلة في كتاب الصلح وفي كتاب الوصايا
اذا اقر الوصية لاحد الورثة وهو كبير بالف درهم من ميراثه عنده في
الورثة صغير شتم جحد الوصية وقال لم يكن عند ر غير هذا يضمن
للصغير مثل ذلك من مشايخنا من قال اما اخلف الجواب فقلت
الوصية والصحيح ان يقال ان في المسئلة رأيين اذا كان بعض
الورثة صفارا وبعضهم كبارا واخذ الكبار وصية عن الصغار وارادوا
القسمة قال الشيخ الامام ابو جعفر الكبير رحمه الله في فتاواه
ان الوصية يقسم بين الصغار والكبار ويفوز نصيب الصغار شتم
يلبس نصيبه من اجتهت شتم يقسم بين الاجتهت المشتري وبين الصغار
شتم يشتر نصيبه من المشتري فيتحقق القسمة بين على هذا الوجه
الوارث لا يملك بيع التركة المستغولة بالدين المحبط بالبرضا الفوار
حتى لو باع لا ينفذ وقد مر من قبل هذه الجملة في وصايا الذخيرة اليه
هائية وذكر في وصايا النوازل والجامع في الفوار وصية باع شيئا
من مال اليتيم فادرك اليتيم فابا الصغير عن الثمن وهو مصلح غير مفيد قال
بري مما عليك لا يبر المشتري لانه ليس له عليه شيء وكذا الوكيل اذا باع
شيئا فقال الموكل است بر مالي عليك لا يبر لانه ليس له عليه شيء
الا يبر لانه لو اراد ان يستوفي ليس له ذلك وانما الدين للوكيل قال
الفقيه ابو الليث رحمه الله ولا يأخذ به بل يبر اذن الدين كله والدين له
والوكيل حق المطالبة وكذلك الوصية حق المطالبة وذكر في النوازل عن
علي بن حشرم قال اجبت ابا يوسف في صغير لانه لما مات الى كان
الوصير يعطى كل يوم ثلث درهم فاتيته ابا يوسف وقلت له
انه لا يضمن فذعا ابو يوسف رحمه الله الوصية وامره ان يكل كل يوم
درهما وقال سرح رحمه الله تعالى اسبقوا على التامى اموالهم
فان ماتوا فقد اكلوا اموالهم وان عاشوا فببر زفاتهم له ففضله
وفي الذخيرة والوصية ان لا يضمن على الصبر في النفقة بل يوسع عليه
لا على وجه الاسرار وذلك يتفادست بقلة مال الصبر وكثر به
فينظر الى ماله ويتحقق عليه بحسب حاله وذكر فيها ايضا وصية انفق

مال البتيم على البتيم في تعليم القرآن والادب فان كان البتيم
 لا يصلح لذلك لا بد ان يتكفل له شيئا مما يقرأ في صلته وذلك
 في وصايا المتقي رحمه قال لرجل اضمن عن فلان الميت دينه فضمن
 الرجل ذلك بامر القاضي واداه قال يرجع الضامن مما ادرى في
 مال الميت وياخذ الوصية به حتى يودي به من مال الميت ولا يرجع
 على الوصية في ماله لانه انما ضمن عن الميت ولم يضمن عن الوصية الا ان
 ان الوصية يجوز امره في مال الميت والضمان عنه وان كان الذر
 امره الوصية فليطاله بعامله وياخذ منه استحسن ان يرجع الضامن
 على الوصية في ماله قال وكوان وصيا قال لرجل اضمن انا وابت ما
 على فلان الميت اوصى الى من الدين فضمنه على ان كل واحد منها
 يقبل عن صاحبه ضامن عنه فلقى الغريم الوصية فاخذه بالمال
 كله فاداه اليه من ماله فان الوصية يرجع على الذر ضمن
 معه بنصف الدين ثم يرجع ذلك الرجل في مال الميت وياخذ الوصية
 به ان كان في يده من مال الميت وفيها ايضا رجل مات ووصى
 الى رجل منهم ان رجلا سدر الوصية انفق على بعض الورثة
 نفقة وقال بعد ما انفق انفقها بامر القاضي واداه الوصية بذلك
 ولا يعلم ذلك الا بقول الوصية بعد ما انفق فاقول قول الوصية اذا
 كان الوارث الذر انفق عليه صغيرا وصح ميراثي راكفت
 تاخاثة نارسجده راعارت كند ياغله دارخا نه بيم راكفت
 ماوران خانه عارت كند وكرد وصل يرجع على الصغير من غير شرط
 الرجوع فعلى قياس مسله الامر بالانفاق من الوصية ينبغي ان يرجع
 وينبغي ان يكون على الاختلاف الذر فيما اذا قال لغيره انفق في عارة
 وارر فانفق قال الامام السرخسي رحمه انه يرجع من غير
 شرط الرجوع وقال الامام خواجه زاده لا يرجع بغير الشرط و
 تركه في النقي رجل مات وترك اثنين صغيرا وكبيرا واداه
 الى رجل جميع التركة وقاسمت الكبير وضاع نصيب الصغير من
 ندر فكله الصغير ونحوه من الكبير مال نفسه من التركة فقال مات ترك

الى الامان في يد اخي الكبير هذا وما قبض الوصية شيئا فاقول في ذلك قاله
 الوصية اذا قاله قبل البلوغ ولا يشترك الكبير فيما في يده وبنه ايضا رجل
 مات واداه الى رجل وله بنون كبار وصغار مات بعض الكبار
 وترك ولدا صغيرا قال يكون وصي اجد وصيا له يجوز بيعه عليه فيما
 كان يجوز بيعه على ابنه فيما دون العقار وبنه اوصى الى رجل
 ومات فذبح الوصية الى الوارث ميراثه وكل شئ كان له في يده
 من تركته ابيه واستشهد بالبن على نفسه انه قبض منه جميع تركته والله
 فلم يبين من تركته والده قليل ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك
 دارا في يد هذا الوصية وقال هذ من تركته والذر تركها ميراثا ولم يقبضها قال
 فخص على حقه واقبل بينه واقض بهاله ارايت لو قال قد استوفيت
 جميع ما ترك والد فرم الدين على الناس وقبضت كله ثم جاز رجل
 يدران لابيته عليه مالا قبل بينه واقض له بالدين وصح ميراث
 بمال البتيم على جابر وهو بخاف انه ان لم يبر ينزع المال من يده فبر
 بمال البتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المصارف اذا بر بمال
 قال ابو بكر الاسكاف رحمه انه ليس بهذا قول اصحابنا رحمهم الله
 وانما هذا قول ابن سلمه وهو استحسن وعنه الفقيه ابو الليث عنه
 ابن يوسف رحمه الله انه كان يجوز للاداء المصاحبة في اموال البتيم
 واخرا ابن سلمه موافق لقول ابن يوسف رحمه الله وبه يفتي
 وآية اشار في كتابه انه تعالى اما السفينة فكانت لمساكين
 يعملون في البحر فاروت ان اعجبها اجاز العيب في مال البتيم مخافة
 اخذ الثقل ذكره قاضي خان في وصايا فتاويه وفيها ايضا
 وصح انفق على باب القاضي من مال البتيم فاعطى على وجه الاجارة
 لا يضمن قال محمد بن الفضل رحمه الله لا يضمن هذا لا يظفر
 المشل والغبن البسر وما اعطى على الرشوة كان ضامنا وفيها
 ايضا رجل مات واداه الى امراته وترك ورثة صفارا فنزل
 سلطان جابر دارهم فقبل لها ان لم تعطيه شيئا استولى على الدار
 والعقار فاعطت شيئا من العقار قال يجوز مصانعتها في مال القرين

من شرط القتل الذي يتعلق به حرمان الميراث ان يكون المباشرة
 للقتل في طبائحه ان البصر والجنون اذا قتل مورثه لا يحرم عن
 الميراث لان حرمان الميراث عقوبة وهما ليسا من اهل العقوبة
 وذكر في جنائز الملقط الاب والوصي اذا ادب البصر
 فانت ضنا ولا رث لهما وعن ابى يوسف رحمه الله في كتاب
 والوصي انهما لا يضمنان ولا يحرمان عن الارث وقد ذكرنا
 في مسائل الجنائز ان ابا حنيفة رحمه الله رجح الى قولهما وقال بان
 الاب اذا ضرب ابنه ضربا معتا واخات لا يضمنن كما في المعلم
 وذكره في المحيط عن شمس المايمة السرخس رحمه الله ففعل بهذا
 فيسفي ان لا يحرم الاب عن الميراث عنده ايضا وفي اخر
 جنائز قنار صاحب المحيط ولو ضرب الاب والوصي
 الصغير على قول ابى حنيفة رحمه الله ضمنه وحرم عن الميراث
 وهذا اذا ضرب به للثاذيب ولو ضرب به للتعليم لا يضمن كالمعلم فاذا
 لا فرق بين ضرب المعلم باذن الاب وبين ضرب الاب
 اذا كان للتعليم وفي جنائز قنار في قوله فان رجل جذب
 صغيرا منه يد والده والاب يمسكه حتى مات الصغير قال ابو حنيفة
 رحمه الله وفيه الصغير على الجاذب ويرثه والده وذكر صدر
 الشهاب في فرائضه ان الجنين يورث اذا كان موجودا في البطن
 عند موت المورث وانفصل جيا وطريق معرفة وجوده في البطن
 عند موت المورث بان جاز لاقل من ستة اشهر من موات
 المورث هكذا ذكر رحمه الله المسئلة مطلقا وهذا التقدير
 في استحقاق الجنين الميراث عن غير الاب لا في حق استحقاق
 الميراث عن الاب فانه اذا جاز لاقل من ستة اشهر من موات
 الاب فانه يرث اذا لم يكن المرأة اوتت بانقضاء العدة نص
 عليه محمد رحمه الله في كتاب الفرائض وان جازت به لاكثر من
 سنتين لا يثبت النسب من اليث فلا يرث وطريق معرفة
 انفصاله جيا ان يستعمل اوبس مع عظامه ويشنف او يتحرك

بعض

بعض اعضاءه وما ينصل بذلك وان انفصل بشا لم يرث ان
 وقع الاختلاف في انفصاله جيا وميتا فشهدت القابلة على
 انفصاله جيا اجمعه على انه يقبل شهادتها في حق الصلاه عليه وهل
 يقبل شهادتها في حق الارث قال ابو حنيفة رحمه الله لا يقبل
 وقال لا يقبل اذا مات الرجل عن امرأة جلي يوفى للمحل ميراث
 اربعين دينار في رواية ابى حنيفة رحمه الله وعن محمد رحمه الله
 روايتان في رواية يوفى نصيب ابنين وفي رواية يوفى نصيب
 وهو احد المرء وابن اخر يوفى نصيب ابن واحد وعقبه القنور
 هذه الجمل في فرائض المحيط وفي مواريت الملقط عن نصير في
 لم يخرج الا بالنسب وهو نصيب فانت لا ميراث له الا ان يخرج اكثر
 البدن وذكر في سيرة اجماع الا صغير من حربي اسلم وله بنون
 صغار فلما اوركوا قبلوا الاسلام ورثوه وان اسلم بعد ما خرج
 الى دار الاسلام وهم في دار الحرب فلا ميراث لهم

• ثم وكل وصلى الله على سيدنا
 • محمد واله وصحبه
 • وسلم سلما
 • كثيرا



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kisim:	AMCA ZADE HÜSEYİN PAŞA
Yeniden:	
Eski Kopya NO:	174

2020 11/20/20

41